

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد قياسي بنكي و مالي

السياسة المالية و انعكاساتها في تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر

دراسة قياسية لحالة الجزائر (1980-2013)

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

من إعداد الطالب:

بن بوزيان محمد

قادري محمد

لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د. سمير بطاهر
مشرفا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ. د. بن بوزيان محمد
ممتحنا	جامعة تلمسان	أستاذ محاضر	د. داودي محمد
ممتحنا	جامعة تلمسان	أستاذ محاضر	د. بومدين حسين

السنة الجامعية: 2014-2015

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

الوالدين الكريمين

أفراد عائلتي

تشكرات

أشكر الله العلي القدير الذي وفقني و منحني القوة لإتمام هذا العمل المتواضع "إنه ولي التوفيق".

أتقدم بالشكر الجزيل إلى:

__ الأستاذ الدكتور محمد بن بوزيان بفضل نصائحه و توجيهاته.

__ أعضاء لجنة المناقشة.

__ أساتذة كلية العلوم الاقتصادية بجامعة تلمسان و ملحقة مغنية.

__ عمال مكتبة العلوم الاقتصادية بجامعة تلمسان.

الفهرس

الصفحة	المحتويات
11-1	المقدمة العامة
الفصل الأول: تحليل أدبيات السياسة المالية	
13	مقدمة الفصل
14	المبحث الأول: مفهوم السياسة المالية و تطورها
14	المطلب الأول: تعريف السياسة المالية
15	المطلب الثاني: تطور السياسة المالية
16	الفرع الأول: السياسة المالية عند التقليديين
17	الفرع الثاني: السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي
18	الفرع الثالث: السياسة المالية في الفكر الكينزي
21	الفرع الرابع: أسس السياسة المالية في الفكر المعاصر
22	المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية
22	المطلب الأول: السياسة الإنفاقية
23	الفرع الأول: تعريف النفقة العامة
25	الفرع الثاني: تقسيمات النفقة العامة
29	الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في الإنفاق العام
34	الفرع الرابع: ترشيد الإنفاق العام و متطلباته
36	المطلب الثاني: السياسة الضريبية
36	الفرع الأول: مفهوم السياسة الضريبية
38	الفرع الثاني: نقل العبء الضريبي
43	الفرع الثالث: مستوى الضغط الضريبي
45	الفرع الرابع: محددات تصميم نظام ضريبي فعال
47	المطلب الثالث: سياسة الدين العام
47	الفرع الأول: مفهوم الدين العام
49	الفرع الثاني: أهداف الدين العام
50	الفرع الثالث: الآثار الاقتصادية للدين العام
51	المبحث الثالث: أهداف السياسة المالية

51	المطلب الأول: السياسة المالية و الاستقرار الاقتصادي
51	الفرع الأول: السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالعجز
52	الفرع الثاني: السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالفائض
54	المطلب الثاني: السياسة المالية و إعادة توزيع الدخل (العدالة الاجتماعية)
54	الفرع الأول: مفهوم العدالة الاجتماعية
55	الفرع الثاني: دور الضرائب في تحقيق العدالة الاجتماعية و إعادة توزيع الدخل
55	الفرع الثالث: دور النفقات العامة في تحقيق العدالة الاجتماعية
57	المطلب الثالث: السياسة المالية و تخصيص الموارد
57	الفرع الأول: فشل نظام السوق و تدخل الدولة لتخصيص الموارد
58	الفرع الثاني: إجراءات السياسة المالية لإعادة تخصيص الموارد
59	المبحث الرابع: فعالية السياسة المالية و النقدية
59	المطلب الأول: السياسة النقدية أسسها وأهدافها
59	الفرع الأول: تعريف السياسة النقدية
60	الفرع الثاني: أسس السياسة النقدية
61	الفرع الثالث: أهداف السياسة النقدية و استراتيجية البنك المركزي
64	المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية
64	الفرع الأول: الأدوات الكمية
66	الفرع الثاني: الأدوات الكيفية
67	المطلب الثالث: تفاعل السياسة المالية و النقدية
67	الفرع الأول: تحليل منحنى IS-LM (اقتصاد مغلق)
70	الفرع الثاني: نموذج Mundell-Fleming (اقتصاد مفتوح)
80	خاتمة الفصل
الفصل الثاني: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر	
82	مقدمة الفصل
83	المبحث الأول: مفهوم و تطور الاستثمار الأجنبي المباشر و النظريات المفسرة له
83	المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر
83	الفرع الأول: تعريف الاستثمار
84	الفرع الثاني: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر
86	الفرع الثالث: الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار الأجنبي غير المباشر

87	المطلب الثاني: تطور اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي و الإقليمي
87	الفرع الأول: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر ما بين 2000-2010
91	الفرع الثاني: اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي و الإفريقي خلال عام 2013
94	المطلب الثالث: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر
94	الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية
95	الفرع الثاني: نظرية عدم كمال الأسواق
96	الفرع الثالث: نظرية توزيع المخاطر
97	الفرع الرابع: نظرية دورة حياة المنتج
98	الفرع الخامس: نظرية التدويل الداخلي
99	الفرع السادس: النظرية الانتقائية
100	الفرع السابع: نظرية الميزة النسبية
101	المبحث الثاني: أنواع، أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر و استراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات
101	المطلب الأول: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر
102	الفرع الأول: الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية
102	الفرع الثاني: الاستثمار الباحث عن الأسواق
102	الفرع الثالث: الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء
103	الفرع الرابع: الاستثمار الباحث عن أصول استراتيجية
105	المطلب الثاني: أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر
105	الفرع الأول: تصنيفات الاستثمار الأجنبي المباشر استنادا للدوافع و المحفزات
106	الفرع الثاني: تصنيفات الاستثمار الأجنبي المباشر وفقا لوجهة نظر الدول المصدرة له
107	الفرع الثالث: تصنيفات الاستثمار الأجنبي المباشر وفقا لوجهة نظر الدول المستقطبة له
108	المطلب الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر و استراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات
108	الفرع الأول: مفهوم الشركات متعددة الجنسيات
110	الفرع الثاني: خصائص الشركات متعددة الجنسيات
111	الفرع الثالث: استراتيجية الشركات متعددة الجنسيات
112	المبحث الثالث: آثار و مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر
112	المطلب الأول: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر
113	الفرع الأول: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات

114	الفرع الثاني: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل
116	الفرع الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التكنولوجيا
117	المطلب الثاني: مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر
117	الفرع الأول: المخاطر الاقتصادية
118	المبحث الرابع: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر و مؤشرات تقييمه
119	المطلب الأول: مفهوم مناخ الاستثمار
120	المطلب الثاني: مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر
120	الفرع الأول: مؤشر الحرية الاقتصادية
121	الفرع الثاني: مؤشر الأداء و الإمكانيات للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد
122	الفرع الثالث: المؤشر المركب للمخاطر القطرية
123	الفرع الرابع: مؤشر التنافسية العالمية
123	المطلب الثالث: الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية بناء على تقرير 2014
123	الفرع الأول: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية
125	الفرع الثاني: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول العربية.
127	خاتمة الفصل
الفصل الثالث: السياسة المالية و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (تحليل نظري)	
129	مقدمة الفصل
130	المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
130	المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
130	الفرع الأول: قانون الاستثمار رقم 277/63
130	الفرع الثاني: قانون الاستثمار رقم 284/66
131	الفرع الثالث: قانون الاستثمار رقم 11/82
131	الفرع الرابع: قانون الاستثمار رقم 13/86
132	الفرع الخامس: قانون النقد و العرض 10/90
132	الفرع السادس: قانون الاستثمار رقم 12/93
133	الفرع السابع: قانون تطوير الاستثمار 03/01
134	الفرع الثامن: قانون الاستثمار رقم 08/06
134	المطلب الثاني: الضمانات و الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
135	الفرع الأول: الضمانات الخاصة بحماية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

140	الفرع الثاني: التحفيزات الجبائية للاستثمار في الجزائر
142	المبحث الثاني: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
143	المطلب الأول: المؤشرات الكمية
143	الفرع الأول: مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي
146	الفرع الثاني: البنية التحتية للمواصلات و الاتصالات
151	الفرع الثالث: مؤشر حجم السوق
151	المطلب الثاني: المؤشرات النوعية
152	الفرع الأول: المؤشر المركب للمخاطر القطرية
153	الفرع الثاني: مؤشر الحرية الاقتصادية
153	الفرع الثالث: مؤشر الشفافية
154	الفرع الرابع: مؤشر سهولة أداء الأعمال
156	المبحث الثالث: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
156	المطلب الأول: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد و الصادر في الجزائر
156	الفرع الأول: حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر
158	الفرع الثاني: حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الجزائر
159	المطلب الثاني: التوزيع القطاعي و الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
159	الفرع الأول: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
163	الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
165	المبحث الرابع: السياسة المالية و انعكاساتها في تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
165	المطلب الأول: فترة التخطيط 1970-1990
165	الفرع الأول: السياسة الضريبية
167	الفرع الثاني: السياسة الإنفاقية
168	الفرع الثالث: سياسة الدين العام
169	الفرع الرابع: انعكاس السياسة المالية على مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر
170	المطلب الثاني: الفترة ما بين 1991-1998
170	الفرع الأول: السياسة الضريبية
171	الفرع الثاني: السياسة الإنفاقية
172	الفرع الثالث: سياسة الدين العام
172	الفرع الرابع: انعكاس السياسة المالية على مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر

173	المطلب الثالث: فترة الإنعاش الاقتصادي 1999-2014
173	الفرع الأول: السياسة الضريبية
175	الفرع الثاني: السياسة الإنفاقية
176	الفرع الثالث: سياسة الدين العام
176	الفرع الرابع: انعكاس السياسة المالية على مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر
178	خاتمة الفصل
الفصل الرابع: السياسة المالية و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (تحليل قياسي)	
180	مقدمة الفصل
181	المبحث الأول: منهجية الدراسة القياسية
181	المطلب الأول: استقرارية السلاسل الزمنية
181	الفرع الأول: مفهوم الاقتصاد القياسي
186	الفرع الثاني: مفهوم السلاسل الزمنية
187	الفرع الثالث: مفهوم الاستقرارية Stationarity
193	المطلب الثاني: التكامل المتزامن Cointegration
193	الفرع الأول: تعريف التكامل المتزامن
194	الفرع الثاني: اختبار التكامل المتزامن ذو متغيرين 1987 Engle-Granger
194	الفرع الثالث: اختبار التكامل المتزامن متعدد المتغيرات ل Johansen
196	المطلب الخامس: السببية Causality
196	الفرع الأول: السببية بمفهوم 1969 Granger
197	الفرع الثاني: اختبار 1980 Sims
198	المطلب السادس: نماذج متجهات الانحدار الذاتي VARM
198	الفرع الأول: تقديم نموذج الانحدار الذاتي
186	الفرع الثاني: تقدير نماذج VAR
199	الفرع الثالث: تحليل دوال الاستجابة الدفعية (Impulse ResponseFunction)
203	الفرع الرابع: تقسيم التباين Variance Decomposition
204	المبحث الثاني: تطبيق الدراسة القياسية على النموذج
207	المطلب الأول: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية
207	الفرع الأول: تقديم النموذج المستخدم
208	الفرع الثاني: اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية

210	المطلب الثاني: اختبار التكامل المتزامن
210	الفرع الأول: اختبار التكامل المتزامن ل Johansen
211	الفرع الثاني: اختبار التكامل المتزامن ل Engle-Granger
216	الفرع الثالث: اختبار المشاكل الإحصائية
217	المطلب الثالث: اختبار العلاقة السببية بين متغيرات السياسة المالية و الاستثمار الأجنبي المباشر
217	الفرع الأول: تحديد عدد الفجوات الزمنية
218	الفرع الثاني: اختبار سببية Granger
221	المطلب الرابع: ديناميكية نموذج VAR
221	الفرع الأول: استقرارية النموذج
222	الفرع الثاني: تحليل دوال الاستجابة الدفعية
224	الفرع الثالث: تحليل التباين
226	خاتمة الفصل
233-228	الخاتمة العامة
-	المراجع

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
19	التوازن المستقر للاقتصاد القومي	1-1
44	منحنى Laffer	2-1
67	السياسة المالية التوسعية	3-1
69	السياسة النقدية التوسعية	4-1
70	مزج السياسة المالية بالسياسة النقدية	5-1
71	سياسة مالية توسعية-سعر صرف ثابت-حركة تامة لرؤوس الأموال	6-1
72	سياسة نقدية توسعية-سعر صرف ثابت-حركة تامة لرؤوس الأموال	7-1
73	سياسة مالية توسعية-سعر صرف مرن-حركة تامة لرؤوس الأموال	8-1
74	سياسة نقدية توسعية-سعر صرف مرن-حركة تامة لرؤوس الأموال	9-1
75	الجزء A و B: سياسة مالية توسعية-سعر صرف ثابت-حركة غير تامة لرؤوس الأموال	10-1
76	سياسة نقدية توسعية-سعر صرف ثابت-حركة غير تامة لرؤوس الأموال	11-1
78	الجزء A و B: سياسة مالية توسعية-سعر صرف مرن-حركة غير تامة لرؤوس الأموال	12-1
79	سياسة نقدية توسعية-سعر صرف مرن-حركة غير تامة لرؤوس الأموال	13-1
88	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالميا ما بين 2000-2010	1-2
90	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر عالميا ما بين 2000-2010	2-2
144	تطور معدل النمو بالجزائر من 2000-2013	1-3
145	معدل التضخم في الجزائر من 2000-2013	2-3
146	رصيد ميزان المدفوعات و احتياطي الصرف الأجنبي من 2000-2013	3-3
149	ترتيب عشر دول الأولى أفريقيا في عدد مستخدمي الإنترنت 2000-2012	4-3
151	تطور معدل التوغل و عدد المشتركين في شبكة الهاتف الثابت و النقال	5-3
157	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر ما بين 2000-2013	6-3
159	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر ما بين 2000-2013	7-3
162	مبلغ المشاريع المصروفة حسب القطاعات ما بين 2000-2013	8-3
164	مبلغ المشاريع الاستثمارية حسب المناطق الجغرافية	9-3
169	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر ما بين 1970-1990	10-3
173	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر ما بين 1991-1998	11-3
177	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر ما بين 1999-2013	12-3

185	منهجية البحث في الاقتصاد القياسي	1-4
221	استقرارية النموذج	2-4
223	دوال الاستجابة الدفعية	3-4

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
87	تطور الاستثمار الأجنبي الوارد عالميا ما بين 2000-2010	1-2
89	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر عالميا ما بين 2000-2010	2-2
91	تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة و الواردة ما بين 2011-2013	3-2
92	مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر و الإنتاج الدولي ما بين 1990-2013	4-2
124	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية ما بين 2012-2013	5-2
126	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية ما بين 2012-2013	6-2
137	الاتفاقيات الثنائية بين الجزائر و دول أفريقيا	1-3
138	الاتفاقيات الثنائية بين الجزائر و دول أمريكا	2-3
138	الاتفاقيات الثنائية بين الجزائر و دول آسيا	3-3
139	الاتفاقيات الثنائية بين الجزائر و دول أوروبا	4-3
149	تطور عدد المشتركين في الهاتف الثابت و النقال في الجزائر ما بين 1998-2011	5-3
152	وضع الجزائر في المؤشر المركب للمخاطر القطرية	6-3
153	مرتبة الجزائر العالمية و العربية من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية	7-3
154	تطور مؤشر الشفافية بالجزائر	8-3
155	وضع الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال ما بين 2009-2012	9-3
156	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر	10-3
158	تدفقات الاستثمار الأجنبي الصادر في الجزائر	11-3
160	الشركات الأجنبية المستثمرة في قطاع المحروقات خلال الفترة 2001-2012	12-3
161	توزيع المشاريع الاستثمارية المصروفة حسب القطاعات ما بين 2002-2012	13-3
163	توزيع المشاريع المصروفة حسب المناطق الجغرافية ما بين 2002-2013	14-3
164	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة من الدول العربية إلى الجزائر ما بين 2001-2012	15-3
166	تطور الإيرادات العامة في الجزائر ما بين 1970-1990	16-3
167	تطور النفقات العامة في الجزائر ما بين 1970-1990	17-3
170	تطور الإيرادات العامة في الجزائر ما بين 1991-1998	18-3
171	تطور هيكل النفقات العامة بالجزائر ما بين 1993-1998	19-3
174	تطور الإيرادات العامة في الجزائر ما بين 1999-2013	20-3

175	تطور النفقات العامة في الجزائر ما بين 1999-2013	21-3
177	تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر ما بين 2001-2013	22-3
208	اختبار جذر الوحدة باستخدام ADF	1-4
209	اختبار جذر الوحدة باستخدام PP	2-4
209	اختبار جذر الوحدة باستخدام KPSS	3-4
210	اختبار التكامل المتزامن لـ Johansen	4-4
211	اختبار التكامل المتزامن لـ Engle-Granger	5-4
212	تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM	6-4
216	اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء	7-4
216	اختبار عدم ثبات التباين لـ White	8-4
217	اختبار سلسلة البواقي باستخدام ADF	9-4
217	اختبار سلسلة البواقي باستخدام PP	10-4
217	تحديد عدد الفجوات الزمنية	11-4
219	اختبار السببية لـ Granger	12-4
224	تحليل التباين	13-4

مقدمة عامة

خلال العقود الماضية، جلبت عملية العولمة معها جغرافيا اقتصادية جديدة¹، حيث أن زيادة تحرير تجارة السلع والخدمات و رؤوس الأموال و تنامي الاندماج لمختلف الأسواق و توسيع نشاط الشركات متعددة الجنسيات العديد من الفرص و التحديات لاقتصاديات العالم، فتحرير التجارة الدولية و توطيد نظام تجاري عالمي يقود إلى اقتصاد السوق الحرة أظهر العديد من المكاسب التي يمكن الحصول عليها من بينها تحسين الفرص أمام صادرات البلدان النامية للوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة خاصة السلع التي تمتلك فيها ميزة نسبية، و الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية و البشرية بين و داخل القطاعات، و التطور التقني و زيادة معدلات النمو الاقتصادي، كما أن توسع نشاط الشركات متعددة الجنسيات والتدفقات الرأسمالية عبر الحدود المواكبة لذلك التوسع قد أوجد فرصا جديدة للارتقاء بالاستثمار، و تحسين أداء الشركات المحلية و الاستفادة من الشراكة في مجالات الاستثمار و تعزيز المنافسة. و يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم مجالات المنافسة بين الدول المتقدمة و النامية على حد سواء، و لا سيما بعد الأزمة المالية و الاقتصادية العالمية، و التطورات السياسية الأخيرة في المنطقة العربية، و أزمة منطقة اليورو و الانكماش الذي عرفته الأسواق العالمية للاستثمار، هذا إلى جانب التطورات الحديثة التي طرأت على اتجاهات رؤوس الأموال الأجنبية، و التي أبرزت بالخصوص الاتجاه التصاعدي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية و الانتقالية².

و قد تم فحص دور الاستثمار الأجنبي المباشر من جوانب مختلفة تشير إلى الأثر على البلدان الأصلية أو المستضيفة لهذه الاستثمارات، مزايا أو تكاليف، كما جاءت العديد من الدراسات و الأبحاث التي تناولت العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي (سبب أو تأثير)³، فالاستثمارات الأجنبية المباشرة دور مهم في مشروعات التنمية الاقتصادية للدول المضيفة إذا ما أحسنت هذه الدول اختيار مشروعاتها، و اختيار شركائها الأجانب، و الاستثمار الأجنبي المباشر هو وسيلة أساسية ليس فقط تدفقات رأس المال إلى الداخل، و لكن أيضا التكنولوجيا و المعرفة الجديدة في مجال تقنيات إدارة و تنظيم العمل و شبكات التوزيع، و يرتبط ذلك مع استيراد رأس المال و طرق تنظيم العمل والمزايا التكنولوجية إلى اقتصاد البلد المضيف، و بالتالي احتمال تحسين الإنتاجية الإجمالية و رفع مستوى مهارات القوى العاملة من خلال توفير فرص عمل تتطلب مهارات عالية، و نتيجة لذلك اعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أن لديه القدرة على

¹O. Claudia, H. Miheala, An Analysis On The FDI Flows From Emerging Economics To The Europe And Their Impact, Studies in Business And Economics, Vol. 9, No. 2 , PP. 59-69, 2014.

² المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2014، ص. 6-8.

³M. Birsan, A.Buiga, FDI Determinants : Case Of Romania, Transition Studies Review, Vol. 15, No. 4, PP. 726-736, February 2009.

تحسين فرص العمل و تعزيز التنمية الاقتصادية الإقليمية¹، كما يمكن أن يؤثر على ميزان المدفوعات و ذلك بزيادة الصادرات و إحلال السلع الوطنية محل السلع المستوردة، و تحسين جودة و نوعية الصناعات المحلية، مع إمكانية مساهمته في استغلال الموارد الطبيعية المتوفرة في البلاد.

و نظرا إلى الدور الذي تلعبه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دفع عجلة النمو الاقتصادي في الدول النامية، أضحى من أولويات هذه الأخيرة تبني الإصلاحات الاقتصادية، و تهيئة المناخ المناسب لجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و كانت الجزائر من بين هذه الدول التي عملت على إعادة هيكلة الاقتصاد و تقديم مقترحاتها حول أفضل السبل لتحسين مناخ الاستثمار².

يمكن ربط مناخ الاستثمار بمجمل السياسات الاقتصادية التجميعية، و ذلك من خلال تعريف البيئة الاقتصادية المستقرة و المحفزة و الجاذبة للاستثمار على مستوى الاقتصاد التجميعي، بأنها تلك التي تتسم بعجز طفيف في الموازنة العامة، و عجز محتمل في ميزان المدفوعات، بحيث يمكن تمويله بواسطة التدفقات العادية للمساعدات الأجنبية، أو الاقتراض العادي من أسواق المال العالمية، و التي تتصل أيضا بمعدلات متدنية للتضخم، و سعر صرف مستقر، و بيئة سياسية و مؤسسية ثابتة و شفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي، و التجاري و الاستثماري بواسطة الأفراد والمؤسسات و الهيئات³.

تعتبر السياسة المالية من بين أهم السياسات الاقتصادية المحفزة و الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة. و قد حظيت السياسة المالية باهتمام قليل مقارنة مع السياسة النقدية، و أهمل إلى حد نموذجي دورها في الاستقرار الاقتصادي، و قد أدت الأزمة المالية الأخيرة و تداعياتها بالأكاديميين، البنوك المركزية و الحكومات إلى إعادة النظر في دور السياسة المالية الاستقرار و الأداء الاقتصادي بصفة عامة. و تمثل السياسة المالية دراسة تحليلية للنشاط المالي والقطاع و ما يتبع هذا النشاط من آثار تمس جميع القطاعات، و يمكن حصر أدوات السياسة المالية في: السياسة الإنفاقية، السياسة الضريبية و سياسة الدين العام. و الإشكال المطروح هو كيف يمكن لهذه السياسات أن تساهم في

¹ E. Marelli And All, The Effects Of Inward On Regional Employment In Europe, Romaian Journal Of Regional Science, Vol. 8, No. 1, p. 1-23, 2014.

² مفتاح صالح، بن سمينة دلال، واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية (حالة الجزائر)، بحوث اقتصادية عربية، العدد 2008/43، ص. 108-126.

³ د. و صاف سعدي، د. قويدري محمد، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر: بين الحوافز و العوائق، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 2008/8، ص. 39-56.

تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر، و على ضوء هذا ستحاول الدراسة إبراز العلاقة بين أدوات السياسة المالية والاستثمار الأجنبي المباشر.

و الجزائر من بين الدول التي سعت إلى تحسين مؤشرات السياسة المالية و القيام بإصلاحات شاملة و مدروسة من شأنها تقوية البنية الأساسية للاقتصاد الوطني، و في هذا الإطار قامت الجزائر بتبني برنامج لتنشيط الطلب الكلي (النظرية الكينزية) عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي قصد تحفيز الإنتاج و بعث حركة النمو، و القيام بإصلاحات على مستوى النظام الضريبي (التحفيزات الجبائية)، كما قامت بالسيطرة على مستويات المديونية الخارجية في السنوات الأخيرة بفضل ارتفاع أسعار البترول، و كل هذا من أجل تحسين البيئة الاستثمارية و خصوصا الاستثمار الأجنبي المباشر.

إشكالية الدراسة:

على ضوء ما سبق يمكن صياغة إشكالية البحث على النحو التالي:

كيف يمكن لمتغيرات السياسة المالية أن تساهم في تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للاقتصاد الجزائري؟

و يمكن تفصيل الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

__ ما هو واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر؟

__ ما هي المكونات الاقتصادية لمناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر؟

__ ما هو واقع السياسة المالية في الجزائر؟

__ ما طبيعة العلاقة بين متغيرات السياسة المالية و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؟

فرضيات الدراسة:

__ هناك علاقة إيجابية بين الإنفاق الحكومي و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

__ هناك علاقة سلبية بين الضرائب غير البترولية و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

__ هناك علاقة سلبية بين المديونية الخارجية و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

أهمية و أهداف الدراسة:

تكمن أهمية هذا البحث في الدور الذي تلعبه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تعزيز النمو الاقتصادي للبلدان المضيفة له، و ذلك بفضل المزايا التي يجلبها هذا النوع من الاستثمارات خاصة فيما يتعلق بالحصول على الموارد الكافية للتمويل، و بالتالي سد العجز في الادخار الوطني، إضافة إلى المزايا الأخرى المتعلقة بالاستفادة من تحويل التكنولوجيا المتطورة في أساليب الإنتاج و الإدارة...، و الآثار الإيجابية على ميزان المدفوعات و التشغيل، تنمية التجارة الخارجية و تراكم رأس المال.

أما فيما يتعلق بأهداف الدراسة فتهدف إلى:

__ تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر و التعرف على مكونات الاقتصادية في الجزائر.

__ تحليل متغيرات السياسة المالية في الجزائر كمحددات للمناخ الاستثماري و تأثير ذلك على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة إلى بعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى التي يمكن أن تكون حافزا فعالا و مشجعا لهذه الاستثمارات من خلال دراسة قياسية بين الفترة الممتدة من 1980 إلى غاية 2013.

منهج البحث:

سيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من الجانب النظري خلال التطرق إلى أهم الأدبيات المتعلقة بشرح السياسة المالية تعريفها و أدواتها، و كذلك فيما يتعلق بدراسة الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر. كما سيتم استخدام المنهج الكمي لدراسة الجانب التطبيقي من البحث، إذ ستعتمد الدراسة على البيانات المنشورة من قبل المنظمات الاقتصادية الدولية كصندوق النقد الدولي (GDF, WEO, IFS)، و مؤشرات التنمية الاقتصادية (WDI)، كما سيتم استخدام أدوات الاقتصاد القياسي لشرح منهجية تحليل السلاسل الزمنية الممتدة على مدى 34 سنة اعتمادا على البرنامج الإحصائي Eviews8.

الدراسات السابقة:

1/ دراسة أ. د. صالح فلاح بعنوان: تقييم دور الاستثمار الأجنبي المباشر في النهوض بالتنمية في الجزائر. حيث ركزت هذه الدراسة على السياسات التي تم إتباعها في الجزائر حيال الاستثمار الأجنبي المباشر من الدول ذات الفوائض المالية، معظمها دول خليجية، و من الدول الأخرى و مدى نجاحها في تحقيق أهدافها التنموية، و في الوقت ذاته مدى تدليلها

للمعوقات المتمثلة أساسا في مكونات مناخ الاستثمار، و قد توصلت الدراسة إلى أن الجزائر لا تعمل على تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، و تتطلب توفير جهود كبيرة تبدأ بتوفير مناخ الاستثمار، سيما ما يتعلق منه بالاستقرار السياسي و التشريعات المنظمة للاستثمار، و البيروقراطية التي تعد عائقا مريعا للمستثمرين المحليين والأجانب¹.

2/ دراسة أ. جديدي روضة بعنوان: أثر برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. حيث ركزت هذه الدراسة على قيام الجزائر بتطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي في شكل عدة استثمارات عمومية كبيرة لعصرنة ودعم الهياكل القاعدية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية و رفع معدلات النمو و بعث حركية الاستثمار الأجنبي المباشر، و قد توصلت الدراسة إلى أن برامج الاستثمارات العمومية ساهمت في تنشيط الطلب الكلي فحققت بذلك زيادة في العرض الكلي، سمحت هذه الزيادة في توفير المزيد من فرص العمل و تخفيض معدلات البطالة و استقطاب العديد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا أن جذب هذا النوع من الاستثمارات عرف تذبذبا بسبب عدم ملائمة مناخ الأعمال و عدم استقرار قوانين الاستثمار في الجزائر².

3/ دراسة أ. د. بن حبيب عبد الرزاق بعنوان: Déterminants Et Effets Des Investissements DirectEtrangers Sur La Croissance Economique En Algérie. و يهدف هذا العمل إلى دراسة محددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة و قياس آثارها على النمو الاقتصادي الجزائري و تحليل العلاقة بينهما، و ذلك بتقدير نموذج باستخدام بيانات البانل وفق GMM على حالة الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2010. وأظهرت نتائج التقدير في ظل ظروف اقتصادية معينة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، و بالتالي يمكن من تحسين الاقتصاد الجزائري³.

4/ دراسة د. وصاف سعدي و د. قويدري محمد بعنوان: واقع مناخ الاستثمار في الجزائر بين الحوافز و العوائق. حيث قامت هذه الدراسة بتحليل مناخ الاستثمار في الجزائر استنادا إلى أحداث التشريعات (الأمر رقم 03/01 المعدل والمتمم بالأمر 08/06)، بالإضافة إلى محاولة الكشف عن أبرز المعوقات التي تسمم بيئة الأعمال، و كانت النتيجة على أنه

1 أ. د. صالح فلاح، تقييم دور الاستثمار الأجنبي المباشر في النهوض بالتنمية في الجزائر، أبحاث المؤتمر الدولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل، الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، 12/11 مارس 2013.

2 أ. جديدي روضة، أثر برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، أبحاث المؤتمر الدولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، 12/11 مارس 2013.

³ Pr. Balhhabib. Abderrezak, Déterminants Et Des Effets Investissements Directs Etranger Sur la Croissance Economique En Algérie, Analyse En Données De Panel, Les Communication Du Colloque International : Evaluation Des Effets Des Programmes D'investissements Publics 2001-2014, Et Leurs Retombée Sur L'emploi, L'investissement Et La Croissance Economique, 11/12 Mars 2013.

بالرغم من التحسن التدريجي للمناخ الاستثماري في الجزائر، و ما تضمنه العديد من المزايا و الحوافز، إلا أن حجم الاستثمارات الوطنية و الأجنبية لم ترق إلى مستوى الفرص و الإمكانيات المتاحة، ذلك أن هناك جملة من العوائق التي تسم بيئة الأعمال و من ثم تطرد الاستثمارات المحتملة¹.

5/ دراسة أ. محمد داودي بعنوان: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (دراسة قياسية)، و قد حاول الباحث من خلال هذه الدراسة التطرق إلى مناخ الاستثمار و ما هي مكوناته، ثم حاول أن يتعرض لتحليل محددات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال دراسة قياسية مركزا على المحددات الاقتصادية ما بين 1970 و 2009، و أظهرت نتائج الدراسة القياسية المستندة على واقع الاقتصاد الجزائري على أن هناك تأثيرا لكل من الجباية العادية و الاستثمار العمومي على المدى القصير و الطويل، في حين أن تأثير الصادرات و الواردات أو ما يعرف بدرجة الانفتاح التجاري فكان على المدى الطويل فقط².

6/ دراسة ناصري نفيسة بعنوان: أثر سعر الصرف على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية (حالة الجزائر) و قد تم في هذه الدراسة محاولة قياس و اختبار أثر سعر الصرف على حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك عن طريق نموذج خاص باستعمال طريقة التكامل المتزامن و البرمجة باستخدام Eviews و قد تمت الدراسة على فترة امتدت من 1970 إلى 2008، و أظهرت نتائج الدراسة أن سياسة سعر الصرف خلال فترة التثبيت لم تكن أداة فعالة من ضمن أدوات السياسة النقدية، كما أن نظام التعويم لم يؤثر في حركة رؤوس الأموال الأجنبية، و بالتالي غياب أي علاقة في المدى الطويل بين سعر الصرف و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر³.

7/ دراسة عبد القادر ناصور بعنوان: إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. حاولت هذه الدراسة تحليل إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال دراسة قياسية لبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية و متغيرات مؤسسية (المخاطر السياسية) على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد باستخدام منهج اختبار الحدود (ARDL) خلال الفترة ما بين 1985 إلى 2012، و قد أظهرت نتائج الاختبار أن لبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية أثر على جلب

1 د. و صاف سعدي، د. قويدري محمد، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر: بين الحوافز و العوائق، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 2008/8، ص. 39-56

2 د. داودي محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (دراسة قياسية)، المؤتمر الدولي العاشر حول التوجهات الحديثة في تمويل التنمية، 13/11 أبريل 2011، بيروت.

3 ناصري نفيسة، أثر سعر الصرف على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية (دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية، جامعة تلمسان، 2011.

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، غير أن تأثيرها يبقى محدود و غير معتبر، في حين كان لبعض المتغيرات المؤسسية أثر معنوي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر¹.

8/ دراسة Anuta Buiga و Maria Birsan بعنوان: (FDI Determinants (case of Romania) والهدف من هذه الدراسة هو تحديد العوامل الرئيسية التي تحدد تطور الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في رومانيا، و تحقيقا لهذه الغاية تم استخدام طريقة العوامل التحليلية، و هناك أربعة عوامل محددة و هي: إمكانات حجم السوق، إصلاح التقدم، حرية الأعمال، تكلفة العمالة، و ذلك باستخدام نموذج انحدار خطي يعبر عن العلاقة بين العوامل الأربعة المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر، و بينت النتائج على وجود علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و بعض العوامل المحددة في الدراسة².

9/ دراسة Valerija Botric و Lorena Skuflic بعنوان: Main Determinants Of FDI In The Southeast European Countries. حيث كان الهدف من هذه الدراسة هو تحديد المحددات الرئيسية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدول عن طريق دراسة قياسية ما بين 1990 و 2000 باستخدام بيانات البانل، و قد تم فيها إدراج المتغيرات التالية: نمو الناتج المحلي الإجمالي، عدد السكان، درجة الانفتاح التجاري، معدل التضخم، المديونية الخارجية، قطاع الاتصالات و المعلومات. و أظهرت نتائج التقدير على وجود علاقات إيجابية بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر و بعض المتغيرات، و علاقات سلبية مع المتغيرات الأخرى³.

10/ دراسة Ranjan Kumar Dash و P.C. Parida بعنوان: FDI, Services Trade And Economic Growth In India. حيث تهدف هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الهند و تجارة الخدمات (صادرات أو واردات) و النمو الاقتصادي، باستخدام التكامل المتزامن ل VECM، واختبار السببية، و تم استكشاف هذه العلاقة على المستويات القطاعية (صناعة و خدمات)، و قد أكدت النتائج القياسية على وجود علاقة بين هذه المتغيرات في المدى الطويل، و تشير نتائج السببية إلى وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي، و كذلك بين صادرات الخدمات و النمو الاقتصادي، و تؤكد

1 عبد القادر ناصور، إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (محاولة تحليل)، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تنمية، جامعة تلمسان، 2014.

²M. Birsan, A. Buiga, FDI Determinants : Case Of Romania, Transition Studies Review, Vol. 15, No. 4, PP. 726-736, 2009.

³V. Botric, L. Skuflic, Main Determinants Of FDI In The Southeast European Countries, Transition Studies Review, Vol.13, No. 2, PP. 359-377, 2006.

الدراسة على وجود علاقة تكاملية بينهما، في حين وجود علاقة سببية باتجاه واحد بين الاستثمار الأجنبي المباشر وصادرات الخدمات¹.

11/ دراسة Selen.S.Guerin و Stefano Manzocchi بعنوان: Political Regime And FDI From Advanced To Emerging Countries. و كان من وراءها دراسة تأثير النظام السياسي على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الثنائية من البلدان المتقدمة نحو البلدان الناشئة خلال الفترة ما بين 1992 إلى 2004، و أشارت النتائج المحصل عليها إلى أن الديمقراطية يكون لها تأثير إيجابي على حجم و احتمال تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من البلدان المتقدمة نحو البلدان الناشئة².

12/ دراسة M. Seyoum و R. W. Jihong Lin بعنوان: FDI And Economic Growth. و ركزت هذه الدراسة على استخدام بيانات البانل لدراسة العلاقة السببية ل Granger بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي (مقاسا بنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) ل 23 بلد إفريقي نامي من خلال الفترة الممتدة ما بين 1970 إلى 2011، و تم استخدام تقنيات الاقتصاد القياسي عند تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي. و قد أظهرت النتائج التطبيقية إلى وجود علاقة سببية في اتجاهين بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي، علاوة على ذلك تبين أن العلاقة السببية ليست متجانسة بين جميع البلدان الموجودة في العينة، و بشكل أكثر وضوحا تم الوصول إلى أن هناك علاقة سببية باتجاه واحد بين الاستثمار الأجنبي المباشر و نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في كل من مصر، الغابون و موريتانيا. و من نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من كوت ديفوار، كينيا، جنوب أفريقيا و زامبيا³.

13/ دراسة Qichu He. Meng Sun بعنوان: Does Fiscal Decentralization Promote The Inflow Of FDI In China. حاولت هذه الدراسة اختبار ما إذا كانت اللامركزية المالية في الصين تروج لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة باستخدام بيانات البانل خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 2002، و أظهرت

¹ R. Kumar Dash, P. C. Parida, FDI, Services Trade And Economic Growth In India : Empirical Evidence On Causal Links, Empirical Economics, Vol. 45, No. 1, PP. 217-238, 2012.

² Selen S. Guerin, S. Manzocchi, Political Regime And FDI From Advanced To Emerging Countries, Review Of World Economics, Vol. 145, No. 1, PP. 75-91, Avril 2009.

³ M. Seyoum, R. W. Jihonglin, FDI And Economic Growth : The Case Of Developing African Economics, Social Indicators Research, June 2014.

نتائج تقدير GMM أن اللامركزية المالية لها تأثير إيجابي و كبير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الصين بعد ضبط العوامل الأخرى، و مستقرة عبر الزمن¹.

14/ دراسة MonirBelloumi بعنوان: The Relationship Between Trade, FDI And Economic Growth In Tunisia. اهتمت هذه الدراسة إلى العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر، الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي في تونس، و اختبار هذه العلاقة باستخدام دراسة قياسية بتطبيق منهج اختبار الحدود (ARDL) للتكامل المتزامن خلال الفترة الممتدة ما بين 1970 إلى 2008. و قد أشارت النتائج إلى أن المتغيرات ذات الاهتمام لها علاقة في المدى الطويل في حالة أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو المتغير التابع، معلمة حد تصحيح الخطأ سالبة مما يؤكد على وجود علاقة في المدى الطويل، كما أشارت النتائج إلى عدم وجود علاقة سببية ل Granger من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى النمو الاقتصادي، و من النمو الاقتصادي إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، و من الانفتاح التجاري إلى النمو الاقتصادي و العكس، في المدى القصير، بالرغم من أن هناك اعتقاد على نطاق واسع أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يولد عوامل إيجابية على الاقتصاد المضيف، و هذا طبعاً ما أفضل النتائج التطبيقية لحالة تونس².

15/ دراسة Lan Gao و Xiaohui Liu و Huan Zou بعنوان: The Role Of Human Mobility In Promoting Chinese Outward FDI. و تبحث هذه الدراسة على تأثير انتقال رأس المال البشري على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الصين باستخدام تحليل السلاسل الزمنية. و تشير نتائج الدراسة أن انتقال الطلاب و العلماء الصينيون من ذوي المهارات العالية يعزز بشكل كبير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خارج الصين، إضافة إلى ذلك تبين أن الدافع وراء الاستثمارات الأجنبية الصادرة الصينية من التنمية الاقتصادية المحلية³.

هيكل و خطة البحث:

للإجابة على إشكالية البحث و اختبار الفرضيات، و للوصول إلى تحقيق أهداف الدراسة، اعتمدنا على تناول أربعة فصول أولهم مقدمة عامة و آخرهم خاتمة عامة.

¹Qichu He, Meng Sun, Does Fiscal Decentralization Promote The Inflow Of FDI In China, Economic Modelling, Vol. 43, PP. 361-371, December 2014.

²M. Beloumi, The Relationship Between Trade, FDI And Economic Growth In Tunisia, Economic System, Vol. 38, No. 2, PP. 269-267, June 2014.

³ L. Gao, Xiaohui Liu, H. Zou, The Role Of Human Mobility In Promoting Chinese Outward FDI, International Business Review, Vol. 22, No. 2, PP. 437-449, Avril 2013.

الفصل الأول سنخصصه لتحليل أدبيات السياسة المالية إذ سنقسمه إلى أربعة مباحث، سنتناول في المبحث الأول مفهوم السياسة المالية و تطورها عبر العصور، أما المبحث الثاني فسنقدم بتحليل أدوات السياسة المالية بدءا بالسياسة الإنفاقية من خلال تعريفها و تقسيماتها و العوامل المؤثرة فيها، ترشيد الإنفاق العام و متطلباته، ثم السياسة الضريبية من خلال مفهومها، نقل العبء الضريبي، مستوى الضغط الضريبي و محددات تصميم نظام ضريبي فعال، و في الأخير سياسة الدين العام من خلال مفهومه، أهدافه و الآثار الاقتصادية له، و في المبحث الثالث سنقوم بتحديد أهداف السياسة المالية المتنوعة من بينها الاستقرار الاقتصادي من خلال السياسات المالية المتمثلة بالتمويل بالعجز و الفائض، إعادة توزيع الدخل أو ما يعرف بالعدالة الاجتماعية من خلال إعطاء مفهوم العدالة الاجتماعية، دور الضرائب في تحقيق العدالة الاجتماعية و دور النفقات العامة في تحقيق العدالة الاجتماعية، أما الهدف الثالث فهو تخصيص الموارد من خلال التطرق إلى إجراءات السياسة المالية لإعادة تخصيص الموارد، أما المبحث الرابع و الأخير فسيتم التطرق إلى فعالية السياسة المالية و النقدية من خلال السياسة النقدية أسسها و أهدافها، أدوات السياسة النقدية الكمية و النوعية، تفاعل السياساتان معا.

الفصل الثاني سنخصصه للإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر إذ سيتم تقسيمه إلى أربعة مباحث، فالمبحث الأول سنخصصه لمفهوم و تطور الاستثمار الأجنبي المباشر و النظريات المفسرة له، أما المبحث الثاني فسيتمثل بعض أنواع و أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر إضافة إلى استراتيجية الشركات متعددة الجنسيات مفهومها و خصائصها، في المبحث الثالث فسيتم إبراز بعض آثار و خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر، و سيتمثل المبحث الرابع و الأخير ومناخ الاستثمار الأجنبي المباشر و مؤشرات تقييمية كمؤشر الحرية الاقتصادية، مؤشر الأداء و الإمكانيات للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد و المؤشر المركب للمخاطر القطرية.

الفصل الثالث فسيتم تخصيصه لتحليل العلاقة النظرية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و أدوات السياسة المالية في الجزائر في أربعة مباحث، المبحث الأول سيتعرض إلى واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال بعض القوانين الخاصة بالاستثمار بدءا من قانون الاستثمار رقم 277/63 إلى قانون الاستثمار رقم 08/06، و كذلك إلى مختلف الضمانات و الحوافز الممنوحة للمستثمر الأجنبي، أما في المبحث الثاني فسيتمثل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال بعض المؤشرات الكمية و النوعية، و في المبحث الثالث فسيكون مخصصا لمعرفة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد و الصادر في الجزائر بالإضافة إلى التوزيع القطاعي و الجغرافي لهذه الاستثمارات، أما المبحث الرابع فسيخصص إلى تحليل نظري حول السياسة المالية و انعكاساتها في تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال واقع السياسة المالية بالجزائر و أثرها على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الفصل الرابع سيتم تخصيصه للدراسة القياسية لإبراز العلاقة بين السياسة المالية و مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في مبحثين، الأول سيتم فيه تحليل منهجية الدراسة القياسية من خلال التطرق إلى استقرارية السلاسل الزمنية ، التكامل المتزامن ل Engle-Granger و Johansen، السببية ل Granger 1969، نماذج متجهات الانحدار الذاتي VARM و ما سيتتبعها من تحليل دوال الاستجابة و تقسيم مكونات التباين، أما في المبحث الثاني فسيتم تخصيصه لتطبيق الدراسة القياسية على الاقتصاد الجزائري من خلال النموذج المستخدم و عرض النتائج.

الفصل الأول:

تحليل أدبيات السياسة المالية

مقدمة الفصل:

تعتبر السياسة المالية واحدة من بين وسائل السياسة الاقتصادية، حيث تمثل دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام و ما يتبع هذا النشاط من آثار تمس جميع القطاعات، فهي تشتمل على مجموعة من الأدوات يمكن حصرها في السياسة الإنفاقية، السياسة الضريبية و سياسة الدين العام، حيث أن لكل هذه السياسات الثلاث أدواتها و أسلحتها الخاصة بها و الميزة لها. فالضرائب بأنواعها و أشكالها هي أدوات السياسة الضريبية، و مجالات الإنفاق العام هي أدوات السياسة الإنفاقية، أما سياسة الدين العام فهي تهتم بجانبين هما الدين العام الداخلي و الدين العام الخارجي، فحصول الدولة على القروض يعتبر مصدر من مصادر الإيرادات العامة. كما أن السياسة المالية تحقق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية العامة من خلال محاولة تحقيق الاستقرار الاقتصادي و تحقيق العدالة الاجتماعية، و إعادة¹ تخصيص الموارد و من أجل ذلك تلجأ إلى زيادة أو تخفيض النفقات العامة و الضرائب بما يتلائم مع الوضع الاقتصادي، غير أن السياسة المالية لا تستطيع أن تحقق كافة الأهداف بل ينبغي التنسيق بينها و بين السياسات الأخرى على غرار السياسة النقدية وذلك بإبراز فعالية كل منهما في التأثير على التوازن الاقتصادي العام².

و من خلال هذا الفصل نتطرق للسياسة المالية من خلال أربعة مباحث نذكرها فيمايلي:

- المبحث الأول: مفهوم السياسة المالية و تطورها عبر العصور.
- المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية (السياسة الانفاقية، السياسة الضريبية، سياسة الدين العام).
- المبحث الثالث: أهداف السياسة المالية (تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، تحقيق العدالة الاجتماعية، إعادة تخصيص الموارد).
- المبحث الرابع: فعالية السياسة المالية و النقدية (السياسة النقدية أثارها و أهدافها، أدوات السياسة النقدية، تفاعل السياسة المالية و النقدية).

د2. حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية 2004، ص. 62.

المبحث الأول : مفهوم السياسة المالية و تطورها.

كانت السياسة المالية ترادف في معناها الأصلي كلا من المالية العامة و ميزانية الدولة حيث يرد كتاب المالية العامة لفظ " السياسة المالية " إلى كلمة فرنسية قديمة Fisc و تعني حافظة النقود أو الخزنة¹.

و يعكس مفهوم السياسة المالية تطلعات و أهداف المجتمع الذي تعمل فيه ، فقد استهدف المجتمع قديما إشباع الحاجات العامة و تمويلها من موارد الموازنة العامة و من تمركز الاقتصاديون جل اهتمامهم على مبادئ الموازنة العامة و ضمان توازنها².

المطلب الأول : تعريف السياسة المالية.

تعرف السياسة المالية بأنها برنامج تخططه الدولة و تنفذه مستخدمة فيه مصادرها الإرادية و برامجها الإنفاقية لإحداث آثار مرغوبة ، و تجنب آثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي تحقيقا لأهداف المجتمع³.

و يعرفها محمد عمر اودوح على أنها تلك القرارات التي تهدف إلى تخصيص الموارد المالية الضرورية لتحقيق الأهداف الإستراتيجية و ذلك لضمان القيود المالية التي تفرضها المالية و الإمكانيات المالية المتوفرة للمؤسسة⁴.

و يعرفها بلغروز بن علي بأنها قيام الحكومة في فرض الضرائب المباشرة و غير المباشرة و تحصيلها لإيرادات يتم إنفاقها في مجال الخدمات العامة للأفراد و خاصة الإنفاق الحكومي على مجالات رأس المال الاجتماعي⁵.

كما تعرف على أنها مجموعة من الأهداف و التوجيهات و الإجراءات و النشاطات التي تتبناها الدولة للتأثير في الاقتصاد القومي و المجتمع بهدف المحافظة على استقراره العام و تنمية و معالجة مشاكله و مواجهة كافة الظروف المتغيرة .

و من هذه التعريف السابقة نستطيع القول أنها جميعا تتفق في أن السياسة المالية هي أداة الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي تسعى إلى تحقيقها ، بمعنى أن السياسة المالية

¹ عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت 1992، ص. 44.

شبيبي عبد الرحيم، الآثار الاقتصادية للسياسة المالية و القدرة على تحمل العجز الموازي و الدين العام، حالة الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية 2013، جامعة تلمسان، ص. 2.

³ د. حامد عبد المجيد دراز، مرجع سابق، ص. 15-16.

⁴ د. حامد عبد المجيد دراز و محمد عمر أبودوح، مبادئ المالية العامة، جامعة الاسكندرية 2006، ص. 102.

⁵ بلغروز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2004، ص. 99.

أسلوب أو برنامج عمل مالي تتبعه الدولة عن طريق استخدام الإيرادات و النفقات العامة علاوة على القروض العامة لتحقيق أهداف معينة في طبيعتها النهوض بالاقتصاد الوطني و دفع عجلة التنمية الاقتصادية و تحقيق كل من الاستقرار الاقتصادي و العدالة الاجتماعية . و بالتالي يمكن القول بأن السياسة المالية هي السياسة التي يفضلها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها و إيراداتها العامة و التي تتجسد في الموازنة العامة للدولة بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية (الدخل ، الإنتاج....)¹.

المطلب الثاني : تطور السياسة المالية.

لقد مكنت التطورات الجوهرية التي حظي بها الاقتصاد العام في السنوات الأخيرة من إعطاء مفهوم جديد للسياسة المالية و أساليبها و مجالاتها ، متأثرة بالفكر الاقتصادي الحديث ، كما تأثرت أيضا بمجريات الأحداث الاقتصادية العامة و المبادئ و النظم المعاصرة ، و عليه شهد العالم تطورا كبيرا في فكرته و أهدافه و وسائله تبعا للتطورات التي تعاقبت على المجتمعات و تطور دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة ، و هو تطور لم يقتصر أثره على علم المالية فقد بل و انعكس على مفهوم النظام المالي فنقله من السياسة المالية المحايدة إلى السياسة المتدخلة ، لذلك اعتبرت السياسة المالية المرآة العاكسة لدور الدولة في كل عصر من العصور².

و لقد مر الفكر المالي في تطوره بحثا عن المقصود بالسياسة المالية بثلاث مراحل الأولى تتعلق بالعصور القديمة قبل الكلاسيك ، و الثانية تتصل بأفكار الاقتصاديين التقليديين عن المالية المحايدة ، أما المرحلة الثالثة فتتعلق بالفكر الحديث عن السياسة المالية المتدخلة سواء ا في إطار ما يسمى بالمالية المعوضة (في الاقتصاديات الرأسمالية) أو التخطيط (في الاقتصاديات الاشتراكية) و ذلك على النحو التالي³:

الفرع الأول : السياسة المالية عند التقليديين.

يبدو دور السياسات المالية في المجتمعات القديمة باهتا للغاية إذ لا توجد دلالات واضحة حول وجود سياسة مالية قائمة و منظمة و مفصلة عن مالية الحكام في تلك العصور، و يرجع السبب في تأخر تطور الأفكار المالية و عدم وجود سياسة مالية واضحة في تلك العصور⁴، و تجدر الإشارة إلى أن أهم الكتابات الفلسفية التي تحتوي على كثير من مبادئ الفكر

1 دراوسي مسعود، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر، رسالة دكتوراه دولة غير منشورة، جامعة الجزائر 2004، ص. 49.

2 شبيبي عبد الرحيم، مرجع سابق، ص. 3.

3 دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص. 50.

4 د. هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، دار الفكر الجامعي للنشر، الاسكندرية، الطبعة الأولى 2006، ص. 50.

المالي يمكن استخدامها من أعمال كل أفلاطون و أرسطو وغيرهم. فقد اهتم أفلاطون و أرسطو بضرورة تدخل الدولة مباشرة في مراقبة الأسعار و منع الاحتكار و تحقيق عدالة التوزيع فضلا عن تحديد مجالات الإنفاق العام (التعليم، الأمن...)، هذا بالإضافة إلى الإنفاق التمويلي (الإعانات) التي أقرها كأخذ بنود الإنفاق العام، في حين اعتبرها أرسطو عملية تتم بين الأفراد بدافع الحب و الصداقة و بدون تدخل من جانب الدولة و لم يتعرض كل من أفلاطون و أرسطو لموضوع الضرائب و الرسوم.

و نجد كذلك أن ايوقراط قد اهتم بدراسة الحاجات الإنسانية كما اعتبر أن السعادة الهدف التي تسعى الإنسانية إلى تحقيقه طيلة وجودها على الأرض، كما يمكن القول أن ايوقراط قد أهمل دور السلطات الحكومية في القيام بدور هام في تنظيم الحياة الاقتصادية أو العلاقات بين الأفراد و تلك السلطات و بين الأفراد و بعضهم البعض¹.

كما سادت مدارس أخرى مثل التجاريين و الطبيعيين حيث اقتصر مذهب التجاريين على تدخل الدولة و استعادتها للسلطة و جعلها للمعدن النفيس هو رمز للقوة في هذا العصر، و كان من مظاهر تدخل الدولة أن فرضت الرسوم الجمركية الكبيرة على الواردات و ذلك بهدف حماية المنتج المحلي و تخفيض الرسوم على المواد الأولية، كما تدخلت الدولة في تحديد الأجور و الأسعار و إنشاء الصناعات، إلا أنها من جهة أخرى أهملت جانب الزراعة الأمر الذي أدى إلى مهاجمة مبدأ تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية و ظهر مذهب آخر و هو مذهب الطبيعيين القائم على أساس مبدأ الحرية الاقتصادية منها حرية التجارة الخارجية و الداخلية و نادوا بعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية إلا لأجل حماية الأمن و إنشاء الطرق و اهتموا بالزراعة باعتبارها المصدر الوحيد للثروة، كما نادوا بفرض ضرائب على الناتج الصافي من الزراعة فقط و ذلك على ملاك الأراضي دون الأنشطة الأخرى².

الفرع الثاني : السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي.

كلنا نعرف أنه من دعائم الفكر الكلاسيكي قانون say للأسواق و مدلول اليد الخفية لآدام سميث و بيئة تسودها كافة مقومات الحرية الاقتصادية و المنافسة التامة . فقانون say للأسواق و الذي عادة يصاغ في العبارة الشهيرة " العرض يخلق طلبه الخاص " يؤكد علاقة سببية مباشرة بين الإنفاق و الإنتاج . فإن زيادة الإنتاج سوف تخلق زيادة معادلة لها في الدخل النقدي ، و لما كان الناس وفقا لهذا الفكر لا يحملون النقود لذاتها و لكن كوسيلة للتبادل فإن أي زيادة في الدخل النقدي سوف تتحول إلى معادلة في الإنفاق على السلع و الخدمات ، إذن فكل زيادة في الإنتاج سوف تخلق

¹ د. حمدي عبد العظيم، السياسات المالية و النقدية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص. 179-187.

² د. هشام مصطفى الجمل، مرجع سابق، ص. 50-53.

تلقائياً زيادة معادلة لها في الإنفاق لاقتناء هذا الإنتاج الجديد ، و لكي ترتفع مستويات الإنتاج و الدخل و العمالة فلا بد من إذن لزيادة الإنتاج بغض النظر عن الطلب القائم في السوق و عندها سيخلق العرض الجديد الطلب .

فإذا ما ترك الفرد (القطاع الخاص) حراً في بيئة اقتصادية حرة يسعى من خلالها سد حاجاته و رغباته و تعظيم ثرواته و تحقيق مصلحته الشخصية فإنه لن يتوقف عن الإنتاج إلا عند مستوى العمالة الكاملة أين تصبح جميع الموارد الاقتصادية المتاحة مستغلة ، و لما كانت مصلحة المجتمع وفقاً لهذا الفكر هي مجموع مصالح أفراد هذا المجتمع فإن أي فرد يسعى لتحقيق منفعة الشخصية فهو في نفس الوقت يحقق مصلحة المجتمع من خلال ما يسمى باليد الخفية ، و تطبيق قانون say للمنافذ سوف يضمن تحقيق مصلحة الفرد و المجتمع و سوف يضمن للاقتصاد القومي التوازن المستقر عند مستوى التشغيل الكامل .

و لضمان هذا السير الحسن للفرد و المجتمع لا بد من توفر كافة الإمكانيات اللازمة لازدهار القطاع دون أي تدخل من جانب الدولة في النشاط الاقتصادي فربما هذا التدخل سيقصر من فرص القطاع الخاص و سيحرمه من بعض رؤوس الأموال اللازمة لزيادة الإنتاج و تنمية الاقتصاد القومي دون الإخلال بالتوازن التلقائي¹.

و لكن الفكر الكلاسيكي سرعان ما أدرك وجود بعض الحاجات العامة التي قد يعجز الأفراد و القطاع الخاص عن إشباعها ، و من هنا تبدو أهمية حصر و تحديد أوجه الإنفاق العام حتى لا يؤدي التوسع فيها إلى استخدام الموارد الاقتصادية و لكي لا يترك الحبل على الغارب فإن الكلاسيك أقروا تطويق نطاق التدخل الحكومي ، و هذا هو الأساس الأول للسياسة المالية في هذه الفترة . و من تم يقتصر الفكر الكلاسيكي أوجه الإنفاق العام على ما يسمى فيما بعد بالأرامل الأربعة : الدفاع ، الأمن الداخلي ، العدالة و المرافق العامة .

و لكن هذا التحديد لأوجه الإنفاق العام لا يضمن في حد ذاته عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي للأفراد و القطاع الخاص لأنه من ناحية الفكر الكلاسيكي لا يحقق أكبر رفاهية اقتصادية للمجتمع، و لهذا يضيف الكلاسيك قاعدة ثانية للسياسة المالية تنص على تدخل الدولة الحيادي، بمعنى النشاط الاقتصادي للدولة على تصرفات الأفراد و القطاع الخاص. و لكي يضمن الاقتصاديون الكلاسيك تحقيق مبدأ الحياد المالي نراهم يصرون على مراعاة القاعدة الثالثة للسياسة المالية و هي مبدأ توازن الميزانية².

¹ د. عبد الحميد دراز، مرجع سابق، ص. 21-23.

² شيببي عبد الرحيم، مرجع سابق، ص. 6.

و لا جدال في أن التمسك الحرفي بأسس السياسات المالية وفقا للفكر الكلاسيكي لا بد و أن يؤدي إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية و ازدياد حدتها و امتداد آجالها ، بل و أن التمسك بحرفية الفكر الكلاسيكي في هذا المجال لا بد وأن يلحق بالاقتصاد القومي أبلغ الضرر و أن يعوق السياسة النقدية عن تحقيق أهدافها . ففي أوقات الرواج و التضخم يزداد النشاط الاقتصادي و تزداد الدخول النقدية فترتفع حصيللة الضرائب مما يدفع الدولة تحقيقا لمبدأ توازن الميزانية إلى زيادة الإنفاق العام أو تخفيض الضرائب ، و لكن زيادة الإنفاق العام أو تخفيض الضرائب في مثل هذه الفترات يزيد من حدة التضخم و يضيف قوة جديدة لزيادة النقدية فترتفع حصيللة الضرائب مرة أخرى ، فتزيد الدولة من إنفاقها لتوازن الميزانية .. و هكذا . و في أوقات الكساد تنخفض الدخول النقدية فتتخفض حصيللة الإيرادات العامة ، فتضطر الدولة إلى تخفيض الإنفاق العام أو زيادة الضرائب حرصا منها على تحقيق مبدأ توازن الميزانية ، و لكن تخفيض الإنفاق العام أو زيادة الضرائب في مجتمع يعاني من الكساد يؤدي إلى ازدياد التدهور في النشاط الاقتصادي فتتخفض الدخول النقدية و تزداد البطالة و تنخفض حصيللة الضرائب مرة أخرى فتتخفض الدولة من إنفاقها لتوازن الميزانية .. و هكذا¹.

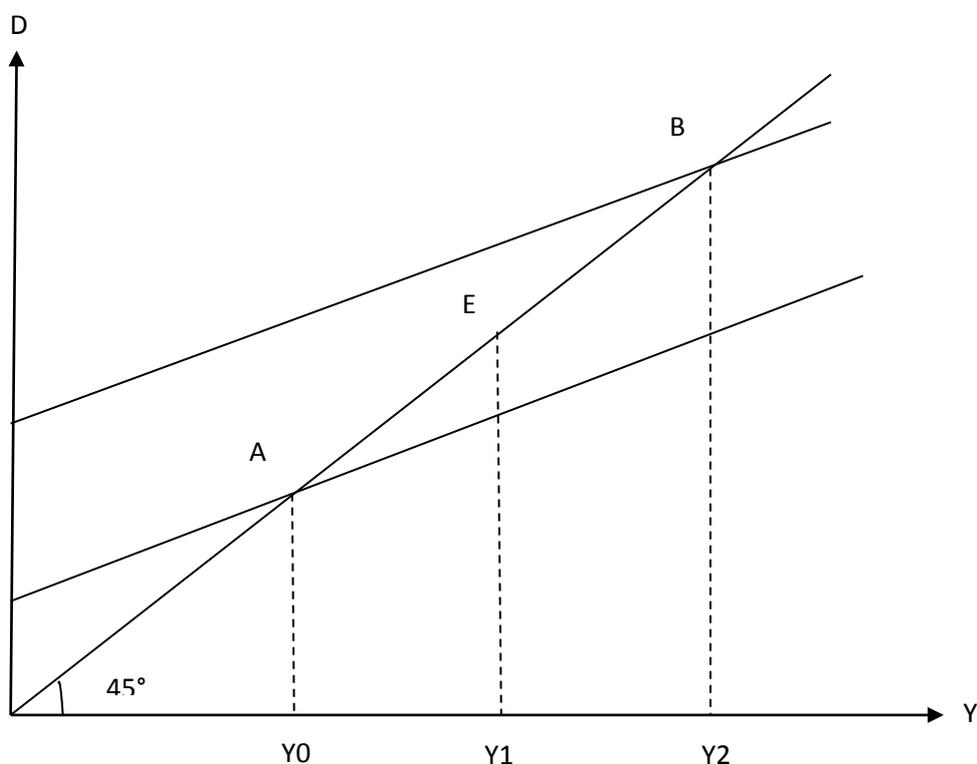
الفرع الثالث : السياسة المالية في الفكر الكينزي.

بعد أن أثبت الوقائع الاقتصادية و التحليلات النظرية فشل المنطلقات النظرية للفكر الكلاسيكي ، و عجز آلية السوق و القوى التلقائية عن المحافظة على التوازن الاقتصادي عند مستوى العمالة الكاملة أقيمت مسؤولية تحقيق ذلك على الدولة مما استوجب التدخل في الحياة الاقتصادية ، و كان من الضروري لكي تضطلع الدولة بهذه المسؤوليات الجديدة أن تصمم للسياسات المالية أسسا جديدة تماشى مع هذا المفهوم الجديد ، و هذا ما تكفلت به مدرسة Alvin Hanen في الأربعينيات .

فلقد أفاض Hansen في تحليل نظرية كينز مستخدما معادلة الدخل القومي و مستعينا بالرسم البياني الموضح في الشكل (1-1) ليستعرض محددات التوازن المستقر للاقتصاد القومي و ليقارن نقطة التوازن بمستوى التوظيف الكامل حتى يمكن تحليل النشاط الاقتصادي و رسم السياسات الاقتصادية اللازمة لتحقيق أهداف المجتمع .

¹ د. عبد المجيد دراز، مرجع سابق، ص. 27-28.

الشكل 1-1: التوازن المستقر للاقتصاد القومي.



المصدر: حامد عبد المجيد دراز، مرجع سابق، ص. 32.

ففي الشكل 1-1 يعبر المحور الأفقي عن الدخل القومي أو الإنتاج القومي بالأسعار الثابتة و يمثل المحور العمودي وحدات الإنفاق القومي (الاستهلاك + الاستثمار + الإنفاق الحكومي + الصادرات - الواردات) بالأسعار الثابتة . و باستخدام نفس الرسم على المحورين فإن أي نقطة على خط العرض الكلي 45° الذي ينصف الأصل تمثل نقطة توازن محتملة للاقتصاد القومي حيث تتحقق عندها صحة معادلة الدخل القومي : $Y=C+I+G+X-M$ ، و من هذا المنطلق فإن نقطة التوازن الفعلي للاقتصاد القومي من منحنى الطلب الكلي الذي يتكون من المتغيرات التالية : الاستهلاك + الاستثمار + الإنفاق الحكومي + الصادرات - الواردات فإذا افترضنا أن مستوى التوظيف الكامل يتحقق عند مستوى الدخل Y_1 فهذا يعني أن توازن الاقتصاد القومي عند النقطة A هو توازن أقل من مستوى التوظيف الكامل ، معناه وجود فجوة انكماشية مع ظهور بطالة إجبارية نظرا لأن مستوى الطلب الفعال عند النقطة A غير كاف لتحقيق التوظيف الكامل ، أما إذا تقاطع منحنى الطلب مع منحنى العرض الكلي 45° عند النقطة B أي عند مستوى يفوق التوظيف الكامل فهذا يعني وجود فجوة تضخمية الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار ، و وفقا لهذا التحليل الكينزي هاجم Hansen الأسس الكلاسيكية للسياسة المالية و انتقاد مبدأ الحياد المالي باهتمامه الشديد بدور السياسة

المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي رافضا مبدأ توازن الميزانية ليعطي للدولة الحرية في رسم السياسة المالية وفقا لحالة النشاط الاقتصادي السائد باستخدام أدوات السياسة المالية بغية التأثير على مكونات الطلب الفعال سواء كان هناك كساد أو تضخم¹.

لقد سادت هذه الأسس الجديدة للسياسة المالية خلال الأربعينيات و أفاض زملاء Hansen و تلاميذه في تحليل أدوات السياسة المالية و إمكانياتها محاولين إرساء قواعد السياسة المالية التعويضية Compensatory Finance والمالية الوظيفية Functional Finance و غيرها ، إلا أنه من اليسير أن نلاحظ أن كافة المبادئ التي صيغت كأسس للسياسة المالية في هذه الفترة قد اتخذت من نموذج Hansen أساسا لها و من تم ركزت على استخدام كافة أدوات السياسة المالية للتأثير بها مباشرة على منحى الطلب الكلي فقط ليتخذ الاتجاه الملائم (صعودا أو هبوطا)². و في هذا الصدد يمكن رد تدخل السياسة المالية إلى مرحلتين:

1/ السياسة المالية المحضرة:

يطلق عليها بسقي المضخة ، و مضمون هذه السياسة أن تتوسع الدولة عن طريق سلطتها المركزية و المحلية في النفقات العامة مع تخفيض النفقات الخاصة و ذلك عن طريق تنفيذها لبرامج تقتضي إنفاق مبالغ كبيرة و على نطاق واسع ، و يتم تحويل هذه النفقات عن طريق الاقتراض و الهدف من هذه النفقات إعطاء الدفعة الأولى للاقتصاد الوطني حتى من النهوض و السير بمفرده اعتمادا على قوته الذاتية فيما بعد³. و الفكرة الأساسية التي تقترحها نظرية سقي المضخة تتمثل في أن برنامجا للإنفاق العام يمكن أن يبعد الاقتصاد عن مركز الكساد و يشجع إلى الانتعاش و النهوض ، و يتمثل المطلب الرئيسي لهذه السياسة في أن الأموال المستخدمة تستمد من موارد غير نشطة و لا تمثل خصما من القوة الشرائية النشيطة . و في معظم الأحوال فإن النفقات التي تمول بالاقتراض تلبى هذا المطلب بدرجة أكبر و هي أكثر توسعا في الاتجاه من النفقات التي تمول بأي وسيلة⁴. و هي سياسة علاج مؤقت أو طارئ، كما يقتصر توقيت عملها في مرحلة الانكماش فقط⁵.

¹ د. عبد المجيد دراز، مرجع سابق، ص. 31-33.

² شبيبي عبد الرحيم، مرجع سابق، ص. 8.

³ دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص. 61.

⁴ شبيبي عبد الرحيم، مرجع سابق، ص. 8.

⁵ اريا الله محمد، السياسة المالية و دورها في تفعيل الاستثمار، حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية 2011، جامعة الجزائر، ص. 12.

2/ السياسة المالية المعوضة:

تعتبر السياسة المالية المعوضة نتيجة للتحليل الكينزي ، و يتمثل مبدأ العمل التعويضي في أنه عند الإنفاق الحكومي و السياسات الضريبية يتعين الاهتمام أساسا بالموقف الاقتصادي و الاتجاهات الموجودة و لهذا يستخدم تباري الإيرادات و النفقات العامة للتأثير على النشاط الاقتصادي بقصد تحقيق مستوى مرتفع من الدخل و العمالة ، فليس الهدف الأول للأدوات المالية تغطية النفقات العامة و لكن التأثير على مجموع تيارات الإنفاق بقصد التوصل إلى توازن اقتصادي كلي¹. و تؤكد النظرية المالية التعويضية على أن الاعتبار الموجه في كل الأوقات يجب أن يكون هو حالة الاقتصاد سواء كانت انكماشية أو تضخمية ، ففي حالة الانكماش فإنها تقوم بالتوسع في الإنفاق العام و تخفيض الضرائب ، أما في حالة التضخم فتقوم بخفض الإنفاق العام و زيادة الضرائب².

الفرع الرابع: أسس السياسة المالية في الفكر المعاصر:

إن الخطوة الأولى لتطوير أسس السياسة المالية في الفكر المعاصر هو فهم صادق للمتغيرات و المحددات الحقيقية للنشاط الاقتصادي و هذا ما تكفل به S. Weintraub ، حيث انصب اهتمامه الأساسي إلى النظرية الاقتصادية وبصفة خاصة إلى إدماج الاقتصاد الجزئي بالاقتصاد الكلي، حيث بدأ Weintraub برسم منحني العرض الكلي الذي يعبر عن العلاقة بين عدد العمال و مستوى الإيرادات المتوقعة ثم انتقل إلى منحني الطلب الكلي الذي يعبر عن مجموع الاستهلاك، الاستثمار، القطاع العام و العالم الخارجي بالأسعار الجارية، و بتقاطع المنحنيين تتحدد نقطة التوازن الفعلي أو المتوقع للاقتصاد القومي. و في بداية السبعينات حدثت تطورات اقتصادية في الدول الغربية اين ارتفعت مستويات البطالة و التضخم معا (الركود التضخمي) نتيجة لاستخدام النماذج العلمية غير السليمة كأساس لرسم السياسات المالية و عدم تشخيص المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي لها علاقة مباشرة أو المتسببة في ظهور المشكلة الاقتصادية، وقد بدى واضحا في منتصف السبعينات تحول اهتمامات العديد من الاقتصاديين و خبراء المالية العامة و صانعي القرارات الاقتصادية إلى جانب العرض الكلي، و بدأت تظهر في أدبيات الاقتصاد و المالية العامة مصطلحات علمية تستخدم لأول مرة: *suppliside aspects of economic policy, supplisidetaxpolicy,* *supplisideEconomics, supplisiderevolution*، إلا أنه قد لوحظ أن العديد من كتاب هذه الفترة بالغ بالاهتمام بجانب العرض الكلي في الاقتصاد القومي لدرجة جعلته أقرب إلى اعتناق قانون ساي للأسواق مرة أخرى

¹ دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص. 62.

² اريا الله، مرجع سابق، ص. 13.

فأهمل جانب الطلب الكلي و وجه كل اهتمامه إلى جانب العرض الكلي. لذلك فإن الجهود لتطوير أسس السياسات المالية في الفكر المعاصر ينبغي أن تتجه نحو إعادة صياغة المالية الوظيفية بأسلوب أكثر عمقا و على أسس علمية سليمة بحيث توجه كافة أدوات السياسة المالية التي يمكنها إحداث الآثار الاقتصادية، الاجتماعية و السياسية المرغوبة¹.

المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية.

لقد كانت السياسة المالية كفرع من فروع السياسة الاقتصادية فهي برنامج عمل تخططه و تنفذه الدولة عن عمد مستخدمة فيه مصادرها الإيرادية و برامجها الإنفاقية لإحداث آثار مرغوبة و تجنب آثار مرغوبة و تجنب آثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي تحقيقا لأهداف المجتمع². و يمكن تقسيم السياسة المالية بدورها إلى : السياسة الإنفاقية و السياسة الضريبية و سياسة الدين العام ، حيث أن لكل هذه السياسات أدواتها و أسلحتها الخاصة بها و الميزة لها ، فالضرائب بأنواعها و أشكالها هي أدوات السياسة الضريبية و مجالات الإنفاق العام هي أدوات السياسة الإنفاقية، و سياسة الدين العام، فحصول الدولة على الدين العام بكافة أنواعه هو مصدر من مصادر الإيرادات العامة.

المطلب الأول: السياسة الإنفاقية.

ترجع أهمية النفقات العامة إلى كونها الأداة التي تستخدمها الدولة في تحقيق الدور الذي تقوم به في مختلف المجالات ، فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة و تبين البرامج الحكومية في شتى الميادين في صورة أرقام و اعتمادات تخصص لكل منها تلبية للحاجات العامة للأفراد و سعيا وراء تحقيق أقصى نفع جماعي ممكن لهم ، و مع تزايد دور الدولة في التدخل لإشباع الحاجات العامة تتطور دائما و بصفة مستمرة ، نظرية النفقات العامة من حيث مفهومها ، أنواعها و تقسيماتها المختلفة ، كما تظهر الآثار الاقتصادية و الاجتماعية المترتبة عليها³.

الفرع الأول: تعريف النفقة العامة.

يمكن تعريف النفقة العامة كمايلي :

¹ د. حامد عبد المجيد دراز، مرجع سابق، ص. 43-55.

² د. حامد عبد المجيد دراز، مرجع سابق، ص. 61.

³ د. عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص. 59.

تعرف النفقة العامة بأنها مبلغ نقدي تنفقه الدولة لغرض تحقيق نفع عام¹.

وتعرف كذلك على كافة المبالغ النقدية التي يقوم بإنفاقها شخص عام لتلبية حاجات عامة².

النفقات هي مبالغ نقدية أقرت من قبل السلطة التشريعية ليقوم شخص عام بإنفاقها في توفير سلع و خدمات عامة و تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية³.

و من هذه التعاريف نجد أن النفقة العامة تتكون من ثلاثة عناصر أساسية و هي :

1/ النفقة العامة مبلغ من النقود :

يجب أن تكون النفقة العامة مبلغا من النقود ، فمع شيوع الاقتصاد النقدي و التخلي عن نظام المقايضة أصبحت الدولة تنفق مبالغ نقدية للحصول على السلع و الخدمات اللازمة لإشباع الحاجات العامة . و من مزايا جعل الإنفاق العام نقديا مايلي :

1-1/ أن التعامل النقدي أسهل بكثير من التعامل العيني للأفراد و الدولة مقارنة بالصعوبات التي تنشأ عن نظام المقايضة البدائي .

1-2/ سهولة إجراء الرقابة الإدارية و البرلمانية على الإنفاق النقدي للدولة و صعوبة ذلك في حالة الإنفاق العيني

1-3/ الإنفاق النقدي يتيح فرصة أكبر للمساواة بين الأفراد في الاستفادة من النفقات العامة و في تحمل الأعباء العامة التي تفرضها الدولة . و عليه فإن الوسائل غير النقدية التي تستخدمها الدولة لا يمكن عدها إنفاقا عاما مثل تقديم السكنات المجانية للموظفين ، أو الإعفاء من الضرائب ، أو منح الأوسمة ...

2/ النفقة يقوم بها شخص عام :

تصدر النفقة العامة عن الدولة أو إحدى هيئاتها ، حيث تشمل نفقات الهيئات المحلية و مؤسسات الدولة و نفقات المشروعات العامة و لا يمنع من ذلك أن هذه المشروعات تخضع في إدارتها لتنظيم تجاري قصد تحقيق الربح لأن ذلك لا يزيل عنها صفتها كجهاز من أجهزة الدولة يقوم بنشاط متميز بقصد تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية . هذا التوسع في

¹ معيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى 2011. ص. 57.

² بودوخ كرم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، رسالة ماجستير في علوم التسيير 2010، جامعة الجزائر، ص. 30.

³ بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية 2010، جامعة تلمسان، ص. 13.

تعريف النفقة العامة جاء نتيجة لتطور دور الدولة في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و تبعا لذلك تعتبر العامة تلك النفقات التي تقوم بها الدولة بصفتها السيادية ، بالإضافة إلى النفقات التي تقوم بها مؤسساتها في المجال الاقتصادي .

و على العكس من ذلك لا تعتبر النفقة العامة تلك التي يقوم بها الأفراد أو المشروعات الخاصة حتى و لو كان المقصود بها تحقيق نفع عام ، فالتبرعات التي يقدمها أفراد المجتمع لبناء المساجد أو المستشفيات أو المدارس لا تعد من النفقات العامة .¹

3/ الغرض من النفقة :

لكي تكون النفقة عامة يجب أن يكون الغرض من إنفاقها تحقيق منفعة عامة ، و مفهوم المنفعة العامة تحدده اعتبارات سياسية و اجتماعية أكثر من كونها مالية أو اقتصادية ، إذ أن السلطة السياسية هي التي تقرر أن هذا الإنفاق يحقق منفعة عامة أو لا يحقق و على هذا الأساس و لضمان توجيه النفقات العامة لتحقيق النفع العام وضعت ضوابط منها :

3-1/ اعتماد بنود النفقات العامة في الموازنة.

3-2/ مساءلة السلطة التنفيذية عن تنفيذ الإنفاق العام جملة و تفصيلا من قبل السلطة التشريعية و وجود الرقابة الإدارية للغرض نفسه كذلك.

3-3/ الرقابة من قبل هيئات مستقلة للتأكد من استخدام النفقات العامة للأغراض التي خصصت لها.

الفرع الثاني : تقسيمات النفقة العامة .

إن تطور الدولة و تحولها من خانة الدولة الحارسة إلى خانة الدولة المتدخلة ازدادت أهمية تقسيم النفقات العامة نظرا لتنوعها و اختلاف آثارها². و أن كل دولة اتخذت بالتقسيمات التي تتلاءم و ظروفها و درجة تطورها الاقتصادي و الاجتماعي ، لذلك نجد أن كتاب المالية العامة وضعوا عدة تقسيمات منها³:

¹ محمد طاقة و هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، ص. 33.

² محمد محرزى عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2008، ص. 65.

³ محمد طاقة و هدى العزاوي، مرجع سابق، ص. 53.

1/ نفقات التسيير و نفقات الاستثمار:

1-1/ نفقات التسيير :

يقصد بنفقات التسيير تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية و المتكونة أساسا من أجور الموظفين ومصاريف صيانة البنايات الحكومية و معدات المكاتب ... و منه لا يمكننا ملاحظة أي قيمة مضافة منتجة تحملها هذه النفقات للاقتصاد الوطني ، أي أنها لم تقم بعملية إنتاج أية سلعة حقيقية . فهذا النوع من النفقات موجه أساسا لإمداد هياكل الدولة بما تحتاجه من أموال حتى تتمكن من تسيير دواليب المجتمع على مختلف أوجهه ، حيث توزع حسب الدوائر الوزارية في الميزانية العامة ، و هي تعبير يتطابق إلى حد كبير مع دور الدولة المحايدة مادام أنها لا تهدف إلى التأثير في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و كل ما تحدثه من آثار فهو غير مباشر ، لذلك تسمى أيضا بالنفقات الاستهلاكية .

تجمع نفقات التسيير ضمن أربعة أبواب هي :

- أعباء الدين العمومي و النفقات المحسوبة من الإيرادات .

- مخصصات السلطات العمومية .

- النفقات الخاصة بوسائل المصالح .

- التدخلات العمومية .

1-2/ نفقات الاستثمار:

يتسم هذا النوع من النفقات بإنتاجيتها الكبيرة مادامت أنها تقوم بزيادة حجم التجهيزات الموجودة بحوزة الدولة. فالشهرة التي تحظى بها هذه النفقات تجد جذورها في تحليل الاقتصادي البريطاني جون مينارد كينز الذي برهن أن في فترة ركود اقتصادي، تقوم نفقات الاستثمار بإعادة التوازن الاقتصادي العام من خلال الدور الذي يقوم بأدائه مضاعف الاستثمار. فلو افترضنا قيام الدولة بإنجاز استثمار معين (إنشاء طريق سريع) خلال فترة أزمة اقتصادية، فالنفقة العامة الاستثمارية ستسمح بتوزيع الأجور على العمال و القيام بطلبات المواد الأولية لدى الموردين.

يوجه عندها الزبائن و الموردين المداخيل المحققة لشراء سلع استهلاكية أو تجديد مخزوناتهم، فيمنحون بالتالي مداخيل

جديدة للتجار ، للمنتجين الصناعيين الذين بدورهم سوف يستعملون هذه المداخيل.

2/ التقسيمات العلمية و الاقتصادية للنفقات العامة :

يقصد بالتقسيمات العلمية و الاقتصادية للنفقات العامة تلك التقسيمات التي تستند إلى معايير علمية تظهر فيها الطبيعة الاقتصادية بوضوح. و من أهم هذه التقسيمات نجد :

1-2/ تقسيم النفقات العامة حسب أهدافها المباشرة :

تنقسم النفقات العامة تبعا للهدف المسطر لها لبلوغه أو كما اعتاد تسميتها بالتقسيم الوظيفي أي تبعا لاختلاف وظائف الدولة إلى: النفقات الإدارية، النفقات الاجتماعية و النفقات الاقتصادية.

1-1-2/ النفقات الإدارية:

و يقصد بها النفقات المرتبطة بسير المصالح العامة و الضرورية لأداء الدولة لوظائفها، و تضم هذه النفقات نفقات الدفاع و الأمن و العدالة و الأقسام السياسية و هي نفقات الحاجات العامة في الميادين التقليدية و اللازمة لحماية الأفراد داخليا و خارجيا و إحلال العدالة و تنظيم الأمور السياسية لهم¹.

2-1-2/ النفقات الاجتماعية :

جميع هذه النفقات يغلب عليها الطابع الاجتماعي حيث يكون الهدف الرئيسي من إنفاقها هو زيادة مستوى الرفاهية لإفراد المجتمع بصفة عامة و الفقراء منهم بصفة خاصة ، و استنادا إلى ذلك فإن الغالبية إن لم يكن جميع نفقات برامج الرفاهية تعد نفقات اجتماعية مثل : التعليم ، الصحة ، السكن ...

2-1-3/ النفقات الاقتصادية :

و هي تتضمن النفقات التي تقوم الحكومة بإنفاقها تحقيقا لبعض الأهداف الاقتصادية كتشجيع وحدات القطاع الخاص على زيادة الإنتاج أو تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد و أيضا زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي من خلال زيادة المتاح من استثمارات البنية التحتية و زيادة كفاءتها أو زيادة الاستثمارات في القطاع العام².

¹ محرزى محمد عباس، مرجع سابق، ص. 70.

² سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة، الدار الجامعية، بيروت 2008، ص. 476.

2-2/ النفقات الحقيقية و النفقات التحويلية :

يمكن تقسيم النفقات العامة بحسب استخدام القوة الشرائية و انتقالها إلى نفقات حقيقية و نفقات تحويلية .

2-2-1/ النفقات الحقيقية :

هي النفقات التي تحصل الدولة من جراء إنفاقها على سلع و خدمات مثل الرواتب التي تدفع للموظفين للحصول على خدماتهم ، و كذلك نفقات شراء مستلزمات المكاتب الحكومية و نفقات المشاريع الاستثمارية¹.

تتمثل النفقات الحقيقية في استعمال الدولة للقوة الشرائية و ينتج عنها حصولها على السلع و الخدمات و اليد العاملة ، فالنفقات هنا تعبر عن سعر اقتناء السلعة أو سعر الشراء الذي تدفعه الدولة للحصول عليها ، فالدولة هنا تحصل على مقابل لكل هذه النفقات كما تؤدي إلى زيادة الدخل القومي زيادة مباشرة في إجمالي الناتج القومي بتكوين حجم إنتاجي جديد².

2-2-2/ النفقات التحويلية:

و هي تلك النفقات التي تنفقها الدولة دون مقابل أي دون الحصول على أية سلعة أو خدمة ، و كل ما تبغيه الدولة من هذه النفقات هو إعادة توزيع الدخل و الثروة بحيث تأخذ المال من البعض لتوزعه الآخر دون مقابل³، فالإنفاق هنا يؤدي إلى نقل القوة الشرائية من فئة اجتماعية إلى فئة أخرى مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي بشكل مباشر . و النفقات التحويلية تكون على عدة أنواع و حسب الغرض الذي تنفق من أجله و هي:

- النفقات التحويلية الاجتماعية و يقصد بها تلك النفقات التي تنفقها الدولة لتحقيق التوازن الاجتماعي عن طريق رفع المستوى المعيشي لبعض أفراد المجتمع و فئاته مثل الإعانات التي تمنحها الدولة لذوي الدخل المنخفض أو لأصحاب الأعباء العائلية الكبيرة ، و كذلك ما يقدم للمنكوبين بالكوارث الطبيعية و الحروب

¹ علي العبيدي، مرجع سابق، ص. 64.

² محرز محمد عباس، مرجع سابق، ص. 72.

³ محمد طاقة و هدى العزاوي، مرجع سابق، ص. 54.

- النفقات الاقتصادية و يقصد بها تلك النفقات التي تنفقها الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية خدمة للمصلحة العامة مثل دعم بعض الصناعات الوطنية الناشئة أو دعم أسعار بعض السلع الضرورية للمواطنين أو تقديم مساعدات للاستثمارات الجديدة في بعض المجالات، أو دعم الصادرات لتمكين المصدرين من المنافسة في الأسواق الخارجية¹.

2-3/ النفقات الجارية و النفقات الرأسمالية:

تنقسم النفقات العامة من حيث تكرارها إلى نفقات جارية و نفقات رأسمالية.

2-3-1/ النفقات الجارية:

و هي تشمل النفقات العامة التي لا يترتب على إنفاقها زيادة في رأس المال الاجتماعي أو زيادة في رأس المال الإنتاجي بالمؤسسات أو الهيئات الحكومية أو العادية ، فغالبية هذه النفقات تنسم بالدورية و التكرار من سنة لأخرى و يطلق عليها كذلك بالنفقات العادية و التي يتعين تمويلها من خلال الجباية العادية . و تشمل هذه النفقات كل من النفقات اللازمة لسير الجهاز الإداري للدولة و المرافق العامة بمختلف مستوياتها الإدارية، إضافة إلى الأجور و الرواتب والإعانات كالتأمين على البطالة.

2-3-2/ النفقات الرأسمالية:

و تسمى أيضا هذه النفقات بالنفقات غير العادية لأنها ترتبط فقط بفترة زمنية معينة و محددة و هي فترة تشييد المرافق العامة و من تم يمكن تمويلها من خلال مصادر تمويلية غير عادية كالقروض و الإصدار النقدي و اللجوء إلى هذه المصادر غير العادية يمكن أن تكون حالات استثنائية ، و لكن مع تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي أصبح الاعتماد على هذه النفقات في تحقيق أهداف المجتمع مثل النفقات المخصصة للحصول على المعدات الرأسمالية و المصانع و المشاريع الإنتاجية و بناء السدود و المدارس و المستشفيات ، و هذه النفقات تساهم في بناء رؤوس الأموال و زيادة الإنتاج القومي².

2-4/ النفقات المركزية و النفقات المحلية:

يرتكز تقسيم النفقات العامة إلى نفقات مركزية و أخرى محلية حسب معيار مجال شمولية النفقة العامة و مدى استفادة أفراد المجتمع منها.

¹ علي العبيدي، مرجع سابق، ص. 64-65.

² سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سابق، ص. 474-475.

2-4-1/ النفقات المركزية:

و هي تلك النفقات التي ترد في ميزانية الدولة و تتولى الحكومة الاتحادية أو المركزية القيام بها، و تشمل نفقات الدفاع عن الوطن و القضاء، و إنشاء المشاريع الاقتصادية الإستراتيجية، فهي نفقات ذات طابع وطني.

2-4-2/ النفقات المحلية:

و هي تلك النفقات التي تقوم بها الجماعات المحلية كالولايات و البلديات، و ترد في ميزانية هذه الهيئات مثل توزيع الماء و الكهرباء و المواصلات داخل الإقليم أو المدينة¹.

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في الإنفاق العام.

يعبر حجم النفقات العامة عن مقدار الحاجات التي تقوم الدولة بإشباعها ، فكلما زادت النفقات العامة كلما أدى ذلك -بافتراض غياب الفساد الإداري و الاقتصادي- إلى إشباع أفضل و أكثر لحاجات أفراد المجتمع، و إلى فعالية أكبر للدولة. فالنفقات العامة ما هي إلا وسيلة في يد الدولة لتحقيق أهدافها و تنفيذ برامجها، و نوع هذه النفقات هو الذي يؤثر في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية، و من هنا فإنه من المفيد للدولة معرفة النتائج المترتبة عن النفقات العامة، و ليس تحديد حجم هذه النفقات فقط، إلا أن تحديد حجمها و دراسته تبقى مسألة هامة ذلك أن هناك ظاهرة عامة تشمل جميع الدول و هذه ظاهرة ازدياد النفقات العامة.

1/ العوامل المحددة للإنفاق العام:

تمثل النفقات العامة مبالغ من الناتج المحلي الخام تقتطعها الدولة لتقوم بإنفاقها لإشباع الحاجات العامة ، و مثلما أن لأمر مطروح بخصوص المدى الذي يمكن للدولة الوصول إليه في اقتطاع الضرائب ، نجد في نفس السؤال بخصوص المدى الذي يمكن بلوغه بخصوص الإنفاق العام، و هناك من يعتقد أن نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الخام يجب ألا تخرج من المجال 5%-25%، إلا أن مثل هذا الرأي لا يمكن إثباته بالقواعد التحليلية و لا بالاختبارات الميدانية، ذلك أن حجم الإنفاق العام يتوقف على مجموعة من العوامل التي لا تبقى ثابتة بالنسبة للدولة الواحدة و تختلف من دولة لأخرى. و أهم هذه العوامل:

¹محززي محمد عباس، مرجع سابق، ص. 71.

1-1 / طبيعة النظام الاقتصادي القائم:

تختلف النظم الاقتصادية من حيث خلفيتها المذهبية و في نظرتها إلى الفرد و الملكية ذلك أن هناك نظما تقوم على الفردية و الحرية، و أخرى تقوم على تدخل الدولة. و تنطلق المذهبية الفردية من ضرورة ترك الحرية للأفراد في ممارسة النشاط الاقتصادي، و التنافس بينهم هو الذي يؤدي إلى إحداث التوازن الاقتصادي و يتوقف دور الدولة على أدائها لمهام الدولة الحارسة ففي هذا الإطار يكون حجم النفقات العامة بحجم ما يمكن الدولة من أداء وظائفها التقليدية فقط، و لهذا تكون النفقات العمومية في أقل مستوى لها. أما عندما تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي فإن دور النفقات العامة يزداد أهمية، لأن الدولة في هذه الحالة تكون مضطرة للقيام بوظائف أخرى من غير التقليدية كاستغلالها لبعض المشاريع، تقديم الخدمات المجانية أو بأسعار شبه مجانية للفئات ذات الدخل المحدود.

كما تتميز النظم الاقتصادية التي تعكس مستوى التقدم الاقتصادي و مدى حاجة الاقتصاد إلى أنشطة الدولة، ذلك أن نطاق تدخل الدولة يزداد كلما كان مستوى التقدم الاقتصادي ضعيف¹.

1-2 / الظروف الاقتصادية السائدة:

تؤثر الظروف الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد القومي بدورها في حجم النفقات العامة أو حدودها، و يتمثل هذا أساسا في فترات الرخاء و الكساد و التي تعاقبت على الاقتصاديات الرأسمالية، حيث تزداد النفقات العامة في أوقات الكساد لإحداث زيادة في الطلب الفعلي و الوصول إلى الاستخدام التام على أساس طاقة الجهاز الإنتاجي، و يحدث العكس في أوقات الرخاء لتجنب الارتفاع التضخمي في الأسعار و تدهور قيمة النقود نظرا لوصول الاقتصاد إلى حالة الاستخدام التام، أما فيما يخص اقتصاديات الدول النامية فنجد أن الجهاز الإنتاجي يتسم بعدم المرونة فينبغي ألا تزيد النفقات العامة عن حد معين هذا من جهة، و من جهة أخرى فإنها تتأثر بالتقلبات الظرفية الاقتصادية أي حالتي الانتعاش و الانكماش. و يترتب على هذه العلاقة نتيجة بالغة الأهمية في نطاق رسم السياسة المالية على أن النفقات العامة و هي تؤثر في النشاط الاقتصادي يجب أن تحدد في ظل الظروف الاقتصادية السائدة².

¹ قدي عبد المجيد، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2006، ص. 182-183.

² شبيبي عبد الرحيم، مرجع سابق، ص. 16.

1-3/ القدرة التمويلية للاقتصاد:

من بين المحددات لحجم الإنفاق العام قدرة الدولة على تغطية تلك النفقات بالحصول على الموارد الضرورية، ذلك أن القدرة التمويلية للدولة بالرغم من تنوع مظاهرها تبقى محدودة. و تنقسم المقدرة التمويلية إلى جزئين:

1-3-1/ القدرة التكلفة:

تتمثل في قدرة الدخل القومي على تمويل الإيرادات العامة عن طريق الضرائب¹، وهنا يتعلق الأمر بالحد الذي أن تصله الدولة في الاقتطاعات الضريبية و هنا نصطدم بقانون لافر². و فكرة العبء الضريبي الأمثل الذي يتأثر بدوره بالعوامل التالية: نوعية النشاط السائد في هيكل الاقتصاد، نمط توزيع الدخل القومي، طبيعة الظاهرة النقدية السائدة، درجة إنتاجية الإنفاق العام و درجة الوعي الضريبي لدى المكلفين. لقد كان هذا بيان القدرة التكلفة على المستوى الكلي، أما القدرة التكلفة على المستوى الوحدوي فهي تتمثل في مقدرة الأشخاص الطبيعيين و المعنويين على المساهمة من خلال مداخيلها في تحمل الأعباء المالية للدولة، وتتوقف القدرة التكلفة الفردية للأفراد كلما كانت دخولهم أكثر استقرارا، أما العامل الثاني فيتمثل في كيفية استخدام الدخل و ذلك بضمان ألا يكون الجزء المقتطع من الدخل الفردي لتمويل الإيرادات العامة بواسطة الضرائب كبيرا، بحيث لا يترك للأفراد ما يضمن حدا معيناً من الاستهلاك³.

1-3-2/ القدرة الاقتراضية:

إن قدرة الدولة على تمويل نفقاتها العامة ترتبط أيضا بشكل كبير بمدى قدرتها على الاقتراض سواء من مصادر داخلية أو خارجية، و للوصول إلى أعلى قدرة اقتراضية ممكنة تسند الدولة في ذلك إلى حجم الادخار الفردي و مدى قدرة القطاع العام على منافسة القطاع الخاص في جلب المدخرات.

و إضافة إلى تحصيل الدولة لإيراداتها من الضرائب و القروض فإن المساعدات الدولية تلعب دورا كبيرا كإيرادات مالية خارجية في تمويل النفقات العامة للعديد من الدول النامية بالخصوص، و ذلك لانخفاض الحصيلة الضريبية فيها بسبب

¹د. عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص. 91.

² قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص. 185.

³ شبيبي عبد الرحيم، مرجع سابق، ص. 17.

ضعف نشاطاتها الاقتصادية و انخفاض دخول الأفراد و أرباح المؤسسات، وعدم الافتراض لغياب الضمانات الكافية التي تمكنها من الحصول على القروض¹.

2/ ظاهرة تطور النفقات العامة:

من بين الظواهر التي جلبت اهتمام الاقتصاديين هي ظاهرة تزايد النفقات العامة عن زيادة مطلقة في حجمها ذلك أن القيمة الحقيقية للعملة المحلية غير ثابتة مما يؤدي إلى كون الزيادة هو نتيجة ارتفاع السعر من جهة، و من جهة أخرى هو أن الناتج المحلي الخام ليس ثابتا بدوره و لهذا تأخذ هذه الزيادة منسوبة إلى الناتج المحلي الخام، لذلك نميز بين نوعين من الأسباب، أسباب ظاهرية و حقيقية².

1-2/ الأسباب الظاهرية:

إن الزيادة الظاهرية في النفقات العامة هي تلك الزيادة التي لا يقابلها زيادة في نصيب الفرد من الخدمات التي تقدمها الدولة، و تكمن هذه الأسباب في:

1-1-2/ تدهور قيمة النقد:

و يقصد بها انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد من السلع و الخدمات و المتأتية من ارتفاع المستوى العام للأسعار، حيث يدفع هذا الارتفاع في المستوى العام للأسعار الدولة إلى زيادة نفقاتها العامة و ذلك للمحافظة على مستوى خدماتها لإشباع الحاجات العامة، و بذلك لا تمثل هذه الزيادة النقدية للنفقات العامة زيادة حقيقية لها و المتمثلة باتساع نشاط الدولة.

2-1-2/ زيادة عدد السكان:

الاتجاه الطبيعي أن عدد السكان في أي دولة من الدول يزداد من سنة إلى أخرى، و لكي تستطيع الحكومة تقديم نفس الكمية و النوعية من السلع و الخدمات العامة لأفراد المجتمع يتوجب عليه زيادة النفقات العامة خلال تلك السنة

¹ بودوخ عبد الكريم، مرجع سابق، ص. 53.

² قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص. 186.

مقارن بالسنة الماضية بنفس نسبة الزيادة السنوية في السكان، لذا في هذه الحالة لا تعتبر هذه الزيادة في النفقات العامة حقيقية¹.

2-1-3/ تغير أساليب إعداد الموازنة:

يعرف الفن المالي تغيرات مستمرة يكون لها انعكاس على الحجم الاسمي للنفقات العامة، فلقد كانت الموازنات تعد في السابق على أساس قاعدة الصوفي أي تخصيص الإيرادات العامة بما يسمح للهيئات العمومية بإجراء مقاصة بين إيراداتها و نفقاتها و بالتالي لا يظهر في الميزانية العامة للدولة إلا فائض الإيرادات على النفقات، أما اليوم فتعد الميزانية على أساس مبدأ الشمول أي كل النفقات العامة التي تقوم الدولة بصرفها تظهر في الميزانية العامة. كما أن اللجوء إلى تعدد الميزانيات يؤدي إلى حدوث تداخل بينها و بالتالي يؤدي إلى إحداث ما يعرف بظاهرة التكرار في حسابات النفقات العامة بالميزانية، و هذا ما يجعل من مقارنة الإنفاق العام في السنوات السابقة بسنة حالية عرفت تغيرا في أسلوب إعداد الموازنة يؤدي إلى إمكانية حدوث زيادة ظاهرية².

2-2/ الأسباب الحقيقية:

يقصد بالزيادة الحقيقية للنفقات العامة زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة على هذه النفقات بالإضافة إلى ثقل الأعباء العامة بنسبة ما، و ترتبط الزيادة في عبء التكاليف غالبا بزيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و ترجع هذه الزيادة في النفقات العامة للأسباب التالية:

2-2-1/ الأسباب الاقتصادية:

و هي نتاج تخلي الدولة عن حيادها و توسعها في المشروعات العامة و زيادة تدخلها لمعالجة التقلبات الاقتصادية خاصة في فترات الكساد فضلا عن المنافسة بين مختلف الاقتصاديات، فزيادة الدخل القومي يمكن الدولة من زيادة إنفاقها دون أن يترتب عن ذلك بالضرورة زيادة الأعباء المترتبة على الأفراد، لأن الدولة في هذه الحالة تكون قادرة على مواجهة زيادة الإنفاق بما تحصل عليه من موارد نتيجة مزاولتها النشاط أو تحسن مركزها المالي بما يسمح لها بالاقتراض.

¹ محمد طاقة و هدى العزاوي، مرجع سابق، ص. 43-44.

² قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص. 187.

2-2-2/ الأسباب السياسية:

و تتعلق هذه الأسباب بالتطورات الحاصلة في الحياة السياسية مثل زيادة ديمقراطية الحكم و جعل محاربة الفساد قضية محورية، زيادة إشراك الأفراد في شؤون السلطة، زيادة التزام الدولة تجاه القضايا الدولية (حروب، كوارث...)، زيادة الاهتمام بالانضمام للمنظمات الإقليمية و الدولية. و مثل هذه المعطيات تؤدي إلى زيادة الاهتمام الحكومي بشؤون الأفراد سعياً لإرضائهم و تنفيذاً لمتطلبات هذه الأوضاع¹.

2-2-3/ الأسباب الاجتماعية:

مع الزيادة المسجلة للنمو الديموغرافي و تركز السكان في المدن و المراكز الصناعية تزايد حجم النفقات العامة لتغطية الطلب الحاصل على الخدمات التعليمية، الصحية و خدمات النقل و المواصلات، زيادة على ذلك نمو الوعي الاجتماعي كنتيجة حتمية لانتشار التعليم و من تم ازدياد وعي المواطنين بحقوقهم فصاروا يطالبون الدولة بمضاعفة جهودها الإنفاقية كتأمين الأفراد ضد البطالة، الضمان الاجتماعي و غيرها، و قد ترتب على ذلك زيادة النفقات العامة بصورة عامة.

2-2-4/ الأسباب الإدارية:

يؤدي سوء التنظيم الإداري و عدم متابعته لتطور المجتمع الاقتصادي و الاجتماعي و تطور وظائف الدولة والارتفاع في عدد الموظفين و زيادتهم على حاجة العمل و الإسراف في ملحقات الوظائف العمومية إلى زيادة الإنفاق العام بشكل ملحوظ، بل و أكثر من يمثل عبئاً إضافياً على موارد الدولة. و إن كانت هذه الزيادة حقيقية إلا أنها غير منتجة إنتاجاً مباشراً باعتبارها أنه تؤدي إلى زيادة حجم الأعباء العامة على الأفراد لكن ي تؤدي إلى ارتفاع في القيمة الحقيقية للمنفعة العامة².

الفرع الرابع: ترشيد الإنفاق العام و متطلباته.

إن ترشيد العام لا يعني بالضرورة مجرد تخفيض النفقات و إنما تبرير الإنفاق بما يحقق رفاهية المجتمع، بمعنى أن الموارد المحدودة قد خصصت في استخداماتها الأكثر إنتاجية و التي تحقق أكبر عائداً معبراً عنه بالمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع.

¹ د. حامد عبد المجيد دراز، مرجع سابق، ص. 188.

² محرز محمد عباس، مرجع سابق، ص. 95-96.

1/ مفهوم ترشيد الإنفاق العام:

يعني ترشيد الإنفاق العام التزام الفعالية في تخصيص الموارد و الكفاءة في استخدامها بما يعظم رفاهية المجتمع، و يقصد بالفعالية توجيه الموارد العامة إلى الاستخدامات التي ينشأ عنها مزيج من المخرجات تتفق مع تفضيلات أفراد المجتمع. فالفعالية تنصرف إلى مرحلة دراسة الأهداف التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها، و ترتيب هذه الأهداف وفقا لأهميتها النسبية بما يتفق و المرحلة التي يمر بها المجتمع و بما يمكن الدولة من تخصيص الموارد في اتجاه تحقيق هذه الأهداف، أما الكفاءة فيقصد بها تقنين العلاقة بين المدخلات و المخرجات. و على هذا فإن ترشيد الإنفاق العام يعني في ظل الندرة النسبية للموارد المتاحة للمجتمع و ارتباط تزايد الإنفاق العام بعوامل يصعب تجنبها العمل على تحقيق الفعالية في تخصيص الموارد و كفاءة استخدامها بين الدولة و القطاع الخاص، و الالتزام بفعالية تخصيص الموارد داخل قطاعات الدولة بما يضمن تعظيم رفاهية المجتمع من خلال إشباع ما يفضلونه من سلع و خدمات¹.

2/ متطلبات ترشيد الإنفاق العام:

يمكن تحديد خطوات ترشيد الإنفاق العام و متطلباته فيما يلي:

- تحديد الأهداف التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها بصورة دقيقة و بصفة مستمرة مع ترتيب هذه الأهداف وفقا لأهميتها النسبية آخذا بعين الاعتبار المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي تمثل المرحلة التي يمر بها المجتمع.
- حصر و تحديد البرامج البديلة التي تمكن من تحقيق هذه الأهداف مع التمييز بين البرامج التي يجب أن تضطلع بها الدولة و تلك التي يضطلع بها القطاع الخاص.
- استخدام أساليب التحليل الممكنة لاختيار أفضل البرامج قدرة على تحقيق الأهداف التي تضطلع بها الدولة، مع التمييز بين برامج الإشباع المباشر و برامج الإشباع غير المباشر.
- تخصيص الموارد وفقا لهيكل برامج تحقيق الأهداف و ما يؤدي إليه ذلك من إعادة تنظيم الهيكل الإداري للدولة بما يتفق و متطلبات الاضطلاع بالبرامج مع تفضيل البرامج إلى مكوناتها من برامج فرعية و أنشطة و مهام، الأمر الذي يمكن من تحديد مراكز المسؤولية عن إنجازات مكونات البرنامج.

¹حامد عبد المجيد دراز و محمد عمر أبو دوح، مبادئ المالية العامة، جامعة الاسكندرية 2006، ص.339-341.

- إعادة تقييم برامج الإنفاق على فترات وفقاً لما يطرأ من تغيرات على أولويات الأهداف، و دور كل من الدولة والقطاع الخاص في الاضطلاع بها.

- وضع إطار تنفيذي ملزم و دقيق يضمن كفاءة تنفيذ البرامج المختارة مع تحديد مدى زمني للتنفيذ يمكن من الوقوف على مدى التقدم في إنجاز الأعمال، على أن يتم ذلك في إطار من اللامركزية باعتبار أن الأهداف و معايير الإنجاز محددة.

- ضرورة توافر نظام رقابي فعال يضمن توافق التنفيذ مع ما سبق تخطيطه على أن تتضمن عملية الرقابة مراجعة مستمرة لطرق الانجاز، مع الرقابة المستندية إلى الرقابة التقييمية.

- تطوير تقسيمات ميزانية الدولة بما يجعل هذه التقسيمات قادرة على الوفاء بمتطلبات الوظيفة التخطيطية على المستويين الكلي (تخصيص الموارد بين الدولة و القطاع الخاص) و الجزئي (تخصيص الموارد داخل قطاعات الدولة)، و قادرة على الوفاء بمتطلبات الرقابة التقييمية و الرقابة المستندية بما يضمن فاعلية تخصيص و كفاءة استخدام الموارد، و من ثم تعظيم دور الحكومة في تحقيق أهداف المجتمع¹.

المطلب الثاني: السياسة الضريبية.

تعتبر السياسة الضريبية إحدى الوسائل المؤثرة و المكونة للسياسة المالية، و هي مجموعة من الإجراءات التقنية والضريبية يتم التأثير بها على الحياة الاقتصادية و الاجتماعية في الدولة، فهي تمثل عاملاً أساسياً في تحديد قدرة الدولة على إدارة النشاط الاقتصادي و تحقيق خطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بما تكفله من تيار متواصل للإيرادات يمكن الحكومة من القيام بالدور المنوط لها، و بالتالي فإنه يجب التركيز على مجموعة من المحددات و القواعد عند رسم أي سياسة ضريبية.

الفرع الأول: مفهوم السياسة الضريبية.

لقد اشتمل مفهوم السياسة الضريبية على أنها أداة تمويلية، إلا أن هذا الدور التمويلي لا زال قائماً و إنما تغير نوعياً تبعاً لتغير مهام الدولة التي بعد أن تخلت عن حيادها أصبحت تستعمل الضريبة كأداة للتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

¹حامد عبد المجيد دراز و محمد عمر أبو دوح، مرجع سابق، ص. 399-400.

1/ تعريف السياسة الضريبية:

تعتبر السياسة الضريبية عن مجموع التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلقة بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تغطية النفقات العامة من جهة و التأثير على الوضع الاقتصادي و الاجتماعي حسب التوجهات العامة للاقتصاد من جهة ثانية¹.

و تعرف كذلك السياسة الضريبية على أنها مجموعة من البرامج المتكاملة التي تم تخطيطها و تنفيذها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الضريبية الفعلية و المحتملة لإحداث آثار اقتصادية و اجتماعية و سياسية مرغوبة و تجنب آثار غير مرغوبة².

كما سبق يمكن القول أن السياسة الضريبية تتسم بالخصائص التالية:

- مجموعة متسعة و متكاملة و مترابطة من البرامج.
- تعتمد السياسة الضريبية على أدوات الضريبة، بما فيها الضريبة الفعلية و المحتملة كالحوافز الضريبية التي تقدمها الدولة من أجل تشجيع بعض الأنشطة الاقتصادية و النهوض بها.
- تسعى إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية باعتبارها جزءا منها³.

2/ أدوات السياسة الضريبية:

تعتمد السياسة الضريبية على مجموعة من الأدوات نذكر منها:

1-2/ الإعفاء الضريبي:

هو عبارة عن إسقاط حق الدولة عن بعض المكلفين في مبلغ الضرائب الواجب السداد مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة، و تكون هذه الإعفاءات دائمة أو مؤقتة. فالإعفاء الدائم هو إسقاط حق الدولة في مال المكلف طالما بقي سبب الإعفاء قائما، و يتم منح هذا الإعفاء تبعا لأهمية النشاط و مدى تأثيره على الحياة الاقتصادية

¹ قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص. 139.

² أوهي بوعلام، ملامح النظام الضريبي الجزائري في ظل التحديات الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 2012/12، ص. 135-168.

³ اريا الله، مرجع سابق، ص. 22.

و الاجتماعية. أما الإعفاء المؤقت فهو إسقاط لحق الدولة في مال المكلف لمدة معينة من حياة النشاط المستهدف و عادة ما يكون في بداية النشاط. كما قد يكون الإعفاء كلياً أو جزئياً.

2-2/ التخفيضات الضريبية:

و تعني إخضاع الممول لمعدلات ضريبية أقل من المعدلات السائدة أو تقليص وعاء الضريبة مقابل الالتزام ببعض الشروط، كالمعدل المفروض على الأرباح المعاد استثمارها، أو التخفيضات الممنوحة لتجار الجملة على الرسم على النشاط المهني نظير التزامهم بتقديم قائمة الزبائن المتعامل معهم و العمليات التي تم إنجازها معهم لصالح مصلحة الضرائب.

2-3/ نظام الاهتلاك:

يعرف الاهتلاك على أنه النقص الحاصل في قيمة الاستثمارات أو الأصول الثابتة نتيجة الاستخدام أو مرور الزمن أو الإبداع التكنولوجي، و يعبر عن القسط السنوي من القيمة الكلية للأصل بقسط الاهتلاك، و يطرح هذا القسط من الدخل الخاضع للضريبة و بالتالي يصبح العبء الضريبي أقل مقارنة بحجم الدخل الخاضع للضريبة قبل الاهتلاك. و يعتبر الاهتلاك مسألة ضريبية بالنظر إلى تأثيره المباشر على النتيجة من خلال المخصصات السنوية التي يتوقف حجمها على النظام المرخص استخدامه (ثابت، متزايد، متناقص)¹.

2-4/ إمكانية ترحيل الخسائر إلى السنوات اللاحقة:

تعتبر هذه التقنية حافزاً بالنسبة للمؤسسة بحيث نجد المؤسسات التي تحقق خسائر في السنوات الأولى من نشاطها تحملها على السنوات اللاحقة بشرط ألا تتجاوز مدة نقل الخسائر خمس سنوات، و هذه الوسيلة تعمل على خصم الخسائر المحققة مثلاً في السنة الماضية من الربح المحقق في السنة الحالية، و إذا لم يغطي الربح تلك الخسارة يتم خصم الخسارة المتبقية من الربح المحقق في السنة الموالية و هكذا حتى السنة الخامسة.

¹ قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص. 173-174.

الفرع الثاني: نقل العبء الضريبي.

يقصد بنقل العبء الضريبي تلك العملية التي يتم بها نقل العبء النقدي المباشر للضريبة خلال تغيرات الأثمان من الوعاء الذي فرضت عليه إلى الوعاء النهائي. و لما كان لنقل العبء الضريبي أثر هام على الحقيقية الصافية لا بد من أن نتعرف على الظروف و الشروط و العوامل المهيأة لنقل العبء، أو نقف على اتجاهاته و ميوله¹.

1/ نظريات نقل العبء الضريبي:

من أهم نظريات نقل العبء الضريبيينخص بالذكر نظرية الفيزيوكرات و نظرية الانتشار، ثم نتقل بعد ذلك لنستعرض أهم جوانب النظرية الحديثة لنقل العبء الضريبي.

1-1/ نظرية الفيزيوكرات:

نادت نظرية الفيزيوكرات بأن الأرض هبة من هبات الله و هي لذلك تنفرد دون العوامل الإنتاجية الأخرى بقدرتها على تحقيق دخل صافي. و تأسيسا على هذه النظرية فإن فرض الضرائب على أي طبقة من الطبقات لا بد و أن ينتقل عبؤها حتى يستقر في النهاية على الناتج الصافي للأرض، فلو فرضت الضرائب على إيرادات أصحاب رؤوس الأموال فإنهم لا بد و أن يسعوا لزيادة إيراداتهم و لا بد لطبقة المزارعين من ناحية أخرى أن يرضوا بتحمل العبء حتى لا يتوقف الإنتاج و يلحق الضرر بالأرض، و إذا فرضت الضرائب على طبقة الصناع و التجار فإنهم لا بد و أن يرفعوا من أسعار منتجاتهم، و هكذا فإن كافة أنواع الضرائب سوف يتم قل عبؤها إلى ناتج الأرض الصافي. و مادام الأمر كذلك أي ما دامت كافة أنواع الضرائب مهما اتخذت من أشكال لا بد و أن تدفع في النهاية من الناتج الصافي للأرض، فإن المنطق يقضي بفرض الضرائب مباشرة على الناتج الصافي للأرض، و من هنا جاءت فكرة الضريبة الوحيدة على الناتج الصافي للأرض بحكم كونه المصدر الوحيد الذي يمكن أن تستقي منه إيرادات الدولة.

1-2/ نظرية الانتشار:

و تمثل هذه النظرية تيارا مخالفا تماما لآراء الفيزيوكرات فبينما تنادي نظرية الفيزيوكرات بأن نظريات نقل العبء الضريبي ستؤدي في النهاية إلى تركيز كافة الأعباء الضريبية إلى طائفة واحدة هي طبقة المزارعين، فإن نظرية الانتشار تذهب إلى أن الضريبة تفرض في البداية على طائفة من المكلفين و لكن لا يلبث هؤلاء أن ينقلوا عبئها إلى أشخاص آخرين و هؤلاء بدورهم إلى مجموعة ثالثة حتى ينتهي الأمر بانتشار عبئها بين جميع أفراد المجتمع. و ترجع اللبنة الأولى

¹ شبي عبد الرحيم، مرجع سابق، ص. 20.

لأفكار هذه النظرية إلى كتابات Lord Mansfield في سنة 1866، و رغم تعدد الكتاب الذين أفاضوا في تحليل وتدعيم هذه النظرية فإن نظرية الانتشار عادة ما تنسب في الكتابات الحديثة إلى العالم الفرنسي Canard . حيث أشار إلى أن الضريبة ينتشر عبؤها في جميع أجزاء النظام الاقتصادي عن طريق عمليات البيع و الشراء بين أفراد المجتمع، كذلك فإنه وفقا لهذه النظرية فإن كل ضريبة قديمة ضريبة طيبة و كل ضريبة جديدة رديئة ذلك لأن فرض الضريبة الجديدة ينتج عنه اختلال اختلال في مراكز الأفراد الذين فرضت عليهم الضريبة مما يؤدي إلى اختلال التوازن القائم بين الأفراد بين مراكز الممولين و يقتضي الأمر انقضاء فترة حتى يتحمل كل فرد نصيبا من هذه الضريبة الجديدة و يتم انتشار عبؤها عن طريق ما أسماه Canard بالاحتكار الضريبي و يعود التوازن من جديد، حيث تقوم بنشر عبء الضريبة و إعادة التوازن الاقتصادي الذي كان قائما قبل فرض الضريبة¹.

1-3/ النظرية الحديثة:

تعالج النظرية الحديثة ظاهرة نقل العبء الضريبي باعتبارها مشكلة من المشاكل الخاصة بتحديد الثمن و امتدادا لنظرية القيمة. فالضرائب لا ينتقل عبؤها إلا من خلال معاملة تبادلية تتم بين الممول القانوني و غيره من أفراد المجتمع وتؤثر على أثمان السلع أو الخدمات موضوع هذا التبادل، و لما كان تحديد الأثمان كما تحبنا بذلك نظرية القيمة يتقرر نتيجة لتفاعل قوى العرض و الطلب، فإن مدى نجاح عملية نقل العبء الضريبي ستقرر هي الأخرى وفقا لتفاعل قوى العرض و الطلب بعد فرض الضريبة، و تفاعل قوى العرض و الطلب يتوقف بدوره على عوامل كثيرة و معقدة لعل أهمها مرونة كل من منحنيات العرض و الطلب و طبيعة الإنتاج و درجة المنافسة في السوق. و نوجز أهم العوامل المحددة لنقل العبء الضريبي فيما يلي:

1-3-1/ مرونة العرض و الطلب:

إذا كان الطلب على السلعة مرنا و عرضها غير مرنا فإن المنتج يتحمل الجزء الأكبر من عبء الضريبة و يتحمل المستهلك الجزء الأقل، و إذا كان الطلب على السلعة غير مرنا و عرضها مرنا فإن المستهلك يتحمل الجزء الأكبر من عبء الضريبة و يتحمل المنتج الجزء الأقل. أما إذا كان الطلب على السلعة مرنا و عرضها مرنا أو إذا كان الطلب على السلعة غير مرنا و عرضها غير مرنا فإن عبء الضريبة يوزع بالتساوي تقريبا بين المنتجين و المستهلكين. و هكذا يمكننا أن نخلص إلى قاعدة مبسطة في توزيع عبء الضريبة بين المستهلك و المنتج.

¹ تقدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص. 238-243.

1-3-2/ نوع نفقة الإنتاج السائدة:

تتوقف درجة انتقال الضريبة أيضا على نوع نفقة الإنتاج حيث لا يمر ثبات النفقة أو تزايدها أو تناقصها دون أن يترك في هذا المجال. فإذا كانت السلعة التي فرضت عليها الضريبة تخضع في إنتاجها للنفقة الثابتة فإن ثمنها يتجه للارتفاع و يميل استهلاكها و إنتاجها للنقصان و يتجه الثمن الجديد إلى الاستقرار عند نفقة الإنتاج الجديدة مضافا إليها الضريبة، و لكن لما كانت النفقة الجديدة هي نفس نفقة الإنتاج القديمة، فإن الثمن الجديد يتجه إلى أن يكون أعلى من الثمن القديم بمقدار الضريبة و لذلك فإن الضريبة تنتقل بأكملها إلى المستهلك. و إذا كانت السلعة التي فرضت عليها الضريبة تخضع في إنتاجها للنفقة المتزايدة فإن ثمنها يتجه إلى الزيادة و يميل الطلب عليها إلى النقصان فينقص إنتاجها و يتجه الثمن في هذه الحالة إلى الاستقرار عند نفقة الإنتاج الحدية الجديدة مضافا إليها الضريبة، و بما أن نقص الإنتاج يؤدي إلى نقص نفقة إنتاج الوحدة من السلعة فإن نفقة الإنتاج الجديدة تكون أقل من نفقة الإنتاج القديمة و يصبح الثمن الجديد أقل من الثمن القديم مضافا إليه الضريبة، أي أن فرض الضريبة على السلعة في هذه الحالة يجعل الثمن يتجه إلى الزيادة بأقل مقدار من الضريبة لذلك فإن جزءا من الضريبة ينتقل إلى المستهلك. أما في حالة السلعة التي يخضع إنتاجها للنفقة المتناقصة فإن ثمنها يتجه إلى الارتفاع و يميل استهلاكها و إنتاجها إلى النقصان و يتجه الثمن الجديد إلى الاستقرار عند نفقة الإنتاج الحدية الجديدة مضافا إليها الضريبة، ولكن بما أن نقص الإنتاج يؤدي إلى زيادة نفقة إنتاج الوحدة من السلعة فإن نفقة الإنتاج الجديدة تكون أكبر من نفقة الإنتاج قبل فرض الضريبة لذلك يتجه الثمن الجديد إلى أن يكون أعلى من الثمن القديم مضافا إليه الضريبة، فتنتقل الضريبة إلى المستهلك¹.

1-3-3/ درجة المنافسة:

تتوقف أيضا مقدرة المنتج أو المستهلك على نقل العبء الضريبي على درجة المنافسة التي تسود الأسواق التي تباع فيها المنتجات التي فرضت عليها، و تتراوح درجة المنافسة بين المنافسة الكاملة و الاحتكار التام. و لقد افترضنا في التحليل السابق توفر حالة المنافسة الكاملة و لكي نستطيع أن نقف على اتجاهات عملية نقل العبء الضريبي وفقا لدرجة المنافسة ينبغي علينا أن نستعرض الأمر في ظل الاحتكار²، فالمحتكر بما له من سلطة منفردة في سوق السلعة لن تواجهه أي صعوبات في نقل عبء الضريبة بأكمله إلى المستهلك، إلا أنه لا يغيب عن البال أن المحتكر عند تحديد أحسن السياسات السعرية بالنسبة له لا يحدد ذلك الثمن الذي يحقق له أكبر ربح في الوحدة المباعة، و لكنه يحاول

¹ د. عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص. 193-195.

² حامد عبد المجيد دراز، مرجع سابق، ص. 253.

تحقيق أقصى ربح كلي ممكن عن طريق تعادل الإيراد الحدي مع النفقة الحدية. و هذا ما يمكنه من نقل عبء الضريبة بأكمله أو جزء منه إلى المستهلك أو قد يجبر على أن يتحمل هو مقدار الضريبة بأكمله من أجل تحقيق أقصى ربح كلي ممكن.

1-3-4 / الظروف الاقتصادية:

تؤثر الظروف الاقتصادية و بالتحديد فترات الانتعاش و الانكماش في القدرة على نقل العبء الضريبي و ذلك من خلال التأثير في مدى مرونة العرض و الطلب. ففي فترات الانتعاش الاقتصادي ترتفع المداخيل و تقل تبعاً لذلك درجة حساسية الطلب بالنسبة لارتفاع الأثمان و هو ما يعني قلة مرونة الطلب ، و يشجع هذا الوضع المنتجين على رفع الأسعار بمقدار الضريبة و بالتالي نقل عبئها إلى المستهلكين. أما في فترات الانكماش الاقتصادي فيحدث العكس أين ترتفع مرونة الطلب مما يدفع المنتجين إلى عدم رفع الأسعار و بالتالي عدم نقل عبء الضريبة¹.

2/ صور نقل العبء الضريبي:

يمكن التمييز بين ثلاث صور لنقل العبء الضريبي ألا و هي :

1-2 / النقل الضريبي الكلي و الجزئي:

في هذا الإطار يمكننا التمييز بين الحالات التالية:

- ضرائب لا يمكن نقل عبئها نهائياً حيث لا تكون هناك معاملات بين الأفراد تمكنهم من نقل العبء، و يتعلق الأمر بالضرائب على الأشخاص، الضرائب على الشركات، و الضرائب الناجمة عن العمل.
- ضرائب يمكن نقل عبئها جزئياً و يتعلق الأمر بالضرائب المفروضة الأشخاص الذين يدخلون في معاملات مع آخرين يتمكونون من خلالها تحميل أثمان هذه المنتجات جزءاً من الضريبة.
- ضرائب يمكن نقل عبئها بالكامل و هي تلك الضرائب التي يمكن تضمينها كلية في الأسعار، إلا أن Musgrave يعتقد أنه من الصعب نقل كامل العبء لأن ذلك يتعلق بعوامل اقتصادية عديدة.

¹ شبيبي عبد الرحيم، مرجع سابق، ص. 24.

2-2/ النقل الأمامي و النقل الخلفي:

يكون النقل أماميا عندما تفرض الضريبة في مرحلة معينة من مراحل الإنتاج أو التداول، و يكون الممول قادرا على نقلها إلى مرحلة تالية له كأن يقوم المستورد أو المنتج أو البائع بنقل الضريبة التي دفعها إلى المشتري عن طريق إدماجها في سعر البيع. و يكون النقل خلفيا عندما يتمكن دافع الضريبة من نقلها إلى مرحلة سابقة له، كأن يقوم المنتج الذي دفع الضريبة بنقلها إلى عوامل الإنتاج المستخدمة في إنتاج السلعة عن طريق خفض أسعارها (تخفيض أجور العمال، أسعار المواد الأولية، فوائد القروض...) بمقدار الضريبة أو جزء منها.

2-3/ النقل المقصود و غير المقصود:

يكون النقل مقصودا عندما يكلف المشرع الضريبي أشخاصا بدفع ضرائب معينة معتقدا قدرتهم على نقلها وينجحون في نقلها للغير، أما إذا كلف المشرع أشخاصا بضرائب معتقدا عدم قدرتهم على نقلها إلى الغير إلا أنهم نجحوا في عملية النقل، فيعتبر هذا النقل غير مقصود¹.

الفرع الثالث: مستوى الضغط الضريبي.

يعتبر الضغط الضريبي من أهم المؤشرات الكمية المستخدمة لتقييم مردودية النظام الضريبي، حيث أنه يبحث عن الإمكانيات المتاحة للاقتطاعات الضريبية لتحقيق أكبر حصيلة ممكنة دون إحداث ضرر في الاقتصاد الوطني، و يعبر الضغط الضريبي عن العلاقة الموجودة بين الإيرادات الضريبية و الثروة المنتجة المعبر عنها بالنتائج المحلي الخام². فلقد نادى الطبيعيون بأن لا يتجاوز الاقتطاع الضريبي 20% من دخل المكلف، أما الاقتصاديين التقليديين فلقد حددوا تلك النسبة ب 10%، بينما الاقتصاديين المحدثين أمثال الاقتصادي Collin Clark فقد حدده ب 25% من الدخل الوطني.

يتضح مما سبق وجود عدة حدود للضغط الضريبي الأمثل و في الواقع لا توجد حدود معينة للاقتطاع الضريبي، بحيث يتوقف ذلك على مدى إنتاجية الإنفاق العام الذي تموله هذه الاقتطاعات بالإضافة إلى ظروف كل دولة. لدى يرى الاقتصادي Barrère أنه يمكن زيادة الاقتطاع الضريبي طالما أن ذلك لم يؤدي إلى تقلص حجم الإنتاج و في نفس السياق يؤكد Barrère أنه (لا يمكن استخدام الضرائب كأدوات فعالة إذا لم يصل الضغط الضريبي إلى حد أدنى معين)، ونشير أنه لزيادة مستوى الضغط الضريبي يمكن استخدام أربعة وسائل هي: زيادة معدلات الضرائب، فرض ضرائب

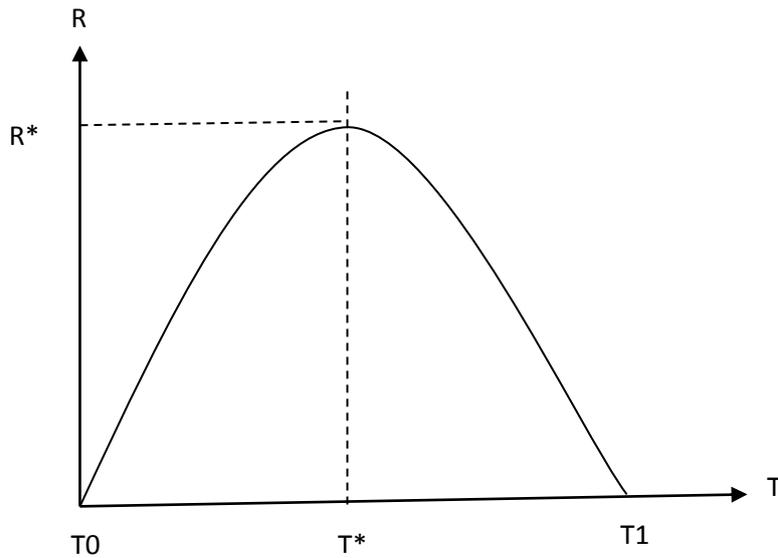
¹ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص. 143-144.

² ناصر مراد، الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 2003/02، جامعة البليدة، ص. 24-32.

الفصل الأول: تحليل أدبيات السياسة المالية

جديدة، تحسين طرق التحصيل و مكافحة التهرب الضريبي، و انطلاقا من الآثار السلبية لنقل العبء الضريبي فمن المسلم به أن للضغط الضريبي حدود ينبغي أن لا يتجاوزها حيث أن كثرة الضرائب تقتل الضريبة، و في هذا المجال وضع الأستاذ Arthur Laffer العلاقة بين الإيرادات الضريبية و مستوى الضغط الضريبي من خلال المنحنى التالي:

الشكل رقم 1-2 : منحنى Laffer.



المصدر: ناصر مراد، ص. 142.

يمكن تقسيم منحنى Laffer إلى مرحلتين: حيث في المرحلة الأولى ($T0T^*$) تكون العلاقة طردية بين الضغط الضريبي حتى نصل إلى مستوى أمثل من الضغط T^* ، أما في المرحلة الثانية (T^*T1) تصبح تلك العلاقة عكسية، بحيث أي زيادة في الضرائب يؤثر سلبا على النشاط الاقتصادي مما يقلل من الأوعية الضريبية فتتخفف حصيللة الضرائب.

نستنتج مما سبق أنه كلما كانت الإيرادات الضريبية في تزايد بالموازاة مع زيادة العبء الضريبي فإن مستوى الضغط الضريبي الأمثل لم يتحقق بعد، أما في حالة انخفاض الإيرادات الضريبية فإن هذا يدل على تجاوز مستوى الضغط الضريبي الأمثل، و للإنصاف نشير أن العلامة ابن خلدون قد اعتبر أن الإسراف في الجباية مضر بالعمران و هي نفس الفكرة التي قدمها الأستاذ ¹A.Laffer.

¹ ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية و التطبيق، طباعة 2003، الجزائر، ص. 141-142.

الفرع الرابع: محددات تصميم نظام ضريبي فعال.

هناك الكثير من الدراسات المتعلقة بتحديد ملامح النظام الضريبي الجيد.

1/ مؤشرات فيتو تانزي (V. TANZI) للنظام الضريبي الجيد:

يحدد فيتو تانزي مؤشرات أساسية يمكن اعتمادها لتصميم نظام فعال.

1-1/ مؤشرات التركز:

و يقضي هذا المؤشر بأن يأتي جزء كبير من إجمالي الإيراد الضريبي من عدد ضئيل نسبيا من الضرائب و المعدلات الضريبية، لأن ذلك من شأنه أن يساهم في تخفيض تكاليف الإدارة و التنفيذ، فتجنب وجود عدد كبير من الضرائب وجداول المعدلات التي تغل إيرادات محدودة يمكن أن يؤدي إلى تسهيل تقييم آثار تغيرات السياسة و تفادي خلق الانطباع بأن الضرائب مفرطة.

1-2/ مؤشر التشتت:

و يتعلق الأمر بما إذا كانت هناك ضرائب مزعجة قليلة الإيراد، و إذا كانت موجودة هل عددها قليل، و مثل

هذا النوع من الضرائب يجب التخلص منه سعيا لتبسيط النظام الضريبي دون أن يكون لحذفه أثر على مردودية

النظام.

1-3/ مؤشر التآكل:

و يتعلق الأمر بما إذا كانت الأوعية الضريبية الفعلية قريبة من الأوعية الممكنة، لأن اتساع الوعاء الضريبي يمكن من زيادة الإيرادات رغم اعتماد معدلات منخفضة نسبيا، و إذا ابتعدت الأوعية الضريبية الفعلية عن الممكنة بفعل الإفراط في منح الإعفاءات والأنشطة و القطاعات فإن ذلك يؤدي إلى تآكل الوعاء الضريبي، و هذا ما يدفع إلى رفع المعدلات طمعا في تعويض النقص الحاصل في الإيرادات و مثل هذا المسعى من شأنه أن يحفز التهرب الضريبي.

1-4/ مؤشر تأخرات التحصيل:

و يتعلق الأمر بوضع الآليات الدافعة إلى جعل المكلفين يدفعون المستحقات الضريبية في آجالها، لأن التأخر يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للمتحصلات الضريبية بفعل التضخم و لهذا لا بد أن يتضمن النظام الضريبي عقوبات صارمة تحد من الميل إلى التأخر في دفع المستحقات.

1-5/ مؤشر التحديد:

و يتعلق الأمر بمدى اعتماد النظام الضريبي على عدد قليل من الضرائب ذات المعدلات المحددة، و هذا لا ينبغي في الواقع إمكانية إحلال بعض الضرائب بخرى، فمثلا يمكن إحلال الضريبة على أرباح الشركات و الضريبة على الدخل بخرية واحدة على كامل الثروة ذات معدل منخفض.

1-6/ مؤشر الموضوعية:

و يتعلق الأمر بصورة جباية الضرائب من أوعية يتم قياسها بموضوعية بما يضمن للمكلفين التقدير بشكل واضح لالتزاماتهم الضريبية على ضوء أنشطتهم التي يخططون لها.

1-7/ مؤشر التنفيذ:

و يتعلق بمدى تنفيذ النظام الضريبي بالكامل و بفعالية، و هذا يتعلق أيضا بمدى سلامة التقديرات و التنبؤات ومستوى تأهيل الإدارة الضريبية، لأنها القائم الأساسي على التنفيذ فضلا عن معقولية التشريعات و قابليتها للتنفيذ على ضوء الواقع الاجتماعي و الاقتصادي.

1-8/ مؤشر تكلفة التحصيل:

و هو مؤشر مشتق من مبدأ الاقتصاد في الجباية و النفقة، و هذا ما يجعل تكلفة تحصيل الضرائب أقل ما يمكن حتى لا ينعكس ذلك على مستوى الحصيلة الضريبية.

2/ مؤشرات أخرى لتصميم نظام ضريبي جيد:

يمكن تصميم الأنظمة الضريبية وفق مقتضيات الفعالية إلى أسلوبيين:

2-1/ الأسلوب الأول:

و ذلك بوضع معايير محددة يجب توفرها في النظام الضريبي و هي كل من العدالة، الوضوح، الملائمة في الدفع، الاقتصاد في نفقة التحصيل، المحافظة على كفاءة جهاز السوق و عدم التعارض و أهداف النظام المالي.

2-2/ الأسلوب الثاني:

من خلال الربط بين النظام الضريبي و الرفاهية العامة للمجتمع حتى و إن كان تطبيق هذا الأسلوب صعبا بالنظر إلى كون نظرية الرفاهية لم تتطور و تبين بالشكل الكافي، إلا أنه بالرغم من ذلك لا بد من الإشارة إلى مجموعة من الأهداف ألا و هي توفير الحد الأدنى من حرية الاختيار، تحقيق أعلى مستوى معيشة، توظيف عوامل الإنتاج الراغبة في العمل، النمو الاقتصادي و العدالة في توزيع الدخل¹.

المطلب الثالث: سياسة الدين العام.

يحدث عجز الموازنة عندما يكون هناك فرق سلبي بين الإيرادات العامة و النفقات العامة، فتعجز الدولة عن توفير إيرادات أخرى لتغطية نفقاتها، فتلجأ إلى مصدر آخر من مصادر الإيرادات العامة ألا و هو الدين العام فتقترض إما من الأفراد أو من هيئات داخلية أو خارجية².

الفرع الأول: مفهوم الدين العام.

تعددت تعريفات الدين العام نظرا لتعدد وجهات النظر و اختلاف الزاوية التي ينظر من خلالها للقرض العام، وبالرغم من الاختلافات الظاهرية في تعريف الدين العام إلا أنه الاتفاق على مفهوم يشمل الاعتبارات القانونية و الاقتصادية، وبالتالي تم تعريفه على أنه مبلغ نقدي من المال تقترضه الدولة أو أحد أشخاص القانون العام من المؤسسات المالية الخاصة أو العامة الوطنية منها أو الدولية أو من الدول الأخرى، بموجب اتفاق يستند في أساس مشروعيته إلى قاعدة قانونية عامة صادرة عن السلطة التشريعية يتضمن مقابل الوفاء و التعهد برده و دفع فائدة عنه وفقا لشرط الاتفاق³.

¹ قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص. 165-168.

² P. Misztal, Public Debt And Economic Growth In The European Union, Journal Of Applied Economic Sciences, Vol. 13, No. 3, 2010, P. 292-302.

³ R. Al. Adaylah, H. Al. Amro, H. Al. Gralleh, The Structure Of Public Debt In Jordan And It Impact On Economic Growth, MPRA Paper, No. 56271, May 2014, P. 7.

و تتعدد أشكال و أنواع الديون تبعا لتعدد المعايير التي يستند إليها عند التصنيف، و يمكن التمييز بين نوعين من القروض العامة:

1/ الدين العام الداخلي:

الدين العام الداخلي هو القرض الذي يمكن أن تحصل عليه الدولة من السوق المحلية من الأفراد أو الكيانات المقيمة في إقليمها بغض النظر عن جنسياتهم سواء كانوا مواطنين أم أجنب، و يمكن أن يتحقق الدين العام من خلال الأدوات التالية:

__ سندات الدولة بالعملة المحلية.

__ قروض الدولة المتعاقد عليها من قبل البنوك التجارية.

__ قروض الدولة المتعاقد عليها من قبل مؤسسات الائتمان.

إضافة إلى ذلك يمكن تضمين في فئة أدوات الدين العام الضمانات التي تمنحها الدولة على القروض المصرفية المقدمة للشركات المحلية أو السلطات المحلية من أجل تحقيق الأهداف على المستوى الوطني.

2/ الدين العام الخارجي:

يمثل الدين العام الخارجي عن طريق القروض التي تعاقدت عليها الدولة من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين غير المقيمين، و تشمل أيضا القروض التي تحصل عليها الدولة من الهيئات الدولية مثل صندوق النقد الدولي و التي تتطلب تسديد الديون في أجل الاستحقاق و معدلات الفائدة.

الدين العام الخارجي هو نتيجة لتصرفات الدولة لشراء بعض الموارد الإضافية المقابلة للأهداف التي وضعتها الحكومة، و يمكن اعتباره أيضا كمحصلة من الإجراءات التي تقوم بها عدد من القضايا:

__ الطاقة الإنتاجية غير كافية أو غير فعالة من حيث التطورات التكنولوجية.

__ عدم كفاية الادخار الوطني مقارنة مع الاستثمارات و عجز الموازنة.

__ اتساع العجز في الحساب الجاري مقارنة مع صافي تدفقات الأموال.

— هجرة جماعية لرأس المال، إما عن طريق الاستثمار المباشر أو عن طريق تسريبات رأس المال خارج الحدود¹.

الفرع الثاني: أهداف الدين العام:

يمكن أن تنحصر أهداف الدين العام فيما يلي:

— الهدف الأول للدين العام يرتبط بالنقاشات الأصلية للدين العام باعتباره وسيلة إقفال للقيود الموازي العام و وسيلة من وسائل تمويل العجز الموازي أو فائض الإنفاق العام، إذ تعتمد المالية العامة الكلاسيكية في تمويل نفقات الاستثمار العام، بينما توجه الضرائب لتمويل نفقات الاستهلاك و التحويلات العمومية، أما المالية الوظيفية أو الكينزية، فقد وضحت عدم القدرة على تحديد النفقات العامة الزائدة التي تنشأ العجز و ركزت بذلك على وظيفة استقرار الدين، هذه الأخيرة ارتفعت إلى درجة وسيلة لتنظيم الطلب الإجمالي، يمكنها الإسهام بفعالية عن طريق دافع المضاعف أو المعجل في تمويل مختلف أنواع الإنفاق العام، التأثير المباشر على الاستهلاك أو الاستثمار العام أو التأثير في تقييم استهلاك و ادخار العائلات و بالتالي الاستثمار الخاص، يمكنها أيضا أن تكون وسيلة فعالة في مكافحة التضخم، من جهة أخرى كان لتطوير نماذج النمو المتوازن سواء النيوكلاسيكية أو النيوكينزية دور في تحديد هذا الهدف الأصلي للدين العام و ذلك بالاهتمام بوظيفة تخصيص موارد هذا الأخير، و بما أنه لا يمكن اعتبار حياد الدين العام فإنه في الواقع بإمكانه السماح ببلوغ المظهر الظرفي الذاتي للنمو الذي يحقق القاعدة الذهبية للنمو المثالي أي النمو الذي يؤدي إلى تعظيم الاستهلاك بالنسبة لكل فرد خلال الزمن و هي نفسها العناصر التي تتضمنها النقاشات المتعلقة بالديناميكية الكلية للدين العام.

— الهدف الثاني للدين العام نادى به رواد الاقتصاد الكلاسيكي الجديد 1979-1980، و رغم أن هؤلاء لا يأخذون بتأثير الدين العام في تقييم الاستهلاك و الادخار، إلا أنهم يعتبرونه كعنصر مهم تلجأ إليه الدولة في تغيرات حجم الضرائب إذ ينتج عن هذه الأخيرة تكلفة إضافية مضاعفة إذا ما رجعنا إلى التخصيص الأمثل للموارد.

— الهدف الثالث للدين العام يندرج ضمن وظيفة إعادة توزيع الموارد و الذمم المالية و هذا باعتباره وسيلة لتمويل التكاليف ما بين الأجيال، إذ يرى الكلاسيك أن الجيل المستقبلي هو الذي سيتحمل عبء الدين، بينما يرى الكينزيون أن الجيل الذي يقترض هو من يتحمل كليا عبء الدين.

— الهدف الرابع للدين العام يظهر ضمن بحث البعد المالي للدين العام حيث يركز تسيير الدين العام الكلاسيكي على

¹Caruntu R. Conina, Public Debt, Romania' s Case, Economic Series, Vol. 6, No. 3, 2013, P. 30-35.

الاتصال الضروري ما بين الدين العام و السياسة النقدية¹.

الفرع الثالث: الآثار الاقتصادية للدين العام:

يمكن إبراز آثار الدين العام على الاقتصاد من خلال أثر الجذب *effet d'entraînement* و أثر الإقصاء *effeted'éviction*، و ارتبط أثر الجذب بدراسة ديناميكية الظروف الاقتصادية و كذا ديناميكية النمو، ففي إطار دراسة الديناميكية الظرفية انصب الاهتمام على آثار الدين العام على كل من الاستهلاك و الاستثمار، و هذا ما كان مجالاً لعدة دراسات حتى نهاية الخمسينات كأعمال Domar 1944 و Gehrels 1957 حيث بينت هذه الدراسات الآثار الإيجابية لمضاعف الدين العام على الطلب الإجمالي، و هذا باعتبار سندات الدين العام كوسيلة لتخزين الأصول المالية يتم إدماجها ضمن دالة الاستهلاك ضمن آثار الثروة، و بالتالي فإن ارتفاع هذه السندات يظهر ضرورياً لبلوغ التشغيل الكامل في الظروف الكينزية، أما في إطار ديناميكية النمو فقد انصب الاهتمام بالدين العام على التراكم المثالي لرأس المال في نماذج النمو المتوازن، حيث قام كل من Modigliani 1961 و Diamond 1965 باقتراح نماذج النمو المتوازن، حيث قاما باقتراح نموذج نيوكلاسيكي للنمو المتوازن في المدى الطويل من منظور حقيقي أين يتزايد الدين العام بمعدل طبيعي ثابت، و يتم تمويل تكلفة الدين العام عن طريق قروض جديدة و كذلك فرض ضرائب جزافية على الجيل العامل في الفترة ذاتها، في هذه الحالة يتسبب الدين العام في انخفاض عرض رأس المال بانخفاض الدخل المتاح للجيل العامل نتيجة دفعه للضرائب الممولة لتكلفة الدين، ارتفاع الطلب على رأس المال نتيجة القروض الإضافية التي تولد إحلالاً للسندات العامة بالسندات الخاصة في المحفظة المالية للأفراد، و من ثم فإن التوازن في سوق رأس المال يتطلب الرفع من معدلات الفائدة و هذا ما ينتج عنه تغيراً في استهلاك العائلات وفق العلاقة ما بين معدل الفائدة و معدل النمو، ففي حالة ما إذا كان معدل الفائدة أصغر من معدل النمو الطبيعي يمكن للدين العام أن ينتج أثر تحريك يسمح بالعودة إلى التوازن مع تحسين وضعية الأعوان الاقتصادية، أما Tobin 1965 بتحليل العلاقة ما بين الدين العام و النمو المتوازن من منظور أدمج فيه الأبعاد الحقيقية و النقدية بمقارنة اقتصاد نيوكلاسيكي و اقتصاد كينزي، إذ أنه يصعب بلوغ اتساع توازن رأس المال من معدل ادخار معلوم في نموذج نيوكلاسيكي و هذا في نطاق لا يحصل فيه المدخر و لا المستثمر على مردود مقنع، أما في نموذج كينزي جديد أين أخطار عدم استقرار النمو يكون الادخار و الاستثمار متباعدين نتيجة عدم تساوي الكفاية الحدية لرأس المال و معدل الفائدة.

¹ شبيبي عبد الرحيم، مرجع سابق، ص. 31.

أما أثر المزاخمة فيمكن إبرازه من منظور حقيقي متعلق أيضا بديناميكية الظروف الاقتصادية و كذا ديناميكية النمو، و قد أظهرت الدراسات المهمة بموضوع أثر الإقصاء ابتداء من السبعينيات خاصة المقاربات التوسعية بمفهوم الإزاحة التي سمحت حاليا بإعادة تجميع هذا الأثر في نوعين: إزاحة حقيقية مطلقة و إزاحة حقيقية تفاضلية، كما بين Cohin 1993 أيضا أن ارتفاع معدلات المديونية الخارجية من شأنه أن يخفض من معدلات الاستثمار الخاص و من معدلات النمو الاقتصادي للدول النامية نتيجة أثر غياب الدافع و يفسر Krugman 1988 هذا الأثر بأن تراكم المديونية يدفع بالأعوان الخاصة إلى توقع ارتفاع الضغط الجبائي مما يقودهم إلى خفض إنفاقهم الخاص و بالتالي انخفاض الاستثمار الخاص ككل¹.

المبحث الثالث: أهداف السياسة المالية.

تهدف السياسة المالية إلى تحقيق أهداف السياسة العامة من خلال استخدام الإيرادات و النفقات العامة من طرف الحكومة، فالسياسة المالية تسعى إلى تحقيق أهداف تؤثر بها على مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني و ذلك بتكثيف كافة العلاقات الاقتصادية القائمة في المجتمع، لذلك تتعدد أهداف السياسة المالية و تتشابه في إطار المجتمع الاقتصادي، وبناء على ذلك فهي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاستقرار الاقتصادي و تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إعادة توزيع المداخل و أخيرا فهي تساهم في تخصيص الموارد².

المطلب الأول: السياسة المالية و الاستقرار الاقتصادي.

تساهم السياسة المالية في المحافظة على النشاط الاقتصادي في الدولة خاصة في أوقات الكساد أو الراج، و تكون النتائج ناجعة بالاعتماد على مدى نجاح السياسة المالية ليس من الناحية النظرية فقط بل و أيضا من الناحية التطبيقية، و نحن نعلم أن الموازنة العامة قد تكون متوازنة أو قد يكون فيها فائض أو عجز، و من هنا يمكننا أن نتبع السياسات المالية التالية:

1 داودي محمد، السياسة المالية و أثرها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، حالة الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية 2012، جامعة تلمسان، ص. 100.

² دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص. 77.

الفرع الأول: السياسات المالية المتمثلة بالتمويل بالعجز.

توضع السياسة المالية كمي تزيد من معدلات النمو في مستويات النشاط الاقتصادي المختلفة كالزيادة في الإنتاج و العمالة و الدخل...، و بما أن الاقتصاد يمر بدورات اقتصادية متفاوتة كان لزاما على الدولة أن تتدخل لمنع استفحال المشاكل الاقتصادية و بالتالي زعزعة الاستقرار الاقتصادي¹.

1/ زيادة الإنفاق العام:

و يتسم ذلك عندما يكون حجم الطلب الكلي أقل من حجم العرض الكلي أي عندما يكون الاقتصاد عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل، فإن الدولة تتجه نحو زيادة الإنفاق العام من أجل زيادة حجم التداول في السوق لتحقيق التوازن، و بالتالي فإن سياسة الإنفاق التوسعي يمثل زيادة دخول الأفراد و يستمر الوضع هكذا حتى يتحقق التوازن أي يظل الإنفاق العام في صورة زيادة دخول الأفراد، و بالتالي يزيد حجم الطلب الكلي حتى يتوازن مع العرض الكلي².

2/ تخفيض المعدلات الضريبية:

و ذلك لبث قوة شرائية جديدة في المجتمع، و هنا يشير علماء المالية العامة إلى ضرورة اتباع سياسة مالية ضريبية من الجانب الوظيفي الاقتصادي للضرائب، و يقولون أن تخفيض الضرائب يزيد من صافي الدخل الفردي و بالتالي زيادة الإنفاق الاستهلاكي. لكن قد لا تؤدي هذه السياسة المالية الضريبية إلى هذه النتيجة خاصة إذا أدى التخفيض إلى زيادة صافي الدخل للأشخاص الذين لا ينفقون هذه الزيادة على السلع الاستهلاكية و الخدمات و يكتفون بإضافة هذه الزيادة إلى أرصدهم النقدية.

من هنا يتوقف نجاح هذه السياسة على الهيكل الضريبي و مدى تدني مستوى النشاط الاقتصادي، فمثلا تخفيض سعر ضريبة الدخل مع زيادة الإعفاءات الضريبية لا يؤثر على صافي دخول الأفراد من الدخل المتدنية، كما أن تخفيض الضرائب بالنسبة لأصحاب الدخل العالية يؤدي إلى زيادة الفوارق في توزيع الدخل بين الأفراد و هذا يتنافى مع مبدأ العدالة الاجتماعية.

¹ طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2009، ص. 202.

² د. أحمد عبد السميع، المالية العامة، مكتبة الوفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى 2012، ص. 320.

و النتيجة التي يمكن أن نتوصل إليها هي أن سياسة زيادة حجم الإنفاق العام أكثر فعالية من تخفيض الضرائب، لأن مضاعف الاستثمار في حالة زيادة الإنفاق العام يزيد عن حجم المضاعف في حالة تخفيض الضرائب¹.

الفرع الثاني: السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالفائض.

في هذه الحالة تنحصر مشكلة الاستقرار الاقتصادي في أن الطلب الكلي يكون أكبر من العرض الكلي أي أن هناك فائض طلب نقدي زائد، و في ظل ظروف ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي فإن هذا يقود إلى التضخم و ارتفاع مستويات الأسعار، و بالتالي لا بد للسياسة المالية بأن تحفض أو تعيد مستوى الطلب الكلي لامتناس الكتل النقدية الزائدة².

1/ تخفيض الإنفاق العام:

إن عملية تخفيض النفقات العامة تساهم في الحد من التضخم لكون زيادة النفقات عن الإيرادات العامة من أسباب وجود التضخم، غير أن تخفيض بعض بنود النفقات العامة يكون صعب المنال مثل خدمات الصحة و التعليم و الأجور، و هذا لا يمنع تخفيض بعض أنواع الاستهلاك الحكومي أو تأجيل بعض الاستثمارات لفترة زمنية قصيرة، و نظرا لصعوبة تخفيض النفقات العامة من الناحية الواقعية فإن أثرها في الحد من التضخم محدودا.

2/ زيادة الضرائب:

هنا نفرق بين الضرائب المباشرة و الضرائب غير المباشرة فيرتب على زيادة الضرائب المباشرة على الدخل و خاصة التصاعدية منها امتصاص جانب من القوة الشرائية لدى الأفراد بقدر ما يتناسب مع حجم الدخل أي اقتطاع جزء من دخول الأفراد الذي كان سينفق على السلع و الخدمات المختلفة و منه تخفيض الطلب الكلي.

و يمكن أن تساهم الضرائب غير المباشرة في الحد من الاستهلاك حيث أن زيادة هذا النوع من الضرائب يترتب عنه انخفاض الطلب الكلي غير أن أثر الضرائب غير المباشرة في تخفيض الطلب الكلي يتوقف على أنواع السلع التي تفرض عليها هذه الضرائب، أي الزيادة في الضرائب غير المباشرة تقتصر على السلع التي تؤدي ارتفاع أسعارها على انخفاض الطلب عليها، الأمر الذي يتوقف على مرونة الطلب على مختلف السلع، فمثلا إذا زادت الضرائب على السلع الكمالية

¹ د. طارق الحاج، مرجع سابق، ص. 204.

² دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص. 81.

فإنها تؤدي إلى تخفيض الطلب عليها و يتوقف مقدار الانخفاض في الطلب على درجة مرونة الطلب السعرية لهذه السلع¹.

المطلب الثاني: السياسة المالية و إعادة توزيع الدخل (العدالة الاجتماعية).

تجدد الاهتمام في السنوات القليلة الماضية بمساكن توزيع الدخل و الثروات و بإمكانيات النجاح في إعادة توزيع الثروة و الدخل عن طريق السياسات المالية²، و هو الأمر الذي يهيئ لأي فرد درجة متساوية من الإشباع الناجم عن الحصول على السلع و الخدمات المشتركة من قبل وحدات الدخل الحدية، و في حالة عدم تحقيق ذلك فعلى الدولة أن تتدخل لتحويل جزء من دخل ذوي المنافع الحدية المنخفضة لمشترياتهم إلى من تعتبر المنافع الحدية لمشترياتهم مرتفعة، و قد يكون هذا التدخل من خلال وضع حد أدنى للأجور و حد أقصى لها³.

الفرع الأول: مفهوم العدالة الاجتماعية.

تعني العدالة الاجتماعية إعادة الحق المغتصب إلى أصحابه و رفع الظلم و الاستغلال و الطغيان عن الطبقات المنتجة و الكادحة، و تحقيق المساواة أمام القانون بين أفرادها من جهة، و بينهم و بين بقية أفراد المجتمع المتمتعين بمراكز متقدمة و ثروات و امتيازات حصلوا عليها بطرق مختلفة من جهة أخرى.

و عرفها البعض بأنها تعني تكافؤ الفرص مع ترك المواهب تعمل بعد ذلك بما لا يتعارض مع تعاليم الدين أو القانون أو العرف السائد، ذلك أن المساواة الاقتصادية بمعناها الحرفي الضيق تصطدم مع الفطرة و تتعارض مع اختلاف البشر في المواهب و القدرات.

و الراجع في تعريف العدالة الاجتماعية أنها تعني التوزيع العادل للدخل القومي ما بين مختلف الطبقات الاجتماعية التي أسهمت في تحقيقه و ما بين مختلف الأفراد في كل طبقة، و لا يعني هذا الهدف بطبيعة الحال المساواة في توزيع الدخل، حتى في الدول الاشتراكية لا توجد مثل هذه المساواة و إنما معناه بالأحرى أن يكون الجزاء أو العائد متناسبين مع الإسهام في الإنتاج مع بعض التعديل لأسباب إنسانية و غيرها.

1 محمد ولد الحبيب، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة موريتانيا، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية 2011، جامعة تلمسان، ص. 20.

2 د. حامد عبد المجيد دراز، مرجع سابق، ص. 293.

3 د. طارق الحاج، مرجع سابق، ص. 207.

و يتضح مما سبق أن مفهوم العدالة الاجتماعية مفهوم نسبي و ينبغي أن يكون هدفه هو ضمان توفير الحاجات الضرورية اللازمة للحياة لكل فرد في المجتمع، على أن يكون ذلك في حدود الدخل القومي المتاح للجميع، و بحيث لا تتسع الفجوة بين مستويات الدخل بصورة فجوة.

الفرع الثاني: دور الضرائب في تحقيق العدالة الاجتماعية و إعادة توزيع الدخل.

يتجه الاقتصاديون التقليديون في تحديد من يتحمل عبء الضريبة و بالتالي في تحديد الآثار التوزيعية للضريبة اتجاهها بسيطاً و واضحاً، فهم يرون أن عبء الضرائب المباشرة يقع على المكلف قانوناً بأدائها، أي على أصحاب الدخل والثروة و هو ما يعني أنها تؤثر في إعادة توزيع الدخل القومي عن طريق تخفيض دخول المنتجين، و يرون أن عبء الضرائب غير المباشرة يقع على المستهلكين و هو ما يعني أنها تؤدي إلى إعادة التوزيع عن طريق رفع أثمان المنتجات و بالتالي عن طريق تخفيض دخول المستهلكين ذلك أن المستهلك يدفع ثمن السلعة مضافاً إليها الضريبة. فإن آثار الضرائب في إعادة توزيع الدخل القومي تختلف بالنسبة للضرائب المباشرة عنها بالنسبة للضرائب غير المباشرة، فالضرائب المباشرة تمارس آثارها في إعادة توزيع الدخل القومي من خلال تأثيرها في الدخل النقدي إذ هي تؤدي إلى تخفيض هذه الدخل و من ثم تقلل في حدة التفاوت في التوزيع، لذلك فإن الضرائب على الدخل و على التراكات و على رأس المال ذات أثر فعال في إعادة توزيع الدخل القومي في غير صالح أصحاب الدخل المرتفعة، أما الضرائب غير المباشرة فإنها تمارس آثارها في إعادة توزيع الدخل القومي من خلال تأثيرها على الدخل الحقيقية إذ هي تدفع أثمان المنتجات و تزيد درجة التفاوت في التوزيع لأنها تؤدي إلى تخفيض المركز النسبي لأصحاب الدخل المنخفضة و المحدودة حيث أنها تنقص من دخولهم الحقيقية بدرجة كبيرة بحيث لا ينبغي لهم ما يدخرونه خاصة و أنهم يخصصون الجزء الأكبر من دخولهم للاستهلاك، لذلك يمكن القول أن الضرائب غير المباشرة تعد ضرائب غير عادلة تتناسب تناسباً عكسياً مع المقدرة التكاليفية للممولين حيث أنها تصيب في الغالب الموارد الضرورية، و من ثم لا يوجد تناسب بين ما يدفع من ضرائب على الاستهلاك و بين دخل الممولين و تكون النتيجة اشتداد وطأة الضرائب غير المباشرة على ذوي الدخل الصغيرة منها على ذوي الدخل الكبيرة، و يلاحظ أن التوسع في فرض هذه الضرائب يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات الغنية في المجتمع.

الفرع الثالث: دور النفقات العامة في تحقيق العدالة الاجتماعية.

لا جرم أن النفقات العامة تؤثر في توزيع الدخل القومي بين الأفراد، فالنفقات الحقيقية تؤدي إلى خلق دخول للأفراد مقابل إنتاج السلع و الخدمات، و النفقات التحويلية تعمل على تحويل الدخل القومي إلى جزء منه حسب مقتضيات

السياسة المالية لصالح بعض الطبقات الاجتماعية، و من تم فإن للدولة إذن من خلال سياستها في الإنفاق العام أن تتحكم في توزيع الدخل بين الأفراد.

و يتم تأثير الدولة في توزيع الدخل القومي على مرحلتين، المرحلة الأولى و هي ما تعرف بمرحلة التوزيع الأولى للدخل و المرحلة الثانية هي مرحلة إعادة توزيع الدخل بين الأفراد بصفتهم مستهلكين.

1/ دور الدولة في التوزيع الأولي للدخل:

تستطيع الدولة أن تجري نفقاتها العامة على نحو تؤثر فيه على حالة التوزيع الأولي للدخل بين الأفراد بصفتهم منتجين للسلع و الخدمات، و هذا ما يظهر بوضوح في النفقات الحقيقية التي تسهم في خلق دخول جديدة بالطرق الآتية.

- عن طريق إنتاج الخدمات العامة المنتجة للمنافع الجماعية و هذه المنافع تؤدي إلى زيادة دخول الأفراد الحقيقية لإشباع جزء من حاجاتهم.

- عن طريق إنتاج السلع بمعرفة المشروعات العامة و يحدث هذا الأثر عن طريق الاستثمارات العامة مما يستتبع خلق دخول جديدة لعوامل الإنتاج.

- عن طريق تشجيع الحافز على إنتاج السلع بمعرفة المشروعات الخاصة و التي تتم عن طريق الإعانات العامة الاقتصادية.

2/ تدخل الدولة في إعادة التوزيع (التوزيع النهائي):

قد تتدخل الدولة لإحداث تعديلات على حالة التوزيع الأولي أي تلجأ إلى توزيع الدخل القومي مرة ثانية بين المستهلكين، و هذا ما يعرف بالتوزيع النهائي و ذلك باستخدام النفقات العامة إذا ما رأيت عدم ملائمة التوزيع الأولي من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية، و يتخذ إعادة توزيع الدخل القومي أحد الاتجاهات الآتية:

- إعادة توزيع الدخل القومي بين الطبقات الاجتماعية المختلفة للحد من التفاوت بين الطبقات و هذا هو الاتجاه الغالب في البلاد الرأسمالية المتقدمة.

- إعادة توزيع الدخل القومي بين مختلف عوامل الإنتاج أي بين مختلف مصادر الدخل و هي العمل و رأس المال والأراضي.

- إعادة توزيع الدخل القومي بين مختلف قطاعات الإنتاج المختلفة و هي الزراعة و الصناعة و الخدمات.

- إعادة توزيع الدخل القومي بين مختلف الأقاليم لصالح المناطق التي لا تتمتع بميزات نسبية من حيث الموارد الطبيعية.

المطلب الثالث: السياسة المالية و تخصيص الموارد.

يقصد بتخصيص الموارد الاقتصادية عملية توزيع الموارد المادية و البشرية بين الأغراض و الحاجات المختلفة بغرض تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع، و تتلخص مشكلة تخصيص الموارد في الاختيار بين العديد من أوجه التفضيل مثل التفضيل بين حاجة و أخرى أو بين غرض و آخر أو قطاع اقتصادي و آخر، و في جميع الأحوال يتضمن الاختيار التضحية ببعض الحاجات و الأغراض في سبيل إشباع الحاجات التي تنال تفضيل الأفراد.

الفرع الأول: فشل نظام السوق و تدخل الدولة لتخصيص الموارد.

قد يفشل نظام السوق في تخصيص الكفاءة الاقتصادية المثلى في تخصيص الموارد إما بالمبالغة أو الإسراف في إنتاج السلع الكمالية و غير الضرورية سعياً وراء الربح، و هنا يأتي دور السياسة المالية في العمل على زيادة الكفاءة الاقتصادية بإعادة تخصيص الموارد عن طريق تقديم إعانات للوحدات الإنتاجية التي تقوم بإنتاج السلع المطلوب إنتاجها أي عجز جهاز السوق عن توجيه الموارد لإنتاج هذه السلع كما قد تفرض ضرائب على السلع الكمالية.

تعمل السياسة المالية في مجال تخصيص الموارد على حسن توجيه و تخصيص الموارد في الحالات التي يلاحظ فيها قصر من جانب الأفراد و الوحدات و تظهر أهمية إعادة تخصيص الموارد في حالات كثيرة منها:

- حالة الموارد ذات الأهمية الإستراتيجية و غير المتجددة كالنفط و الغاز.

- حالة الموارد التي من الممكن أن تشتد ندرتها في الأمد البعيد كالموارد المائية، و يتطلب في مثل هذا الوضع تنظيم إنتاج هذه الموارد و ترشيد استهلاكها بالطريقة التي يراها صانع السياسة الاقتصادية عامة و السياسة المالية على وجه الخصوص مناسبة، كأن يرفع من أسعار استهلاكها لإجبار الأفراد على الاقتصاد في استخدامها و في نفس الوقت البحث عن بدائلها، لأنه في حالة ترك أسعار هذه الموارد منخفضة في الوقت الحاضر لا شك أنه يؤدي إلى الإسراف و التبذير في استخدامها و يؤدي أيضاً إلى وقوع كوارث في المستقبل عندما لا تتوفر البدائل المناسبة.

و عن الحديث عن السلع الجماعية يجب أن نفرق بين الإنتاج العام لهذه السلع و توفيرها من طرف الحكومة، فقد تقوم الدولة بالإنتاج المباشر لهذه السلع عن طريق المشروعات العامة، و قد يتم إنتاج بعضها في القطاع الخاص لحساب

الدولة، فمثلا إذا أرادت الدولة توفير خدمات التعليم و العلاج فيمكنها أن تقوم ببناء المدارس أو المستشفيات عن طريق شركات القطاع العام أو عن طريق شركات القطاع الخاص، حيث تقوم الدولة بتمويل هذه السلع بموارد الموازنة العامة وتقدمها بدون مقابل أو بأسعار أقل من تكلفة إنتاجها.

الفرع الثاني: إجراءات السياسة المالية لإعادة تخصيص الموارد.

هناك إجراءات تساعد على تخصيص الموارد و توجيهها إلى المجالات التي تتفق و هيكل الأهداف و الأولويات الاقتصادية للدولة، هذه الإجراءات تشمل كل من المنتجين و المستهلكين.

1/ المنتجين:

هناك إجراءات مالية مختلفة كالحوافز المالية لتشجيع الاستثمارات الخاصة و أهمها:

- الإعفاءات الضريبية على أرباح الأعمال في الاستثمارات الجديدة لفترة محددة .
- الإعفاء جزئيا من الضرائب غير المباشرة مثل الرسوم الجمركية.
- إعفاء الأرباح المحتجزة من الضرائب إذا ما استثمرت في إنشاء مشاريع جديدة أو تجديدها.
- تقديم إعانات استثمارية (رأسمالية) للمنشآت الصغيرة.
- الإنفاق الحكومي مثل برامج التدريب و التأهيل و الطرق و المواصلات و غيرها من صنوف الإنفاق المتعلقة بالبنية الأساسية للاقتصاد.

2/ المستهلكين:

قد تتدخل الدولة من خلال السياسة المالية لصالح المستهلكين، حيث يسعى المستهلكين بطبيعة الحال للحصول على السلع ذات النوعية الجيدة بأسعار منخفضة و في نفس الوقت يسعى المنتجون إلى البيع بأسعار عالية، يحدث هذا عندما يتاح لهم قدر من السلطة الاحتكارية حيث تؤدي هذه الأخيرة في العادة إلى سوء تخصيص الموارد عندما يزداد الاستغلال من طرف المنتجين. تتدخل الدولة بوضع حدود للأسعار بطريقة أو بأخرى، كأن تقوم بتحديد أسعار بعض السلع فقد تكون بتكلفة إنتاجها و قد تكون أقل من ذلك (تدعيم الأسعار في الحالتين تدفع الدولة للمنتجين إعانة

مالية مثل إعانة الاستغلال). في الأخير نخلص إلى أن السياسة المالية تلعب دورا إيجابيا في تخصيص الموارد و بالتالي تلعب دورا هاما في تغيير أنماط الإنتاج¹.

المبحث الرابع: فعالية السياسة المالية و النقدية.

إن تحقيق أي سياسة اقتصادية كان لا بد من الاعتماد على السياسة النقدية و السياسة المالية و ذلك مهما كان النظام الاقتصادي السائد، فبعد أزمة الكساد العالمي ظهرت النظرية الكينزية معتمدة على السياسة المالية لمعالجة التوازن الاقتصادي، و بعد الحرب العالمية الثانية ظهرت أزمات اقتصادية (ظهور التضخم إلى جانب الكساد) قيل أن من أسبابها السياسة المالية، و ظهر منذ 1943 إلى 1949 أن الاعتماد على السياسة النقدية وحدها لا تجدي و السياسة المالية وحدها كذلك لا تنفع، فظهرت أفكار جديدة تنادي بالعودة إلى السياسة النقدية أو الاعتماد عليهما معا.

المطلب الأول: السياسة النقدية أسسها و أهدافها.

تعمل السياسة النقدية على تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية و القضاء على البطالة و تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، و المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار. و للوقوف على ذلك لا بد من التطرق إلى مفهوم السياسة النقدية، أسسها و أهدافها.

الفرع الأول: تعريف السياسة النقدية.

لقد تنوعت و اختلفت تعاريف السياسة النقدية إلا أنها تلتقي كلها في العناصر المكونة للسياسة و هي الإجراءات المتخذة للهيئة المصدرة لهذه الإجراءات و الأهداف النهائية المرجوة من تحقيقها، و تكمن هذه التعاريف فيما يلي:

تعرف السياسة النقدية على أنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية في إدارة كل من النقود و الائتمان و تنظيم السيولة العامة للاقتصاد، و بتعبير آخر السياسة النقدية هي مجموعة القواعد و الأحكام التي تتخذها الحكومة أو أجهزتها المختلفة للتأثير في النشاط الاقتصادي من خلال التأثير في الرصيد النقدي.

كما تعرف على أنها تلك الإجراءات التي تستخدمها السلطات النقدية للتأثير في عرض النقود لإيجاد التوسع أو الانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع².

¹ دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص. 85-87.

² بلغور بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2004، ص. 112.

و يعرفها George Pariente على أنها مجموعة التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية قصد إحداث أثر على الاقتصاد و من أجل ضمان استقرار أسعار الصرف¹.

و هي حسب فوزي القيسي التدخل المباشر المعتمد من طرف السلطة النقدية بهدف التأثير على الفعاليات الاقتصادية عن طريق تغيير عرض النقود و توجيه الائتمان باستخدام وسائل الرقابة على النشاط الائتماني للمصارف التجارية.

و يعرفها بول سام ويلسون بأنها أهداف البنك المركزي في ممارسة سلطته للتحكم في النقود، أسعار الفائدة و شروط الائتمان، و تتمثل الأدوات الرئيسية للسياسة النقدية في عمليات السوق المفتوحة و متطلبات الاحتياطي القانوني و سعر الخصم².

و عليه يمكن تعريف السياسة النقدية بأنها مجموعة الإجراءات و التدابير اللازمة التي تسمح بتدخل البنك المركزي مستخدما كل آلياته النقدية للتأثير على حجم الائتمان في إطار توسعي أو تقييدي، تحقيقا لأهداف السياسة الاقتصادية الكلية³.

الفرع الثاني: أسس السياسة النقدية.

تختلف أسس السياسة النقدية تبعا لاختلاف مستويات التقدم و التطور و النظم الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمعات المختلفة، ففي الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة تتركز هذه السياسات في المقام الأول في المحافظة على التشغيل الكامل للاقتصاد في إطار الاستقرار النقدي الداخلي و في مواجهة التقلبات الاقتصادية المختلفة و تتبع هذه الدول في هذا الصدد بعض السياسات النقدية الكمية كحتمية السوق المفتوح أو تعديل سعر الفائدة أو تغيير نسبة الاحتياطي لدى البنوك و غيرها كالتأثير في الائتمان الاستهلاكي أو الائتمان لأغراض المضاربة و غيرها إلا أن السياسات النقدية لا تعد كافية في تحقيق هذه الأهداف مما قلل من أهميتها و زاد من الاعتماد على السياسات المالية في هذا الصدد ذلك لأن هناك حدود لا تتجاوزها السلطات النقدية في مجال خفض أسعار الفائدة أو زيادة عرض النقود و غيرها من الوسائل الأخرى.

¹ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2006، ص. 53.

² لخلو بوخاري موسى، سياسة الصرف الأجنبي و علاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسين العصرية للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت 2010، ص. 59.

³ عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي و المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2012، ص. 150.

أما الدول السائرة في طريق النمو فإن أسس السياسة النقدية تكمن في الأهداف الأساسية لسياساتها الاقتصادية ومنها السياسة النقدية التي تنحصر في خدمة أهداف التنمية و توفير التمويل اللازم لها، و يجد دور السياسات النقدية في توفير الموارد المالية لاختلال الهيكل الإنتاجي لتلك الدول خصوصا عنصر العمل الفني و تخلف النظام المصرفي القائم وقلة تأثيره و نطاقه فضلا عن قلة المؤسسات المالية غير المصرفية و ضيق الأسواق¹.

الفرع الثالث: أهداف السياسة النقدية و استراتيجيه البنك المركزي.

استخدم البنك المركزي استراتيجيات عديدة تطورت بمرور الوقت إلى أن وصلت اليوم إلى ما يعرف بالإستراتيجية الحديثة، حيث تعتمد هذه الإستراتيجية على استخدام الأهداف الأولية و الأهداف الوسيطة للوصول إلى الأهداف النهائية و ذلك باستخدام أدوات ملائمة لكل من هذه الأهداف.

1/ الأهداف الأولية:

تعتبر الأهداف الأولية متغيرات يحاول البنك المركزي بها التأثير على الأهداف الوسيطة و التي تتمثل فيمايلي²:

1-1/ مجتمعات الاحتياطات النقدية:

القاعدة النقدية هي مجموع كميات العملة المتداولة و الاحتياطات النقدية للبنك³، و لكل من مجاميع الاحتياطي مؤيدون و معارضون فلقد دافعت البنوك المركزية في أمريكا و لسنوات عديدة عن القاعدة النقدية، كما دافعت فروع أخرى و اقتصاديو مجلس المحافظين عن مختلف أنواع مجاميع الاحتياطي المصرفية أخرى كهدف أولي و انتقل النقاش إلى الاقتصاديين حول كل مجمع، و هكذا بقي الموضوع محل جدل نظرا لكونه يتصف بالتجربة ألا و هو أي من مجاميع الاحتياطات أكثر مراقبة من قبل السلطات.

1-2/ ظروف سوق النقد:

يقصد بهذا المصطلح مدى سهولة أو صعوبة أسواق الائتمان و يعني ذلك قدرة المقترضين و موافقتهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان و مدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة و شروط الإقراض الأخرى، و سعر فائدة

¹ بلغرور بن علي، مرجع سابق، ص. 113.

² بلواني محمد، أثر السياسة النقدية و المالية على النمو الاقتصادي، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية 2013، جامعة تلمسان، ص. 4-5.

³ Laurence M. Ball, Money, Banking And Financial Markets, Second Edition, Worth Publishers, Johns Hopkins University, New York 2012, P. 317.

الأرصدة البنكية يتمثل في سعر الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة. هذه المجموعة تحتوي على الاحتياطات الحرة ومعدل الأرصدة المصرفية، و أسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد، كما أنه يمكن قياسها¹.

2/ الأهداف الوسيطة:

هي متغيرات نقدية تحتوي على ارتباطات إلى الأهداف النهائية التي يمكن السيطرة عليها مباشرة من قبل السلطات، ولكن ما هي هذه الأهداف التي يسعون إلى تحقيقها².

1-2/ القابلية للقياس:

يشترط في الهدف الوسيط أن يكون واضحا و سهل الاستيعاب و يمكن قياسه، فالقياس السريع و الدقيق لمتغير الأهداف الوسيطة ضروريا لأن الهدف الوسيط هو إشارة لما إذا كانت السياسة النقدية تسير في الاتجاه الذي يحقق الهدف النهائي أم خارج مسارها، لذا فإن أسعار الفائدة قابلة للقياس بالمقارنة بالعرض النقدي و القاعدة النقدية و من تم يصبح أكثر فائدة كأهداف وسيطة³.

2-2/ القدرة على السيطرة:

يجب أن يكون البنك المركزي قادرا على السيطرة على المتغير إذا ما استخدم كهدف وسيط، و إذا لم يستطع البنك المركزي السيطرة على الهدف الوسيط فإن معرفة البنك المركزي أن السياسة النقدية خرجت عن المسار المطلوب، و يقترح بعض الاقتصاديين استخدام الناتج الوطني كهدف وسيط و لكن طالما أن البنك المركزي لديه سيطرة ضئيلة عليه فلن يستعمل الناتج الوطني كمرشد له في كيفية وضع أدوات سياسته، بالمقابل فإن البنك المركزي له قدر كبير في السيطرة على القاعدة النقدية و سعر الفائدة، فالبنك المركزي يمكن أن يمارس أثرا قويا على العرض النقدي رغم أن تحكم البنك المركزي في العرض النقدي ليس كاملا.

¹ الحلو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص. 62.

² Michel Aglietta, Macroéconomie Financière, Édition La découverte, Paris 2005, P. 66.

³ عبد القادر خليل، مرجع سابق، ص. 154.

2-3/ إمكانية التنبؤ بالأثر على الهدف النهائي:

إن أحد المعايير الهامة هي أن يكون المتغير المستخدم كهدف له أثر يمكن التنبؤ به على الهدف النهائي، فمثلا إذا استطاع البنك المركزي قياس سعر النفط في السوق العالمية أمكنه السيطرة تماما على سعر النفط العالمي كهدف وسيط يؤثر على الناتج الوطني¹.

2-4/ سعر الفائدة كهدف وسيط:

لوحظ سابقا أن السياسة النقدية تؤدي إلى تغير في الناتج المحلي و سعر الفائدة فقط إلى المدى الذي يجعل البلاد يصل إلى مستوى كاف من الاقتصاد العالمي لأسعار الفائدة، و في تقرير للبنك المركزي و استنادا على نطاق واسع أن البنوك المركزية في جميع بلدان العالم الكبيرة و الصغيرة تقوم بإجراءات السياسة النقدية للتحكم في أسعار الفائدة المحلية.

2-5/ سعر الصرف كهدف وسيط:

إن العلاقة بين السياسة النقدية و سعر الصرف معقدة، في بعض الأحيان التغير في السياسة سبب في تغيرات أسعار الصرف، يتدخل البنك المركزي في سوق الصرف عن طريق معدل الفائدة و احتياطي الصرف، فتحديد معدل فائدة مرتفع يؤدي إلى الاحتفاظ العملة الوطنية و دخول رؤوس أموال أجنبية، و فيما يتعلق باحتياطي الصرف فإن البنك المركزي يتدخل في الأسواق الدولية بشراء العملة الصعبة فيرتفع سعر الصرف و تصبح العملة قوية، و العكس تماما لتعديل توازن السوق².

3/ الأهداف النهائية:

متغيرات اقتصادية كلية تسعى السلطات من خلالها إلى تحقيق التوازنات الكبرى للاقتصاد³.

3-1/ النمو الاقتصادي:

يرتبط هدف النمو الاقتصادي ارتباطا وثيقا مع هدف العمالة المرتفعة لأن الأعمال تكون أكثر جاذبية للاستثمار في المعدات الرأسمالية لزيادة الإنتاجية و النمو الاقتصادي و ذلك عندما تكون البطالة منخفضة و العكس إذا كانت البطالة مرتفعة لا يدفع بالشركات أن تستثمر في معدات و محطات إضافية، رغم ارتباطات الهدفين يمكن أن تكون السياسات

¹ بلغرور بن علي، مرجع سابق، ص. 119-120.

² John E. Floyd, Interest Rates, Exchange Rates And World Monetary Policy, Springer London 2010, P. 79.

³ Michel Aglietta, Op. Cit, P. 66.

خصوصية و هادفة لترويج النمو الاقتصادي عن طريق التشجيع المباشر لشركات الاستثمار أو عن طريق تشجيع الأفراد للادخار لتقديم مزيد من النقود للشركات من أجل الاستثمار.

3-2/ استقرار الأسعار:

على مدى العقود القليلة الماضية أصبح صناع السياسة في الولايات المتحدة على علم بزيادة التكاليف الاجتماعية والاقتصادية للتضخم، و أكثر اهتماما بمستوى أسعار مستقرة كهدف للسياسة الاقتصادية، في الواقع يعتبر ازدياد استقرار الأسعار كأهم هدف للسياسة النقدية و استقرار الأسعار حالة مرغوبة فيها لأن ارتفاع مستوى الأسعار (التضخم) يخلق حالة عدم التأكد في الاقتصاد و أن عدم التأكد قد يعرقل النمو الاقتصادي¹.

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية.

لقد ساد الاعتقاد لفترة طويلة بأن معدل الفائدة هو محور عمل السياسة النقدية و لما جاء فريدمان و من تبعه من النقديين أكدوا على أن المتغير الحاسم في السياسة النقدية هو الرصيد النقدي و ليس سعر الفائدة، و لقد اعتبر بأن البنك المركزي يتدخل للتأثير في عرض النقود حسب الحالة الاقتصادية السائدة في البلاد (تضخم أو ركود) و ذلك من خلال استعمال مجموعة من الأدوات و الإجراءات، و تنقسم هذه الأدوات إلى أدوات كمية و أخرى كيفية².

الفرع الأول: الأدوات الكمية.

يستخدم البنك المركزي ثلاث طرق للتأثير في عرض النقود و ذلك حسب الظروف الاقتصادية السائدة في البلاد³.

1/ سياسة إعادة سعر الخصم:

سعر إعادة الخصم هو عبارة عن السعر الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل إعادة خصم ما لديها من كمبيالات و أدوات الخزينة مقابل ما يقدمه من قروض أو سلف مضمونة بمثل هذه الأوراق.

ففي حالة التضخم يرفع البنك المركزي معدل إعادة الخصم ليحد من قدرة البنوك على التوسع في الائتمان بغية مجابهة الأوضاع التضخمية، و من تم يلجأ البنك المركزي إلى سياسة الحد من الائتمان لدى البنوك التجارية فيقوم برفع تكلفة

¹Frediric S, Mishkin, The Economics Of Money, Banking And Financial Markets, 7 th Edition, Pearson Addison Wesley Series In Economics, New York 2004, P. 412.

² د. رحيم حسين، النقد و السياسة النقدية، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2006، ص. 188.

³Farrokh K. Langdana, Macroeconomic Policy, Demystifying Monetary And Fiscal Policy, Second Edition, Springer New York 2009, P. 255.

الائتمان المتمثلة في معدل الفائدة فترتفع تكلفة التمويل مما يدفع المستثمرون بالامتناع عن الاقتراض و قد يلجئون إلى استثمار أموالهم في السوق المالية بشرائهم أسهم و سندات، و هكذا تخرج الأموال من فح السيولة فيتقلص حجم الكتلة النقدية و ينكمش.

أما في حالة إتباع البنك المركزي لسياسة توسعية فإنه يقوم بخفض معدل إعادة الخصم حتى يتيح للبنوك بخصم ما لديها من أوراق تجارية أو الاقتراض منه للتوسع في منح الائتمان فيقبل المستثمرون على البنوك التجارية للحصول على المزيد من الائتمان بتكلفة منخفضة.

2/ سياسة السوق المفتوحة:

عمليات السوق المفتوحة هي تلك التي تمكن البنك المركزي من التأثير على كمية الاحتياطي لدى البنوك عن طريق بيع و شراء السندات في السوق المفتوحة و ذلك حسب الظروف الاقتصادية السائدة¹.

في حالة الركود يتدخل البنك المركزي في السوق المفتوحة مشتريا للسندات من القطاع الخاص فيؤدي ذلك إلى زيادة احتياطات البنوك التجارية و النتيجة زيادة عرض النقود الوطنية و بالتالي تشجيع البنوك على توسيع الائتمان.

في حالة التضخم يتدخل البنك المركزي في السوق المفتوحة بائعا للسندات في وضعية عكسية للأولى للحد من قابلية إقراض البنوك التجارية فيؤدي ذلك إلى خفض من احتياطاتها النقدية و ينتج عن ذلك انخفاض في المعروض النقدي².

3/ سياسة الاحتياطي الإجباري:

يستخدم البنك المركزي هذه السياسة أيضا للتحكم في العرض النقدي، فعندما يكون هدف السياسة النقدية الحد من حجم الائتمان يلجأ البنك المركزي إلى الضغط على حجم الودائع المتاحة لدى البنوك و ذلك بالرفع من نسبة الاحتياطي القانوني الواجب الاحتفاظ به لدى البنك المركزي، و على العكس تخفض هذه النسبة عندما يكون الهدف تشجيع التوسع في الائتمان و زيادة العرض النقدي³.

¹ د. عماد موسى، تقييم أدوات السياسة النقدية غير المباشرة في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 2005/16، ص.13.

² Farookh K. Langdana, Op. Cit, P. 255.

³ د. رحيم حسين، مرجع سابق، ص. 196.

الفرع الثاني: الأدوات الكيفية.

قد تستخدم السلطات النقدية أدوات أخرى غير الأدوات التي مرت سابقا و ذلك حسب ما تقتضيه أوضاع وظروف كل بلد¹، حيث تستخدم أدوات كيفية تؤثر مباشرة على حجم التمويل الكلي و توظيف الأموال و استثمارها، فهي أدوات تتصف بالشمولية إذ تتدخل السلطة النقدية في القطاعات ككل.

1/ تنظيم القروض الاستهلاكية:

يقوم البنك المركزي بفرض حد أقصى للأموال التي تستخدمها البنوك في شراء السلع الاستهلاكية المعمرة، و يمكن تنويع هذا الحد حسب درجة أهمية السلع الاستهلاكية المختلفة أو يقوم البنك المركزي بفرض حدود قصوى للمبيعات المؤجلة أو تحديد رصيد من المدفوعات النقدية يطلب من المشتري بنظام التقسيط بأن كجزء من قيمة الشراء في حين يمكن تحديد حدود قصوى زمنية تسدد خلالها قيم السلع المختلفة و هو ما يؤدي إلى تخفيض عدد الأقساط مع رفع قيمة القسط.

2/ السقوف التمويلية:

تعمل السقوف التمويلية على الحد من التوسع من التمويل الإجمالي و جعله عند المستوى المأمون للتوسع النقدي والتمويلي الذي لا يحدد في الخطة، و أن أي بنك يتجاوز سقفه التمويلي يلتزم بأن يودع لدى البنك المركزي مبلغا يعادل هذا التجاوز أو تفرض عليه غرامة مناسبة حسب تقدير البنك أو السلطة النقدية.

3/ الإقناع الأدبي:

هو أداة يحاول من خلالها البنك المركزي إقناع البنوك التجارية باتباعها لسياسة معينة دون الحاجة إلى إصدار تعليمات رسمية أو استخدام أدوات الرقابة القانونية، و تتوقف فعالية و نجاعة هذه الطريقة على خبرة و مكانة البنك المركزي و مدى تقبل البنوك التجارية التعامل معه و ثقتها في إجراءاته و مدى قدرة البنك المركزي على مقاومة الضغوط التي يتعرض لها، و إتباع سياسة مستقلة في إدارته لشؤون التمويل، لذا نجد هذه الوسيلة قد حققت الكثير من أهدافها في الدول المتقدمة دون الدول المتخلفة الحديثة العهد بالنظم المصرفية المتطورة².

¹ لخلو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص. 79.

² بلغور بن علي، مرجع سابق، ص. 129-130.

المطلب الثالث: تفاعل السياسة المالية و النقدية.

ينصرف مضمون التفاعل بين السياستين المالية و النقدية إلى التدابير التي تضمن أن القرارات التي يتم اتخاذها من قبل صانعي القرار بإحدى السياستين لا يترتب عليها آثارا غير مباشرة و غير موجودة على السياسة الأخرى، و على هذا فإن أفضل صور التفاعل هي التي تنطوي على تعظيم النتائج المحققة من السياستين معا¹. و يشير كل من Laurens & La Pieda 1998، إلى أن التفاعل السياستين المالية و النقدية يعد بمثابة الوسيلة الفاعلة لتحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة².

الفرع الأول: تحليل منحنى IS-LM (اقتصاد مغلق).

يعبر منحنى IS-LM عن تحديد التوازن الاقتصادي الكلي أي التوازن في سوق السلع و الخدمات و سوق النقد، و نعتبر أننا في اقتصاد مغلق بافتراض أن الأسعار و الأجور ثابتة، و من أجل تحديد التوازن الاقتصادي لا بد من تحديد القيم التوازنية لكل من الدخل Y و معدلات الفائدة i من خلال توازن سوقي الإنتاج و النقد في آن واحد³.

1/ حالة زيادة النفقات العامة أو خفض الضرائب:

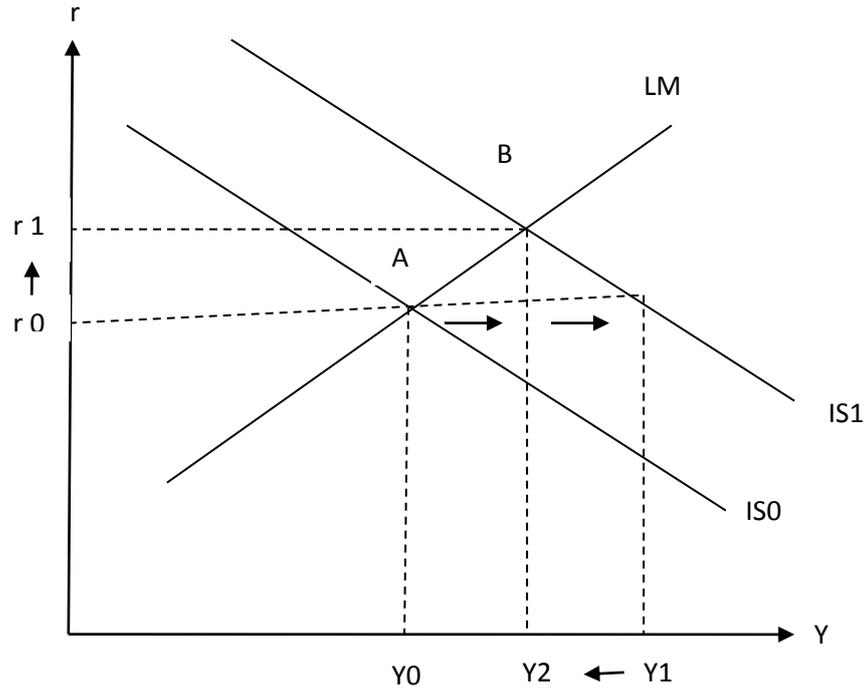
في كلا الحالتين سيقود إلى اتساع نطاق عجز الموازنة، و يقال أن الحكومة تطبق سياسة مالية توسعية و الذي يترجم إلى انتقال منحنى IS إلى اليمين ليصبح IS_1 و ثبات منحنى LM، حيث يترتب عن هذا الانتقال زيادة في مستوى الدخل من Y_0 إلى Y_1 و لكن الزيادة في الدخل غالبا ما يصطحبها زيادة في الطلب على النقود لغرض المعاملات والاحتياط مع ثبات عرض النقود، و انخفاض في الطلب الكلي لغرض المضاربة و من تم ارتفاع أسعار الفائدة من I_0 إلى I_1 الذي يترتب عنه ارتفاع تكلفة الاستثمار و الذي من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض في الاستثمار الخاص، و بالتالي انخفاض مستوى الدخل التوازني من Y_1 إلى Y_2 و يطلق على هذه الظاهرة بأثر المزامحة.

الشكل رقم 1-3 : السياسة المالية التوسعية.

¹Lain Begg, Running Economic And Monetary Union, The Challenges Of Policy Coordination In Europe Government And Money, The Federal Trust For Education And Research, 2002, P.21-22.

² Bernard Laurans And Enrique G. De La Pieda, Cordination Of Monetary And Fiscal Policies, International Monetary Fund, Working Paper, No. 25, March 1998, P. 13-15.

³ Louis Phaneuf, Modèles Du Économique Et Marché Du Travail, Revue Économique, Vol. 45, No. 4, P.1065-1078.

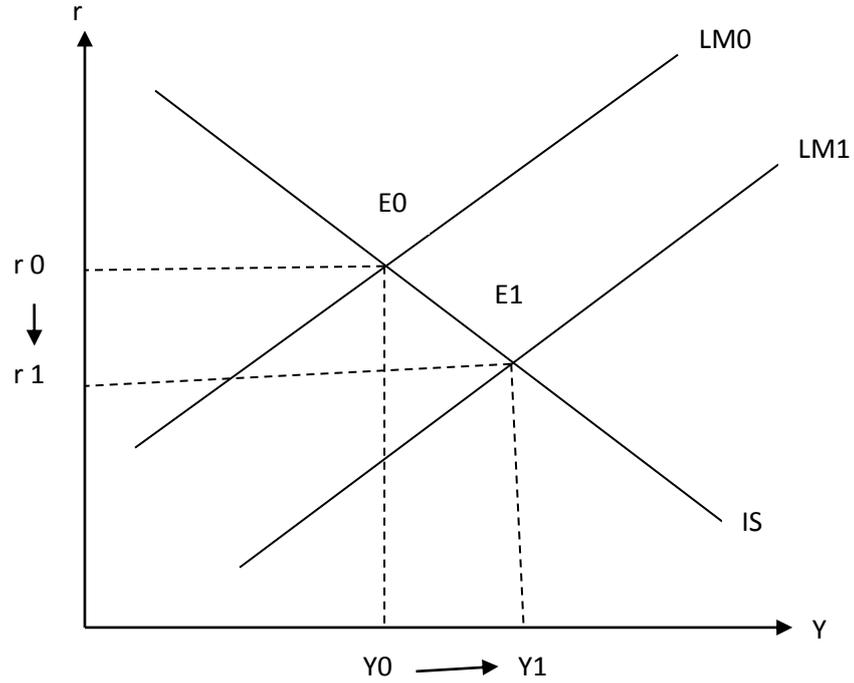


Source : Jean Hairault , Analyse Macroéconomique, la découverte, paris 2000, p 64

2/ حالة زيادة عرض النقود:

سننتقل الآن إلى عمل البنك المركزي الذي يرفع من عرض النقود بشراء الأوراق المالية من السوق المفتوحة، معناه تطبيق سياسة مالية توسعية الذي يمثل على منحنى IS-LM بانتقال منحنى LM إلى اليمين من LM_0 إلى LM_1 مع ثبات منحنى IS، حيث ينتج عن هذا الانتقال زيادة في الدخل من Y_0 إلى Y_1 و انخفاض في سعر الفائدة من r_0 إلى r_1 ، إن الأثر المباشر لزيادة عرض النقود ينعكس على أسعار الفائدة بالانخفاض الذي من شأنه أن يشجع على رفع الاستثمار و الاستهلاك و عن طريق المضاعف يرتفع مستوى الدخل.

الشكل رقم 1-4: سياسة نقدية توسعية.



Source : Jean Hairault, Op. Cit, P. 42.

3/ حالة الجمع بين السياسة المالية و النقدية (Mix policy):

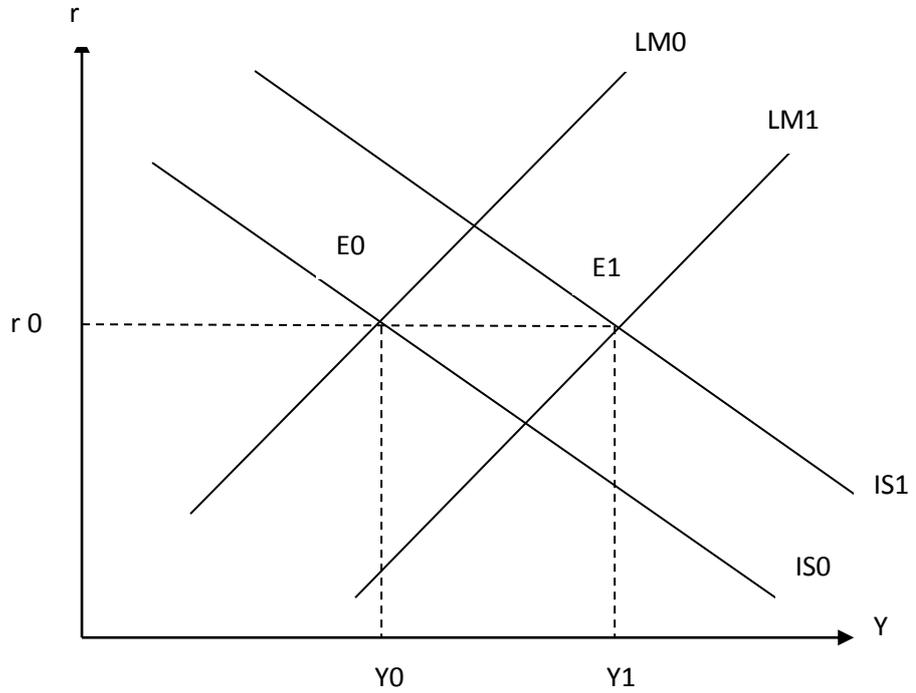
في الممارسة العملية تستخدم كل من السياستين المالية و النقدية بالتزامن تسمى بمزيج السياستين، أي استخدام سياسة مالية و تطعيمها بسياسة نقدية للوصول إلى هدفها¹.

في هذه الحالة نلاحظ أن مضاعف الإنفاق لعب دوره كلية في ظل غياب أي أثر مزاحمة نتيجة تطبيق السياسة النقدية التي حافظت على نفس معدل الفائدة، في هذه الحالة يكون ميل منحنى LM مطلق كبير باعتبار أن المتعاملين الاقتصاديين يحوزون على النقود لغرض المعاملات، أما ميل منحنى IS فهو مطلق صغير كون أرباب العمل يتأثرون بشكل كبير بتغيرات معدلات الفائدة لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية².

¹ G. Duchène, P. Lenain, A. Steinhen, Analyse Macroéconomique, Pearson Education, Paris 2009, P. 162.

² شبيبي عبد الرحيم، مرجع سابق، ص. 101.

الشكل رقم 1-5: مزج السياسة المالية بالسياسة النقدية (سياسة نقدية مصاحبة للسياسة المالية).



Source : Jean Hairault, Op. Cit, P. 49.

الفرع الثاني: نموذج Mundell & Fleming (اقتصاد مفتوح).

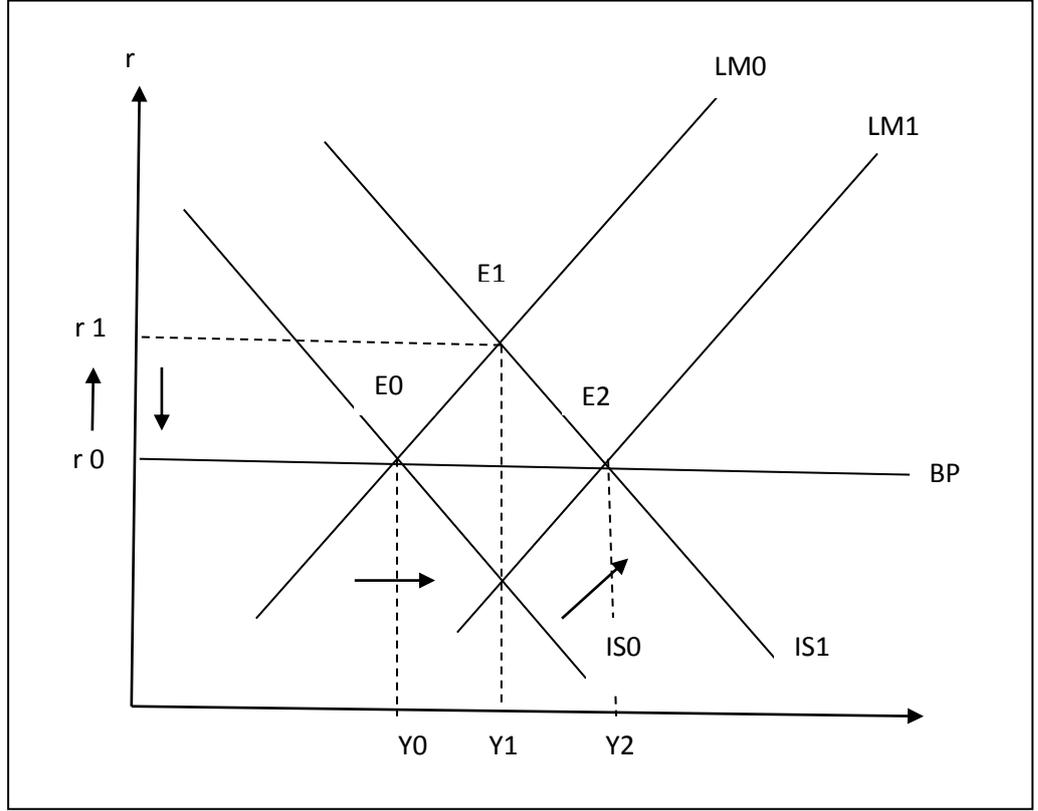
لقد قام كل من Mundell (1962) و Fleming (1963) بإجراء توسيع على منحنى IS-LM، وذلك في مجال تحديد فعالية السياسة المالية و النقدية في اقتصاد مفتوح في ظل نظام سعر الصرف الثابت آخذاً بعين الاعتبار حركة رؤوس الأموال (تامة أو غير تامة) بإضافة ميزان المدفوعات ليصبح النموذج $IS-LM.BP^1$.

1/ فعالية السياسة المالية و النقدية في ظل حركة تامة لرؤوس الأموال.

1-1 / سياسة مالية توسعية-سعر صرف ثابت:

الشكل رقم 1-6: سياسة مالية توسعية-سعر صرف ثابت-حركة تامة لرؤوس الأموال.

¹ Jacob A. Frenkel, The Mundell Fleming Model, NBER Working Paper Series, No. 2321, July 1987.

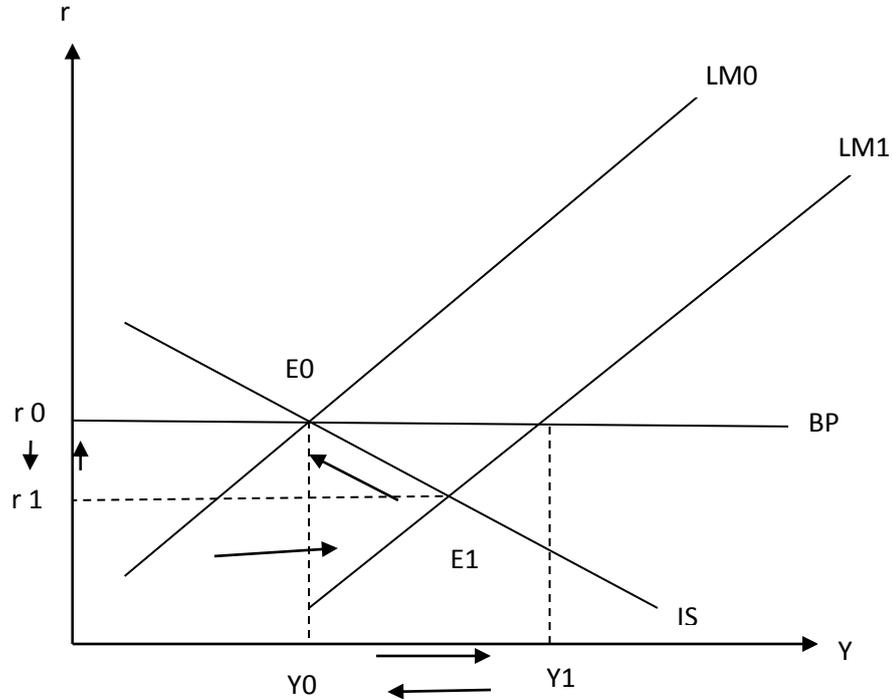


Source : Peijie Wang, The Economic Of Foreign And Global Finance, Springer Berlin, Heidelberg 2005, p. 112.

زيادة في الإنفاق الحكومي تغير التوازن من E_0 إلى E_1 حيث يرتفع سعر الفائدة مما يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال و يسبب فائضا في ميزان المدفوعات، و لكي يحافظ البنك المركزي على سعر الصرف الثابت يقوم بشراء الفائض من الاحتياطي الأجنبي بالعملة المحلية مما يؤدي إلى زيادة عرض النقود من خلال انتقال منحنى LM إلى $LM1$ فيرتفع سعر الفائدة و يصبح التوازن في النقطة E_2 . و في هذه الحالة تكون السياسة المالية فعالة.

1-2 / سياسة نقدية توسعية-سعر صرف ثابت:

الشكل رقم 1-7: سياسة نقدية توسعية-سعر صرف ثابت-حركة تامة لرؤوس الأموال.

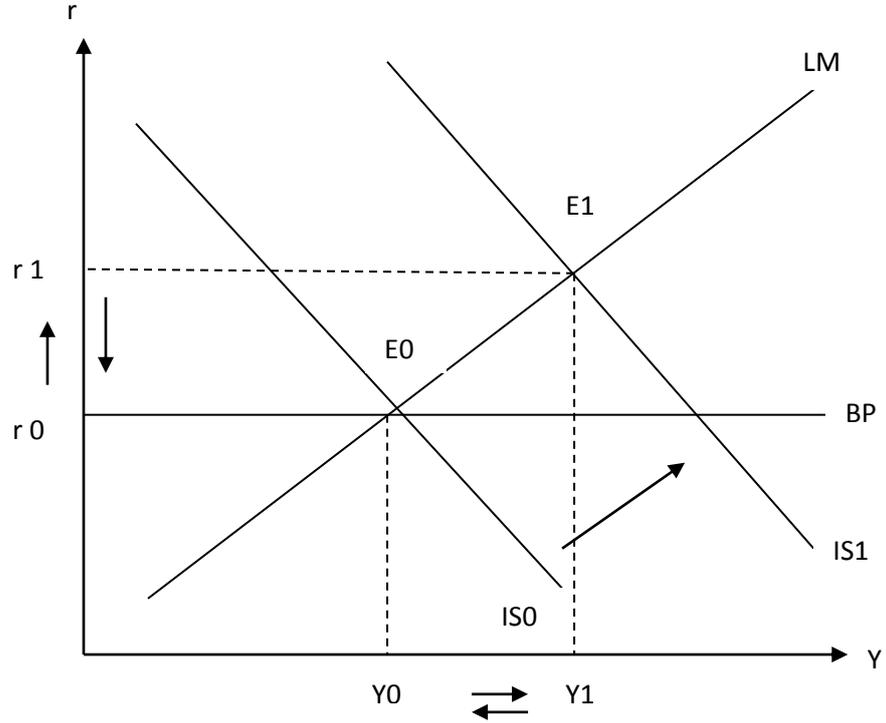


Source : Peijie Wang, Op. Cit, P. 109.

تؤدي الزيادة في عرض النقود إلى انتقال منحنى LM إلى اليمين و انخفاض في سعر الفائدة، ويكون التوازن في النقطة E_1 ، و خروج رؤوس الأموال يحدث عجز في ميزان المدفوعات. يتدخل البنك المركزي ببيع العملة الأجنبية فيقل عرض النقود و ينتجه منحنى LM إلى جهته الأصلية ليعود التوازن إلى النقطة E_0 . في هذه الحالة تكون السياسة النقدية غير فعالة.

1-3 / سياسة مالية توسعية-سعر صرف مرن:

الشكل رقم 1-8: سياسة مالية توسعية-سعر صرف مرن- حركة تامة لرؤوس الأموال.

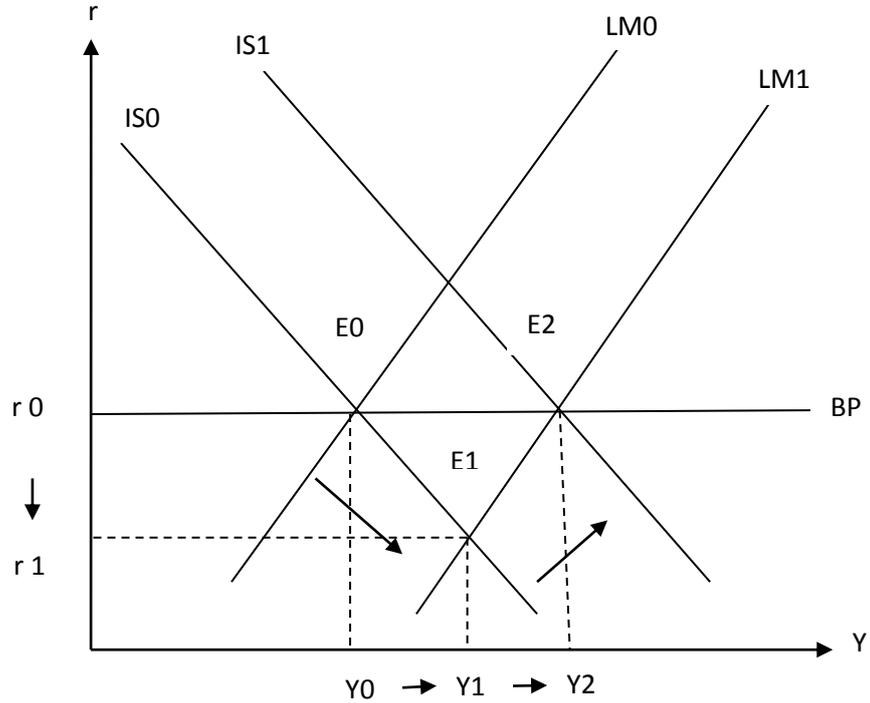


Source : Peijie Wang, Op. Cit, P. 108.

زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى انتقال منحنى IS إلى IS_1 مسببا فائضا في ميزان المدفوعات و ينتقل الدخل إلى Y_1 ، يسبب هذا تدفق رؤوس الأموال الأجنبية و يصبح التوازن في النقطة E_1 . في هذه الحالة تكون السياسة المالية غير فعالة.

1-4 / سياسة نقدية توسعية-سعر صرف مرن:

الشكل رقم 1-9: سياسة نقدية توسعية-سعر صرف مرن-حركة تامة لرؤوس الأموال.



Source : Peijie Wang, Op. Cit, P. 106.

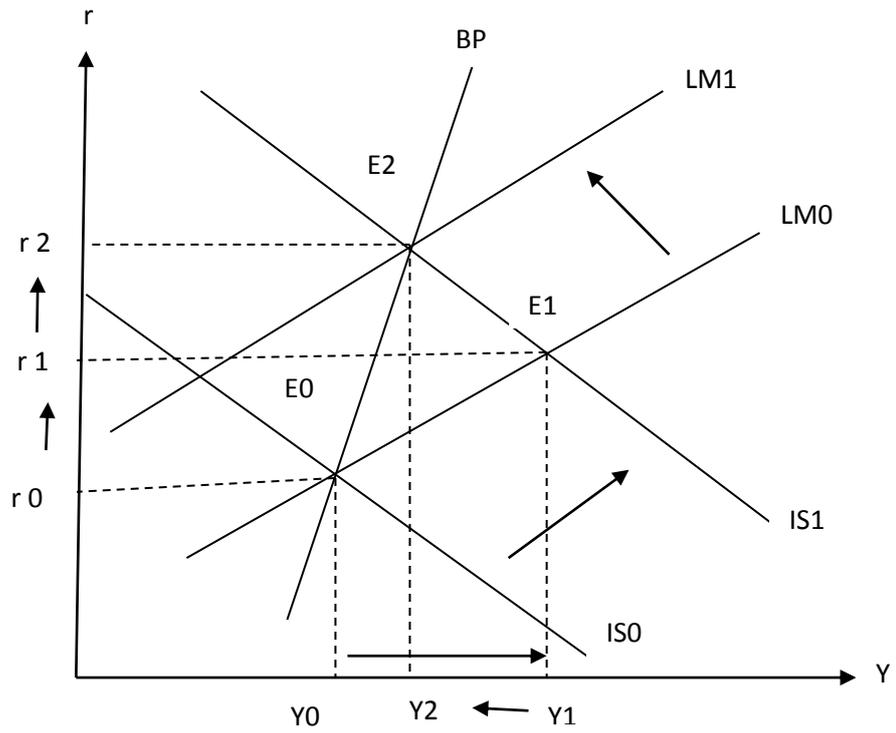
زيادة في عرض النقود و انتقال منحنى LM إلى LM_1 و ينخفض سعر الفائدة و يصبح التوازن في النقطة E_1 ، هروب رؤوس الأموال إلى الخارج و تدهور في قيمة العملة و توسع في صافي الصادرات فيتحرك منحنى IS إلى IS_1 و يصبح التوازن في النقطة E_2 . تكون السياسة النقدية في هذه الحالة فعالة.

2/ فعالية السياسة المالية و النقدية في ظل حركة غير تامة لرؤوس الأموال:

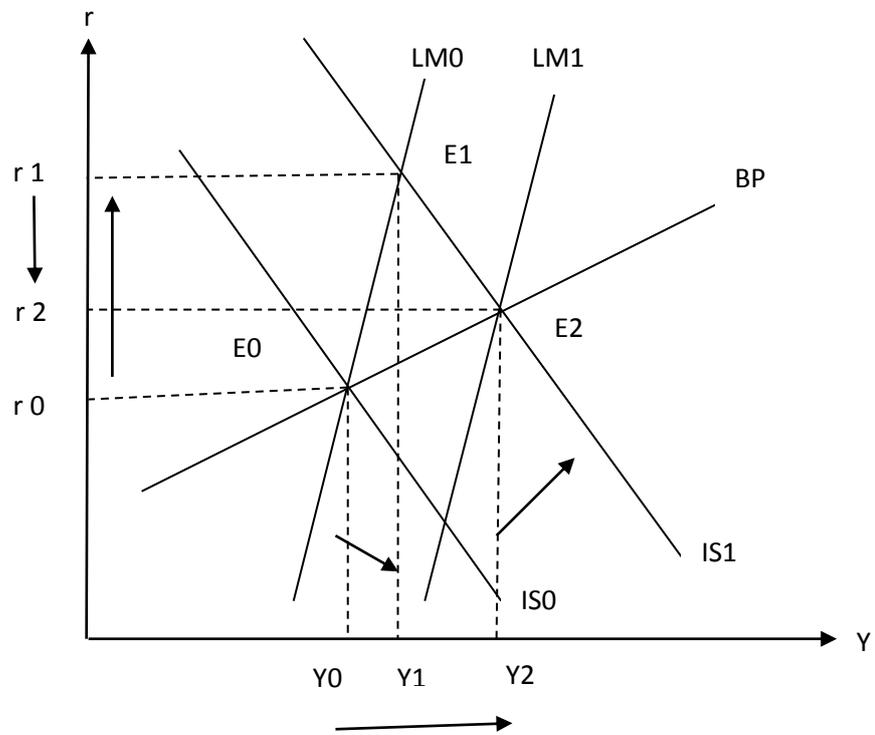
1-2 / سياسة مالية توسعية-سعر صرف ثابت:

الشكل رقم 10-1: سياسة مالية توسعية-سعر صرف ثابت-حركة غير تامة لرؤوس الأموال.

الجزء: A.



الجزء: B.



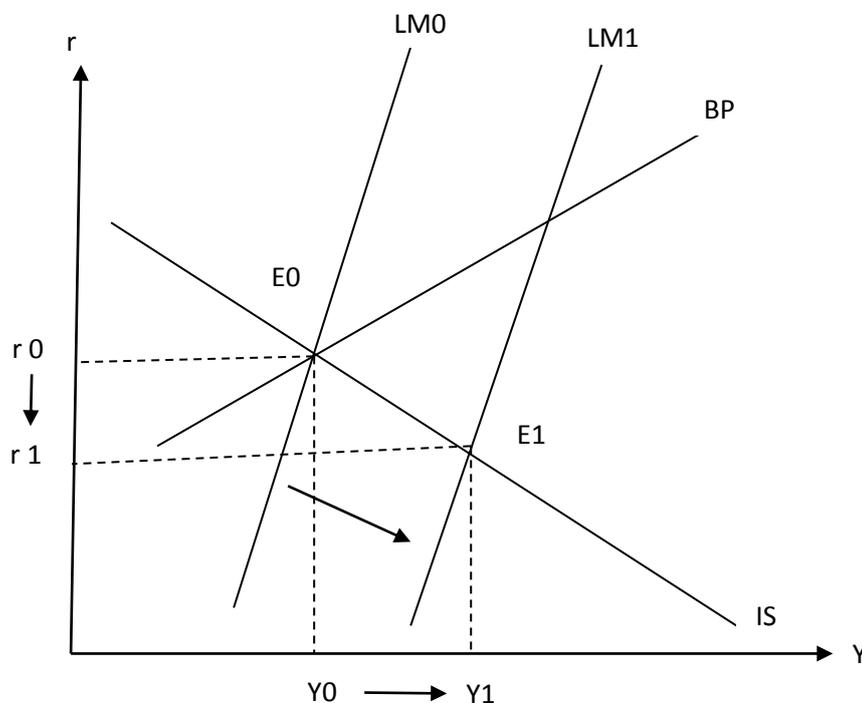
المصدر: هزاع مفلح، التمويل الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية 2007، ص. 406.

الجزء A: استجابة رؤوس الأموال للتغير في سعر الفائدة قليلة حيث أن منحنى BP أكثر ميلا من LM. تؤدي الزيادة في الإنفاق الحكومي إلى انتقال منحنى IS إلى IS_1 و يرتفع سعر الفائدة و يصبح التوازن في E_1 ، و هذا يؤدي إلى ظهور عجز في ميزان المدفوعات رغم دخول رؤوس الأموال، يتدخل البنك المركزي من خلال شراء العملة المحلية باحتياطي الصرف الأجنبي و منه ينخفض عرض النقود و ينتقل منحنى LM إلى LM_1 إلى أن يصل الدخل و سعر الفائدة إلى المستوى الذي يتعادل فيه ميزان المدفوعات، و يظهر التوازن في النقطة E_2 .

الجزء B: في هذه الحالة يكون منحنى LM أكثر ميلا من BP. السياسة المالية التوسعية تؤدي إلى انتقال منحنى IS إلى IS_1 بحيث تحدد نقطة التوازن عند النقطة E_1 التي تتميز حالة فائض في ميزان المدفوعات، يقوم البنك المركزي بشراء فائض الصرف الأجنبي للمحافظة على سعر الصرف فيزداد عرض النقود و ينتقل منحنى LM إلى LM_1 و يصبح التوازن في النقطة E_2 .

2-2 / سياسة نقدية توسعية-سعر صرف ثابت:

الشكل رقم 1-11: سياسة نقدية توسعية-سعر صرف ثابت-حركة غير تامة لرؤوس الأموال



المصدر: هزاع مفلح، نفس المرجع، ص. 409.

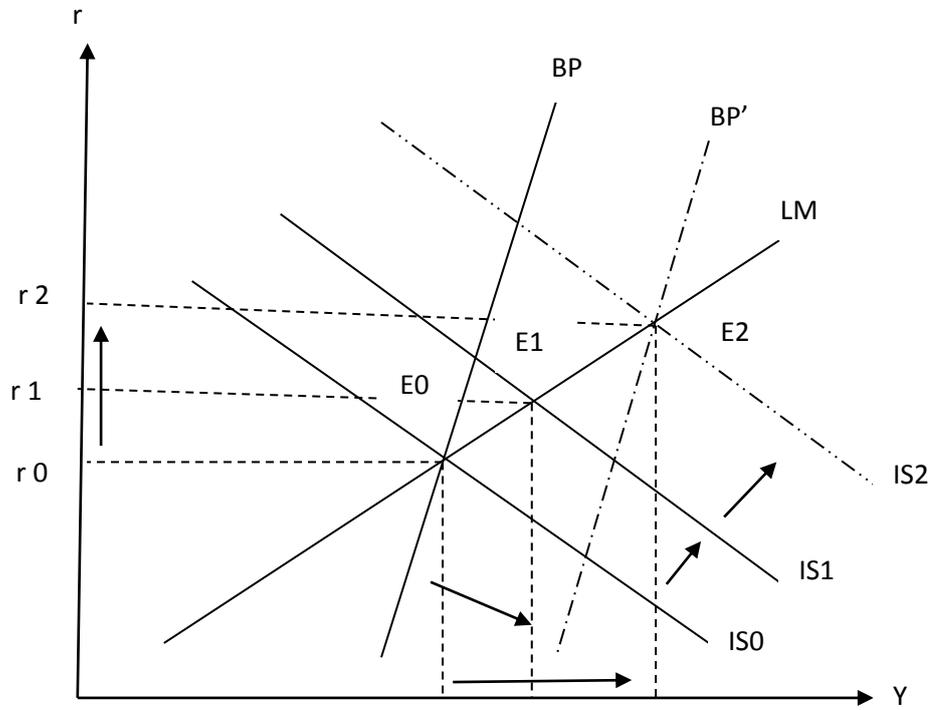
الفصل الأول: تحليل أدبيات السياسة المالية

تؤدي الزيادة في عرض النقود إلى انتقال منحنى LM إلى LM_1 و انخفاض في معدل الفائدة، و ينجم عن ذلك عجز في ميزان المدفوعات حيث يتدخل البنك المركزي لكي يوفر العملة الأجنبية و منه يقل عرض النقود حيث يعود منحنى LM إلى مستواه الأصلي ليتقاطع مع IS و BP عند النقطة E_0 .

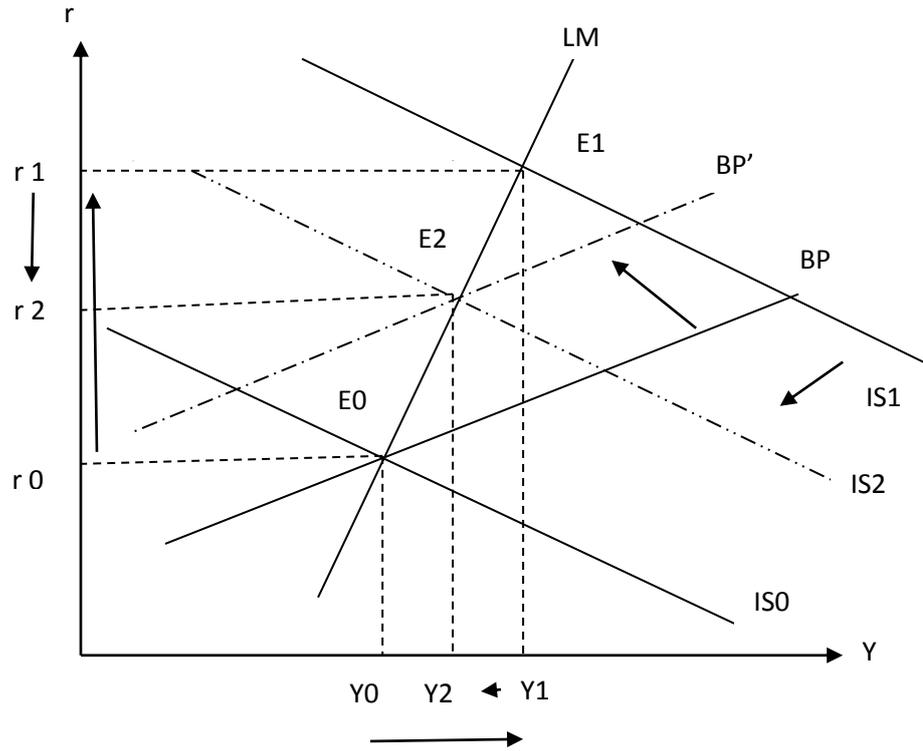
2-3/ سياسة مالية توسعية-سعر صرف مرن:

الشكل رقم 1-12: سياسة مالية توسعية-سعر صرف مرن-حركة غير تامة لرؤوس الأموال.

الجزء: A.



الجزء: B.



Source : Jean Hairault, Op. Cit, P. 162.

الجزء A: تكون حركة رؤوس الأموال أقل استجابة للتغير في أسعار الفائدة حيث يكون BP أكبر ميلا من منحنى

.LM

تؤدي الزيادة في الإنفاق الحكومي إلى انتقال IS_0 إلى IS_1 و يحدث عجز في ميزان المدفوعات و بالتالي ينخفض سعر الصرف و ينتقل BP إلى BP' كما أن منحنى IS ينتقل من IS_1 إلى IS_2 و تنتهي نقطة التقاطع بتقاطع كل من BP' و IS_2 و LM. في هذه الحالة تكون السياسة المالية فعالة.

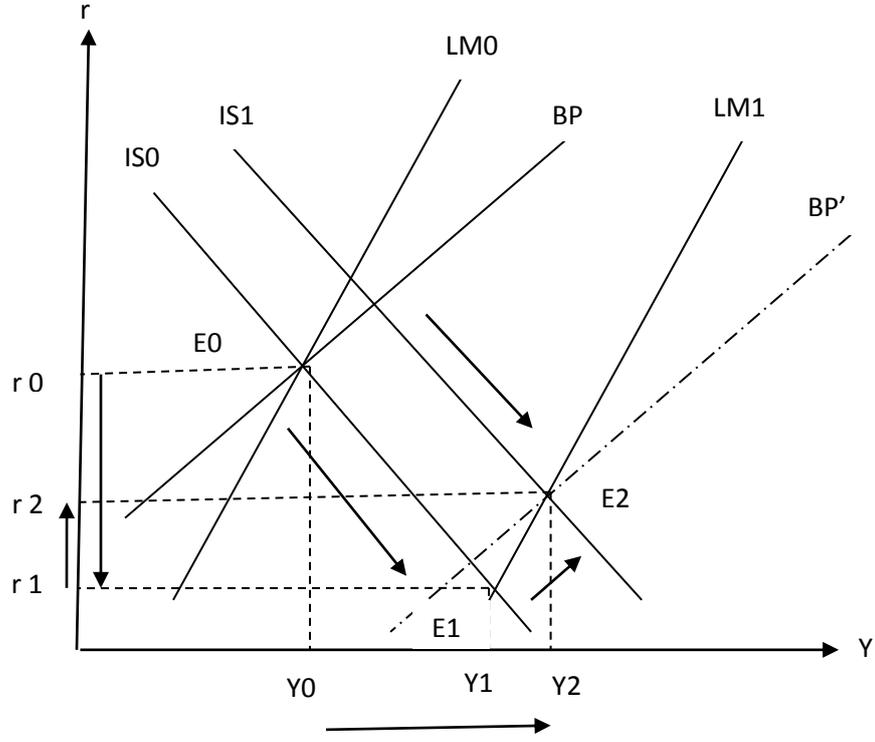
الجزء B: حركة رؤوس الأموال تكون أكثر استجابة للتغير في أسعار الفائدة حيث يكون منحنى BP أقل ميلا من

منحنى LM.

الزيادة في الإنفاق الحكومي تؤدي إلى تحرك IS_0 إلى IS_1 حيث يحدث فائض في ميزان المدفوعات و بالتالي ترتفع قيمة العملة و ينتقل منحنى BP إلى BP' و سينخفض الطلب الكلي نتيجة للعجز المسجل سابقا و يتحرك منحنى IS إلى IS_2 عند مستوى الدخل y_2 . في هذه الحالة تكون السياسة المالية أقل فعالية.

2-4 / سياسة نقدية توسعية-سعر صرف مرن:

الشكل رقم 1-13: سياسة نقدية توسعية-سعر صرف مرن-حركة غير تامة لرؤوس الأموال.



Source : Peijie Wang, Op. Cit, P. 116.

الزيادة في عرض النقود تؤدي إلى انتقال LM_0 إلى LM_1 ، يزداد الدخل و ينخفض سعر الفائدة و يحدث عجز في ميزان المدفوعات و بالتالي انخفاض في قيمة العملة يصاحبها تحركا في الطلب المحلي و الخارجي باتجاه الناتج المحلي و ينتقل كل من IS و BP إلى اليمين نتيجة لزيادة الدخل¹.

¹Peijie Wang, The Economic Of Foreign Exchange And Finance, Springer Berlin, Heidelberg 2005, P. 103-124.

خاتمة الفصل:

تعتبر السياسة المالية دراسة تحليلية للنشاط للقطاع المالي و ما يتبع هذا النشاط من آثار تمس جميع القطاعات، فهي عبارة عن مجموعة من الأهداف و التوجيهات و الإجراءات التي تتبناها الدولة للتأثير في الاقتصاد القومي و المجتمع بهدف المحافظة على استقراره العام، و عليه شهد العالم تطورا كبيرا في فكرته و أهدافه و وسائله تبعا للتطورات التي تعاقبت على المجتمعات و تطور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة، و قد مر الفكر المالي تقريبا بأربعة مراحل تم حصرها في : السياسة المالية عند التقليديين، السياسة المالية عند الكلاسيك، السياسة المالية عند الكينزيين و أخيرا السياسة المالية في الفكر المعاصر. تستخدم السياسة المالية مجموعة من الأدوات كوسيلة لبلوغ أهدافها و التي يمكن حصرها في السياسة الضريبية، السياسة الإنفاقية و سياسة الدين العام، حيث أن لكل هذه السياسات أدواتها و أسلحتها الخاصة بها، كما أن السياسة المالية تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تؤثر بها على مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني و ذلك بتكليف كافة العلاقات الاقتصادية القائمة في المجتمع فلقد تم التوصل إلى أن السياسة المالية تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاستقرار الاقتصادي، و تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إعادة توزيع المداخيل ، كما تساهم أيضا في تخصيص الموارد. و لتحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة كان لابد من التنسيق و الجمع بين السياسة المالية و السياسة النقدية بغية تحقيق النتائج المرجوة في ظل أسعار صرف و تدفقات رؤوس أموال مختلفة.

الفصل الثاني: الإطار النظري

للاستثمار الأجنبي المباشر

مقدمة الفصل:

أصبح دور الاستثمار الأجنبي المباشر في العقد الماضي أكثر أهمية حتى أن الخطابات السياسية غالبا ما شددت على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره عنصرا أساسيا في المطالبة بالتعويض عن التنمية و خاصة مكافحة الفقر.¹ هذا و استحوذت الاستثمارات دورا هاما في الاقتصاد الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، وقد أدت الدراسات النظرية على الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إرساء فهم جيد لآلية اقتصادية و سلوك الوكلاء الاقتصاديين، سواء على المستوى الجزئي والكلبي مما يسمح بفتح مجالات جديدة للدراسة في النظرية الاقتصادية.²

إن التدفق الخاص لرأس المال في شكل الاستثمارات الأجنبية المباشرة كانت واحدة من السمات البارزة للعمولة في التسعينات، حيث شكل مصدرا مهما لتمويل التنمية و الذي ساهم في زيادة الإنتاجية من خلال توفير استثمارات جديدة و تكنولوجيا أفضل، الخبرة الإدارية، أسواق التصدير. هذا و يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر النمو الاقتصادي من خلال زيادة الاستثمار، و كفاءته، و بالتالي فإن جميع البلدان خاصة النامية و الأقل نموا تسعى إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا للمزايا و الفوائد الاقتصادية التي يحققها للبلد المستضيف كتوفير النقد الأجنبي و التخفيف على ميزان المدفوعات.³ و للاستفادة من هذه المزايا لا بد من توفير السياسة الكفيلة بتهيئة و تطوير مناخ الاستثمار الملائم في إطاره التشريعي و خصائصه الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و يعرف ذلك من خلال بعض المؤشرات الدالة على ذلك.⁴ و سوف نركز في هذا الفصل على تحديد إطار نظري للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال أربعة مباحث:

__ المبحث الأول: مفهوم و تطور الاستثمار الأجنبي المباشر و النظريات المفسرة له .

__ المبحث الثاني: أنواع، أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر و إستراتيجية الشركات المتعددة الجنسيات.

__ المبحث الثالث: آثار و مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر.

__ المبحث الرابع: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر و مؤشرات تقييمه (مفهوم مناخ الاستثمار، مؤشرات تقييمه، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية).

¹Ashraf A. Mahmoud, FDI, Local Financial Markets, Employment and Poverty Alleviation, Visiting Researcher at School of Business, George Washington University, 2010, p2.

²VintilaDenisia, Foreign Direct Investment Theories, Academy of Economic Studies, Vol 2, No 2, December 2010, p 104-110.

³ P. Sahoo, G. Nataraj, R. Kumar, Foreign Direct Investment in South Asia, Springer London 2014, p1.

⁴ Dr. D. Kotov, How changing Investment Climat Impact on Foreign Investors, MPRA paper, No 8777, 2008, p3.

المبحث الأول: مفهوم و تطور الاستثمار الأجنبي المباشر و النظريات المفسرة له.

تزايد الاهتمام بقضية الاستثمار الأجنبي المباشر سواء على المستوى الدولي أو المحلي فهناك العديد من الدراسات النظرية التي تقيم قضايا الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تم تطويرها من قبل مجموعة من الاقتصاديين على غرار S.Hymer و J.Dunining حيث اعتبر هؤلاء الاقتصاديين أن الاستثمار الأجنبي المباشر عنصر مهم في التنمية الاقتصادية في كل البلدان خصوصا في البلدان النامية.¹ و على ضوء هذا لا بد من التطرق إلى مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر و تطوره و اتجاهاته الرئيسية و النظريات المفسرة له.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.

يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه استخدام رأس المال في أنشطة خارج الحدود السياسية للدولة، و يمكن تحديد المقصود من الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال عرض تعريف الاستثمار بصفة عامة.

الفرع الأول: تعريف الاستثمار.

يعرف الاستثمار بأنه خلق و تكوين رأس المال Capital formation و يعد الخطوة الثانية بعد الادخار في عملية تراكم رأس المال، و حتى يمكن القول بوجود عملية استثمار لا بد و أن يكون قد سبقها عملية ادخار أي أن الاستثمار هو استخدام لرأس المال المدخر، و يلاحظ أنه ليس كل ما يدخر يتم استثماره فالادخار هو ذلك الجزء من الناتج الذي لم يستهلك، أو تضحية بالاستهلاك الحاضر بغرض زيادة الناتج في المستقبل.²

كما تم تعريفه أيضا بأنه استثمار حقيقي في الصناعات و السلع الرأسمالية و العقارات و كل الموجودات الإدارية والرأسمالية تكون مستخدمة و المستثمر يحتفظ بالسيطرة على إدارة و استخدام رأس المال المستثمر، و هو يأخذ عادة شكل تنشئ شركة تابعة لها أو تقوم بالسيطرة على شركة أخرى قائمة فعلا بواسطة شراء غالبية أسهمها.³

يعرف البنك التجاري الاستثمار على أنه توظيف الموارد المالية حسب آجالها في شراء الأصول المالية المختلفة بغرض تحقيق أرباح، و تأخذ الأصول المالية المكونة للمحفظة الاستثمارية للبنك أشكالا عديدة لكل من خصائصه المميزة له

¹VintilaDenisia, p104.

²د. نشأت عبد العال، الاستثمار و الترابط الاقتصادي الدولي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى 2012، ص. 195.

³د. محمد غانم، الاستثمار في الاقتصاد السياسي و الإسلامي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى 2011، ص. 56.

عن غيره من حيث استجابته للمخاطر المحفوفة به.¹

و قد عرف الاستثمار بأنه " أن تستعمل النقود المدخرة في الحصول على العناصر اللازمة للإنتاج و الإضافة إلى أصول المجتمع الإنتاجية أو تطوير هذه الأصول، أو الاثنين معا.

و يعرف الاستثمار بأنه صافي الإضافة الحاصلة في مجمل ثروة المجتمع التي تتحقق إذا لم يستهلك الدخل الجاري أي الإنتاج الجاري بأكمله، إذ أن الاستثمار الرأسمالي هو النقود التي تنفق على خلق أصول ثابتة إنتاجية و تجديد و توسيع الأصول الثابتة القائمة.

و قد عرف الاستثمار في علم الاقتصاد بأنه تتمرير أو توظيف الأموال كما يقصد به أي زيادة أو إضافة جديدة في ثروة المجتمع مثل إقامة المصانع و المباني و الطرق و غيرها من المشروعات التي تعد تكميلاً للرصيد الاقتصادي للمجتمع، كما يعرف بأنه كل زيادة في أصول المجتمع من سلع رأسمالية حقيقية من تجهيزات و منشآت و موجودات.

و عرف كينز الاستثمار بأنه زيادة في المعدات الرأسمالية حيث أن هذه الزيادة تحصل على رأس المال الثابت و رأس المال الدائر أو رأس المال السائل، و البعض يعتبره كأنه رأس المال الثابت، و في المحاسبة القومية الاستثمارات الإجمالية للمجتمع تعتمد على التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت شاملة المخزون و رصيد التغيرات الخارجية لرؤوس الأموال.

و يعرف الاستثمار بصفة عامة على أنه تلك العملية التي يقوم بها أحد أطراف النشاط الاقتصادي " الأفراد-

المشروعات- الدولة " و التي تتمثل في خلق رأسمال أو زيادته، و ذلك بهدف الحصول على مزيد من الإشباع في وقت لاحق.²

الفرع الثاني: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر.

يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر في مجموعة من الطرق،³ و لكن على رغم العديد من المشاكل التي تكاد تكون صعبة للغاية عند مقارنة الإحصائيات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول، و لكن هناك مجموعة من

¹ عادل رزق، دعائم الإدارة الإستراتيجية للاستثمار، اتحاد المصارف العربية 2006، ص. 34.

² محمد غانم، مرجع سابق، ص. 36-37.

³ B. Pant, D. Sigid, Attracting Foreign Direct Investment, NRB, Working Paper No 1, p2.

الفصل الثاني: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

التعاريف مستخدمة من جهات دولية كصندوق النقد الدولي (IMF) و منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) و مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (UNCTAD) إضافة إلى تعاريف أخرى كالآتي:¹

يعرف UNCTAD الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه ذلك الاستثمار الذي يفض إلى علاقة طويلة الأمد و يعكس منفعة وسيطرة دائمين للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتها، و طبقاً لذلك فإن ما يحدد الاستثمار الأجنبي المباشر هو ملكية في حصة رأس مال الشركة التابعة للبلد المضيف تساوي أو تفوق 10% من الأسهم العادية أو القوة التصويتية، و تسمى الشركة المستثمر فيها في هذه الحالة بالوحدة التابعة أو الفرع. و بناء عليه يتضمن الاستثمار الأجنبي المباشر ملكية حصة من رأس المال عن طريق شراء أسهم الشركات التابعة و عقود الإدارة و حقوق الامتياز و الترخيص لإنتاج السلع و الخدمات.²

و يعرف كل من صندوق النقد الدولي و منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة على أنها الاستثمارات في مشروعات داخل دولة ما و يسيطر عليها المقيمون في دولة أخرى، و قد أوضح صندوق النقد الدولي في مجال تعريفه لهذه الاستثمارات المباشرة أنه يجب أن تزيد حصة المستثمرين الأجانب عن 10% من رأس المال.

أما منظمة التجارة الدولية (WTO) فتعرفه على أنه الاستثمار الذي يحصل عندما يقوم مستثمر في دولة ما (الدولة الأم) بامتلاك موجودات في دولة أخرى (الدولة المضيفة) مع وجود النية في إدارة تلك الموجودات.³

و يعرف كذلك الاستثمار الأجنبي على أنه ذلك النوع من الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم (المستثمر المباشر) في اقتصاد آخر على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة (مؤسسة الاستثمار المباشر) و تنطوي المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر و المؤسسة، و استفادة المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في الإدارة.⁴

كما يعرف كذلك على أنه عملية استيراد لرؤوس الأموال الأجنبية لكي تعمل بشكل مباشر في المجالات الإنتاجية (مؤسسات زراعية و مشروعات استغلال المناجم أو إقامة مشروعات البنية التحتية).⁵

¹ أ. د. عبد الكريم جابر العيساوي، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، ص. 60.

² نشأت عبد العال، مرجع سابق، ص. 203.

³ د. يوسف مسعداوي، تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد الثالث، جوان 2008، ص. 163.

⁴ M. Neuhaus, The Impact Of Foreign Direct Investment On Economic Growth, Springer London 2005, p42.

⁵ عبد الكريم العيساوي، مرجع سابق، ص. 61.

من خلال التعاريف السابقة يتضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على التملك الجزئي أو المطلق للطرف الأجنبي لمشروع الاستثمار مقرونا بالسيطرة و التحكم في قدرات المشروع الذي قد يكون مشروعاً للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من النشاط الإنتاجي أو الخدمي، و معنى ذلك أن التملك و السيطرة على المشروع الاستثماري هما مجرد وسيلة لضمان تحقيق الأرباح التي هي الغاية النهائية للاستثمار، فالمستثمر الأجنبي ينظر إلى ما يتوافر في الاقتصادات المتلقية (المضيفة) للاستثمار الأجنبي المباشر من مناخ يؤمن تملكه و سيطرته على المشروع الاستثماري، خاصة الجوانب القانونية و الإدارية التي تيسر إدارته للمشروع الاستثماري.¹

الفرع الثالث: الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار الأجنبي غير المباشر.

لمعرفة أهم الفروقات الكامنة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار الأجنبي غير المباشر يتم أولاً تحديد تعريف كلا المفهومين ثم الانتقال إلى استنباط أهم الفروقات الجوهرية بينهما، فللاستثمار الأجنبي المباشر قد تم تعريفه من قبل أما الاستثمار الأجنبي غير المباشر فيمكن تعريفه على أنه تلك الاستثمارات التي تتدفق داخل الدولة في شكل قروض مقدمة من طرف أفراد و هيئات أجنبية عامة أو خاصة، أو في شكل اكتتاب في الصكوك الصادرة عن تلك الدولة سواء تم الاكتتاب عن طريق السندات التي تحمل فائدة ثابتة أو عن طريق الأسهم بشرط أن لا يكون للأجانب الحق على نسبة من الأسهم تخولهم حق إدارة المشروع، و بالاعتماد على هذين التعريفين يمكن إبراز الفرق بينهما من خلال النقاط التالية:

— ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على تملك كيان أجنبي لجزء أو كل الاستثمارات في مشروع معين ابتداء من نسبة تقدر ب 10%، أما الاستثمار الأجنبي غير المباشر فينطوي على تملك أفراد أو شركات أو هيئات على نسبة ن الأوراق المالية شرط ألا تصل نسبتها إلى 10%.²

— إن الاستثمار الأجنبي المباشر يمنح المستثمرين المساهمين في الشركة إمكانية السيطرة أو التحكم في إدارة الشركة بينما الاستثمار الأجنبي غير المباشر فهو يمنح المستثمرين فقط إمكانية الحصول على أرباح أو عوائد ناجمة عن نشاط الشركة دون أن يكون لهم الحق في إدارتها.

¹ نشأت عبد العال، مرجع سابق، ص. 204.

² بيوض محمد العيد، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة في الاقتصادات المغربية، رسالة ماجستير، جامعة سطيف 2011، ص6.

— من السمات المهمة للاستثمار الأجنبي المباشر تميزه بالاستقرار كونه يمثل تدفقات مالية طويلة الأجل، بعكس الاستثمار الأجنبي غير المباشر الذي يعتمد على تدفقات مالية قصيرة الأجل تتميز بعدم الاستقرار، و يدخل فيها عنصر المضاربة لدرجة أنها تتحول لما يسمى بالأموال الساخنة التي تؤثر على الاستقرار الاقتصادي لأية دولة.

— الاستثمار الأجنبي غير المباشر يحقق نقلا دوليا فعليا لرأس المال و بكميات كبيرة في حين ثبت أن النقل الذي يحققه الاستثمار الأجنبي المباشر لرأس المال ليس بهذه الضخامة، إذ أن الشركات المستثمرة غالبا ما تلجأ لسد حاجاتها المالية الاستثمارية في الدول المضيفة إلى الأسواق المالية لتلك الدول.¹

المطلب الثاني: تطور اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي و الإقليمي.

أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة عالمية بحيث أصبحت مختلف الدول المتقدمة و النامية منها على السواء تتنافس للحصول على أكبر نصيب من هذا التدفق، و قد أدت العولمة الاقتصادية و انفتاح أسواق التصدير إلى زيادة الحاجة إلى رفع القدرة التنافسية للدول لزيادة حصتها التصديرية، و يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما في تضيق الفجوة التكنولوجية بين الدول النامية و المتقدمة عن طريق نقل التكنولوجيا، فضلا عن أنه يتصف بالاستقرار النسبي مقارنة بالاستثمارات في الأوراق المالية.²

الفرع الأول: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم ما بين 2000-2010.

يعد جذب الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم مجالات المنافسة بين معظم دول العالم المتقدمة و النامية، إلى جانب هذا إلى جانب التطورات الحديثة التي طرأت على اتجاهات رؤوس الأموال الأجنبية و التي أثرت على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مختلف الأقاليم الاقتصادية.³

1/ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد العالمي خلال الفترة 2000-2010:

لمعرفة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى دول العالم حسب الأقاليم الاقتصادية خلال الفترة الممتدة ما بين 2000 و 2010 يمكن الاستعانة بالجدول الموالي:

¹ محمد غانم، مرجع سابق، ص78.

²HussineAlasrage, Foreign Direct Investment Policies In Arab Countries, MPRA Paper No 2230, March 2007, p15.

³ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2014، ص. 8.

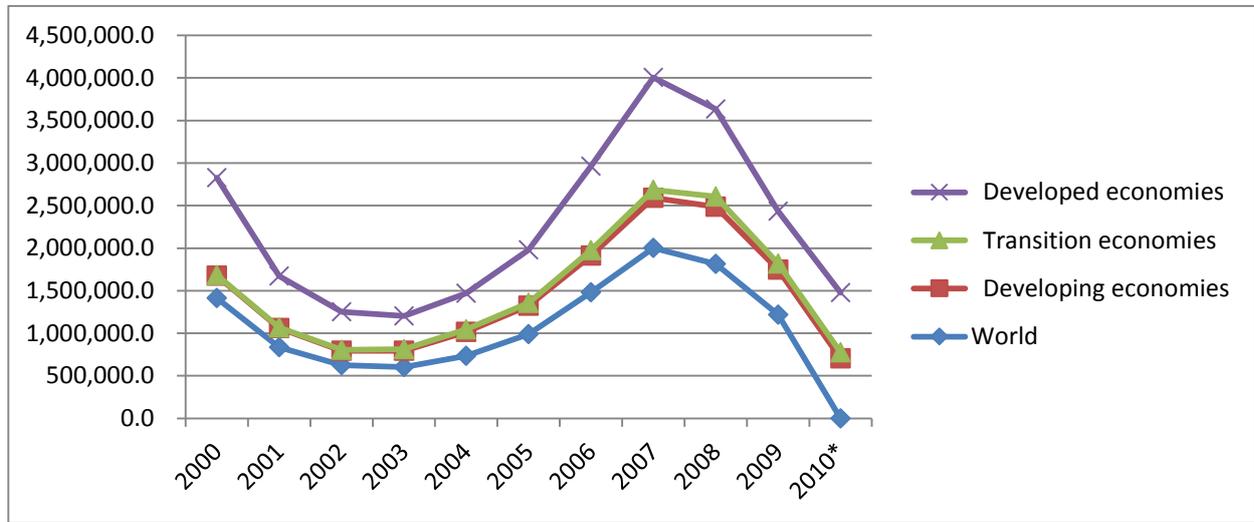
الفصل الثاني: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

الجدول رقم 1-2: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالميا ما بين 2000-2010 (بالمليار دولار).

البلدان/ السنوات	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
البلدان المتقدمة	703	618	1032	1322	988	622	423	388	446	603	1142
البلدان النامية	648	532	668	591	432	341	284	197	172	226	266
البلدان المتحولة	70	70	117	88	60	32	29	18	10	8	5
المجموع	1421	1220	1817	2001	1480	995	736	585	628	837	1413

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الأونكتاد.

الشكل رقم 1-2: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالميا ما بين 2000-2010.



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الأونكتاد.

بلغت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى العالم خلال سنة 2000 ما يقارب 1413 مليار دولار حيث توزعت هذه الاستثمارات حسب الأقاليم الاقتصادية ب 1142 مليار دولار لصالح الدول المتقدمة و 266 مليار دولار للدول النامية، أما الدول المتحولة فكان نصيبها من الاستثمارات الواردة 5 مليار دولار، و مع بداية 2001 شهدت تدفقات الاستثمار ركودا واضحا حيث بلغت 837 مليار دولار و استمر هذا الركود إلى غاية 2003، و يرجع

انخفاض حجم التدفقات إلى تراجع عمليات الاندماج و التملك عبر الحدود و برامج الخصخصة، و تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي و تراجع الأسواق المالية العالمية، و مع بداية 2005 ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالميا ليصل إلى 995 مليار دولار محققة قفزة ملحوظة بنسبة 35% مقارنة بسنة 2004 و ذلك نتيجة لانتعاش صفقات الاندماج و التملك، و انتعاش النمو الاقتصادي العالمي و الاهتمام الملحوظ بجهود الترويج للاستثمار على المستوى العالمي، أما فيما يخص توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على المناطق لعام 2005 فكانت حصة الدول المتقدمة بنحو 622 مليار دولار بنسبة 47% من إجمالي التدفقات العالمية، في حين قدرت التدفقات المتجهة إلى الدول النامية بنحو 341 مليار دولار بنسبة نمو قدرها 20% مقارنة مع 2004، فيما بلغت التدفقات المتجهة للدول المتحولة 32 مليار دولار بنسبة 10%. استمر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بالارتفاع من 2005 إلى غاية 2007 حيث بلغ رقما قياسيا سنة 2007 مسجلا 2001 مليار دولار عالميا ليعاود انخفاضه سنة 2008 ما يقارب 1817 مليار دولار و استمر إلى 1220 مليار دولار سنة 2009 بنسبة هبوط قدرها 32%، و انتشر هذا التراجع على نطاق واسع عبر كافة المناطق حيث تواصل التراجع في الدول المتقدمة بنسبة 40% عام 2009 مقارنة بمستواها في 2008، و تراجعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول النامية و الدول المتحولة بنسبة 20% و 40% ما بين 2008 و 2009 لتبلغ 532 مليار دولار و 70 مليار دولار، و يعزى هذا التراجع الحاد بصفة رئيسية إلى تداعيات الأزمة المالية و على رأسها تباطؤ النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة و النامية، و انسحاب استثمارات مباشرة من العديد من الدول المضيفة لها كنتيجة طبيعية لتفاقم الديون السيادية في تلك الدول و في مقدمتها بعض دول الاتحاد الأوروبي، و عرفت سنة 2010 بداية انتعاش تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد العالمي ليبلغ 1420 مليار دولار بنسبة نمو قدرها 16% مقارنة بعام 2009، فقد نمت التدفقات الواردة إلى الدول المتقدمة و النامية نتيجة لاستعادة عافيتها الاقتصادية حيث تمكنت الدول المتقدمة من جذب تدفقات بلغت 703 مليار دولار بنسبة 13% خلال عام 2010 مقارنة ب 2009، و تمكنت الدول النامية في ذات السياق من جذب ما يقارب 648 مليار دولار بنسبة نمو قدرها 22% مقابل 532 مليار دولار عام 2009.

2/ تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر العالمي خلال الفترة 2000-2010:

لمعرفة تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة عالميا خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2010 يمكن

الاستعانة بالجدول و الشكل المواليين:

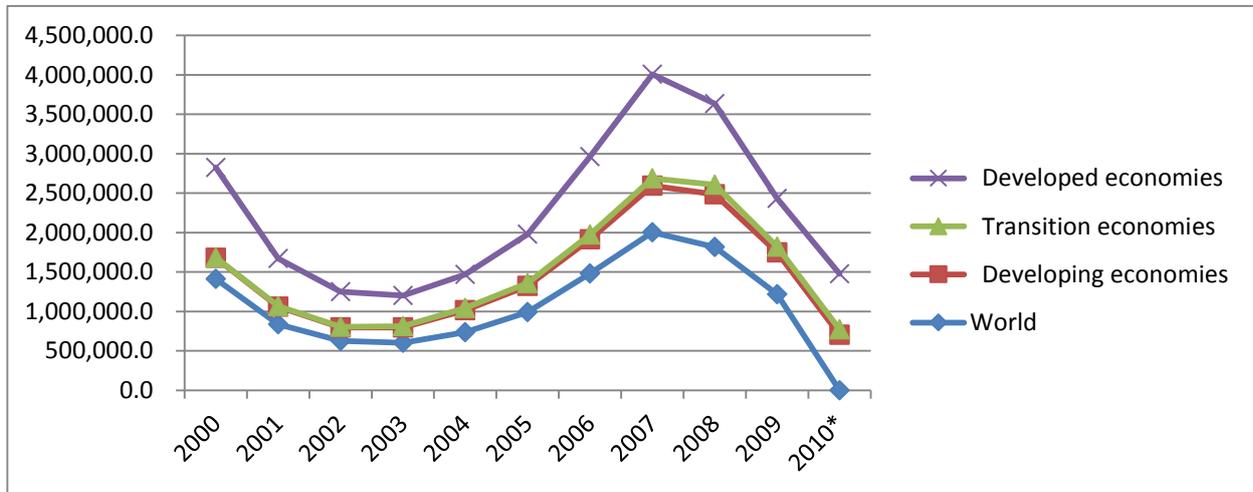
الفصل الثاني: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

الجدول رقم 2-2: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر عالميا ما بين 2000-2010 (بالمليار دولار).

البلدان/ السنوات	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
البلدان المتقدمة	988	828	1600	1890	1152	744	793	518	479	664	1090
البلدان النامية	420	273	344	330	244	139	113	54	46	92	146
البلدان المتحولة	57	48	60	51	30	19	14	10	4	2	3
المجموع	1467	1149	2005	2272	1425	903	921	584	530	759	1240

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الأونكتاد.

الشكل رقم 2-2: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر عالميا ما بين 2000-2010.



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الأونكتاد.

بلغت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة عالميا سنة 2000 ما يقارب 1240 مليار دولار كان نصيب الدول المتقدمة منها 1090 مليار دولار و 146 مليار دولار من الدول النامية و 3 مليار دولار من الدول المتحولة، و في سنة 2001 بدأت هذه التدفقات في الانخفاض لتبلغ 759 مليار دولار عالميا بنسبة انخفاض قدرها 39% شأنها شأن التدفقات الواردة لتصل إلى 530 مليار دولار سنة 2002، و مع بداية 2003 بدأت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من العالم بالصعود حيث بلغت رقما قياسيا سنة 2007 بمقدار 2272 مليار دولار

كان نصيب الدول المتقدمة منها 1890 مليار دولار م الدول النامية 330 مليار دولار و الدول المتحولة 51 مليار دولار، و يرجع سبب هذا الارتفاع إلى انتعاش النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة و زيادة الاستثمار في المشاريع الجديدة، و استمرار الجهود الإصلاحية لتهيئة مناخ الاستثمار و بيئة أداء الأعمال في معظم دول العالم. و في سنة 2008 انخفضت التدفقات الصادرة مرة أخرى إلى 2005 مليار دولار بنسبة انخفاض قدرها 12%، و استمر هذا الانخفاض إلى غاية 2009 حيث بلغت التدفقات 1145 مليار دولار بنسبة انخفاض قدرها 43% و هذا راجع إلى تداعيات الأزمة المالية و تأجيل قرارات الاستثمار في المشاريع الجديدة أو التوسع في المشاريع القائمة، و في سنة 2010 استعادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من العالم عافيتها حيث بلغ 1467 مليار دولار بزيادة قدرها 28% مقارنة مع 2009 بعد عودة الانتعاش الاقتصادي العالمي.

الفرع الثاني: اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي و الإقليمي خلال عام 2013.

شهد عام 2013 عودة تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد العالمي إلى وتيرة الارتفاع بنسبة 9% لتصل إلى 1452 مليار دولار و لترتفع معها أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم أيضا بنسبة 9% لتصل إلى 25464 مليار دولار أما على صعيد التدفقات الصادرة فقد ارتفعت ب 5% لتصل إلى 1411 مليار دولار برصيد 26313 مليار دولار.¹

1/ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد و الصادر خلال 2013:

بلغت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الاقتصاديات النامية رقما قياسيا جديدا بقيمة 778 مليار دولار، و هو ما يمثل 54% من التدفقات العالمية و يعزى ذلك بالأساس إلى نمو التدفقات إلى الدول النامية الآسيوية التي لا تزال تحظى بأعلى حصة ، ثم بدرجة أقل إلى نمو تلك التدفقات في كل من إفريقيا و أمريكا اللاتينية و منطقة البحر الكاريبي. في المقابل تمكنت الدول المتقدمة من استقطاب 566 مليار دولار بزيادة قدرها 9.5% عن عام 2012، حيث نجحت الدول المتحولة في زيادة التدفقات الواردة إليها بنسبة قدرها 28.6% لتصل إلى 108 مليار دولار خلال عام 2013. جدول رقم و 2-3 و 2-4.

¹UNCTAD, World investment Report 2014, p1.

الفصل الثاني: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

الجدول رقم 2-3: تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة و الواردة ما بين 2011-2013 بالمليار دولار.

التدفقات الصادرة			التدفقات الواردة			المناطق
2013	2012	2011	2013	2012	2011	
857	853	1216	566	517	880	الدول المتقدمة
250	238	585	246	216	490	الاتحاد الأوروبي
381	422	439	250	204	263	أمريكا الشمالية
454	440	423	778	729	725	الدول النامية
12	12	7	57	55	48	إفريقيا
326	302	304	426	415	431	آسيا
293	274	270	347	334	333	شرق و جنوب شرق آسيا
9	9	13	36	32	44	جنوب آسيا
31	19	22	44	48	53	غرب آسيا
115	124	111	292	256	244	أمريكا اللاتينية و الكاريبي
99	54	73	108	84	95	الدول المتحولة
1410	1347	1712	1462	1330	1700	المجموع

Source : UNCTAD, World Investment Report 2014, p3.

أما على صعيد التدفقات الصادرة فقد ارتفعت بنسبة 9.2% لتبلغ 1410 مليار دولار خلال 2013، علما أن 61% من تلك التدفقات مصدرها الدول المتقدمة فيما ساهمت الدول النامية بنسبة 32% و الدول المتحولة بنسبة 7%، حيث حلت ست دول نامية و متحولة ضمن أكبر عشرين اقتصادا مستثمرا في العالم في عام 2013.

هذا و يتوقع الأونكتاد استمرار ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي خلال السنوات الثلاث المقبلة ليبلغ 1.6 تريليون دولار سنة 2014 و 1.75 تريليون دولار في عام 2015 و 1.85 تريليون دولار عام 2016، مدفوعا بشكل رئيسي من قبل النمو المرجح للاستثمارات في الاقتصاديات المتقدمة.

الفصل الثاني: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

الجدول رقم 2-4: مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر و الإنتاج الدولي ما بين 1990-2013 بالمليار دولار.

البيان/الفترة	1990	2005-2007	2011	2012	2013
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد	208	1432	1700	1330	1425
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر	241	1532	1712	1347	1411
أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة	2078	14790	21117	23304	25464
أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة	2088	15884	21913	23916	26313
الدخل من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد	79	1072	1603	1581	1748
معدل العائد على الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد %	3.8	7.3	6.9	7.6	6.8
الدخل من الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر	126	1135	1550	1509	1622
معدل العائد من الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر %	6.0	7.2	6.5	7.1	6.3
صفقات التملك و الاندماج عبر الحدود	111	780	556	332	349
مبيعات فروع الشركات الأجنبية	4723	21469	28532	31532	34508
القيمة المضافة من فروع الشركات الأجنبية	881	4878	6262	7089	7492
إجمالي أصول فروع الشركات الأجنبية	3893	42179	83754	89568	96625
صادرات فروع الشركات الأجنبية	1498	5012	7463	7532	7721
التوظيف عن طريق فروع الشركات الأجنبية المباشرة (بالآلاف)	20625	53306	63416	67155	70726

Source : UNCTAD , World Investment Report 2014, p10.

2/ اتجاهات الاستثمار في العالم خلال عام 2013:

_ احتفظت صناديق الأسهم الخاصة بقوتها و زاد التمويل القائم منها إلى مستوى قياسي بلغ 1.07 تريليون دولار بحصة 21% من الإجمالي العالمي.

_ بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل صناديق الثروة السيادية 6.7 مليار دولار فقط و ذلك رغم ضخامة الموجودات لدى تلك الصناديق و البالغ قيمتها 6.4 تريليون دولار حول العالم.

— هناك ما لا يقل عن 550 شركة متعددة الجنسيات مملوكة للحكومات من كل البلدان المتقدمة و البلدان النامية مع أكثر من 15000 فرع في الخارج بقيمة أصول أجنبية تقدر بنحو 2 تريليون دولار، و استثمارات أجنبية مباشرة منفذة من خلالها بقيمة 160 مليار دولار لعام 2013 بنسبة 11% من الإجمالي العالمي.

— السيولة المتاحة لدى أكبر 5 آلاف شركة متعددة الجنسيات في عام 2013 مثلت أكثر من 11% من مجموع أصولها في الداخل و الخارج و بقيمة 4.5 تريليون دولار، منها 3.5 تريليون دولار لدى الشركات متعددة الجنسيات من البلدان المتقدمة، و بنحو تريليون دولار في الشركات متعددة الجنسيات من البلدان النامية و المتحولة، و هذا ما يعبر مستوى عاليا من الموجودات النقدية يمثل إمكانات هائلة كمصدر لتمويل التنمية.

— نمو الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الشركات متعددة الجنسيات من الدول النامية ليلعب 454 مليار دولار ولتستحوذ على جانب شركات الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية على 39% من الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر في العالم.

— ارتفعت حصة الصناعات التحويلية و الخدمات إلى 90% من القيمة الإجمالية للمشاريع في كل من إفريقيا و أقل البلدان نموا في عام 2013 بعدما كانت حصة الصناعات الاستخراجية تبلغ 26% في إفريقيا و 36% في أقل البلدان نموا.¹

المطلب الثالث: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر.

تناولت الكثير من النظريات دراسة العوامل المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر، و قد أظهرت دراسة هذه النظريات وجود عوامل مشتركة أو شبه اتفاق بين معظم الكتاب و الباحثين و الممارسين على بعض المحددات و الدوافع الخاصة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة.²

الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية.

لقد استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة و المنافسة التامة و سيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد و الحرية الفردية في ممارسة النشاط.³ تفترض هذه النظرية أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، مرجع سابق، ص72.

² نشأت عبد العال، مرجع سابق، ص215.

³ كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشرة و النمو الاقتصادي، رسالة ماجستير 2011، جامعة تلمسان، ص. 11

تنطوي على كثير من المنافع تعود في معظمها إلى الشركات المستثمرة، و تستند إلى عدد من المبررات التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ميل الشركات المستثمرة إلى تحويل القدر الأكبر من أرباحها إلى دولتها بدلا من إعادة استثمارها في الدول المضيفة.
- أن حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتنقلة إلى الدولة المضيفة صغير جدا بدرجة لا تسمح معها بقبول هذا النوع من الاستثمارات.
- أن الشركات المستثمرة تقوم بنقل تقنية لا تتواءم مستوياتها مع المتطلبات التنموية الاقتصادية و الاجتماعية في الدول المضيفة.
- يؤثر وجود بعض الشركات المستثمرة بشكل مباشر على سيادة الدولة المضيفة و استقلالها السياسي و الثقافي والاقتصادي.¹
- قد يترتب على وجود الشركات المستثمرة اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع فيما يختص بميكل توزيع الدخل و ذلك من خلال ما تقدمه من أجور مرتفعة للعاملين فيها بالمقارنة بنظرائها من الشركات الوطنية و يترتب على هذا خلق الطبقة الاجتماعية.

و من بين الانتقادات التي قدمت لهذه النظرية أنها مبنية على فرضية المنافسة التامة و هي فرضية غير واقعية.²

الفرع الثاني: نظرية عدم كمال الأسواق.

هذه النظرية اقترحت من طرف الاقتصاديين Hymer و Kindleberger،³ حيث تقوم هذه النظرية على غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية بالإضافة إلى نقص عرض السلع فيها، كما أن الشركات الوطنية في الدول المضيفة لا تستطيع منافسة الشركات الأجنبية معتمدة في ذلك على تفوقها في القدرات المالية و التكنولوجية و الإدارية. و يفترض هذا النموذج أن التملك المطلق لمشروعات الاستثمار هو الشكل المفضل لاستغلال جوانب القوة لدى الشركات الأجنبية المستثمرة، و هو ما يشكل العمل الدافع لقيام الشركات الأجنبية بالاستثمار في الدول المضيفة. و على

¹ بندر بن سالم الزهراني، الاستثمارات الأجنبية المباشرة و دورها في النمو الاقتصادي، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الملك سعود، ص 27.

² كريمة قويدري، مرجع سابق، ص. 12.

³Imad A. Moosa, Foreign Direct Investment, Theory, Evidence And Practice, First Published Palgrave, London 2002, p30.

الفصل الثاني: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

ذلك فإن اتجاه الاستثمارات الأجنبية إلى البلدان النامية (على سبيل المثال) يكون في حالة توافر كل أو بعض الحالات الآتية:

— حالة وجود فروق جوهرية في منتجات الشركة الأجنبية و الشركات الوطنية في الدول المضيفة.

— حالة توافر التفوق التكنولوجي و المهارات الإدارية و التسويقية و الإنتاجية للشركات الأجنبية و كبر حجمها و قدرتها على تحقيق وفورات الحجم الكبير.

— تشدد إجراءات و سياسات الحماية الجمركية في الدول المضيفة التي قد ينشأ عنها صعوبة التصدير لهذه الدول، و من ثم يكون الاستثمار الأجنبي الأسلوب المتاح أو الأفضل لغزو هذه الأسواق.

— قيام حكومات الدول المضيفة بمنح امتيازات و تسهيلات جمركية و ضريبية و مالية للشركات الأجنبية لجذب الاستثمار الأجنبي.

— الخصائص الاحتكارية للشركة الأجنبية التي ترتبط بحالات عدم كمال السوق في الدول المضيفة و يمكن تصنيف هذه الخصائص في المجموعات التالية:

* الخصائص التكنولوجية و تتمثل في المقدرة على ابتكار أنواع جديدة من السلع و المنتجات و مقدرة الإنفاق على البحث و التطوير، و توافر المعرفة و الخبرات الإدارية.

* الخصائص التمويلية و تشمل الاستخدام المكثف للتجهيزات الرأسمالية و الآلات، القدرة على تحمل و مواجهة الأفكار التجارية عن طريق تنويع الاستثمارات.

* الخصائص التنظيمية و الإدارية و تتمثل في توافر المهارات التنظيمية و الإدارية، و إمكانية نقل المعرفة و الخبرات إلى الدول المضيفة.

و من بين الانتقادات التي وجهت لنظرية عدم كمال السوق هي:

— افتراض النظرية و وعي الشركة الأجنبية بالأسواق و إدراكها جميع فرص الاستثمار و هو غير واقعي من الناحية العملية.

— أن النظرية لم تقدم أي تفسير مقبول حول تفضيلات الشركات الأجنبية للتملك المطلق لمشروعات الاستثمار الإنتاجية بوصفه وسيلة لاستغلال المزايا الاحتكارية، و في الوقت الذي يمكنها تحقيق ذلك من خلال الأشكال الأخرى للاستثمار أو العمليات الخارجية كالتصدير و عقود التراخيص الخاصة بالإنتاج أو التسويق.¹

الفرع الثالث: نظرية توزيع المخاطر.

ر كز Cohen 1975 على فكرة توزيع المخاطر في شرح أسباب حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر، فوفقا لهذه النظرية الشركات تستثمر بالخارج و ذلك بغرض زيادة أرباحها من خلال تخفيض حجم المخاطر التي تواجهها فعملية تخفيض المخاطر تتم من خلال التوزيع للأنشطة و من ثم تختلف عوائد الاستثمار من بيئة استثمارية إلى أخرى، فهي فكرة مشابهة للفكرة العامة القائلة بعدم وضع البيض في سلة واحدة، و بالتالي تقوم شركة بعملية توزيع لاستثماراتها من خلال الاستثمار في دول متعددة حيث أن اقتصادياتها غير متشابهة و غير مرتبطة ببعضها البعض.

بالرغم من أن هذه النظرية تجد جانبا من التطبيق في حياتنا المعاصرة إلا أن ما حدث بالولايات المتحدة الأمريكية خلال سبتمبر 2001 كان بمثابة ضربة قاضية للعديد من الشركات الدولية الكبرى العاملة بالولايات المتحدة الأمريكية خاصة تلك التي تعمل لخدمة السوق الأمريكي فما حدث بالولايات المتحدة لم يؤثر فقط على السوق و الاقتصاد الأمريكي و إنما على كافة الأسواق العالمية و من ثم لن يغير من الأمر شيء لو قامت الشركة بتوزيع أنشطتها في دول أخرى غير الولايات المتحدة، كما أن النظرية لم تستطع تقديم تفسير مقنع للحكمة من قيام الشركة بالاستثمار المباشر بدلا من الاستثمار غير المباشر في عملية توزيع مخاطرها.²

الفرع الرابع: نظرية دورة حياة المنتج.

نظرية دورة حياة المنتج تم تطويرها من طرف الاقتصادي الأمريكي Vernon 1966³، حيث ركزت هذه النظرية على تفسير مبررات التجارة الدولية بصفة أساسية و قد أعطت تفسيراً لأسباب انتشار ظاهرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة⁴، و تنطوي هذه النظرية على أن دورة حياة المنتج تمر بعدد من المراحل منها مرحلة المنتج الجديد، مرحلة المنتج الناضج و مرحلة المنتج النمطي، و فيمايلي تحليل للمراحل التي تمر بها نظرية حياة المنتج:

¹نشأت عبد العال، مرجع سابق، ص. 216-217.

²كريمة قويدري، مرجع سابق، ص. 15.

³VintilaDenisa, Op, Cit, p 106.

⁴نشأت عبد العال، مرجع سابق، ص. 217.

1/ مرحلة المنتج الجديد:

حيث يكون عدد المؤسسات محدودا مما يجعل السوق في وضع شبه احتكاري، و يكون المنتج الجديد كثيف التكنولوجيا، و مرتفع السعر و لا يمكن تسويقه إلا في السوق المحلي، كما أن مرونة الطلب السعرية تكون ضعيفة في حين أن مرونة الطلب الداخلية تكون كبيرة نظرا لعدم وجود بدائل، و قد تظهر في هذه المرحلة بعض الصادرات الاستكشافية نحو البلدان المتقدمة و لا يوجد في هذه المرحلة أي استثمار أجنبي مباشر.

2/ مرحلة المنتج الناضج:

حيث يزيد حجم الإنتاج و الاستهلاك في البلد المبتكر و تشبع نسبيا في طرق الإنتاج و تنخفض كثافة عنصر البحث العلمي و يزيد عدد المنافسين و تظهر بعض البدائل و ينخفض السعر و يتحول السوق من وضع الاحتكاري أو شبه احتكاري إلى وضع احتكار القلة، و تتحول المؤسسات الأكثر تقدما إلى الأسواق الخارجية نظرا لعدم الانتشار التكنولوجي في البلدان الأخرى، و بذلك تبرز أولى الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول المتقدمة الأخرى نظرا لارتفاع كثافة رأس المال فيها، و يحدث هذا الاستثمار حسب Vernon عندما تكون التكلفة الحدية للوحدة المنتجة للتصدير في الولايات المتحدة الأمريكية (مضافا إليها تكلفة النقل) أكبر من التكلفة المتوسطة لأول وحدة منتجة في الخارج.

3/ مرحلة المنتج المعباري (النمطي).

في هذه المرحلة يصل السوق إلى مرحلة التشبع و يصبح المنتج نمطيا و ذو أسلوب أكثر كثافة في العمل و يرتفع عدد المؤسسات، و تتجه المنافسة عن طريق السعر و تزداد مرونة الطلب السعرية، أما على مستوى الأسواق الخارجية فتبدأ المؤسسات الأجنبية في تقليد المنتج الجديد، كما يمكن أن يقوم البلد المبتكر للتكنولوجيا باستيراد كمية من المنتج نظرا لانخفاض سعره في الخارج نتيجة وفرة العمالة غير الماهرة في البلدان المقلدة و في البلدان المتقدمة ذات الأجور الأقل انخفاضاً عن البلد الأصلي، و مع اشتداد المنافسة حيث يكون المنتج أكثر نمطية و أكثر كثافة في استخدام عنصر العمل غير الماهر تتجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول الأقل نمواً، التي تعرف وفرة كبيرة في العنصر و بالتالي تتمتع بانخفاض كبير في الأجور.

و بذلك وجد Vernon أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يتم إلا في المرحلة الثانية و الثالثة للمنتج حيث تكون هناك سوق خارجية مهمة¹.

و رغم أن الواقع العملي يؤيد الافتراضات التي تقوم عليها النظرية، إلا أن هذه النظرية انتقدت في:

— إنه بالرغم من إمكانية تطبيقها على بعض المنتجات إلا أن هناك أنواع أخرى من المنتجات قد يصعب تطبيق هذه النظرية بشأنها، مثل سلع التفاخر *Prestigious goods*.

— أنها لم تقدم تفسير واضح لأسباب قيام الشركة بالاستثمار المباشر بدلا من عقود التراخيص، و تقدم فقط تفسير للسلوك الاحتكاري للشركة و اتجاهها إلى الإنتاج في دول أجنبية للاستفادة من فروق تكاليف الإنتاج أو الأسعار أو استغلال التسهيلات الممنوحة و كسر حدة إجراءات الحماية الجمركية التي تفرضها الدولة على الاستيراد².

الفرع الخامس: نظرية التدويل الداخلي *Internalization*.

تحاول هذه النظرية تفسير نمو الشركات متعددة الجنسيات و دوافعها لتحقيق الاستثمار الأجنبي المباشر، تطورت هذه النظرية على يد كل من *Backley* و *Casson* في 1976، و من ثم من طرف *Hennat* في 1982 و *Casson* في 1983، بداية انطلقت هذه النظرية من طرف *Coase* في 1937 في سياق وطني و *Hymer* في سياق دولي. في أطروحته للدكتوراه حدد *Hymer* أهم محددين للاستثمار الأجنبي المباشر حيث كان إحداها يتعلق بإزالة المنافسة و الآخر بالمزايا التي تمتلكها بعض الشركات في نشاط معين (1976 *Hymer*).

تدل هذه النظرية التي تأسست من قبل *Casson* و *Backley* على أن الشركات متعددة الجنسيات تنظم أنشطتها الداخلية و ذلك لتطوير مزايا محددة، ثم التي يمكن استغلالها، و لقيت هذه النظرية كذلك اهتماما من قبل *Dunning* الذي استخدمها في النظرية الانتقائية، لكن يقول أيضا أن هذا التفسير فقط جزء من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، و طور *Hennat* فكرة التدويل الداخلي. مؤلف مفهوم المزايا الخاصة للشركة هو *Hymer* و التي تدل على أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يأخذ مكان إلا إذا كانت الأرباح من استغلال المزايا الخاصة للشركة تفوق التكاليف النسبية للعمليات في الخارج، و قد ناقش *Hymer* مشكلة تكاليف المعلومات للشركات الأجنبية المحترمة للشركات المحلية، مخاطر العملة (*Eden and Miller 2004*)، و النتيجة تعني نفس الخلاصة: تواجه الشركات متعددة الجنسيات تعديل

¹ عمار زودة، محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة ماجستير في العلوم الإدارية 2008، جامعة قسنطينة، ص. 115.

² نشأت عبد العال، مرجع سابق، ص. 219.

بعض التكاليف عندما تتم الاستثمارات في الخارج، و اعترف Hymer أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو قرار استراتيجي على مستوى الشركة بدلا من قرار مالي على مستوى رأس المال¹.

الفرع السادس: النظرية الانتقائية.

إن النموذج الانتقائي للاستثمار الأجنبي المباشر هو واحد من النظريات الأكثر توثيقا للاستثمار الأجنبي المباشر في الآونة الأخيرة التي طورها John Dunning و قدمها كأفضل نظرية في ندوة نوبل في ستوكهولم سنة 1976، و تم إثراؤها مع مرور الوقت من قبل المؤلف و المشاركين الآخرين. و قد طرح Dunning هذه النظرية للاستفادة من السؤال لماذا شركات الاستثمار في الخارج. هكذا، التدويل الداخلي، المنافسة الاحتكارية، و نظريات هيكل السوق عكس في ثلاث مكونات OLI²، و التي تعني: Ownership (مزايا الملكية)، Location (المزايا الراجعة للموقع) و Internalization (مزايا داخلية)³.

يتم اختيار الاستثمار حسب Dunning عندما تستطيع الشركة أن تجمع ثلاثة من المزايا الدولية و هي:

1/ مزايا الملكية:

يشير إلى الأصول غير الملموسة و التي هي على الأقل من الوقت الحصري تمتلك من الشركة و يجوز نقلها داخل الشركات متعددة الجنسيات بتكاليف منخفضة، مما يؤدي إما إلى ارتفاع الدخل أو تخفيض التكاليف، لكن عمليات الشركات متعددة الجنسيات التي أجريت في بلدان مختلفة تواجه بعض التكاليف الإضافية، و بالتالي لدخول السوق الأجنبية بنجاح يجب أن يكون لشركة معينة الخصائص التي من شأنها أن تتغلب على تكاليف التشغيل على السوق الأجنبي، هذه المزايا هي الصلاحيات الملكية أو الأرباح المحددة للشركة، فالشركة لديها المزايا الاحتكارية الخاصة بها واستخدامها في الخارج يؤدي إلى ربح هامشي أعلى أو تكلفة حدية أدنى من المنافسين الآخرين. (Dunning 1973, 1980, 1988).

¹VintilaDenisa, Op, Cit, p107.

² Laura Paez, Liberalizing Financial Services Foreign Direct Investment, First Published Palgrave Macmillan, Britain 2011, p21.

³Cristos N. Petelis, Foreign Direct Investment And Economic Integration, Judge Business School And Queen' s College, Cambridge University, p5.

2/ المزايا الراجعة للموقع:

عندما استيفاء الشرط الأول، يجب أن يكون أكثر فائدة للشركة التي تمتلكها لاستخدامها لنفسها بدلا من بيعها أو تأجيرها لشركات أجنبية، مزايا الموقع لدول مختلفة هي عوامل رئيسية لتحديد من سوف تصبح البلدان المستضيفة لأنشطة الشركات متعددة الجنسيات. و يمكن تقسيم المزايا الخاصة بكل بلد إلى ثلاث أصناف:

__ تتكون الأرباح الاقتصادية من العوامل الكمية و النوعية للإنتاج، تكاليف النقل، الاتصالات، حجم السوق.

__ المزايا السياسية و هي السياسات الحكومية المشتركة و المحددة التي تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

__ المزايا الاجتماعية و تشمل المسافة بين الدول الأصلية و مقر السكن، التقارب الثقافي، الموقف تجاه الغرباء.

3/ المزايا الداخلية:

تفترض استيفاء الشرطين الأولين، و يجب أن تكون مربحة للشركة لاستخدام هذه المزايا، و ذلك بالتعاون على الأقل مع بعض العوامل خارج بلد المنشأ، فهذه الخاصية الثالثة للنموذج الانتقائي OLI تقدم إطار لتقييم الطرق المختلفة التي تستغلها قوى الشركة من بيع السلع و الخدمات إلى مختلف الاتفاقات التي قد تم توقيعها بين الشركات.

يظهر النموذج الانتقائي OLI أن معلمات OLI تختلف من شركة إلى شركة أخرى و تعتمد على المضمون وتعكس الخصائص الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية للبلد المضيف، و بالتالي فإن أهداف و استراتيجيات الشركات، حجم ونمط الإنتاج يعتمد على التحديات و الفرص التي تتيحها أنواع مختلفة من البلدان.

الفرع السادس: نظرية الميزة النسبية (المدرسة اليابانية):

حاول باحثون يابانيون على غرار Kojima و Ozawa خلق نموذج يشرح كلا التجارة الدولية و الاستثمار الأجنبي المباشر و صنعت من قبل Mundell و حاولا تطويره و تحسينه، هكذا فإن النموذج الذي طوره اليابانيان يعتمد على أساليب المزايا النسبية للدول التي تستند عليها التجارة الدولية¹. و تؤكد هذه النظرية على أن السوق وحده غير قادر على التعامل مع التطورات و الابتكارات التكنولوجية المتلاحقة، و مع الاستبدال الجزئي للسوق يجب زيادة التدخل الحكومي لخلق حالة من التكييف الفعال من خلال السياسات التجارية، فنظرية الميزة النسبية تدمج بين النظريات التجارية

¹VintilaDenisia, Op, Cit, p106.

ونظريات الاستثمار الأجنبي المباشر. و بهذا برهن Kojima على أن الاستثمارات الأمريكية ما هي إلا بديل عن التجارة في حين أن الاستثمارات اليابانية تشجع على خلق قاعدة تجارية.

تعاني نظرية الميزة النسبية من البساطة الشديدة في إطارها و مرجعيتها لدرجة أنها تؤكد أن الاستثمار الأجنبي المباشر يرفع بشكل منتظم من القدرة التنافسية، و يلعب دورا إيجابيا في عمليات الإصلاح في الدول المضيفة مع الإهمال التام للآثار التي قد تسوقها الاستثمارات الأجنبية خصوصا ما يتعلق منها بالجانب البيئي، و الذي يثير دائما الكثير من الجدل و كذا الدوافع الحقيقية للاستثمارات الأجنبية المباشرة من وراء توجيهها إلى هذه الدول و التي لا تخرج عادة عن إطار المصلحة الخاصة بالدرجة الأولى¹.

المبحث الثاني: أنواع و أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر و إستراتيجية الشركات متعددة الجنسيات.

بعد التطرق لأهم المفاهيم الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر و تطور اتجاهه على الصعيد العالمي و الإقليمي، والنظريات المفسرة، يمكن مواصلة الإطار النظري بالتعرض إلى أهم التفاصيل المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والمتمثلة في الأنواع و أهم التصنيفات المتبعة في تحديد الأنواع، و مختلف أشكاله و إعطاء صورة حول علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالشركات متعددة الجنسيات.

المطلب الأول: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

في الواقع لا يوجد اتفاق حول أشكال محددة للاستثمار الأجنبي المباشر و قد يرجع ذلك إلى تباين المرجعية الفكرية للكتاب من جهة، و إلى الطبيعة المتجددة للشركات متعددة الجنسيات من جهة أخرى. و لهذا يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر أشكالا عديدة حيث تختلف باختلاف الغرض الذي تسعى إليه هذه الاستثمارات.

الفرع الأول: الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية.

تسعى العديد من الشركات متعددة الجنسيات نحو الاستفادة من الموارد الطبيعية المواد الخام التي تتمتع بها العديد من الدول النامية في مجالات البترول و الغاز و العديد من الصناعات الاستخراجية الأخرى، و يشجع هذا النوع زيادة الصادرات من المواد الأولية و زيادة الواردات من السلع الرأسمالية و مدخلات الإنتاج الوسيطة و المواد الاستهلاكية.

¹ بيوض محمد العبد، مرجع سابق، ص. 28.

الفرع الثاني: الاستثمار الباحث عن الأسواق.

ساد هذا النوع من الاستثمار قطاع الصناعات التحويلية في الدول النامية خلال الستينات و السبعينات أثناء تطبيق سياسة إحلال الواردات، و يعتبر هذا النوع عوضا عن التصدير من البلد المصدر للاستثمار، كما أن وجوده في البلد المضيف سببه القيود المفروضة على الواردات، كما أن هناك أسبابا أخرى للقيام بهذا النوع من الاستثمار منها ارتفاع تكلفة النقل في الدول المضيفة مما يجعل الاستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها، ففي هذه الحالة فإن هذا النوع من الاستثمار لا يؤثر على الإنتاج لأنه يحل محل الصادرات و إنما له آثار إيجابية على الاستهلاك و آثار إيجابية غير مباشرة على التجارة، و من شأن هذا النوع من الاستثمار أن يساهم في ارتفاع معدلات النمو في الدولة المضيفة للاستثمار عن طريق زيادة رصيد رأس المال فيها، كما أن له آثار توسعية على التجارة في مجالي الإنتاج و السلع الواردة إليها من الدول المصدرة للاستثمار.

الفرع الثالث: الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء.

يتم هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركات متعددة الجنسيات بتركيز جزء من أنشطتها في الدول المضيفة بهدف زيادة الربحية، فقد دفع ارتفاع مستويات الأجور في الدول الصناعية بعض هذه الشركات إلى الاستثمار في عديد من الدول النامية، و يتميز هذا النوع من الاستثمارات بآثاره التوسعية على الاستهلاك عن طريق استيراد كثير من مدخلات الإنتاج و قد يأخذ هذا النوع من الاستثمار أشكالا عدة منها تحويل الشركات متعددة الجنسيات جزء من عملياتها الإنتاجية كثيفة العمالة إلى الدول المضيفة لتقوم شركات وطنية وفقا لتعاقد ثنائي، و بهذه الوسيلة تتمكن الشركة بالبلد المضيف من الدخول للأسواق الأجنبية التي لم يكن لها متاحا النفاذ إليها بمفردها نسبة لافتقارها إلى شبكات التوزيع و المعلومات و القنوات التي تتوافر لدى الشركات متعددة الجنسيات، و قد لعبت فكرة تحويل الأنشطة كثيفة العمالة إلى الدول النامية دورا محوريا في نمو الصادرات الصناعية فيها خلال السنوات الماضية، و ثمة شكل آخر من هذا النوع و هو تصنيع بعض المكونات في الخارج بسبب ارتفاع الأجور في البلد الأم أو ارتفاع صرف عملته، إلا أن هذه العملية تتطلب إنتاجية و مهارة تقنية عاليتين في الدولة المضيفة للاستثمار، و بالتالي فإنها تتركز حاليا في بعض الدول حديثة التصنيع حيث تقوم الشركة المحلية المتعاقدة بالباطن مع الشركات متعددة الجنسيات بتصنيع السلعة بكاملها وتضع عليها العلامة التجارية للشركة الأم لأغراض التسويق، و قد يؤدي هذا النشاط إلى تعزيز القدرات الإنتاجية بالبلد المضيف مما يشجعها على إنتاج السلعة بنفسها و لنفسها ثم تغزو بها السوق مما يعتبر نوعا من ترقية الجودة، و من أهم ما يميز هذا

النوع الاستثمار أن صادرات هذه السلعة إلى الدول الصناعية ليست معرضة للحوجز التجارية باعتبارها مرتبطة بالشركة الأم في الدولة المعنية.

الفرع الرابع: الاستثمار الباحث عن أصول إستراتيجية.

يتم هذا النوع من الاستثمار في المراحل اللاحقة من نشاط الشركات متعددة الجنسيات عندما تقوم الشركة بالاستثمار في مجال البحث و التطوير في إحدى الدول النامية أو المتقدمة مدفوعة برغبتها في تعظيم الربحية، و يعتبر هذا النوع من الاستثمار ذو أثر توسعي على التجارة من زاويتي الإنتاج و الاستهلاك، كما أنه يعتبر بمثابة تصدير للعمالة الماهرة من قبل الدول النامية و يزيد من صادرات الخدمات و المعدات من البلد المصدر للاستثمار¹. و أهم هذه الأشكال مايلي:

1/ المشروعات المشتركة Joint ventures:

هي شركات يشترك في تأسيسها و امتلاكها مستثمرون أجنب بالتضامن مع شركاء محليين عادة ما يتمثلون في شركات خاصة، و لكن في بعض الأحيان يتمثلون في منشآت تمتلكها الدولة و أجهزة حكومية². و يرى " كولد " بأنه نوع من الاستثمار يشارك فيه طرفان أو أكثر من دول مختلفة و تكون المشاركة برأس المال، الخبرة، الإدارة و العلامة التجارية أو براءة الاختراع³. و الاستثمار المشترك يتميز بالخصائص التالية:

— أنه عبارة عن اتفاق طويل الأجل لممارسة نشاط إنتاجي داخل البلد المضيف، هذا الاتفاق يكون بين طرفين استثماريين أحدهما وطني و الآخر أجنبي.

— أن الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص.

— قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة من شركة وطنية قائمة يؤدي تحويل هذه الشركة إلى شركة استثمار مشترك.

¹HussineAlasrage, Op, Cit, p12.

²جون د. سوليفان و آخرون، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مركز المشروعات الدولية الخاصة 2004، ص22.

³شريط كمال، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية، مجلة الباحث و الدراسات العلمية، العدد السادس، مارس 2012، جامعة تبسة، ص260.

— طرفا الاستثمار (سواء الطرف الوطني أو الأجنبي) تكون مشاركتها في مشروع الاستثمار من خلال المشاركة في رأس المال أو كله على أن يقدم الطرف الآخر التكنولوجية، أو قد تكون المشاركة من خلال تقديم الخبرة و المعرفة، المعلومات أو المعرفة التسويقية.

— حق كل طرف من أطراف الاستثمار في المشاركة في إدارة المشروع المشترك، و هذا يعتبر أهم فارق يميز الاستثمار المشترك عن بقية العقود الأخرى كعقود الإدارة و اتفاقيات الصنع أو مشروعات تسليم المفتاح¹.

و بالنسبة للدول النامية يعتبر الاستثمار المشترك من أكبر أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر قبولاً، و يرجع ذلك لأسباب سياسية و اجتماعية أهمها تخفيض درجة تحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد الوطني، إضافة لمساعدة هذا الشكل من الاستثمار في تنمية الملكية الوطنية و خلق طبقات جديدة من رجال الأعمال الوطنيين. و بصفة عامة يساهم الاستثمار المشترك إذا أحسن تنظيمه و توجيهه و إدارته في زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية و التنمية التكنولوجية وخلق فرص جديدة للعمل إضافة إلى تحسين ميزان المدفوعات و تنمية قدرات الكوادر الوطنية، و خلق علاقات تكامل اقتصادية مع النشاطات الاقتصادية بالدول المضيفة².

2/ الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي Wholly-Owned FDI :

تمثل مشروعات الاستثمار المملوكة للمستثمر الأجنبي أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلاً لدى الشركات متعددة الجنسيات³، و تتمثل في قيام هذه الشركات بإنشاء فروع Subsidiaries للإنتاج أو التسويق أو غيرها من أنواع النشاط الإنتاجي و الخدمي بالدول المضيفة، و تتردد الدول كثيراً في التصديق لمثل هذه الاستثمارات خوفاً من التبعية الاقتصادية و سيادة احتكار الشركات متعددة الجنسيات لأسواقها، إلا أن الدلائل العلمية تشير إلى انتشار هذا النوع من الاستثمارات في الدول النامية و استخدامه كوسيلة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية كما لا توجد دلائل كافية لتأييد تخوف الدول النامية بشأن الآثار السياسية و الاقتصادية السلبية لمثل هذا الشكل من الاستثمارات الأجنبية. ولهذا النوع مزاياه التي تتمثل في أن زيادة تدفقات رأس المال الأجنبي تؤدي إلى كبر حجم المشروع للمساهمة الجيدة في إشباع حاجة السوق المحلي و إيجاد فائض للتصدير مما يترتب عليه تحسن في ميزان المدفوعات و المساهمة في التحديث التكنولوجي على نطاق كبير و فعال و خلق فرص للعمالة المباشرة و غير المباشرة، أما عيوب هذا النوع فتتمثل في خشية

¹ د. فريد كورتيل، أشكال و محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة أبحاث روسيكادا العلمية، ص4.

²HussineAlasrage, Op, Cit, p12.

³ نشأت عبد العال، مرجع سابق، ص206.

الدول المضيفة من أخطار الاحتكار و ما يترتب على ذلك من آثار سياسية في حالة تعارض المصالح بينهما و بين الشركات المعنية¹.

3/ مشروعات أو عمليات التجميع Assembly operations :

يمكن أن تأخذ هي المشروعات شكل اتفاقية بين الطرفين الأجنبي و الطرف المحلي، حيث يتم بموجبها قيام الطرف الأجنبي بتزويد الطرف المحلي بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا². و في غالب الأحوال في معظم الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة و الخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع و تدفق العمليات و طرق التخزين و الصيانة، و التجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه³. و قد تأخذ مشروعات التجميع شكل الاستثمار أو شكل التملك الكامل للمشروع للطرف الأجنبي.

4/ الاستثمار في المناطق الحرة Free zones:

يهدف إنشاء المناطق الحرة إلى تشجيع إقامة الصناعات التصديرية، و لأجل هذا الغرض تسعى الدول لجعل المناطق الحرة جذابة للاستثمارات و ذلك بمنح المشاريع الاستثمارية فيها العديد من الحوافز و المزايا و الاعفاءات⁴.

المطلب الثاني: أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر.

هناك مبررات عديدة تدفع بالشركات للاستثمار خارج حدودها و التي تمثل من جهة أخرى أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر، و يمكن تصنيف هذه الأنواع حسب الدوافع و المحفزات التي تؤدي إلى حدوثه و هناك من يصنفه من وجهة نظر الدول المصدرة له، كما أن هناك من يصنفه من منظور الدول المستقطبة له.

الفرع الأول: تصنيفات الاستثمار الأجنبي المباشر استنادا للدوافع و المحفزات.

يمكن وضع تصنيف أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر وفقا للدوافع و المحفزات التي تؤدي إلى حدوثه وفقا لغاياته إلى:

¹HussineAlasrage, Op, Cit, p13.

²شريط كمال، مرجع سابق، ص260.

³نشأت عبد العال، مرجع سابق، ص206.

⁴HussineAlasrage, Op, Cit, p14.

1/ استثمار أجنبي يبحث عن موارد:

هذا الشكل هو أكثر أنواع الاستثمار الأجنبي انتشارا في الدول النامية، و من الأمثلة على هذا الشكل شركات النفط و الغاز و الصناعات الاستخراجية، و يشجع هذا النوع من الاستثمارات على زيادة صادرات الدولة المضيفة من المواد الأولية و زيادة الواردات من السلع الرأسمالية.

2/ استثمار أجنبي يبحث عن الكفاءة:

و يتمثل في البحث عن اليد العاملة الماهرة و الكفاءة، و التي أصبحت من أهم دوافع الشركات الدولية للدخول إلى اقتصاد معين و لعل من أهم الأمثلة على ذلك التدفقات الاستثمارية المباشرة إلى دول جنوب شرق آسيا التي لا توجد فيها المهارات الفنية و الإدارية و إنما تكون رخيصة الكلفة، و يتميز هذا النوع من الاستثمارات بآثاره التوسعية على تجارة الدول المضيفة و تنوع صادراته فضلا عن آثاره التوسعية على الاستهلاك عن طريق استيراد مدخلات الإنتاج.

3/ استثمار أجنبي يبحث عن خدمات:

يعد من أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة بعد تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي في كثير من النامية ومنها العربية في السنوات الأخيرة، إذ لم تعد أهمية قطاع الخدمات تتوقف على ما هو متوفر من خدمات الماء و الكهرباء و الطاقة و المواصلات، بل امتدت لتشمل أيضا الخدمات المالية كالتأمين و التمويل لبعض أنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر.

4/ استثمار أجنبي يبحث عن سوق:

يستهدف هذا النوع الدول النامية ذات الأسواق الواسعة، كما يعد بديلا للعمليات التصديرية من قبل الدولة الأم¹، حيث أن اللجوء إليه يكون عادة سببه القيود المفروضة على الواردات و من شأن هذا النوع من الاستثمار أن يساهم في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في الدولة المضيفة كما أن له آثار توسعية على التجارة في مجالي الإنتاج و الاستهلاك وذلك بزيادة صادرات الدولة المضيفة و زيادة وارداتها من مدخلات الإنتاج و السلع الواردة إليها من الدول المصدرة للاستثمار.

¹د. يوسف مسعداوي، تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر، أبحاث اقتصادية و إدارية، جامعة البليدة، ص. 165-166.

الفرع الثاني: تصنيفات الاستثمار الأجنبي المباشر وفقا لوجهة نظر الدول المصدرة له.

ينقسم الاستثمار الأجنبي المباشر وفقا لوجهة نظر الدولة المصدرة إلى نوعين و هما الاستثمار الأفقي و الاستثمار العمودي.

1/ الاستثمار الأفقي:

تكون فروع الشركات في هذا النوع مستقلة عن الشركة الأم، و تنحصر العلاقة فقط في عنصر الملكية لوسائل الإنتاج و التحويل التكنولوجي و التمويل، و يهدف هذا النوع إلى التوسع الاستثماري في الدول المتلقية بغرض إنتاج نفس السلعة أو سلع مشابهة للسلع المنتجة في البلد الأصلي، و عادة ما يحدث هذا النوع الاستثمارات بين الدول ذات المستوى المماثل من النمو، كما يعتبر هذا النوع من الاستثمارات تعويضا عن التجارة لوجود العوائق الجمركية، و هذا النمط يمكن ملاحظته بوضوح في حالة صناعة السيارات اليابانية التي قامت بإنشاء فروع إنتاجية لها في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب السياسة الحمائية المتخذة من جانب الولايات المتحدة على السيارات اليابانية كأسلوب لتجنب الحواجز الجمركية.

2/ الاستثمار العمودي:

في هذا النوع من الاستثمارات يتخصص كل فرع من فروع الشركات الأجنبية بإنتاج جزء من العمليات الإنتاجية مثل التجميع أو صناعة المكونات كمنتج نهائي، أو تخصص الفرع في عمليات التسويق إضافة إلى ذلك فإن الإنتاج الذي تقوم به الشركات الأجنبية في الاستثمار العمودي عادة ما يكون موجها للتصدير لخدمة أسواق البلد الأصلي دون الأسواق المحلية، و تهدف الشركة من خلال تبنيها لهذا النوع من الاستثمارات إلى استغلال المواد الأولية في الدول المضيفة (الاستثمار العمودي الخلفي) أو أكثر إلى الاقتراب أكثر من المستهلكين من خلال منافذ التوزيع (الاستثمار العمودي الأمامي) بالإضافة إلى تحسين وضعها التنافسي في قطاع النشاط الذي تعمل فيه أمام الشركات المنافسة المتواجدة في البلد الأصلي أو في الخارج¹.

¹ بيوض محمد العيد، مرجع سابق، ص32.

الفرع الثالث: تصنيفات الاستثمار الأجنبي المباشر وفقا لوجهة نظر الدولة المستقطبة له.

يمكن تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر وفقا لوجهة نظر الدولة المستقطبة له إلى ثلاث أنواع حسب الهدف منها و هي الاستثمارات الهادفة إلى إحلال الواردات أو إلى تعزيز الصادرات و الاستثمارات أو بمبادرة حكومية¹.

1/ الاستثمار الهادف إلى إحلال الواردات:

يكون هدف الدولة المستقطبة لهذا النوع من الاستثمار تكون عادة دولة نامية تطمح إلى تحقيق التوازن و النمو الاقتصادي الذي يؤهلها إلى انتهاز سبيل التنمية المستدامة، تعويض احتياجاتها من السلع و الخدمات التي تستوردها من الخارج بسلع محلية الصنع حيث تعتمد في سبيل تحقيق ذلك على استقطاب الاستثمارات و الشركات الأجنبية خصوصا في حالة غياب مصادر التمويل المحلية الكافية لتحقيق مثل هذا النوع من المشاريع.

2/ الاستثمار الهادف إلى تعزيز الصادرات:

يكون هدف الدولة المضيفة من وراء استقطاب هذا النوع من الاستثمارات تعزيز قدرتها على التصدير و بالتالي الرفع من قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية مما ينعكس بالإيجاب على حالة الاقتصاد المحلي لها، و يساهم في توفير النقد الأجنبي اللازم لتمويل مشاريع التنمية المستدامة بكل جوانبها الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية و التكنولوجية...

3/ الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمبادرة حكومية:

عادة ما تتخذ هذه الاستثمارات صفة المشاريع الخيرية كالمنح و الهبات و مبادرات إعادة الإعمار عند حدوث الكوارث².

المطلب الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر و إستراتيجية الشركات متعددة الجنسيات.

تعود نظرية الاستثمارات الأجنبية المباشرة و الشركات متعددة الجنسيات إلى حقبة Stephen Hymer في أطروحته للدكتوراه، و التي أنجزت في 1960 و نشرت في 1976، و يمكن القول أن Hymer هو أب نظرية الشركات متعددة الجنسيات لأنه الباحث الأول الذي طرح السؤال لماذا الاستثمار الأجنبي المباشر نظرية بديلة لما أسماه بالعمليات الأجنبية مثل التراخيص، المشاريع المشتركة إلى غير ذلك³.

¹ د. شهرزاد زغيب، الاستثمار الأجنبي المباشر و التنمية الاقتصادية في البلدان المغاربية، التواصل عدد24، جامعة عنابة، جوان 2009، ص75.

² بيوض محمد العيد، مرجع سابق، ص33.

³Cristos N. Petelis, Op, Cit, P3.

الفرع الأول: مفهوم الشركات متعددة الجنسيات.

شهد مفهوم الشركات متعددة الجنسيات تغيرا و تطورا خلال القرون الثلاثة الماضية و مع ذلك لم يستقر الكتاب والمفكرين على تعريف موحد لتلك الشركات¹.

تعرف الشركات متعددة الجنسيات **Multinational Corporations** أو شركات عبر الوطنية **Transnational Corporations** بأنها الشركات التي تملك أو تدير أو تمارس بصورة مباشرة أو غير مباشرة نشاطا استثماريا (إنتاج، تسويق، خدمات و غيرها) خارج حدود الدولة الأم².

وقد تبني كل من العالم **Dunning** و المجلس الاقتصادي و الاجتماعي التابع للأمم المتحدة تعريفا متسعا لهذه الشركات، حيث تعرف الشركة متعددة الجنسية في ظلها بأنها تلك الشركة التي تملك وسائل الإنتاج و تسيطر عليها وتباشر نشاطها سواء في مجال الإنتاج أو المبيعات أو الخدمات في دولتين أو أكثر، أما العالم **Behrman** فقد أضاف عنصر الإستراتيجية الإنتاجية العالمية الموحدة لهذا التعريف السابق حيث يرى أن الشركات متعددة الجنسيات هي التي تسيطر على وحدات إنتاجية في أكثر من دولة و تديرها في إطار إستراتيجية موحدة، أما **Vernon** فقدم تعريفا أكثر شمولية لهذه الشركات و هو أن الشركات متعددة الجنسيات هي التي تسيطر على عدد معين من الوحدات الإنتاجية في ست دول أجنبية أو أكثر على أن يزيد رقم أعمالها أو مبيعاتها السنوية 100 مليون دولار أمريكي خارج الدولة الأم، و كل هذا في إطار إستراتيجية موحدة³.

و يعرفها عبد الفتاح أبو شرار على أنها شركة تمارس نشاطها في عدة دول من خلال فروعها **Branches** أو الشركات التابعة لها **Subsidiaries** و تقوم بإدارتهم و مراقبة نشاطهم بفاعلية⁴.

أما منظمة الأونكتاد فتعرف هذه الشركات على أنها تلك المؤسسات ذات المسؤولية المحدودة أو غير المحدودة التي تتألف من الشركة الأم و فروعها الأجنبية، فالشركة الأم هي المالكة للأصول المستخدمة في الإنتاج في الخارج، أما الفرع الأجنبي (المملوك كليا أو جزئيا) فهو المؤسسة ذات المسؤولية المحدودة أو غير المحدودة التي مقرها الدولة المضيفة و التي تملك فيها شركة الوطن الأم حصة تتيح لها المشاركة في الإدارة⁵.

¹ أحمد عباس عبد الله، دور الشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي، كلية الاقتصاد و الإدارة، جامعة الأنبار، ص55.

² د. عز الدين محمد الغزالي، الاستثمار الأجنبي المباشر، تعاريف و قضايا، المعهد العربي للتخطيط، الكويت 2004، ص12.

³HussineAlasrage, Op, Cit, p10.

⁴د. علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات و سياسات، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2007، ص255.

⁵HussineAlasrage, Op, Cit, p10.

و يرى رولف بأنها الشركة التي يجب أن تصل مبيعاتها الخارجية أو عدد العاملين في الخارج أو حجم الاستثمار في الدول الأجنبية حوالي 25% من إجمالي المبيعات أو العاملين أو الاستثمار.

و يعرفها كلاودنز بأنها شركة تستمد قسما هاما من استثماراتها و مواردها و سوقها و قوة العمل بها من خارج البلد الذي يوجد فيه مركزها الرئيسي¹.

الفرع الثاني: خصائص الشركات متعددة الجنسيات.

تتميز الشركات متعددة الجنسيات بعدد من الصفات و الخصائص انفردت بها عن غيرها من الشركات و المؤسسات العاملة في الاقتصاد العالمي و هي:

1/ ضخامة و كبر حجم الشركات:

تتميز الشركات متعددة الجنسيات بضخامة كبر حجمها مقارنة بحجم المشاريع الاقتصادية الأخرى للدولة، و تعتبر هذه السمة من أهم الخصائص التي تميزت بها تلك الشركات و التي تمثل كيانات اقتصادية عملاقة، و من المؤشرات التي تدل على هذه الصفة هو ضخامة حجم رأس المال و حجم استثماراتها و تنوع إنتاجها و أرقام المبيعات و الإيرادات التي تحققها، إضافة إلى الشبكات التسويقية الكبيرة التي تملكها و يبقى أهم مقياس متبع للتعبير عن سمة الضخامة و كبر هذه الشركات هو المقياس الخاص برقم المبيعات².

2/ الانتشار الجغرافي الواسع:

من الخصائص الأخرى التي تتميز بها الشركات متعددة الجنسيات هو التشتت الجغرافي للنشاط، حيث تنتشر في عدة دول بقصد الحصول على أي ميزة نسبية في أي دولة، كما أنها تفتني مواردها على أساس الكفاءة و الأداء بغض النظر عن جنسية أي منها. كما أن ظاهرة التشتت الجغرافي للشركات متعددة الجنسيات ترتبط بميزة التقسيم الدولي للعمل، حيث أن الإنتاج يمتاز بسعة حجمه للحد الذي ضاقت به الأسواق الوطنية من حيث زيادة الإنتاج و تعظيم الأرباح، إذ أصبح الإنتاج الحالي يتركز على درجة عالية من التخصص³.

3/ خاصية الاحتكار:

¹ د. أحمد عبد العزيز و آخرون، الشركات متعددة الجنسيات و أثرها على الدول النامية، مجلة الإدارة و الاقتصاد، العدد 25/2010، ص. 117.

² أحمد عباس عبد الله، مرجع سابق، ص. 58.

³ عمار زودة، مرجع سابق، ص. 50.

إن الشركات متعددة الجنسيات كثيرا ما تتميز بميزة التكامل و قد يرجع السبب في ذلك إلى جوانب عديدة تتعلق بظهور النظام الرأسمالي الجديد الذي يسير حسب رأي المعنيين وفق نهج معين مما يجعلها تتأثر وفق معايير هذا النظام، حيث تتمتع بميزة التكامل بما يتماشى مع الفكر الاقتصادي الحديث الذي يقع ضمن إطار تلك الشركات التي تتمتع بمجموعة من المزايا الاحتكارية، و ترجع هذه الميزة إلى أن هيكل السوق الذي تعمل فيه الشركات متعددة الجنسيات يأخذ شكل سوق احتكار القلة أي سيطرة منتج واحد على السوق، و هذا الوضع سيتيح لتلك الشركات على زيادة قدراتها التنافسية و من تم تعظيم أرباحها و إيراداتها، و تحدد المزايا الاحتكارية في أربعة مجالات هي التمويل، الإدارة، التكنولوجيا و التسويق، إضافة إلى أن هذه الشركات تهتم بأبحاث السوق و التركيز على أساليب الدعاية و الإعلان لمنتجاتها.

4/ التفوق التكنولوجي:

يعد التطور التكنولوجي العمود الفقري للشركات متعددة الجنسيات التي تعتبر المصدر الرئيسي لنقل المعرفة الفنية والإدارية و التنظيمية حيث تشير بعض المصادر أن عملية نقل التكنولوجيا بين الدول المختلفة يتم من خلال قنوات:

— التراخيص.

— المشاريع المشتركة.

— الاستثمار الأجنبي المباشر.

— استيراد السلع الرأسمالية¹.

الفرع الثالث: إستراتيجية الشركات متعددة الجنسيات.

توصف إستراتيجية الشركات متعددة الجنسيات بأنها شاملة، و تعرف بأنها عملية وضع و إدماج لمخططات شاملة بعيدة المدى، و تنفيذها و مراقبتها قصد تمكين الشركة من خلال الأداء السليم لأسواقها الداخلية و الاستجابة السريعة لمختلف التغيرات البيئية من احتلال مركز تنافسي قوي يمكنها من تحقيق أهدافها المرتقبة². و من خلال هذا يمكن تحديد الأهداف الإستراتيجية فضلا عن الأهداف المالية، و تختلف إدارة الشركة و سياستها تبعا لجنسية كل من الشركات متعددة الجنسيات، فالشركة الأنجلوسكسونية يتمثل هدفها المالي في تعظيم ثروة المساهمين و لذلك يستوجب على الشركة

¹ أحمد عباس عبد الله، مرجع سابق، ص. 61.

²عمار زودة، مرجع سابق، ص. 51.

أن تخفض المخاطرة بهدف تحقيق معدل عائد معين، و أن قيمة السهم ترتبط بدرجة كبيرة بدرجة المخاطرة و معدل العائد، أما الشركات الأوروبية تهدف إلى تعظيم ثروة الشركة و هذا الهدف يظهر أوسع من هدف الشركات الأنجلوسكسونية، و ذلك لأن الشركات الأوروبية تأخذ بعين الاعتبار الموارد البشرية و الوضع في السوق و العاملين والمستهلكين، أما فيما يخص الشركات اليابانية فيرتبط هدفها من زمن بعيد بالنمو و زيادة الحصص من الأسواق مع تعظيم الإيرادات بدلا من ربحية السهم الواحد.

تعتمد إستراتيجية الشركات متعددة الجنسيات على مجموعة أمور و قرارات إستراتيجية تتبناها و تلتزم بها لفترة طويلة، تمثل أغلب هذه القرارات في دعم وجود هذه الشركات في الأسواق العالمية، و إنتاج منتجات و تقديم خدمات جديدة و توسيع أهداف حصص الأسواق، و الدخول في أسواق جديدة و إعادة تمركز النشاطات و اعتماد تنظيم جديد.

و من أهم ما يجسد إستراتيجية الشركات متعددة الجنسيات هو تحقيق أهدافها المالية و التي يمكن حصرها فيما يلي:

__ زيادة التدفقات النقدية.

__ زيادة معدل العائد على حقوق الملكية.

__ الرفع من معدل العائد على الأموال المستثمرة و تعظيم قيمة الشركة¹.

المبحث الثالث: آثار و مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر.

على مدى السنوات القليلة الماضية بنت بعض دول العالم و خاصة النامية إستراتيجية للتنمية الاقتصادية القائمة على الاستثمارات الأجنبية في اقتصادياتها، و قد أدركت هذه الدول الدور الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة التصنيع و حفز النمو الاقتصادي، و تظهر فوائد الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا و التشغيل، الإنتاجية و المكاسب إلى غير ذلك من المكاسب. إلا أن للاستثمار الأجنبي بعض المخاطر و الانعكاسات على اقتصاديات الدول المضيفة التي لا يمكن تجاهلها².

¹ داودي محمد، السياسة المالية و أثرها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، حالة الجزائر، رسالة دكتوراه 2012، جامعة تلمسان، ص. 57.

² S. Motamen-Samadim, Capital Flows And Foreign Direct Investment In Emerging Markets, First Published Palgrave Macmilan, London 2005, p133

المطلب الأول: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر.

عرفت النظرية الاقتصادية آثارا مختلفة و متعددة للاستثمارات الأجنبية المباشرة على اقتصاديات الدول المضيفة و التي مفادها أن تعود بنتائج على معدل نمو هذه البلدان، و يمكن حصر هذه الآثار للاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات، التشغيل و نقل التكنولوجيا، و هذه الآثار قد تكون سلبية كما أنها قد تكون إيجابية¹.

الفرع الأول: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات.

يعتبر ميزان المدفوعات على أنه سجل يقوم بتسجيل المعاملات النقدية التي تتم بين البلد المحلي و بقية بلدان العالم خلال فترة زمنية معينة، و هو يعتبر جزء من إطار الحسابات المعقدة. و يتضمن ميزان المدفوعات حسابين رئيسين: الحساب الجاري و الحساب الرأسمالي، و يشير الحساب الجاري إلى تحويلات الاقتصاد الحقيقي من خلال الصادرات والواردات من السلع و الخدمات، الدخل، التحويلات الجارية، أما الحساب الرأسمالي و الحساب المالي فيسجل نمطين من التحويلات تسمى التحويلات الرأسمالية و الأصول غير المالية من جهة و الأصول المالية من جهة أخرى، و يتكون الحساب المالي من صافي الاستثمار المباشر و صافي استثمار المحفظة و صافي استثمارات أخرى².

إن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على حساب ميزان المدفوعات للدول المضيفة قضية سياسية مهمة لمعظم الحكومات المضيفة³. فقد تكون الآثار الأولية أو المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان مدفوعات الدول المضيفة إيجابية، و ذلك نظرا لزيادة حصيلة تلك الدول من النقد الأجنبي (حساب العمليات الرأسمالية)، هذا بالإضافة إلى أن الشركات متعددة الجنسيات بحكم اتصالاتها الدولية و خبرتها بشبكة الأسواق الدولية و كذا بفضل سمعة تلك الشركات في الأسواق الدولية و المرتبطة باسمها و علامتها التجارية، فإن تلك الشركات تتيح للدول المضيفة إمكانات أكبر لغزو أسواق التصدير و زيادة حصيلة صادراتها، إلا أن تلك الآثار على ميزان المدفوعات في المدى المتوسط غالبا ما تكون سلبية و ذلك نظرا لعدد من الأسباب أهمها مايلي:

— أن الآثار الإيجابية على ميزان المدفوعات و المصاحبة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لا تلبث أن تنقلب بعد فترة إلى آثار سلبية حيث أن نشاط الشركات متعددة الجنسيات سوف يؤدي إلى زيادة واردات الدولة المضيفة من السلع الوسيطة و الخدمات، كما أن تلك الشركات سوف تبدأ في تحويل أرباحها إلى الخارج، هذا بالإضافة إلى دفع الفوائد عن التمويل

¹ N. Stanisc, Do Foreign Direct Investments Increase The Economic Growth Of South Eastern European Transition Economies, South Eastern Europe Journal Of Economic, Vol 29, No 1, p29-38 (2008).

² Laura Paez, Op, Cit, p28.

³ S. Kurtish-Kastrati, The Effects Of Foreign Direct Investment For Host Country' s Economy, American University Of The Middle East, Vol 5, No 1, p26-38 (2013).

الوارد لتلك الشركات من البنوك في الخارج و دفع مقابل براءات الاختراع و المعونة الفنية، هذا علاوة على تحويل جزء من مرتبات العاملين الأجانب في هذه المشروعات للخارج، كما أن هناك تكاليف غير مباشرة يجب أخذها بعين الاعتبار، وذلك في حالة عدم كفاءة الإيرادات الجارية من النقد الأجنبي للدولة المضيفة و ذلك لخدمة الاستثمار الأجنبي المباشر.

— بالرغم من إمكانية زيادة صادرات الدولة المضيفة من خلال نشاط الشركات متعددة الجنسيات و شبكة اتصالاتها الواسعة بالأسواق الدولية، فإن هناك ممارسات من جانب تلك الشركات تحد من أهمية هذه الإمكانيات و من هذه الممارسات قيام الشركة ذاتها بالحد من صادرات فروعها بالدول المضيفة حيث أن الفرع كثيراً ما يحظر عليه منافسة الشركة الأم في الأسواق العالمية، أو ربما لا يسمح لتلك الفروع بالتصدير إلا لأسواق معينة وفقاً لما يسمى الشروط التقييدية، ولقد شكلت تلك الممارسات اتجاهها ملحوظاً من جانب الشركات متعددة الجنسيات لبعض الاعتبارات مثل رغبة الشركة الأم في حماية أسواقها أو أسواق بعض الفروع الأخرى التابعة لها، كما قد تسعى الشركة الأم لتنظيم العائد على التكنولوجيا و المعونة الفنية التي تمتلكها حيث أن الحد من إمكانية بعض الفروع للوصول إلى أسواق معينة يهيئ فرصة مناسبة لقيام فرو أخرى تشتري المعرفة الفنية و يغطي إنتاجها تلك الأسواق.

— و هناك مزيد من الضغوط قد تقع على ميزان مدفوعات الدولة المضيفة، و ذلك نتيجة سياسة تسعير الصادرات والواردات التي تتبعها الشركات متعددة الجنسيات خاصة التكامل الرأسي مع عدد فروعها، حيث أن الشركة الأم قد تغالي في أسعار السلع و الخدمات التي تقدمها لبعض فروعها **Over-Invoicing**، كما أن الشركة الأم قد تلجأ إلى تسعير الصادرات من السلع و الخدمات من بعض فروعها بأقل من قيمتها الحقيقية، و قد تكون الدافع وراء إتباع هذه السياسة في تسعير الصادرات و الواردات هو محاولة الشركة متعددة الجنسية نقل عبء الضرائب من دولة ذات معدلات ضرائب مرتفعة إلى أخرى ذات معدلات أقل، أو قد تلجأ لذلك كوسيلة مستترة لنقل الأرباح من دولة تفرض قيوداً مشددة على تحويل أرباح رأس المال إلى دولة أخرى ذات قيود أقل تشدداً في هذا المجال.

إن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات يعتمد على نظام سعر الصرف المعمول به في الدول المضيفة، حيث أنه في ظل أسعار الصرف المرنة فإن أي اختلال بين العرض و الطلب على العملات الأجنبية يتم تصحيحه عن طريق تعديل سعر الصرف، في حالة زيادة الطلب على العرض فإنه يتم تخفيض سعر الصرف، أما إذا كانت الدولة تطبق أسعار الصرف الثابتة فإن صافي الزيادة في الطلب على العملات الأجنبية الناتج من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من شأنه أن يؤدي إلى تقليل الفائض أو زيادة العجز في ميزان المدفوعات¹.

¹HussineAlasrage, Op, Cit, p8.

الفرع الثاني: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل.

أكد كينز في نظريته العامة (1936) أن هناك علاقة بين التشغيل و الاستثمار، و تطرق إلى ذلك اقتصاديين آخرين لتحديد آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة على غرار Pugel 1985 و Baldwin 1995¹.

إن آثار التشغيل المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر تكون على حد سواء مباشرة و غير مباشرة، حيث ينشأ التأثير المباشر عندما توظف الشركات متعددة الجنسيات عددا من المواطنين في البلد المضيف، في حين ينشأ التأثير غير المباشر عندما يتم توفير فرص العمل في الموردين المحليين كنتيجة للاستثمار، و عندما يتم خلق فرص العمل بسبب زيادة الإنفاق المحلي من طرف العاملين في الشركات متعددة الجنسيات².

و يمكن تلخيص آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل فيمايلي:

— تدريب العمالة المحلية التي تتاح لها فرص العمل بفروع الشركات الأجنبية و إكسابها المهارات التكنولوجية الحديثة باستخدام أساليب العمل و التدريب، و يقوم العاملون بهذه الفروع بنقل و استخدام مهاراتهم و معرفتهم العلمية و الفنية و الإدارية إلى الشركات الوطنية عندما يلتحقون بها³.

— من أجل جذب اليد العاملة المؤهلة، تعمل الشركات متعددة الجنسيات على عرض أجور أكثر ارتفاعا، و هذا يكون في القطاعات التي تعرف التنافسية، و خاصة في المنتجات التي تتطلب التأهيل و الخبرة.

— إن الشركات متعددة الجنسيات تكون مطالبة بدفع ضرائب على الأرباح المحققة، و هذا سوف يؤدي إلى زيادة عوائد الدولة، هذه الأخيرة يكون بإمكانها التوسع في إنشاء مشروعات استثمارية جديدة تخلق فرصا جديدة للشغل.

— إن توسع الشركات متعددة الجنسيات في أنشطتها، مع افتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة سوف يؤدي إلى خلق فرص شغل جديدة في المناطق النائية الموجودة داخل الدولة المضييفة⁴.

لكن من ناحية أخرى يشكك البعض في قدرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة على استيعاب اليد العاملة في الدول المضييفة و ذلك لعدة أسباب أهمها اعتماد هذه المشاريع على أساليب تقنية كثيفة رأس المال، للإضافة إلى اجتذابها اليد العاملة عالية التأهيل و هو الأمر الذي تعاني منه الدول النامية خصوصا، ما يعني توظيفها بنسبة محدودة من اليد العاملة

¹Imad A. Moosa, Op, Cit, P77.

² S. Kurtish-Kastrati, Op, Cit, p28.

³HussineAlasrage, Op, Cit, p6.

⁴بن عامر مصطفى، أثر الأزمات المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية 2011، جامعة الجزائر 3، ص. 112.

المحلية، و نتيجة للأجور المرتفعة و المكافآت التي تقدمها هذه المشاريع مقارنة بما تقدمه نظيرتها المحلية فإنها تقوم باستقطاب اليد العاملة المؤهلة و الكوادر الإدارية المتميزة لدى الشركات المحلية، مما يدفع هذه الأخيرة إلى خسارة مواردها البشرية و من ثم تقلص حصتها من السوق المحلي و انخفاض أرباحها مما يدفع إلى تسريح العمال¹.

الفرع الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التكنولوجيا.

يلعب التطور التكنولوجي دورا مركزيا و حاسما في عملية التنمية الاقتصادية (Nelson & Phelps 1966,) (Jovanovic & Rob 1989, Segerstram 1991)²، (Romer 1994)، و حالت العديد من الدراسات تناول العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة و الإنتاجية و النمو الاقتصادي من ناحية أخرى، وجدت أن نقل التكنولوجيا عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر قد ساهم بشكل إيجابي في الإنتاجية و النمو الاقتصادي في البلدان المضيفة³.

كما تشير العديد من الدراسات على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد من أهم و أحسن الوسائل لنقل التكنولوجيا و المهارات الإدارية من بلد إلى بلد، خاصة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، و سوق التكنولوجيا أو التقنية الحديثة كما هو معروف سوق احتكاري و ليس من السهل شراء التقنية فيه، و الشركات التي تستثمر في الخارج يفترض أنها تستأثر بامتلاك قدرات فنية خاصة غير متاحة للآخرين و لا توجد إلا لديها، و عندما تقدم الشركة الأجنبية إلى بلد فإنها تقوم بتطبيق تقنياتها الإنتاجية من خلال الاستثمارات التي تقوم بها و تستعين في ذلك بمهندسين و فنيين و عمال من داخل الدولة المضيفة، و بذلك تعمل على تدريبهم على العمل بالآلات التي تجلبها و بذلك يستوعبون هذه التقنية الجديدة التي تنعكس بالفائدة على الاقتصاد النامي. قد يكون تدفق التكنولوجيا إلى الدول النامية أفقيا أو عموديا، فالأول يحدث في حالة استحواذ الفرع التابع لشركة على تكنولوجيا جديدة و من ثم تقوم الشركات المنافسة بنقل تلك التكنولوجيا، أما النوع الثاني فإنه يتحقق عندما يقوم الفرع التابع بنقل التكنولوجيا دون مقابل للشركات التي تمده بالمدخلات و الخدمات اللازمة⁴.

و لكن يلاحظ أن فروع الشركات العالمية لا تقوم بدعم أنشطة البحث و التطوير في البلدان النامية، و إنما تركز أنشطتها في المراكز الرئيسية لهذه الشركات و الموجودة بالدول المتقدمة و ذلك بحجة صعوبة التنسيق بين أنشطة البحث

¹ لعربي أحمد بلخير، دور الاستثمار العربية البينية في تحقيق التنمية (حالة الجزائر)، رسالة ماجستير في التجارة الدولية 2011، جامعة غرداية، ص. 46.

² Imad A. Moosa, Op, Cit, p86.

³ S. Kurtish-Kastrati, Op, Cit, p27.

⁴ لعربي أحمد بلخير، مرجع سابق، ص42.

والتطوير إذا لم تتم بشكل مركزي، علاوة على ندرة الكفاءات و المهارات المتخصصة في البلدان النامية، و أن قيام الفروع بهذه الأنشطة سيؤدي إلى تشتت المعامل و المخبرات البحثية و بالتالي ارتفاع تكلفة تلك الأنشطة¹.

المطلب الثاني: مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر.

انطلاقاً من الأهمية التي يلعبها الاستثمار الأجنبي المباشر في تعويض النقص في المدخرات المحلية و الاستثمار المحلي و نقل التكنولوجيا لتحقيق أقصى منفعة ممكنة، إلا أن هناك بعض المخاطر و المعوقات لهذا النوع من الاستثمار و خاصة في الدول النامية، الأمر الذي يقلص من حجم هذا النوع من الاستثمار.

ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على التعامل مع المخاطر، و تكتسي هذه الأخيرة جانبان يتمثل الأول في احتمالية حدوث حدث ما لا يتلاءم مع رغبة المستثمر، أما الجانب الثاني فهو مقدار أو حجم النتائج المترتبة من حدوث ذلك الحدث، و للتقليل من النتائج السلبية للمخاطر ينبغي تطبيق مبدأ الحيطة و الحذر الذي يعد الأساس الذي يبنى عليه مبدأ إدارة المخاطر، و عليه من غير الممكن التحدث عن عوائد الاستثمار دون التحدث عن الخطر لأن قرارات الاستثمار تتضمن تبادل بين توفيقه المرذوبة و الخطر، فدرجة المرذوبة تتمثل في الفرق بين المرذوبة المتوقعة و المرذوبة المحققة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فكلما زاد التباين زاد الخطر.

الفرع الأول: المخاطر الاقتصادية.

1/ خطر التضخم:

تعكس معدلات التضخم العالية حالة عدم استقرار السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد ككل، مما يخلق بيئة استثمارية غير مؤكدة، و بذلك فإن التضخم لا يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديد لأن الكلفة النسبية للإنتاج في الاقتصاد ستزداد بالمقابل و يؤدي انخفاض مستوى الأسعار إلى انكماش اقتصادي الذي يؤدي بدوره إلى الإفلاس.

2/ خطر تقلبات أسعار الصرف:

و تتمثل في درجة المخاطر على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة المترتبة على تغيرات سعر الصرف من خلال أن التغيرات الكبيرة و المفاجئة في سعر الصرف سوف تجعل المبالغ التي تم استثمارها في البلد و بعد تحويلها إلى عملة بلد المستثمر و هذا ما يواجهه خطر كبير أن يواجهه المستثمر مما يدفع إلى تخفيض الاستثمارات الأجنبية المباشرة مستقبلاً في

¹HussineAlasrage, Op, Cit, p6.

الدولة. و لقد أثبتت التجارب الحديثة أن تقلبات أسعار صرف العملات من الممكن أن تؤدي إلى مخاطر اقتصادية جمة سواء على المستوى الكلي (كأن تكون سببا في حدوث التضخم)، أو على المستوى الجزئي بضياغ مكاسب المشروع على درجة تؤثر على بقاءه و استمراريته.

3/ خطر حجم السوق في الدول المضيفة:

حيث لا يشجع السوق الصغير على الاستثمار إلا إذا كان قريبا من المواد الخام أو من أسواق أخرى كبيرة، و عادة ما يعبر عن حجم السوق بالنتاج المحلي الإجمالي¹. و أن حجم الاقتصاد هو محدد ملحوظ لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة لاقتصاديات الدول النامية و المتطورة، و مع ذلك فإن حجم السوق لا يمكن أن يكون أقل تأثيرا أو غير مهم إذا تم استخدام الاستثمار الأجنبي المباشر للدولة المضيفة كقاعدة إنتاج فقط لتصدير بصورة أكثر تنافسية لأسواق أخرى².

4/ حجم الصادرات:

تعد الصادرات القوة الجديدة المحركة للنمو الاقتصادي في القرن الحادي عشر و بشكل أساسي في قطاع التصنيع أو الخدمات و ذلك لأن الاستثمار يتجه إلى القطاع الإنتاجي الذي فيه العائد أعلى مقارنة بسائر القطاعات الإنتاجية الأخرى، أيضا فإن تشجيع الصادرات يعمل على فتح أسواق جديدة للمنتجات الوطنية و هذا يؤدي إلى الاستفادة من وفورات الإنتاج الكبير³.

المبحث الرابع: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر و مؤشرات تقييمه.

يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل رئيسي بمجمل الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي تسود البلد المضيف، حيث تمثل ما يسمى بمناخ الاستثمار، ذلك أن الأجانب لا يقررون توظيف استثماراتهم في منطقة إلا بعد فحص الشروط العاملة لذلك المناخ⁴. و لتحسين مناخ الاستثمار و جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للمشاركة في

¹ د. يوسف مسعداوي، مرجع سابق، ص. 183.

² بن عامر مصطفى، مرجع سابق، ص. 116.

³ دينا أحمد عمر، أثر الصادرات على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مجلة تنمية الرافدين، العدد 85، 2007، ص. 4.

⁴ د. محمد قويدري، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ملتقى دولي 17 و 18 أبريل 2006، جامعة الأغواط، ص.

عملية التنمية للبلد المضيف يجب العمل من طرف الحكومات لجعل العوامل المؤثرة في البيئة الاقتصادية أكثر تحفيزاً، ويكون ذلك من خلال تحسين موقع الدولة المضيفة في المؤشرات الدولية التي تعني بالاستثمار الأجنبي المباشر¹.

المطلب الأول: مفهوم مناخ الاستثمار.

يرتبط مناخ الاستثمار بمجموعة من العوامل التي تخص موقع محدد و التي تحدد شكل الفرص و الحوافز التي تمكن الشركات من الاستثمار على نحو منتج و خلق فرص العمل و توسيع نطاق أعمالها، و يعتبر مناخ الاستثمار من المفاهيم المركبة لأنه يتعلق بجوانب متعددة، بعضها متعلق بمدى توفر منشآت البنية التحتية و البعض الآخر بالنظم القانونية أو الأوضاع السياسية، و الثالث بالمؤسسات و الرابع بالسياسات، فهذا المفهوم المركب هو مفهوم ديناميكي دائم التطور لملاحقة التغيرات السياسية و التكنولوجية و التنظيمية، و بشكل عام يمكن إدراج مفهوم المناخ الاستثماري المناسب تحت عنوانين كبيرين أحدهما مرتبط بمدى إمكانية اتخاذ القرار الاقتصادي و يرتبط بكل ما يتعلق بفكرة عدم اليقين و الثاني يتعلق بك ما يمكن أن يؤثر على التكلفة و العائد و يرتبط بفكرة المخاطر.

و تعرف المنظمة العربية لضمان الاستثمار مناخ الاستثمار بأنه يعبر عن مجموع الأوضاع القانونية و الاقتصادية والسياسية و الاجتماعية التي تكون البيئة التي يتم فيها الاستثمار، و مكونات هذه البيئة متغيرة و متداخلة إلى حد كبير إلا أنه أمكن حصر عدة عناصر يمكن في مجموعها أن تعطي أهم العناصر المحفزة للمستثمر و التي يبني عليها المستثمر قراره الاستثماري على النحو الآتي²:

__ تمتع البلد المضيف بالاستقرار السياسي و الاقتصادي.

__ حرية تحويل الأرباح و الاستثمار للخارج.

__ استقرار سعر العملة الوطنية.

__ سهولة إجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار و التعامل مع الجهات الرسمية المسؤولة.

__ إمكانية تحقيق عائد مرتفع من الاستثمار.

__ الإعفاء من الضرائب و الرسوم الجمركية.

¹ بولرياح غريب، العوامل المحفزة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر و طرق تقييمه، دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، عدد 2012/10، ص106.

² د. ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة الاقتصاد و المجتمع، جامعة قسنطينة، ص. 2.

— وضوح القوانين المنظمة للاستثمار و استقرارها.

— توفر شريك محلي من البلد المضيف.

— حرية التنقل، حرية التصدير، و توفر فرص استثمارية¹.

بناء على ما تقدم يمكن القول بأن مفهوم مناخ الاستثمار يشمل على مجموعة القوانين و السياسات و المؤسسات والخصائص الهيكلية المحلية و الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية التي تؤثر في ثقة المستثمر و تقنعه بتوجيه استثماراته إلى بلد آخر².

المطلب الثاني: مؤشرات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر.

تعتبر المؤشرات الدولية النوعية من أهم طرق قياس مدى توفر العوامل المحفزة في الدول، لذا نجد هناك اهتماما كبيرا بهذه المؤشرات خاصة منها التي تصدر عن المنظمات الدولية أو المؤسسات المتخصصة³، و ذلك قبل الإقدام على الاستثمار في بلد ما⁴. و فيما يلي عرض موجز لأهم هذه المؤشرات.

الفرع الأول: مؤشر الحرية الاقتصادية.

يصدر مؤشر الحرية الاقتصادية سنويا منذ سنة 1995 عن معهد هيرتاجفاونديشن و صحيفة وول ستريت⁵، و يستخدم لقياس درجة التضيق التي تمارسها الحكومة على الحرية الاقتصادية، و يستند المؤثر على عشر عوامل تشمل السياسة التجارية و خاصة معدل التعريف الجمركية و وجود الحوافز غير الجمركية، وضع الإدارة المالية لموازنة الدولة و بحاصية الهيكل الضريبي للأفراد و الشركات، حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد، السياسة النقدية و خاصة مؤشر التضخم، تدفق الاستثمارات الخاصة و الاستثمار الأجنبي المباشر، وضع القطاع المصرفي و التمويل، مستوى الأجور و الأسعار، حقوق الملكية الفكرية، التشريعات و الإجراءات الإدارية و البيروقراطية، أنشطة السوق السوداء. و تمنح هذه المكونات

¹ داودي محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، الملتقى الدولي العاشر حول التوجهات الحديثة في تمويل التنمية 11-13 أبريل 2011، بيروت، ص. 5.

² د. ناجي بن حسين، مرجع سابق، ص. 2.

³ بولرباج غريب، مرجع سابق، ص. 106.

⁴HussineAlasrage, Op, Cit, p14.

⁵ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2002، ص. 70.

العشرة أوزانا متساوية و يحتسب المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية¹. و يمكن تقييم هذا المؤشر بمايلي: (80 _ 100) يدل على حرية اقتصادية كاملة.

(70 _ 79.9) يدل على حرية اقتصادية شبه كاملة.

(60 _ 69.9) يدل على حرية اقتصادية متوسطة.

(50 _ 59.9) يدل على حرية اقتصادية ضعيفة.

(0 _ 49.9) يدل على حرية اقتصادية منعدمة².

الفرع الثاني: مؤشر الأداء و مؤشر الإمكانيات للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد.

أطلقت أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية unctad لأول مرة تقرير الاستثمار الدولي عام 2001 مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لمعرفة مدى جهود القطر في استقطاب رأس المال الأجنبي من جهة، و مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي في النشاط المحلي و الخارجي، و خلق وظائف في سوق العمل من جهة أخرى³، و يقاس مؤشر الأداء بقسمة حصة البلد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا إلى حصة الناتج المحلي الإجمالي للبلد من الناتج المحلي الإجمالي عالميا، و يؤخذ متوسط ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية أو التطورات التي تحدث لأول مرة. أما مؤشر الإمكانيات فيستند إلى 8 عوامل هي: معدل الناتج المحلي الإجمالي، متوسط دخل الفرد، نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، عدد خطوط الهاتف لكل ألف نسمة، حجم استهلاك الطاقة التجارية، نسبة الإنفاق على البحوث و التطوير للدخل الوطني، نسبة الملتحقين بالدراسات العليا للسكان، تصنيف القطر السيادي⁴.

بالنسبة لمؤشر الأداء حصول الدولة معدل واحد فما فوق يعني انسجام قوتها الاقتصادية مع قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. أما بالنسبة لمؤشر الإمكانيات الذي يتراوح بين صفر و واحد و يحتسب بقسمة الفرق بين المتغير في البلد و أدنى قيمة للمتغير على الفرق بين أعلى قيمة و أدنى قيمة للمتغير. و من مقارنة وضع البلد وفقا لمؤشري الأداء و الإمكانيات يتم تصنيفه ضمن إحدى المجموعات التالية:

¹Dr. Falah. K. Ali Alrubaie, The Impact Of Economic Policies On The Investment Climate In Arab Countries, MPRA Paper No 8369, Avril 2008. P3.

²بولرباج غريب، مرجع سابق، ص. 107.

³HussineAlasrage, Op, Cit, p14.

⁴د. محمد قويدري، مرجع سابق، ص. 292.

- __ مجموعة الدول السبّاقة: تحظى الدول بمؤشر أداء مرتفع و مؤشر إمكانيات مرتفع.
- __ مجموعة الدول المتجاوز لإمكانياتها: و هي التي تحظى بمؤشر أداء مرتفع و مؤشر إمكانيات منخفض.
- __ مجموعة الدول ما دون إمكانياتها: و هي التي تحظى بمؤشر أداء منخفض و مؤشر إمكانيات مرتفع.
- __ مجموعة الدول متدنية الأداء: و هي التي تحظى بمؤشر أداء منخفض و مؤشر إمكانيات منخفض¹.

الفرع الثالث: المؤشر المركب للمخاطر القطرية.

يصدر هذا المؤشر شهريا عن مجموعة (PRS) من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية (ICRG) منذ عام 1980، و يهدف هذا المؤشر لقياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار أو التعامل تجاريا مع القطر و قدرته على مقابلة التزاماته المالية و سدادها، و يستند المؤشر المركب إلى ثلاثة مؤشرات فرعية تشمل مؤشر تقويم المخاطر السياسية الذي يشكل نسبة 50% من المؤشر المركب و مؤشر تقويم المخاطر الاقتصادية 25% و مؤشر تقويم المخاطر المالية 25%. وتتمثل العوامل التي يقيسها المؤشر في كل من المخاطر السياسية و الاقتصادية و التمويلية². و تنخفض درجة المخاطرة كلما ارتفع المؤشر في حين ترتفع درجة المخاطرة في حال انخفاضه و يقسم المؤشر الدول إلى خمس مجموعات حسب درجة المخاطرة.

0 _ 49.5: درجة مخاطرة مرتفعة جدا.

50 _ 59.5: درجة مخاطرة مرتفعة.

60 _ 69.5: درجة مخاطرة معتدلة.

70 _ 79.5: درجة مخاطرة منخفضة.

80 _ 100: درجة مخاطرة منخفضة جدا³.

¹ بولرياج غريب، مرجع سابق، ص. 106.

² بولرياج غريب، مرجع سابق، ص. 107.

³ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2009، ص. 165.

الفرع الرابع: مؤشر التنافسية العالمية.

يصدر مؤشر التنافسية العالمية ضمن تقرير التنافسية العالمية سنويا منذ عام 1979 عن المنتدى الاقتصادي العالمي World Economic Forum و الذي تطور خلال العقود الثلاثة الماضية بحيث أصبح ضمن المؤشرات العالمية ذات المصدقية العالمية لتنافسية الدول، ففي عام 2000 تم تطوير مؤشر تنافسية النمو GrowthCompetitivenessIndex (اعتمادا على نظرية النمو الاقتصادي) و مؤشر تنافسية الأعمال Business Competitiveness Index (اعتمادا على عوامل الاقتصاد الجزئي التي تدفع نحو تحقيق الازدهار). وفي عام 2004 تم تطوير مؤشر التنافسية العالمية الذي اشتمل على العوامل الاقتصادية ذات العلاقة بالتنافسية على المستويين التجميعي و الجزئي، و منذ ذلك الحين كان يتم نشره بجانب مؤشر تنافسية الأعمال¹.

يتكون التنافسية العالمية من مؤشر مركب يشتمل على ثلاثة مجموعات من المؤشرات الفرعية، مؤشر المتطلبات الأساسية و مؤشر معززات الكفاءة و مؤشر القدرة على الابتكار و التقدم العلمي و التقني².

المطلب الثالث: الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية بناء على تقرير 2014.

سعت العديد من الدول العربية في الآونة الأخيرة إلى اتخاذ العديد من الإجراءات و اعتماد مجموعة من الإصلاحات بهدف تحسين بيئتها الاستثمارية و جذب مزيد من التدفقات الاستثمارية الأجنبية، فقد تتطلب هذه الإصلاحات و الإجراءات و الحوافز فترة زمنية قبل أن تؤدي إلى زيادة كبيرة في حصة الدول العربية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية³.

الفرع الأول: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية.

شهدت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوارد إلى الدول العربية تراجعاً بنسبة 9% من 53.5 مليار دولار عام 2012 إلى 48.5 مليار دولار عام 2013، و ضلت قيمة التدفقات ضعيفة مقارنة مع مستواها القياسي الذي بلغ 96.3 مليار دولار عام 2008. و قد مثلت الاستثمارات الواردة إلى الدول العربية ما نسبته 33% من إجمالي العالمي البالغ 1.5 تريليون دولار، و 6.2% من إجمالي الدول النامية البالغ 778 مليار دولار، و كانت حصة الدول العربية من إجمالي التدفقات العالمية قد شهدت تذبذباً خلال الفترة الماضية حيث ارتفعت بشكل طفيف من متوسط بلغ

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، مرجع سابق، ص. 168.

² المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2008، ص. 129.

³ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2012، ص. 73.

الفصل الثاني: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

4.5% خلال الفترة 2005 و 2007 قبل أن تتراجع إلى 5.2% عام 2010 ثم إلى 2.8% عام 2011 لتعاود ارتفاعها بنسبة 4% عام 2012.

و قد تواصل خلال العام 2013 تركيز الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في عدد محدود من الدول العربية حيث استحوذت كل من الإمارات و السعودية للعام الثاني على التوالي على أكثر من 40% من إجمالي التدفقات الواردة للدول العربية، حيث تصدرت الإمارات بقيمة 10.5 مليار دولار بحصة 21.6% ثم تليها السعودية في المركز الثاني بقيمة 9.3 مليار دولار بنسبة 19.2%، كما جاءت مصر في المرتبة الثالثة بقيمة 5.6 مليار دولار أي بنسبة 11.5% من الإجمالي العربي، ثم حل المغرب رابعاً بقيمة 3.4 مليار دولار بنسبة 6.9% ثم السودان خامساً ب 3.1 مليار دولار بنسبة 6.4%. الجدول رقم

الجدول رقم 2-5: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية ما بين 2012-2013 بالمليون دولار.

الدول	2012	2013	الحصة من الإجمالي % لعام 2013	قيمة التغير	نسبة التغير
الإمارات	9602	10488	21.6	886	9.2
السعودية	12182	9298	19.2	-2884	-23.7
مصر	6881	5553	11.5	-1328	-19.3
المغرب	2728	3358	6.9	630	23.1
السودان	2488	3094	6.4	606	24.4
العراق	2376	2852	5.9	476	20.0
لبنان	3674	2833	5.8	-841	-22.9
الكويت	3931	2329	4.9	-1602	-40.8
الأردن	1497	1798	3.7	301	20.1
الجزائر	1499	1691	3.5	192	12.8
سلطنة عمان	1040	1626	3.4	586	56.3
موريتانيا	1383	1154	2.4	-229	-16.6
تونس	1603	1096	2.3	-507	-31.6
البحرين	891	989	2.0	98	11.0
ليبيا	1425	702	1.4	-723	-50.7

الفصل الثاني: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

160	176	0.6	286	110	جيبوتي
-27.5	-67	0.4	177	244	فلسطين
0.0	0	0.2	107	107	الصومال
-356.9	-1167	-1.7	-840	327	قطر
-	-	-	-	-	سوريا
-9	-5000	100	48457	53457	المجموع

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2014، ص74.

الفرع الثاني: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول العربية:

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية ارتفاعا كبيرا بنسبة 62% من 18.2 مليار دولار عام 2012 إلى 29.5 مليار عام 2013، و قد بلغ متوسط قيمة التدفقات الصادرة مليار دولار خلال الفترة بين 2005 و 2012 و مثلت تدفقات الاستثمارات الصادرة من الدول العربية ما نسبته 2.1% من الإجمالي العالمي البالغ 1.4 تريليون دولار و 6.5% من إجمالي الدول النامية البالغ 454 مليار دولار، و مثلت دول الخليج المصدر الرئيسي للتدفقات الصادرة من المنطقة بنسبة 9.5% لعام 2013، حيث تصدرت الكويت قائمة الدول العربية المصدرة ب 8.4 مليار دولار بنسبة بلغت 28.4% تلتها قطر 8 مليار دولار بنسبة 27.2% ثم السعودية في المرتبة الثالثة ب 4.9 مليار دولار بنسبة 16.8%، ثم الإمارات في المركز الرابع ب 2.9 مليار دولار بنسبة 9.9% ثم سلطنة عمان في المرتبة الخامسة ب 1.4 مليار دولار بنسبة 4.7% تليها البحرين ب 1.1 مليار دولار بنسبة 3.6%، و قد تراوحت تدفقات باقي الدول العربية بقيم محدودة بين 915 مليون دولار إلى 4 ملايين دولار إضافة إلى بعض القيم السلبية¹.

الجدول رقم 2-6: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من البلدان العربية ما بين 2012-2013 بالمليون دولار.

الدول	2012	2013	الحصة من الإجمالي % لعام 2013	قيمة التغير	نسبة التغير
الكويت	3231	8377	28	5146	159
قطر	1840	8021	27	6181	336
السعودية	4402	4943	17	541	12
الإمارات	2536	2905	10	369	15

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2014، ص. 73-80.

الفصل الثاني: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

58	507	5	1384	877	سلطنة عمان
14	130	4	1052	922	البحرين
423	740	3	915	175	السودان
21	118	2	690	572	لبنان
20	90	2	538	448	العراق
-18	-75	1	331	406	المغرب
43	90	1	301	211	مصر
-93	-2329	1	180	2509	ليبيا
3	2	0	73	71	اليمن
69	9	0	22	13	تونس
220	11	0	16	5	الأردن
0	0	0	4	4	موريتانيا
-350	-7	0	-9	-2	فلسطين
-554	-227	-1	-268	-41	الجزائر
-	-	-	-	-	جيبوتي
-	-	-	-	-	الصومال
-	-	-	-	-	سوريا
62	11296	100	29475	18179	المجموع

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2014، ص79.

خاتمة الفصل:

من خلال ما سبق يمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر هو المصدر الرئيسي للتنمية الاقتصادية نظريا للمزايا التي يتمتع بها، و ذلك استنادا إلى مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر و تطور اتجاهاته عبر العالم و النظريات التي مر بها من خلال مجموعة من الاقتصاديين العالمين، كما تم التوصل إلى أن نشاط الشركات المتعددة الجنسيات و التدفقات الرأسمالية عبر الحدود المواكبة لذلك التوسع قد أوجد فرصا جديدة للارتقاء بالاستثمار و تحسين أداء الشركات المحلية والاستفادة من الشراكة في مجالات الاستثمار و التسيير و التسويق و تحويل التكنولوجيا. إلى جانب ذلك ترتبط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بمناخ الاستثمار الذي يشمل البيئة الاقتصادية المستقرة و المحفزة و الجاذبة للاستثمار، إلى جانب بعض المؤشرات الدالة على ذلك كمؤشر الحرية الاقتصادية و مؤشر التنافسية العالمي التي من شأنها منح الثقة في المستثمر الأجنبي للاستثمار في البلد المستضيف.

الفصل الثالث:

السياسة المالية والاستثمار الأجنبي

المباشر في الجزائر (تحليل نظري)

مقدمة الفصل:

لقد تطور مفهوم المناخ الاستثماري تدريجيا إلى أن أصبح يشتمل على توليفة مركبة من العوامل الاقتصادية، الاجتماعية و السياسية التي تسعى من خلالها الجهات الوصية إلى الترويج للقطر و للفرص الاستثمارية، ذلك أن المستثمرين الأجانب لا يقرون توطين استثماراتهم في منطقة إلا بعد فحص الشروط العامة لذلك المناخ¹.

و سعت الجزائر جاهدة إلى تحسين البيئة التشريعية و خاصة القوانين المرتبطة بتحسين البيئة الاستثمارية و التي من شأنها إزالة حاجز العوائق القانونية ، إضافة إلى تحسين بيئة أداء الأعمال ذات مصداقية تنسجم مع انفتاح الأسواق و عوامة الاقتصاديات، كما ساهمت الجزائر أيضا في تحسين وضعها فيما يخص التوازنات الاقتصادية الكلية على غرار الرفع من النمو الاقتصادي و خفض نسب البطالة، نسبة التضخم و تحسين ميزان المدفوعات و تحديث البنى التحتية... و الرفع من مستوى التقدم التكنولوجي، و توسيع حجم السوق. و تشكل السياسة المالية في الجزائر أهم المحفزات الرئيسية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تظل مرتبطة ارتباطا شبه كلي بأسعار المحروقات، فالإنفاق الحكومي قد يؤدي إلى تحسين و رفع مستوى الطلب و كذا خلق فرص الشغل، و وجود إدارة ضريبية ذات كفاءة عالية قد يكون عاملا في تحفيز النشاطات الاقتصادية، كذلك فإن رصيد الحساب الجاري قد يعطي الثقة لدى المستثمر الأجنبي. و تم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث:

المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، الضمانات و الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر).

المبحث الثاني: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (مؤشرات كمية، مؤشرات نوعية).

المبحث الثالث: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، التوزيع القطاعي و الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر).

المبحث الرابع: السياسة المالية و انعكاساتها في تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر (تحليل نظري).

د. و صاف سعدي، د. فويدري محمد، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر: بين الحوافز و العوائق، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 2008/08¹، ص. 39-56.

البحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

لقد عاجلت الجزائر مسألة الاستثمارات منذ الاستقلال عن طريق مجموعة من القوانين المتعاقبة، و تهدف هذه القوانين بالأساس إلى تجميع و توحيد ضمانات و حوافز الاستثمار الموجودة في قوانين عديدة في قانون واحد و توحيد تعامل المستثمرين مع جهة واحدة و ذلك لتحرير الاستثمار من القيود و المعوقات الإدارية و الإجرائية¹.

المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

رغم أن كل الدول الحديثة الاستقلال لجأت إلى الاستثمارات الأجنبية لكن هناك من لجأ إلى نمط تنموي مرتكز على القدرات الداخلية، إلا أن الجزائر تعتبر من الدول الحديثة الاستقلال التي تبنت مباشرة بعد استرجاع سيادتها الوطنية قانون يتعلق بالاستثمار، و على هذا الأساس سنتناول تطور قانون الاستثمارات في الجزائر².

الفرع الأول: قانون الاستثمار رقم 277/63:

تميز الوضع الاقتصادي و الاجتماعي غداة الاستقلال بضعف المقومات الأساسية للنهوض بالتنمية الاقتصادية الشاملة، فكان على الدولة أن تسارع أولاً للحفاظ على ما هو موجود، فأصدرت بذلك أول قانون الاستثمار سنة 1963 لتشجيع الاستثمار، كما كان هدف هذا الأخير إنعاش الحياة الاقتصادية من جديد و إعادة بناء و تنمية الاقتصاد الجزائري الذي كان يعاني فراغاً أحدثته هجرة المعمرين بعد الاستقلال و المحافظة و الإبقاء على رؤوس الأجنبية الموجودة في الجزائر و جلب الاستثمارات الأجنبية³.

الفرع الثاني: قانون الاستثمار 284/66:

إن هذا القانون يحدد الإطار الذي ينظم بموجبه تدخل رأس المال الخاص في مختلف فروع النشاط الاقتصادي، و هو يستهدف الثغرات التي تشوب القانون رقم 277/63 و يتعلق هذا القانون بإمكانية تحقيق الاستثمارات في القطاعين الصناعي و السياحي بالنسبة للأشخاص الطبيعيين و المعنويين الجزائريين أو الأجانب، و يمكن للدولة أن تشارك مع شركات الاقتصاد المختلط في مساهمة رأس المال الأجنبي أو الوطني، كما أنه أشار إلى مرسوم تحدد بموجبه كيفية تدخل

¹ منصور زين، واقع و آفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، جامعة الشلف، ص. 2.

² بوخورس عبد الحميد، بلعبيدي عايدة عيبر، أثر سوق العمل في الجزائر، ملتقى دولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية، ص. 7.

³ كريمة قويدري، مرجع سابق، ص. 60.

رأس المال الخاص في قطاعات التجارة الداخلية و المصالح و كذلك كفيات جعل المؤسسات التابعة لنشاط هذه القطاعات من قبل أشخاص معنويين تحت الرقابة الجزائرية¹.

الفرع الثالث: قانون الاستثمار 11/82:

بعدها اعتبر القطاع الخاص هامشيا منذ سنة 1963 و حد دوره في أداء بعض المهام الاقتصادية الثانوية، خاصة في مجال التجارة و الخدمات اتضح بأن للقطاع الخاص خاصة منه الأجنبي دورا مميزا لا سيما في مجال المحروقات باعتباره القلب النابض للاقتصاد الجزائري، إذ هو رغم احتكار الدولة للقطاع و تأميمها له بقيت حاجتها ملحة لمساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة و مساعدتها لها في استغلاله نظرا للإمكانيات المالية و التقنية الكبيرة التي يتطلبها، لذلك صدر قانون 11/82 من أجل توضيح كيفية تشكيل و تشغيل الشركات الاقتصادية المختلطة. لقد حدد القانون نسبة المشاركة الأجنبية بحد أقصى لا يتجاوز 49% من رأسمال الشركة ، و نظرا لكون القانون لام يهتم بالجوانب التحفيزية استدعي الأمر تعديله ليكون أكثر استجابة لحاجة الاقتصاد الجزائري إلى استثمارات خاصة و أجنبية تساهم في زيادة قدرات الإنتاج و الرفع من معدلات النمو خاصة في قطاع المحروقات.

الفرع الرابع: قانون الاستثمار 13/86:

لقد أتم و عدل قانون 13/82 بقانون 13/86 نظرا لعدم قدرته على تحفيز و جلب الحجم المرغوب فيه من مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر محليا خاصة في مجال المحروقات، لذلك تضمن القانون الجديد طرق تشكيل و تسيير الشركات المختلطة بكيفية مرنة و واضحة و محفزة نسبيا مقارنة بالقانون السابق. و يعد الأطراف قصد إنشاء الشركة المختلطة الاقتصاد بروتوكول اتفاق ينص على هدف الشركة المختلطة الاقتصاد و مجال عملها و مدتها، التزامات كل طرف فيها و واجباته.

__ كفيات تحرير رأس المال المشترك و آجال استحقاقه.

__ الكفيات التي يقدم وفقها هذا الطرف أو ذاك للشركة المختلطة الاقتصاد المزمع إنشاؤها، الوسائل البشرية و المادية و التقنية و المالية الضرورية لتحقيق هدفها.

¹ أمر رقم 284/66 المؤرخ في 17 جمادى الأولى 1386 الموافق ل 15 سبتمبر 1966، يتضمن قانون الاستثمارات.

— الترتيب المتعلقة بأجور المستخدمين الأجانب الذين يوضعون تحت تصرف الشركة المختلطة الاقتصاد، و ضمانهم الاجتماعي و تحويل الأموال المتعلقة بهم¹.

الفرع الخامس: قانون النقد و القرض 10/90:

جاء القانون 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد و القرض لتكملة مسيرة الإصلاحات المصرفية التي قامت بها الجزائر، حيث يعتبر هذا القانون النقلة الفعلية للنظام المصرفي الجزائري فهو بمثابة تغيير جذري من أجل إقامة نظام مصرفي مستقل يخدم التحول إلى اقتصاد السوق في ظل المنافسة للمصارف الأجنبية، و من التغيرات و التحولات التي أخذها هذا القانون مايلي:

— يمكن أن تأخذ الاستثمارات الأجنبية المقامة في الجزائر إما شكلا مختلطا فهو بذلك ألغى شرط الأغلبية النسبية لرأس المال، كما ألغى أيضا مشاركة رأس المال الأجنبي مع القطاع العمومي فقط، فقد أكدت نصوصه على أن يخصص للمقيمين و غير المقيمين بالحرية الكاملة للقيام بالشراكة مع شخص معنوي عام أو خاص مقيم.

— حرية تنقل رؤوس الأموال الأجنبية بين الجزائر لتمويل المشاريع الاقتصادية.

— يسمح لغير المقيمين إنشاء بنوك و مؤسسات مالية لوحدهم أو بالمساهمة مع المقيمين.

— السماح بتحويل المداخيل و الفوائد و إعادة تحويل رؤوس الأموال².

الفرع السادس: قانون الاستثمار 12/93:

لقد صدر قانون الاستثمار بموجب المرسوم المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 قصد توفير البيئة القانونية و التشريعية والتنظيمية المواتية لجلب الاستثمار الخاص، خاصة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، فبعدما كانت الاستثمارات حكرا على القطاع العام تنجر من قبل مؤسساته العمومية وفقا لإجراءات قانونية همش القطاع الخاص المحلي و ضيقته مجال حركة القطاع الخاص الأجنبي في شراكة يمتلك فيها الشريك الوطني أكبر الحصة و أهمها، جاء قانون الاستثمار لسنة 1993 ليكون متميزا عما سبقه من قوانين و تنظيمات بإقراره لمبدأ الحرية الكاملة للاستثمار، فالقطاع الخاص محليا كان أم أجنبيا حر في الدخول في أي مشروع استثماري تحت أي شكل أراد، عدا بعض النشاطات الإستراتيجية الخاصة بالدولة دون الحاجة إلى إجراءات كثيرة و معقدة، إذ لا يتطلب الأمر نظريا سوى التصريح بالاستثمار لدى الوكالة الوطنية

¹ قانون رقم 13/86 المؤرخ في 13 ذي القعدة 1406 الموافق ل 19 أوت 1986 يعدل و يتمم قانون رقم 13/82.

² بوخورس عبد الحميد، بلعبيدي عابدة عبير، مرجع سابق، ص. 9.

لترقية و دعم و متابعة الاستثمارات كما نص هذا القانون على مبدأ عدم التمييز بين المستثمرين سواء كانوا عموميين أم خواص، محليين أو أجنبان. فالقانون ضمن في نصوصه معالجة متساوية للمستثمرين من حيث الحقوق و الواجبات، كما أجاز للمستثمرين الأجنبان في إطار تسوية النزاعات المحتملة عن طريق التوفيق، اللجوء إلى سلطة قضائية غير السلطات الجزائرية و ذلك لإزالة مختلف المعوقات التي من شأنها إعادة استقطاب الاستثمارات الأجنبية و جلبها، فلقد منح قانون الاستثمار جملة من التحفيزات في إطار الامتيازات التي تمنحها الوكالة الوطنية لترقية و دعم الاستثمار¹.

الفرع السابع: قانون تطوير الاستثمار 03/01:

بتاريخ 20 أوت 2001 صدر الأمر رقم 03/01 و المتعلق بتطوير الاستثمار و الذي يعمل على تعميق الإصلاحات الاقتصادية و خلق مناخ ملائم لتنشيط الاستثمارات المحلية و الأجنبية². لقد حقق القانون الجديد النظام العام الذي أصبح يطبق على الاستثمارات الوطنية و الأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع و الخدمات و كذا الاستثمارات التي تنجر في إطار منح الامتيازات الخاصة للمستثمرين المحليين و الأجنبان.

و يقصد بالاستثمار وفق هذا القانون الجديد مايلي:

__ اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة.

__ المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية.

__ استفادة النشاطات في إطار حوصصة جزئية أو كلية³.

و أهم ما يميز نظام الاستثمار في الجزائر هو قيامه بالعناصر التالية:

1/ المجلس الوطني للاستثمار الذي يرأسه رئيس الحكومة و تتمثل أهم صلاحياته في رسم الإستراتيجية الوطنية لتطوير الاستثمار، تحديد المناطق ذات الأولوية في الاستفادة من الامتيازات و شروط الاستفادة من الحوافز الخاصة بالاستثمار.

2/ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) و هي بديل عن وكالة ترقية و متابعة الاستثمار (APSI) المستحدثة بموجب قانون الاستثمار الصادر سنة 1993 و تتمثل مهمتها الأساسية في تطوير و متابعة عمليات الاستثمار و تسهيل الإجراءات الخاصة بانطلاق المشاريع.

¹ شبيبي عبد الرحيم، شكوري محمد، معدل الاستثمار الخاص بالجزائر، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية، تقييم و استشراف، بيروت 2009، ص. 6.

² بوخورس عبد الحميد، بلعيد عابدة عبيد، مرجع سابق، ص. 10.

³ أمر رقم 03/01 مؤرخ في 01 جمادى الثانية 1422 الموافق ل 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار.

3/ إنشاء شبك وحيد لا مركزي يتم فيه تجميع الإدارات ذات العلاقة بالاستثمار و يملك هذا الشباك كل الصلاحيات من أجل الاستجابة العاجلة لانشغالات المستثمرين.

4/ صندوق دعم الاستثمار الذي يعمل على تمويل الأنشطة الخاصة بتحسين مناخ الاستثمار و تهيئة الشروط اللازمة لانطلاق المشاريع، كتهيئة المناطق الصناعية و توصيل المرافق الضرورية كالكهرباء و الغاز و الماء و الهاتف و تعبيد الطرقات¹.

الفرع الثامن: قانون الاستثمار 08/06:

صدر هذا الأمر في 15 يوليو 2006 يهدف إلى تعديل و تميم أحكام الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار من خلال إدخال التعديلات التالية²:

__ تخفيض مدة رد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لطلبات المستثمرين و المرتبطة بإمكانية الاستفادة من المزايا ذات الطابع الاستثنائي من مدة تصل من 72 ساعة إلى 30 يوما فقط، و هذا من شأنه أن يخفف من ثقل الإجراءات الإدارية التي تعاني منه المتقدمين بطلبات على مستوى الوكالة.

__ تخضع المزايا التي يستفيد منها المستثمرون الأجانب و المتعلقة بالمشاريع ذات الأهمية الكبيرة للاقتصاد الوطني إلى المفاوضات بين الوكالة و المستثمرون الأجانب على خلاف ما كان موجود في القانون السابق حيث كانت هذه المزايا محدودة لكل المشاريع.

__ إنشاء المجلس الوطني للاستثمار كهيئة عمومية أخرى لتسيير ملفات الاستثمار، حيث يتكون من ثمانية وزراء و يرأسه رئيس الحكومة، حيث يسهر هذا المجلس على إعداد سياسات شاملة كترقية الاستثمار و السهر على تطبيقها و اقتراح التحسينات الضرورية من خلال قوانين المالية، كما أن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تعمل تحت إشراف المجلس الوطني للاستثمار، و هذا دليل على الأهمية القصوى التي توليها الجزائر إلى ملف الاستثمار بصفة عامة و الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة³.

¹ كريمة قويدري، مرجع سابق، ص. 64.

² الأمر رقم 08/06 المؤرخ في 19 جمادى الثانية 1427 الموافق ل 15 جويلية 2006.

³ داودي محمد، مرجع سابق، ص. 148.

المطلب الثاني: الضمانات و الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

يمكن اعتبار أن قانون الاستثمار لسنة 1993 شكل نقطة تحول أساسية في مسيرة انفتاح الاقتصاد الجزائري، حيث تضمن هذا القانون مجموعة من الحوافز و الإعفاءات الضريبية و الجمركية التي تجعل المستثمر الأجنبي يميل للاستثمار في الجزائر بسبب الحماية و الحرية التي قدمها هذا القانون.

الفرع الأول: الضمانات الخاصة بحماية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

لقد أكدت الحكومة الجزائرية على تشجيع الاستثمار و حمايته لتمكنه من المشاركة في بناء و تطوير و نمو الاقتصاد الوطني، و هذا من خلال الضمانات الممنوحة المذكورة و المنصوص عليها قانونا، و كذا من خلال اتفاقيات مبرمة بين الجزائر و الدول على مستوى ثنائي و متعدد الأطراف باللجوء إلى التحكيم الدولي. إن عزم الجزائر على جلب المستثمرين الأجانب للمساعدة في تنمية الاقتصاد الوطني جاء من خلال النصوص القانونية التي ذكرت في كل من قانون النقد والقرض 10/90 و المرسوم التشريعي 12/93 المتعلق بترقية الاستثمار و الذي ينص على مايلي:

1/ الحرية الكاملة للمستثمر و الاستثمار:

هذا المبدأ يضمن الحرية الكاملة للمتعاملين الأجانب للاستثمار في الجزائر مع مراعاة التشريع المعمول بإقامة الاستثمارات في شتى النشاطات الاقتصادية المختلفة ما عدا التي هي مخصصة للدولة كالصحة العمومية، التربية و التعليم و كذا بعده أتماط و صيغ كتنمية القدرات و الطاقات أو تلك التي تعيد التأهيل أو الهيكل و التي تنجر في شكل حصص من رأسمال أو حصص عينية يقدمها أي شخص طبيعي أو معنوي، كما أن المبدأ يضمن حرية كبيرة بإقامة استثمارات إما عن طريق المساهمة بإجمالي رأس المال أو عن طريق الشراكة، كما يسمح بإنشاء الاستثمار في شكل شركة ذات المسؤولية المحدودة (SARL) أو في شكل شركة باسم جماعي (SNC) أو في شكل شركة ذات أسهم (SPA) على أن تكون هذه الاستثمارات قبل انجازها موضوع تصريح الاستثمار لدى الوكالة من طرف المستثمر مرفوقا بالوثائق التي تشرطها التشريعات و التنظيمات.

2/ مبدأ إلغاء التمييزات المتعلقة بالمستثمرين و الاستثمار:

اتخذت الجزائر مبدأ تحقيق المساواة مابين المستثمرين المحليين و المستثمرين الأجانب في عدة قطاعات و مجالات استثمارية داخل الجزائر، و ذلك من خلال نص المادة 14 من المرسوم التشريعي 03/01 الذي نص على مايلي:

— يعامل الأشخاص الطبيعيون و المعنويون الأجانب بمثل ما يعامل به الأشخاص الطبيعيون و المعنويون الجزائريين في مجال الحقوق و الواجبات ذات الصلة بالاستثمار .

— يعمل جميع الأشخاص الطبيعيين و المعنويين الأجانب بنفس المعاملة مع مراعاة أحكام الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر مع دولهم الأصلية¹.

3/ ثبات القانون المطبق على الاستثمار:

جاء في المادة 15 من المرسوم التشريعي 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار و تحفيزا منه للمستثمر الأجنبي على مايلي:

— لا تطبق المراجعات أو الالغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا الأمر إلا إذا طلب المستثمر ذلك بصراحة².

و تحسبا لما قد يواجهه المستثمر بسبب التشريعات أو التنظيمات فقد سعى المشرع إلى تحقيق استقرار مطلق لنظام الاستثمار، و بالتالي فإن أي ارتفاع في الضغط الضريبي أو أي إجراءات جديدة في مجال الحقوق الاجتماعية أو قانون الشركات لا يمكن تطبيقها على الاستثمارات قيد الانجاز³.

4/ تحويل رؤوس الأموال:

نصت المادة 31 من المرسوم التشريعي رقم 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمارات على أن تستفيد الاستثمارات المنجزة انطلاقا من مساهمة في رأس المال بواسطة عملة صعبة حرة التحويل يسعها بنك الجزائر بانتظام و يتحقق من استيرادها قانونا من ضمان تحويل الرأسمال المستثمر و العائدات الناتجة عنه، كما يشمل هذا الضمان المداخل الحقيقية الصافية الناتجة عن التنازل أو التصفية، حتى و إن كان هذا المبلغ أكبر من الرأسمال المستثمر في البداية⁴.

¹ المادة 14 من المرسوم التشريعي 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار.

² المادة 15 من المرسوم التشريعي 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار.

³ دليل الاستثمار في الجزائر، 2006، ص. 58.

⁴ المادة 31 من المرسوم التشريعي رقم 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار.

الفصل الثالث: السياسة المالية و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (تحليل نظري)

لم يخل هذا النص من مشاكل، ففي الواقع لا بد من التمييز لاعتبارات تتعلق بتحديد الجزء القابل للتحويل بين رأس المال (كل الوسائل المستعملة في الإنتاج) و الأموال الخاصة (التي تمثل قيمة رأس المال المملوك للشركة: الرأسمال الاجتماعي، الاحتياطات و الأرباح غير الموزعة)¹.

5/ الالتزامات الدولية الناجمة عن فعل الاتفاقيات المبرمة.

إن الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر ثنائية كانت أو متعددة الأطراف أثرها في منح الارتياح للمستثمر الأجنبي، و هذا لكونها التزامات دولية لها قوة القانون الدولي من حيث التطبيق و الأولوية، فالجزائر و إيماننا منها بضرورة توفير كافة الشروط الضرورية لتشجيع و ضمان الاستثمار على إقليمها و في جميع الميادين الاقتصادية، أبرمت عدة اتفاقيات مع العديد من المتباينة النظم و التوجيهات².

5-1/ الاتفاقيات الدولية الثنائية:

5-1-1/ مع دول أفريقيا:

الجدول رقم 3-1: الاتفاقيات الثنائية بين الجزائر و دول أفريقيا.

الدول	طبيعة الاتفاقية	تاريخ التوقيع
جنوب إفريقيا	الترقية و الحماية المتبادلة للاستثمارات	2000/09/24
	تجنب الازدواج الضريبي و منع التهرب الضريبي في ميدان الضريبة على الدخل	1998/02/28
مصر	تشجيع ، حماية و ضمان الاستثمارات	2001/02/17
		1997/03/29
إثيوبيا	الترقية و الحماية المتبادلة للاستثمارات	2002/05/27
ليبيا	تشجيع، حماية و ضمان الاستثمارات	2001/08/06
مالي	الترقية و الحماية المتبادلة للاستثمارات	1996/07/11
		1998/12/12
		1998/03/16
		2001/01/14
الموزمبيق		
النيجر		
نيجيريا		

¹ دليل الاستثمار في الجزائر، مرجع سابق، ص. 59.

د. عبد المجيد أونيس، الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة واقع و آفاق، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية 18/17 أبريل 2006، ص. 256.

الفصل الثالث: السياسة المالية و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (تحليل نظري)

2001/10/24	التشجيع و الحماية المتبادلة للاستثمارات	السودان
2006/02/16		تونس

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

5-1-2 / مع دول أمريكا:

الجدول رقم 3-2: الاتفاقيات الثنائية بين الجزائر و دول أمريكا.

الدول	طبيعة الاتفاقية	تاريخ التوقيع
الأرجنتين	الترقية و الحماية المتبادلة للاستثمارات.	2000/10/14
كندا	تجنب الازدواج الضريبي و تفادي التهرب الضريبي في ميدان الضريبة على الدخل و الثروة.	1999/02/28
و.م.أ	تشجيع الاستثمارات.	1990/06/22

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

5-1-3 / مع دول آسيا:

الجدول رقم 3-3: الاتفاقيات الثنائية بين الجزائر و دول آسيا.

الدول	طبيعة الاتفاقية	تاريخ التوقيع
الصين	تجنب الازدواج الضريبي و منع التهرب من الضرائب المفروضة على الدخل.	2007/11/06
	التشجيع و الحماية المتبادلة للاستثمارات	1996/10/20
كوريا	تجنب الازدواج الضريبي و منع التهرب من الضرائب المفروضة على الدخل.	2001/11/24
	ترقية و حماية الاستثمارات.	1999/10/12
إندونيسيا	ترقية و حماية الاستثمارات	2000/03/21
	تجنب الازدواج الضريبي و وضع قاعدة المساعدة المتبادلة في ميدان الضريبة على الدخل و الثروة.	1995/04/28
إيران	التشجيع و الحماية المتبادلة للاستثمارات.	2003/10/19
الأردن	تجنب الازدواج الضريبي و تفادي التهرب و الغش الضريبي و وضع قواعد المساعدة المتبادلة في ميدان الضريبة على الدخل و الثروة.	1997/09/16
لبنان	تجنب الازدواج الضريبي و منع التهرب الضريبي في ميدان الضريبة على الدخل	2000/04/09

الفصل الثالث: السياسة المالية و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (تحليل نظري)

1010/10/12	تشجيع التعاون في المجال السياحي	الكويت
2010/06/02	تشجيع التعاون في مجال تحلية مياه البحر.	
	تشجيع التعاون في المجال الزراعي	
2001/09/30	التشجيع و الحماية المتبادلة للاستثمارات	

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

5-1-4 / مع دول أوروبا.

الجدول رقم 3-4: الاتفاقيات الثنائية بين الجزائر و دول أوروبا.

تاريخ التوقيع	طبيعة الاتفاقية	الدول
1996/03/11	التشجيع و الحماية المتبادلة للاستثمارات	ألمانيا
2003/06/17	الترقية و الحماية المتبادلة للاستثمارات تجنب الازدواج الضريبي و منع التهرب الجبائي في ميدان الضريبة على الدخل و الثروة	النمسا
1991/12/15	تفادي الازدواج الضريبي و إرساء قواعد المساعدة المتبادلة في ميدان الضرائب على الدخل و الثروة	بلجيكا
1998/10/25	الترقية و الحماية المتبادلة للاستثمارات	بلغاريا
2002/10/07	تجنب الازدواج الضريبي و منع التهرب الجبائي في ميدان الضريبة على الدخل و الثروة	اسبانيا
2006/12/11	الترقية و الحماية المتبادلة للاستثمارات	فلندا
1993/02/13	التشجيع و الحماية المتبادلة للاستثمارات	فرنسا
1991/05/18	الترقية و الحماية المتبادلة للاستثمارات	إيطاليا
2006/03/10	تجنب الازدواج الضريبي في ميدان الضريبة على الدخل و الثروة	روسيا
2012/02/13	الترقية و الحماية المتبادلة للاستثمارات	صربيا
2011/11/21	اتفاق التعاون الاقتصادي و الصناعي	التشيك

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

5-2 / الاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف:

في هذا الإطار قامت الجزائر بالانضمام إلى العديد من الاتفاقيات المتعددة الأطراف في محاولة منها لتشجيع و رفع مستوى الضمانات الممنوحة للمستثمرين الأجانب و نذكر من هذه الاتفاقيات:

__ الاتفاقية المغاربية الخاصة بتشجيع و ضمان الاستثمار بين دول المغرب العربي.

__ الاتفاقية الخاصة بإنشاء الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمارات (AMGI).

__ الاتفاقية الخاصة بتسوية الخلافات المتعلقة بالاستثمار بين الدولة و رعايا البلدان الأخرى (المستثمرين) (CIRDI)¹

الفرع الثاني: التحفيزات الجبائية للاستثمار في الجزائر.

1/ النظام العام:

النظام العام مجموعة من الامتيازات يتحصل عليها كل مستثمر سواء كان شخص طبيعي أو معنوي، خاص أو عام يهدف إلى تحقيق عن أسهمه استثمارا إنتاجيا.

1-1/ مرحلة الإنجاز:

__ الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة و المستوردة و التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

__ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع و الخدمات غير المستثناة المستوردة أو المقتناة محليا و التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

__ الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض عن كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

1-2/ مرحلة الاستغلال:

لمدة ثلاث سنوات بالنسبة للاستثمارات المحدثه حتى 100 منصب شغل و بعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر:

__ الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS).

__ الإعفاء من الرسم على النشاط المهني (TAP).

¹ www. Andi. Dz.

و تمتد هذه المدة إلى خمس سنوات بالنسبة للاستثمارات التي تحدث 101 منصب شغل أو أكثر عند انطلاق النشاط و/أو الاستثمارات في القطاعات الاستراتيجية التي يحدد قائمتها المجلس الوطني للاستثمار.

2/ النظام الاستثنائي:

حسب هذه الأنظمة يمكن التطرق إلى نوعين من الامتيازات:

1-2/ المناطق التي تستدعي تنميتها مساهمة خاصة من الدولة.

1-1-2/ مرحلة الانجاز لمدة ثلاث سنوات:

— الإعفاء من دفع حقوق الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار.

— تطبيق حق التسجيل بنسبة منخفضة قدرها 0.2% فيما يخص العقود التأسيسية للشركات و الزيادات في رأس المال.

— تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف بعد تقييمها من الوكالة فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز المشروع.

— الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع و الخدمات غير المستثناة من المزايا و التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار سواء كانت مستورة أو مقتناة من السوق المحلية.

— الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة و غير المستثناة من المزايا التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع.

— الإعفاء من حقوق التسجيل و مصاريف الإشهار العقاري و مبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية و غير المبنية الممنوحة الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية.

كما تستفيد من هذه الأحكام الامتيازات الممنوحة للمستثمرين سابقا بموجب قرار مجلس الوزراء لفائدة المشاريع الاستثمارية.

2-1-2/ مرحلة الاستغلال لمدة عشر سنوات:

— إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.

— إعفاء من الرسم على النشاط المهني.

— الإعفاء عشر سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.

— مزايا إضافية لتحسين و/أو تسهيل الاستثمار.

2-2/ المشاريع ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني (الاتفاقية):

2-2-1/ مرحلة الإنجاز لمدة خمس سنوات:

— إعفاء أو خلوص الحقوق و الرسوم و الضرائب و غيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي المطبقة على الاقتناعات سواء عن طريق الاستيراد أو من السوق المحلية للسلع و الخدمات الضرورية لإنجاز الاستثمار.

— الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات و الزيادات في رأس المال.

— الإعفاء من الرسم العقاري فيما يخص الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج.

— الإعفاء من حقوق التسجيل و مصاريف الإشهار العقاري، و كذا مبالغ الأملاك الوطنية بالنسبة لعمليات التنازل المتضمنة الأصول العقارية الممنوحة بهدف إنجاز مشاريع استثمارية.

2-2-2/ مرحلة الاستغلال:

لمدة أقصاها عشر سنوات ابتداء من تاريخ معاينة الشروع في الاستغلال التي تعدها المصالح الجبائية بطلب من المستثمر.

— الضريبة على أرباح الشركات.

— الرسم على النشاط المهني.

— الإعفاءات أو التخفيضات في الحقوق أو الضرائب أو الرسوم بما فيها الرسم على القيمة المضافة التي تنقل أسعار السلع المنتجة عن طريق الاستثمار الذي يدخل في إطار النشاطات الصناعية الناشئة بقرار من المجلس الوطني للاستثمار.

— مزايا إضافية أخرى بقرار من المجلس الوطني للاستثمار، مثل تلك المتعلقة بتكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف بعد تقييمها من الوكالة فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الضرورية لإنجاز الاستثمار¹.

المبحث الثاني: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

رغم الجهود المبذولة منذ بداية التسعينيات و الموجهة نحو بنية الأعمال و مناخ الاستثمار في الجزائر، و رغم النتائج المحققة على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية و التي نالت في مجموعها استحسان الهيئات العالمية المراقبة و المتابعة لمسار الإصلاح في الجزائر، لا تزال بيئة الاستثمار في الجزائر توصف بأنها غير مؤهلة تأهيلا كافيا، و من أجل معرفة مكانة الجزائر و تقييم مناخ الاستثمار فيها لا بد من الوقوف على بعض المؤشرات الكمية و النوعية².

المطلب الأول: المؤشرات الكمية.

من أجل الوقوف على تحليل مكونات مناخ الاستثمار في الجزائر يمكن الاستناد إلى مكونات المناخ الاقتصادي لمناخ الاستثمار اعتمادا على مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي و مؤشر البنية التحتية و الاتصالات و مؤشر حجم السوق.

الفرع الأول: مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي.

يعتبر استقرار الاقتصاد الكلي من المقومات الضرورية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر حيث يتم قياس هذا الاستقرار وفق بعض المتغيرات الأساسية³.

1/ معدل النمو:

تعد الجزائر من الدول المصدرة للطاقة، لذا ارتبط نمو اقتصادها بالطلب العالمي و وضعية أسعار النفط، فلقد شهدت فترة التسعينيات أزمة حقيقية للاقتصاد الوطني نتيجة انهيار أسعار النفط و تفاقم الأزمة الاقتصادية و الاجتماعية والأمنية في الجزائر، مما انعكس سلبا على معدلات النمو خلال 1992 – 1994 و معدلات نمو متواضعة بين 1994 و 1999، و مع تحسن أسعار النفط ابتداء من عام 2000 عاودت معدلات النمو بمستويات بسيطة نسبيا حيث وصل معدل النمو سنة 2009 إلى 2.4% و استمر هذا الارتفاع ليصل إلى أقصى حد له سنة

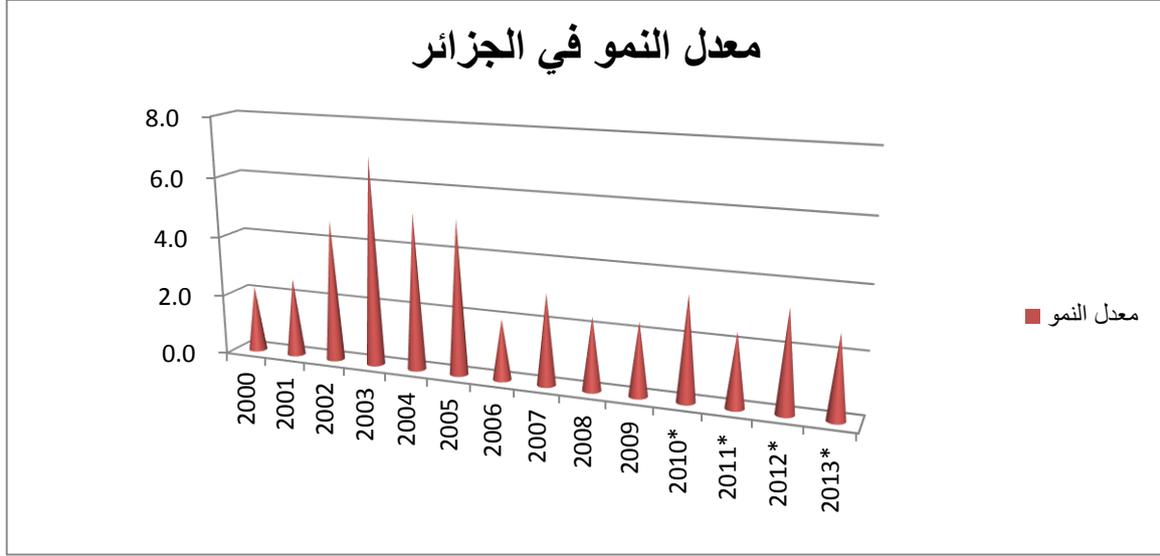
¹ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، آخر تحديث يوم: 2013/05/25.

د. ربحان شريف، همام لمياء، دور مناخ الاستثمار في دعم و ترقية تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 36، 2013، ص. 83.

³ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، مرجع سابق، ص. 42.

2013 ب 2.7%، و رغم تسجيل معدلات نمو موجبة إلا أن معدلات البطالة لا زالت الشبح الذي يهدد الاقتصاد الجزائري حيث قدر معدل البطالة سنة 2013 حوالي 9.8%.

الشكل رقم 3-1: تطور معدل النمو بالجزائر من 2000-2013.

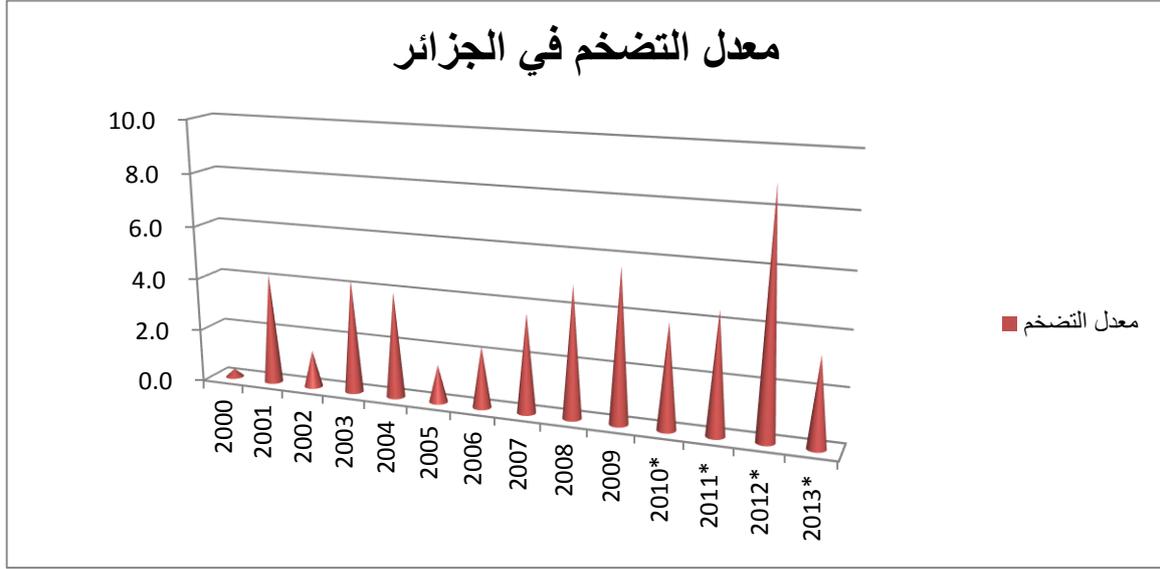


المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات بنك الجزائر.

2/ التضخم:

شهدت معدلات التضخم في الجزائر معدلات مرتفعة نسبيا في بداية التسعينيات، و مع نهاية هذه الفترة بدأت هذه المعدلات في التقلص حيث بلغت 0.3% سنة 2000، و ذلك نتيجة لتطبيق الإصلاح الاقتصادي ليعود الارتفاع سنة 2001 ب 4.1% و تنخفض في 2002 ب 1.4% ليرتفع سنتي 2003 و 2004 بمتوسط 4.1% ليتحسن مرة أخرى سنة 2005 ب 1.4% و نتيجة لتطبيق الحكومة برنامج الإنعاش الاقتصادي، و خلال سنة 2006 بدأت معدلات التضخم في الارتفاع بعد البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، و استمر هذا الارتفاع إلى غاية 2012 حيث بلغ 8.9% ليعود و ينخفض سنة 2013 ب 3.3%.

الشكل رقم 3-2: معدل التضخم في الجزائر من 2000-2013.

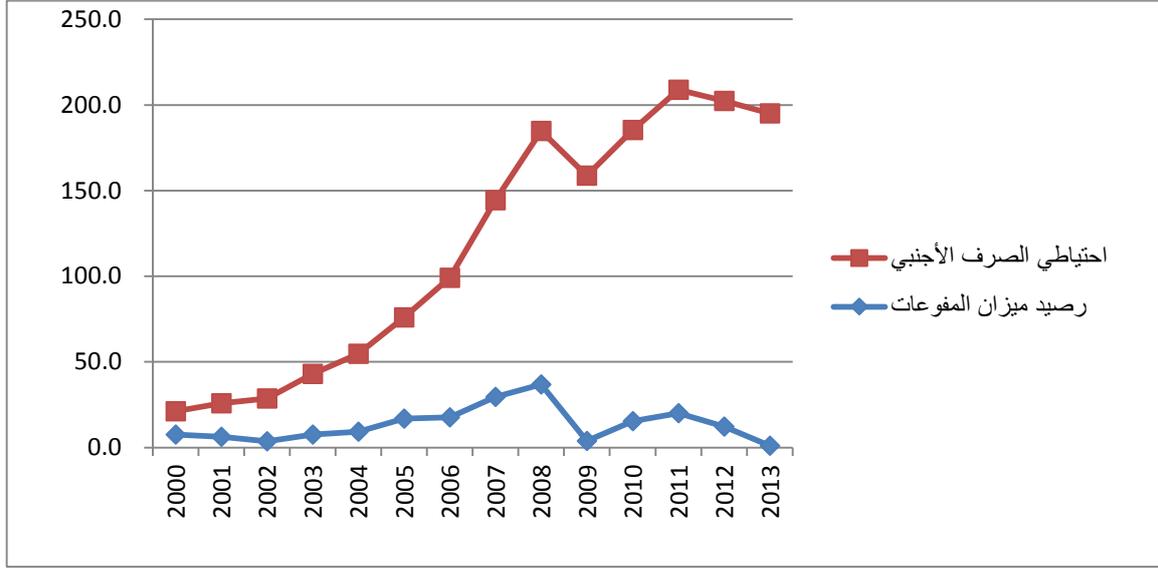


المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات بنك الجزائر.

3/ ميزان المدفوعات:

بعد ارتفاع أسعار البترول سنة 1999 شهد ميزان المدفوعات تحسنا كبيرا و متزايدا حيث بلغ سنة 2000 حوالي 7.57 مليار دولار و 6.2 مليار دولار سنة 2001 حيث تم تسجيل فائض في احتياطي الصرف الأجنبي ب 13.55 و 19.62 مليار دولار سنة 2000 و 2001 على التوالي، و استمر هذا التحسن في ميزان المدفوعات إلى غاية 2008 حيث بلغ 37 مليار دولار و ذلك نتيجة للارتفاع في أسعار البترول، حيث بلغ احتياطي الصرف الأجنبي 148 مليار دولار ليبلغ 194 مليار دولار سنة 2013، كما ساهم هذا الارتفاع في ميزان المدفوعات و احتياطي الصرف الأجنبي إلى تقليص المديونية الخارجية إلى 1.6% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل رقم 3-3: رصيد ميزان المدفوعات و احتياطي الصرف الأجنبي بالجزائر من 2000-2013.



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات بنك الجزائر.

الفرع الثاني: البنية التحتية للمواصلات و الاتصالات.

1/ شبكة المواصلات:

تعد البنية التحتية و المرافق المتطورة و لاسيما في مجالات النقل و المواصلات ضرورة ملحة للتنمية الاقتصادية و جذب الاستثمار الأجنبي المباشر كمها عنصرا حاكما في تأسيس المشروعات الاستثمارية على مختلف أنواعها¹.

1-1/ النقل البري:

شهدت الجزائر افتتاح ميترو الجزائر العاصمة بتاريخ 31 أكتوبر 2012 و الذي بلغ طوله 9 كلم و 10 محطات، إن هذا الأخير سيجعل من الجزائر أول مدينة في المغرب العربي مجهزة بميترو الأنفاق و أسندت مهمة تسييره و استغلاله للشركة (RATP). و في إطار المخطط الخماسي 2010-2014 أطلقت الجزائر مخطط آخر لتنمية و تحديث قطاع النقل الجماعي و النقل الحضري ما بين المدن عبر الترامواي، و يعتبر ترامواي الجزائر نظام نقل جماعي يخدم مدينة الجزائر العاصمة، في سنة 2012 شمل 16.2 كلم و 28 محطة و سيتمند فيما بعد إلى 23 كلم و 38 محطة، و هناك ترامواي قسنطينة الذي بدأت أشغاله في 2008 بخطط يقدر ب 9 كلم و 10 محطات، إضافة إلى ترامواي وهران على مسافة قدرها 48 كلم، كما ستتغرز العديد من المدن الجزائرية مستقبلا على غرار مدينة سيدي بلعباس، باتنة، ورقلة، ...

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، مرجع سابق، ص. 56.

أما فيما يخص السكك الحديدية في الجزائر فتقدر ب 2150 كلم، إذ شهدت في الآونة الأخيرة كهرية بعض المقاطع لوضع قطارات ذات سرعة فائقة قريبا من شأنها أن تربط المدن الرئيسية للبلاد، و تسير شبكة السكك الحديدية من قبل شركة النقل للسكك الحديدية الوطنية (SNTF)، هذه الشبكة مجهزة بأكثر من 200 محطة تغطي خاصة شمال البلاد منها 299 كلم سكك مكهربة و 305 كلم سكك مزدوجة، 1085 كلم سكك ضيقة، و من المتوقع أن تصل شبكة السكك الحديدية عام 2014 إلى 10515 كلم.

1-2/ النقل الجوي:

طورت الجزائر قطاع النقل الجوي بطريقة تجعل منه وسيلة حقيقية للاندماج على الصعيدين الإقليمي و الدولي إذ أنه تم إنفاق ميزانية قدرت ب 60 مليار دينار جزائري لتجديد أسطول الجوية الجزائرية خلال الفترة 2013-2017. خلال 2011 سجلت الخطوط الجوية الجزائرية معدل نمو إجمالي قدر ب 15% و قد بلغت إيراداتها 56 مليار دينار جزائري، هذا و تمتلك الجزائر 35 مطارا منها 13 دوليا، حيث أن مطار الجزائر هو أكثر أهمية حيث يستقطب 6 ملايين مسافر سنويا، و تتكفل الخطوط الجوية الجزائرية بعدة رحلات نحو أوروبا، إفريقيا، كندا، الصين و الشرق الأوسط، و هناك عدة شركات طيران أجنبية لديها رحلات نحو الجزائر منها التونسية للطيران، الخطوط الجوية الملكية المغربية، الخطوط الجوية الفرنسية، الإيطالية للطيران، الخطوط الجوية التركية...

1-3/ النقل البحري:

تعتبر الشركة الوطنية للملاحة (CNAN) و المؤسسة الوطنية للنقل البحري للمسافرين ممثلي قطاع النقل البحري في الجزائر، حيث أن معظم السفن العابرة تعمل على إيصال الركاب إلى الموانئ الأوربية و نقل البضائع إلى جميع أنحاء العالم و معظم الأنشطة التجارية الدولية تتم عن طريق النقل البحري عبر 11 ميناء تجاري، أما فيما يتعلق بتدعيم الهياكل الأساسية للموانئ فإن عدد قليل منها استفاد من هذه العملية باستثناء محطات النفط و الغاز¹.

¹www. Andi. Dz.

2/ تكنولوجيا الإعلام و الاتصال:

تحولت الاتصالات و المعلومات إلى مكون رئيسي في نمو و تطور جميع القطاعات الإنتاجية و الخدمية في أي اقتصاد و لاسيما بعد فورة الاتصالات و المعلومات في العالم و بالتالي أصبحت من العناصر الهامة و المؤثرة على جاذبية الدول للاستثمارات الأجنبية المباشرة¹. و تعد الجزائر من بين الدول التي لا تزال متأخرة نسبيا في استخدام هذه التكنولوجيات.

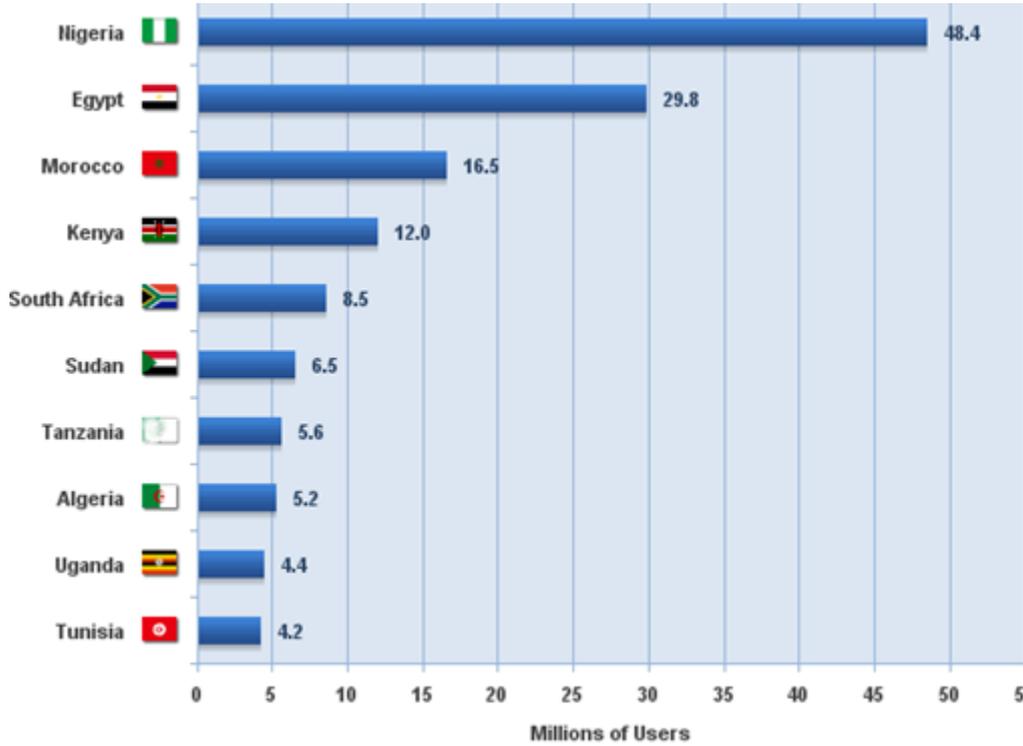
2-1/ شبكة الأنترنت:

وفقا لبوابة الإحصاءات و التحقيقات Net Index الأمريكية المعروفة بكونها مصدر الإحصائيات الشاملة حول الشريط العريض، و استنادا إلى نتائج جمعتها كل من Speedtest و Pingtest التي تكشف عن هذه المعلومات على موقعها وفقا لتحليلات أجريت على شريطها العابر لسنة 2012، احتلت الجزائر المرتبة 178 من أصل 180 دولة أي المرتبة ما قبل الأخيرتين في دول العالم قبل بوتسوانا و البنين في تدفق الأنترنت ب 1.12 ميغابايت في الثانية فهي في ذيل القائمة و ليست هذه المرة الأولى التي تحتل فيها الجزائر المراتب الأخيرة في تدفق الأنترنت. أما من ناحية تقييم مكانة الجزائر إفريقيا من خلال عدد مستخدمي الأنترنت لسنة 2012 فهي تحتل المرتبة الثامنة كما هو موضح في الشكل (، و هي بذلك الأكثر من حيث عدد مستخدمي الأنترنت مقارنة بتونس، أوغندا، و تتفوق على الجزائر كل من جنوب إفريقيا التي بلغ فيها عدد المشتركين 8.5 مليون مشترك و في المغرب 16.5 مليون مشترك².

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، مرجع سابق، ص. 58.

أ محمد شايب، أ هدار لحسن، تقييم قطاع الاتصالات و تكنولوجيا الإعلام في الجزائر، المؤتمر الدولي حول تقييم برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف، 12/11 مارس 2013، ص. 14.

الشكل رقم 3-4: ترتيب لعشر دول الأولى إفريقيا في عدد مستخدمي الانترنت لسنة 2012.



المصدر: أ. محمد شايب، أ. هدار لحسن، تقييم قطاع الاتصالات و تكنولوجيا الإعلام في الجزائر، المؤتمر الدولي حول تقييم برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف، 12/11 مارس 2013، ص. 13.

2-2 / شبكة الهاتف:

الجدول الموالي يوضح تطور عدد المشتركين في شبكة الهاتف النقال و الثابت في الجزائر و ذلك من خلال الفترة الممتدة من سنة 1998 إلى غاية 2011.

الجدول رقم 3-5: تطور عدد المشتركين في الهاتف الثابت و النقال في الجزائر خلال الفترة 1998-2011.

معدل التوغل	العدد الإجمالي للمشاركين	عدد المشتركين			السنوات
		الوطنية تيليكوم	أوراسكوم تيليكوم	اتصالات الجزائر	
0.06	18000	-	-	18000	1998
0.28	72000	-	-	72000	1999
0.28	86000	-	-	86000	2000

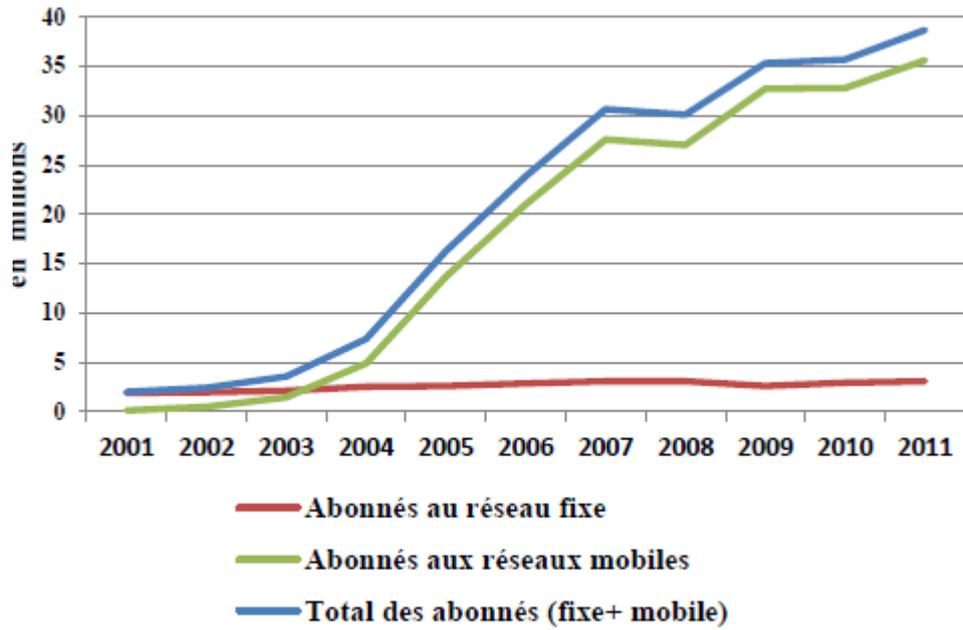
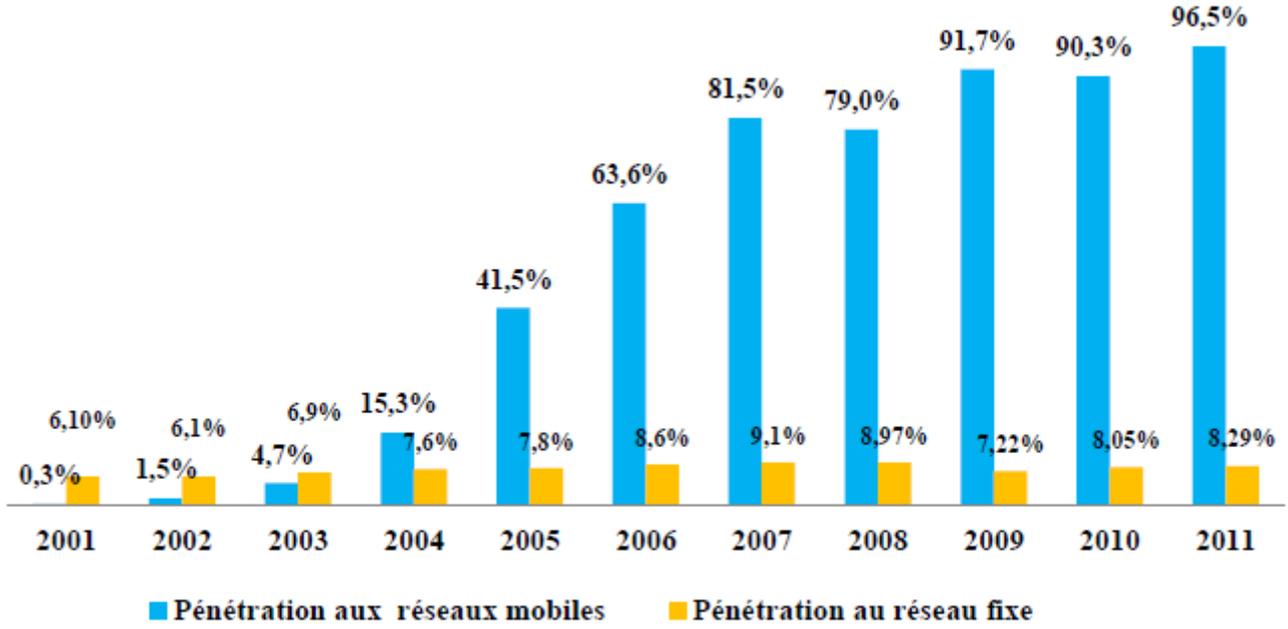
الفصل الثالث: السياسة المالية و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (تحليل نظري)

0.32	100000	-	-	100000	2001
1.5	450244	-	315040	135204	2002
4.67	1446927	-	1279265	167662	2003
15.26	4882414	287562	3418367	1176485	2004
41.52	13661355	1476561	7276561	4907960	2005
63.6	20997954	2991024	10530826	7476104	2006
81.5	427562721	4487706	13382253	9692762	2007
79.04	27031472	5218926	14108857	7703689	2008
91.68	32729824	8032682	14617642	10079500	2009
90.3	32780165	8245998	15087393	9446774	2010
96.52	35615926	8504779	16595233	10515914	2011

المصدر: سلطة الضبط للبريد و المواصلات (ARPT).

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد مشتركى الهاتف الثابت في ارتفاع مستمر حيث بلغ عددهم سنة 1998 حوالي 18000 مشترك إلى أن وصل إلى 10515914 مشترك سنة 2011، بالمقابل لم يشهد عدد المشتركين الهاتف النقال تطورا إلا بعد سنة 2004، حيث بلغ عدد مشتركى أوراسكوم تيليكوم 3418367 مشترك سنة 2004، و 287562 بالنسبة لمشاركى الوطنية تيليكوم الجزائرية خلال نفس السنة، ليتطور هذا العدد سنة 2011 إلى 16595233 مشترك بالنسبة لأوراسكوم تيليكوم و 8504779 بالنسبة للوطنية تيليكوم الجزائرية، و يلاحظ بأن معدل التوغل في ارتفاع مستمر ابتداء من 2001 باستثناء التراجع في سنتي 2008 و 2010 .

الشكل رقم 3-5: تطور معدل التوغل و عدد المشتركين في شبكة الهاتف الثابت و النقال.



المصدر: أ. محمد شايب، هدار لحسن، مرجع سابق، ص. 19.

الفرع الثالث: مؤشر حجم السوق.

إن حجم طلب السوق مرتبط بالنمو الاقتصادي للبلد، و على العموم يعرف هذا الأخير بأنه الزيادة المستمرة في كمية السلع و الخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين، كما تعريفه أيضا بأنه حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، و متوسط الدخل الفردي هو الدخل الكلي موزع على العدد الإجمالي للسكان بمعنى آخر فهو مؤشر لقياس نصيب الفرد في المتوسط من الدخل الكلي للبلد، و عليه فإن حجم طلب السوق

الفصل الثالث: السياسة المالية و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (تحليل نظري)

متغير في غاية الأهمية و هو يحدد على أساس الناتج المحلي الإجمالي لكل بلد، فهو يعتبر من المقومات الرئيسية التي تؤثر في جذب الاستثمار المباشر¹. و يعتبر السوق الجزائري سوق ضخم بالنسبة للشركات الأجنبية التي تهدف إلى تغطية السوق المحلي، فقد بلغ عدد سكان الجزائر سنة 2013 حوالي 37.9 مليون نسمة 39.7 مليون نسمة سنة 2014 وعلى العموم يمكن القول بأن السوق الجزائري يعتبر من المحفزات على الاستثمار، حيث يعتبر مؤشرا إيجابيا لتوسيع حجم الاستهلاك بالنسبة للاقتصاد الجزائري.

المطلب الثاني: المؤشرات النوعية.

من أجل معرفة مكانة الجزائر و تقدير مناخ الاستثمار فيها ندرج بعض أهم المؤشرات النوعية المعتمدة من طرف المؤسسات الدولية المهتمة بالاستثمار الأجنبي²، فلقد زادت أهمية هذه المؤشرات في الكشف عن مدى جاذبية مناخ الاستثمار.

الفرع الأول: المؤشر المركب للمخاطر القطرية.

لمعرفة وضع الجزائر في المؤشر المركب للمخاطر القطرية يمكن تقييم ذلك حسب درجة المخاطرة وفقا للجدول التالي:

الجدول رقم 3-6: وضع الجزائر في المؤشر المركب للمخاطر القطرية.

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
درجة مخاطرة الجزائر	63.8	65.8	75.5	77.3	77.8	78.5	76.8	74.8	72

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات من 2002 إلى 2010.

من خلال الجدول نلاحظ أن وضع الجزائر من هذا المؤشر يتميز بدرجة معتدلة خلال سنتي 2002 و 2003

ودرجة منخفضة خلال سنة 2004 إلى سنة 2010.

¹داودي محمد، مرجع سابق، ص. 74.

²ناجي حسين، مرجع سابق، ص. 9.

الفرع الثاني: مؤشر الحرية الاقتصادية.

لمعرفة مرتبة الجزائر من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية يمكن الاستعانة بالجدول التالي:

الجدول رقم 3-7: مرتبة الجزائر العالمية و العربية من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية.

السنوات	2009	2010	2011	2012
الترتيب عالميا/ 179 دولة	107	105	132	140
الترتيب عربيا/ 17 دولة	14	13	14	15
التنقيط في المؤشر	56.60	56.90	52.40	51

Source : www. Heritage. Org

من خلال معطيات الجدول تقع الجزائر في منطقة الحرية الاقتصادية الضعيفة حيث احتلت المرتبة 132 عالميا سنة 2011 و 140 سنة 2012 بحصولها على 52.4 و 51 نقطة على التوالي، أما عربيا فقد احتلت الجزائر المرتبة 14 سنة 2011 و 15 سنة 2012 من أصل 17 دولة عربية أي في أواخر الترتيب، فمن خلال مؤشر الحرية الاقتصادية الذي يشتمل على جملة من المعايير الرئيسية التي يتم أخذها بعين الاعتبار على غرار حرية الأعمال أين حصلت الجزائر على 66.3 نقطة، حرية التجارة ب 72.8 نقطة مئوية، الإنفاق الحكومي 47.9 نقطة مئوية، و كذا حرية الاستثمار 20 نقطة مئوية، فيما بلغت نسبة حرية القطاع المالي 30 نقطة مئوية، بالإضافة إلى معايير أخرى يتم قياسها كالملكية الفكرية و حرية العمال، و هذا الوضع بالنسبة للجزائر يؤكد على ضرورة إعادة النظر في مناخ الاستثمار.

الفرع الثالث: مؤشر الشفافية.

لمعرفة تطور مؤشر الشفافية بالجزائر يمكن الاستعانة بالجدول التالي:

الفصل الثالث: السياسة المالية و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (تحليل نظري)

الجدول رقم 3-8: تطور مؤشر الشفافية بالجزائر.

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الترتيب/ عدد	/88	/97	/97	/84	/99	/92	/111	/105	/112
الدول	133	146	158	163	179	180	178	180	180
النقاط/10	2.6	2.7	2.8	3.1	3	3.2	2.8	2.9	2.8

Source : www. Transparency. Org

من خلال الجدول نجد أن مؤشر الشفافية الدولية للجزائر قد تراوحت قيمته ما بين 2.6 و 3.2 خلال السنوات من 2003 إلى 2011 و هذا يدل على أن الجزائر و حسب رأي المنظمات الدولية و رجال الأعمال الأجانب من البلدان ذات المعدلات العالية من الفساد، و حسب تقرير التنافسية العالمي الصادر عن 2012 عن المنتدى الاقتصادي العالمي و الذي يتم فيه استقصاء شركات دولية و محلية حول عقبات ممارسة الأعمال في دولة ما فإن الفساد يعتبر ثالث عقبة من حيث الأهمية في الجزائر بنسبة 16% بعد كل التمويل 19.2% و البيروقراطية 18.4%، و من خلال وضعية الجزائر بالنسبة لهذا المؤشر فإن مناخ الاستثمار لا يعتبر محفزا لقللة الشفافية في أداء الأعمال.

الفرع الرابع: مؤشر سهولة أداء الأعمال.

يقيس مؤشر سهولة أداء الأعمال في قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال التي تصدر سنويا من البنك الدولي و مؤسسة التمويل الدولية منذ عام 2004 مدى تأثير القوانين و الإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية و يتكون هذا المؤشر من متوسط عشر مؤشرات فرعية يمكن حصرها في الجدول التالي:

الجدول رقم 3-9: وضع الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال للفترة ما بين 2009-2012.

مكونات المؤشرات الفرعية/ السنوات	2009	2010	2011	2012
الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال	132	136	143	148
تأسيس الكيان القانوني في المشروع	141	184	150	153

الفصل الثالث: السياسة المالية و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (تحليل نظري)

118	117	110	112	استخراج تراخيص البناء
-	122	122	118	توظيف العمالة
167	165	160	162	تسجيل ملكية الأصل العقاري
150	139	135	131	الحصول على الائتمان
127	123	122	118	التجارة عبر الحدود الدولية
79	74	73	70	حماية المستثمر
164	162	168	166	سداد الضرائب
122	123	123	126	تنفيذ العقود التجارية
59	52	51	49	تصفية و إغلاق المشروع

Source : World Bank, Doing Business 2009, 2010, 2011, 2012.

من خلال الجدول يتبين لنا أن وضعية المناخ الاستثماري في الجزائر هي سيئة و سلبية من مناخ الأعمال و الظروف المحيطة به، الأمر الذي أدى إلى عزوف المستثمرين الأجانب عن الاستثمار في الجزائر. فقد تحصلت الجزائر على المرتبة 143 من بين 183 دولة سنة 2011 و المرتبة 148 سنة 2012 و هي بالتالي من البلدان التي لم تحقق تغييرا كبيرا من مؤشرات البنك العالمي المعتمدة خلال هذه المرحلة رغم الإصلاحات الاقتصادية المتخذة، حيث سجل تقرير البنك العالمي أن الجزائر لا تتوفر على مناخا جذابا للاستثمار بالنظر إلى عوامل عديدة، حيث جاءت الجزائر في المرتبة 153 فيما يخص مؤشر تأسيس الكيان القانوني للمشروع سنة 2012، أما فيما يخص الحصول على رخص البناء فقد احتلت المرتبة 117 عالميا سنة 2011 لتتخلف بمرتبة سنة 2012 في 118 عالميا، أما من ناحية تسوية الملكية فقد احتلت المرتبة 165 سنة 2011 و 167 سنة 2012 و هي مرتبة متقهقرة جدا، كما جاءت في المرتبة 139 سنة 2011 فيما يخص مؤشر الاستفادة من القروض البنكية و 150 سنة 2012، مع عدم ليونة القوانين في هذا المجال مما جعل البنك العالمي يصنف الجزائر ضمن أسوأ البلدان في هذا المؤشر، كما يواجه المستثمرون مشاكل عديدة في مجال تسوية الضرائب و الرسوم رغم إقدام الجزائر على تخفيض الضغط الجبائي، و لاحظ التقرير تحسنا في عمليات الجمركة و مع ذلك ظل الترتيب الجزائري متواضعا، فقد احتلت الجزائر المرتبة 162 و 164 سنتي 2011 و 2012، و احتلت المرتبة

123 و 122 سنتي 2011 و 2012 فيما يخص تنفيذ العقود، فيما كان أفضل ترتيب حصلت عليه الجزائر هو 59 سنة 2012 و الذي يتعلق بإنهاء المشروع الاستثماري الذي يتم بسرعة و في وقت قصير¹.

المبحث الثالث: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

يعتبر مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر مؤشرا جيدا لمعرفة مدى تقدير المستثمرين الأجانب للمؤسسات الاقتصادية في كل بلد²، و يمكن التطرق في هذا المبحث إلى حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة و الصادرة في الجزائر إضافة إلى التوزيع القطاعي و الجغرافي لهذه الاستثمارات.

المطلب الأول: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد و الصادر في الجزائر.

الفرع الأول: حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر.

الجدول رقم 3-10: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر (بالمليون دولار أمريكي).

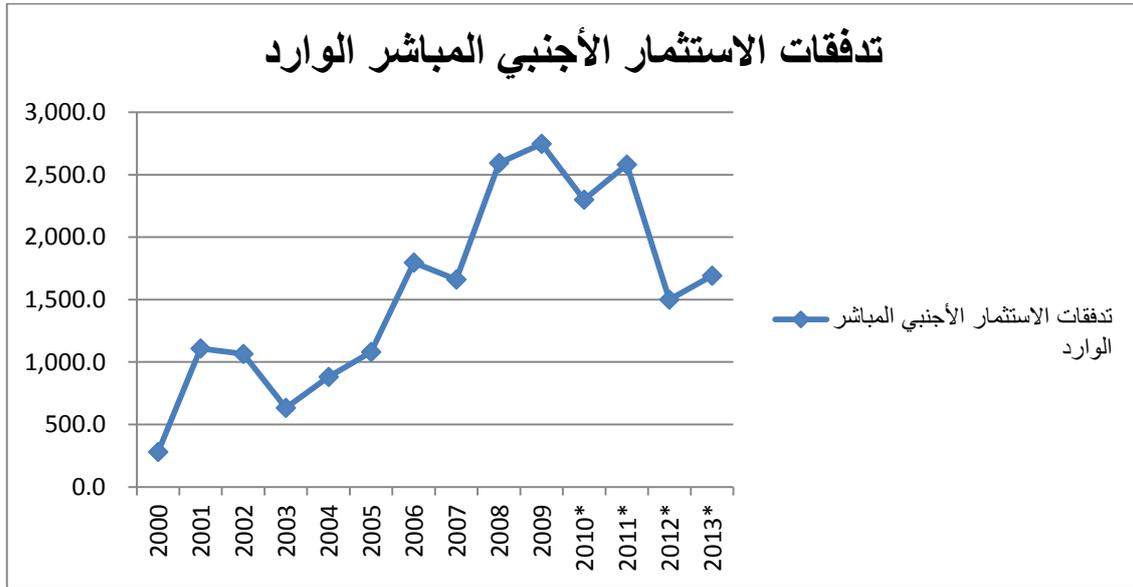
السنوات	التدفقات	السنوات	التدفقات	السنوات	التدفقات
1990		1998	606.6	2006	1795.4
1991		1999	291.7	2007	1665
1992	30	2000	438	2008	2646
1993	-	2001	1113.1	2009	2746.4
1994	-	2002	1065	2010	2264
1995	-	2003	633.8	2011	2571
1996	270	2004	881.9	2012	1499
1997	260	2005	1081.3	2013	1691

Source : www. Unctad. Org

¹ د. ربحان الشريف، أهوام لمياء، مرجع سابق، ص. 88.

² ناجي حسين، مرجع سابق، ص. 4.

الشكل رقم 3-6: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر من 2000-2013.



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الأونكتاد.

يظهر لنا من خلال الجدول و الشكل أن الجزائر حققت مستويات مقبولة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2013، فلقد عرفت الفترة الممتدة من 1990-1996 غياب شبه كامل للاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث بلغ سنة 1992 حوالي 30 مليون دولار و ذلك راجع إلى الآثار التي تركتها الأزمة البترولية سنة 1986 و انهيار أسعار البترول الأمر الذي انعكس سلبا على ميزان مدفوعات الدول المصدرة للنفط عموما و الجزائر خاصة، إضافة إلى المشاكل الاجتماعية و السياسية و الأمنية التي شهدتها الجزائر غداة 1988. أما الفترة الممتدة من 1997-2000 فلقد شهدت صحوة في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر حيث بلغ سنة 2000 ما يقرب 438 مليون دولار و ذلك بسبب دخول الجزائر اقتصاد السوق و بداية الانفتاح عن الاستثمار الأجنبي المباشر. أما الفترة الممتدة من 2001 إلى 2014 فقد تميزت بارتفاع ملحوظ في الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر بسبب قيام الدولة بسلسلة من الإجراءات و التدابير بهدف تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر من شأنها ترقية قوانين الاستثمار من خلال إصدار الأمر 03/01 و المتعلق بتطوير الاستثمار و إجراء بعض التعديلات التشريعية و التنظيمية، بالإضافة إلى إنشاء بنى تحتية و هياكل قاعدية سهرت الدولة على إنجازها في برامجها التنموية التي سطرها في الفترة 2001-2014 تحت ما يسمى ببرامج الإنعاش الاقتصادي. فلقد بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2001 حوالي 1113 مليون دولار مسجلا ارتفاعا ملحوظا مقارنة بالسنوات السابقة لينخفض في حدود 881.9 سنة 2004 بسبب عودة الاضطرابات الأمنية و السياسية، و شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاعا سنة

الفصل الثالث: السياسة المالية و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (تحليل نظري)

2005 ب 1081 مليون دولار ليصل إلى 2746 مليون دولار سنة 2009 و ذلك راجع إلى طبيعة الإجراءات التحفيزية التي اعتمدها الدولة من جهة، و من جهة ثانية إلى المشاريع الاستثمارية التي أطلقتها الدولة ضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، و بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر 2264 مليون دولار سنة 2010 مسجلة انخفاضا قدره 482 مليون دولار مقارنة بسنة 2009 و يرجع ذلك إلى تبعيات الأزمة المالية 2008، و كذا الإجراءات الجديدة للقوانين التكميلية للمالية (2009-2010) خاصة القاعدة 51/49 بالمائة التي أثارت تحفظات الكثير من المستثمرين الأجانب، في حين سجلت التدفقات ارتفاعا سنة 2011 ما يقارب 2571 مليون دولار ليعود للانخفاض إلى 1499 و 1691 مليون دولار سنتي 2012 و 2013¹.

الفرع الثاني: حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الجزائر.

لمعرفة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الجزائر يمكن الاستعانة بالجدول و الشكل التالي:

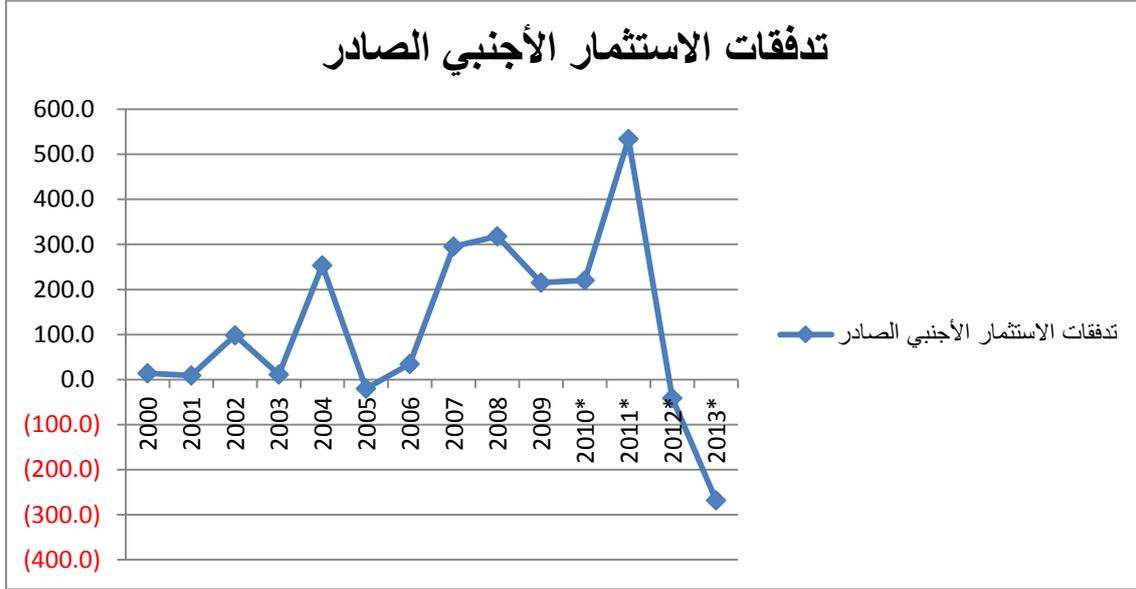
الجدول رقم 3-11: تدفقات الاستثمار الأجنبي الصادر من الجزائر (بالمليون دولار أمريكي).

السنوات	التدفقات	السنوات	التدفقات	السنوات	التدفقات
1990	4.7	1998	1	2006	34.6
1991	-	1999	7.6	2007	295.1
1992	-	2000	13.7	2008	317.9
1993	-	2001	9.3	2009	215
1994	-	2002	98.6	2010	220.2
1995	-	2003	10.9	2011	534
1996	-	2004	253.5	2012	41
1997	-	2005	20.5	2013	268

Source : www. Unctad. Org

¹ أ جديدي روضة، أثر برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، الملتقى الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، ص. 20.

الشكل رقم 3-7: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الجزائر من 2000-2013.



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الأونكتاد.

من خلال الجدول و الشكل يلاحظ أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية الصادرة من الجزائر كانت غائبة بداية من سنة 1990 إلى غاية 1998، و مع بداية سنة 1999 بدأت التدفقات بالصعود حيث سجلت خلال نفس السنة ما يقارب 7.5 مليون دولار و استمر هذا الارتفاع إلى غاية 2004 أين سجلت التدفقات ما يقارب 253 مليون دولار ما عدا سنة 2003 أين بلغت التدفقات 10.9 مليون دولار، حيث انخفضت ب 88% مقارنة مع 2002، و سجلت التدفقات نتيجة سلبية في 2005 لتعاود الارتفاع ابتداء من 2006 حيث بلغت رقما قياسيا سنة 2011 ب 543 مليون دولار لتنهيار مرة أخرى خلال سنتي 2012 و 2013 على التوالي مسجلة قيما سلبية.

المطلب الثاني: التوزيع القطاعي و الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

يمكن توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قسمين الأول يهتم بمصدر التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر و توزيع هذه التدفقات حسب القطاعات، و الثاني يهتم بتوزيع هذه التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر جغرافيا حسب الدول المستثمرة في الجزائر.

الفرع الأول: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

يعتبر قطاع المحروقات من أهم القطاعات المستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، حيث قفز هذا الأخير قفزة نوعية باعتماد قانون المحروقات رقم 07/05 الصادر في 28/04/2005 الذي يضم 115 مادة ألغت بموجبها أغلب

الفصل الثالث: السياسة المالية و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (تحليل نظري)

أحكام القانون 14/46 المتعلق بأعمال التنقيب و البحث عن المحروقات و استغلالها و نقلها بالأنابيب¹، و تشير الكثير من الدراسات أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتجه بالخصوص نحو قطاعات المحروقات، فمن بين 530 مليون دولار التي استفادت منها الجزائر سنة 1999 مثلا 500 مليون دولار توجه نحو هذا القطاع، كما تبين دراسات أخرى أن نسبة الاستثمار في المحروقات تمثل حصة الأسد بالنسبة لبعض الشركاء التجاريين الأساسيين كفرنسا بنسبة 60% واسبانيا ب 73%². و تمكنت شركة سوناطراك بالشراكة مع أكبر الشركات العالمية أبرزها عقد ما بين سوناطراك والشركات الأمريكية منها HALLIBRTON للطاقة و الخدمات سنة 1999 بمبلغ مليار و 20 مليون دينار و ANADARKO سنة 1999 شراكة في مجال التنقيب عن البترول، كما تم عقد شراكة في مجال التنقيب عن البترول و عقد شراكة بين شركة سوناطراك و الشركة الأمريكية CONOCO سنة 2000 مهمتها إنجاز مشاريع مشتركة في جميع مراحل قطاع المحروقات من الاستكشاف، البحث، النقل، التسويق.

و خلال الفترة 2001-2004 يمكن الإشارة إلى بعض الشركات الأجنبية المستثمرة في قطاع المحروقات من خلال

الجدول التالي:

الجدول رقم 3-12: الشركات الأجنبية المستثمرة في قطاع المحروقات خلال الفترة 2001-2004.

السنة	الجنسية	الشركة	السنة	الجنسية	الشركة
2004	أمريكا	Amerada Hess	2001	اسبانيا	Cepa
	استراليا	Bhp-Billiton	2002	أمريكا	BP
	الصين	CNBC		إيطاليا	ENEL
	ايرلندا	PtroCeltic		ألمانيا	Winter Shall
	اسبانيا	Ropsol-ypf	إيطاليا	Pepiline	
	الصين	Sinopec	2003	البرازيل	Ptrobas

¹ القانون رقم 07/05 المؤرخ في 2005/04/28 المتعلق بقانون المحروقات، الجريدة الرسمية العدد 50 المؤرخة في 2005/07/19.

² أ يوسف رشيد، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الوطني، حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 2005/05، ص. 166.

الفصل الثالث: السياسة المالية و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (تحليل نظري)

	النرويج	Statiol		الصين	CNPC
--	---------	---------	--	-------	------

المصدر: أ. بودرامة مصطفى، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الواقع و المشكلات، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 09 (2009) ص 191.

أما باقي القطاعات المستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر فيمكن إبرازها في الجدول التالي:

الجدول رقم 3-13: توزيع المشاريع الاستثمارية المصرحة حسب القطاعات للفترة 2002-2012 (بالمليون دينار جزائري).

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة	المبلغ	النسبة	مناصب الشغل	النسبة
الزراعة	735	1.38	85248	1.06	43250	5.07
البناء	10124	19.03	1206137	14.94	219795	25.75
الصناعة	6607	12.42	4033666	49.97	27138531.8	31.8
الصحة	620	1.77	82685	1.02	14368	1.68
النقل	29145	14.78	725264	8.98	147215	17.25
السياحة	489	0.92	886445	10.98	43871	5.14
الخدمات	5481	10.30	665.37	8.24	93995	11.01
التجارة	2	0.00	37514	0.46	15500	1.82
الاتصالات	4	0.01	350486	4.34	4030	0.47
المجموع	53207	100	8072482	100	853409	100

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

الشكل رقم 3-8: مبلغ المشاريع الاستثمارية المصرحة حسب القطاعات من 2002-2013.



المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

من خلال الجدول يتضح لنا أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر تتوزع على عدد من القطاعات، حيث يمثل قطاع الصناعة مكانة الصدارة من حيث مبلغ المشاريع المصرحة و التي تبلغ 4033666 مليون دينار جزائري، مع توفير 27138531.8 منصب عمل، من خلال 6607 مشروع، و هذا راجع إلى بناء العديد من المصانع الضخمة (صناعة الحديد و الصلب، صناعة المحركات...) و تنمية الشراكة بين المؤسسات الجزائرية و نظيرتها الأجنبية، إضافة إلى ظهور العديد من الصناعيين الخواص في بعض القطاعات (النسيج، الكيمياء، الكهرباء، الصناعة الصيدلانية...). أما باقي القطاعات الأخرى فبقيت عند مستويات متواضعة، حيث بلغ قطاع النقل 725264 مليون دينار جزائري، مع توفير 147215 منصب عمل من خلال 29145 مشروع، و قطاع السياحة فقد بلغه 886445 مليون دينار جزائري، مع توفير 43871 منصب شغل من خلال 489 مشروع، و بالنسبة لقطاع الاتصالات فبلغت حوالي 350486 مليون دينار جزائري، مع توفير 4030 منصب شغل من خلال تبني 4 مشاريع حيث عرف هذا القطاع استفاقة في السنوات الأخيرة نتيجة نمو تطبيقات تكنولوجيا الإعلام و الاتصال في الجزائر بشكل معتبر و أصبح ظاهرة حقيقية في المجتمع. أما قطاع الزراعة فقد بلغ حوالي 85248 مليون دينار جزائري، مع توفير 43250 منصب شغل من خلال تبني 735 مشروع، و يعود السبب في تأخر القطاع الزراعي نتيجة عدم الاهتمام اللازم بهذا القطاع و لم يسجل هذا القطاع نتائج إيجابية إلا بعد تبني المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

الفصل الثالث: السياسة المالية و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (تحليل نظري)

الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية المستثمر الأول في الجزائر بمبلغ يقارب 900 مليون دولار خلال الفترة 1998-2002، تليها في المرتبة الثانية مصر في ميدان الاتصالات، و في المرتبة الثالثة فرنسا بمبلغ 350 مليون دولار متبوعة باسبانيا و إيطاليا¹.

أما من الفترة 2002-2013 فيمكن إبرازها في الجدول التالي:

الجدول رقم 3-14: توزيع المشاريع الاستثمارية المصرحة حسب المناطق الجغرافية من 2002-2013 (بالمليون دينار جزائري).

المناطق	عدد المشاريع	المبلغ	مناصب الشغل
أوروبا	257	521531	48408
فيما بينها الاتحاد الأوروبي	205	444845	37069
آسيا	34	98580	5103
أمريكا	10	61850	3473
الدول العربية	154	1237112	35230
إفريقيا	1	1000	30
أستراليا	1	2974	264
متعددة الجنسيات	11	99117	1535
المجموع	468	2022164	94043

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

¹ أ بودرامه مصطفى، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الواقع والمشكلات، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 2009/09، ص. 191.

الفصل الثالث: السياسة المالية و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (تحليل نظري)

الشكل رقم 3-9: توزيع المشاريع الاستثمارية حسب المناطق الجغرافية.



المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

من خلال معطيات الجدول يتضح لنا أن التوزيع الجغرافي للمشاريع الاستثمارية المصرحة خلال الفترة 2002-2013 تصدر الدول العربية بأكبر غلاف مالي موجه للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر حيث قدر ب 1237112 مليون دينار جزائري مع توفير 35230 منصب شغل من خلال تبني 154 مشروع، تليها أوروبا بغلاف مالي مقدر ب 521531 مليون دينار جزائري مع توفير 48408 منصب شغل من خلال تبني 257 مشروع، والاتحاد الأوروبي بغلاف مالي قدره 444845 مليون دينار جزائري مع توفير 37069 منصب شغل من خلال تبني 205 مشروع.

و ترجع صدارة الترتيب للدول العربية من حيث حجم المبالغ المالية الموجهة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر إلى مجموعة الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر مع هذه البلدان من خلال تشجيع و حماية و ضمان الاستثمار، و تجنب الازدواج الضريبي، و يمكن ترتيب الدول العربية المستثمرة في الجزائر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 3-15: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة من الدول العربية إلى الجزائر (2001-2012).

الدول	المبلغ	الدول	المبلغ
مصر	1308	البحرين	190
الكويت	644	السعودية	157
الإمارات	422	قطر	127

الفصل الثالث: السياسة المالية و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (تحليل نظري)

115	تونس	263	لبنان
-----	------	-----	-------

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2014، ص 75.

من خلال الجدول يتضح تصدر مصر للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر بمبلغ 1308 مليون دولار، تليها الكويت ب 644 مليون دولار، ثم الإمارات ب 422 مليون دولار، لتأتي بقية الدول العربية المستثمرة في الجزائر بمبالغ تتراوح ما بين 250 و 100 مليون دولار.

المبحث الرابع: السياسة المالية و انعكاساتها في تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (تحليل نظري).

تعتبر السياسة المالية أحد السياسات الاقتصادية المستقطبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في أي بلد، و الجزائر كغيرها من الدول النامية تسعى هي الأخرى لتحسين مناخها الاستثماري بانتهاج سياسة مالية ملائمة تسعى إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية و مسايرة التنمية الاقتصادية من خلال أدواتها المختلفة (السياسة الانفاقية و الضريبية و ساسة الدين العام)، و للحدوث عن هذا أكثر يمكن تحليل تطور السياسة المالية في الجزائر عبر مراحل مسار التنمية الاقتصادية و انعكاساتها على مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر و ذلك عبر ثلاث فترات (فترة التخطيط، الفترة الانتقالية و فترة الإنعاش الاقتصادي).

المطلب الأول: فترة التخطيط (1970-1990).

انتهجت الجزائر خلال هذه الفترة سياسة مالية مبنية على الاقتصاد المخطط، حيث اعتمدت حيث اعتمدت أساسا على موارد المحروقات الأمر الذي قد ينعكس سلبا على البيئة الاستثمارية في الجزائر.

الفرع الأول: السياسة الضريبية.

خلال هذه الفترة اعتمدت الجزائر بشكل كبير على الجباية البترولية التي انتقلت من مجموع الإيرادات سنة 1970 إلى حوالي 50% من هذا المجموع سنة 1985، مع تجاوزها نسبة 60% سنوات 1981، 1980، 1974 نظرا لارتفاع أسعار البترول خلال هذه السنوات أين بلغت 35.93 دولار، 36.83 دولار، 46.04 دولار على التوالي، بالمقابل عرفت الجباية العادية نوعا من الانخفاض إذ انتقلت من 75.3% من مجموع الجباية الكلية سنة 1970 إلى حوالي 50% من هذا المجموع سنة 1985، مع تحقيق أدنى مستوى لها سنة 1981 بنسبة 33.6%، و هذا ما أدى إلى الاحتفاظ بنفس هيكل الجباية خارج قطاع المحروقات. غير أن انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية سنة 1986 من 27.56 دولار سنة 1985 إلى 14.4 سنة 1986 أدى إلى انخفاض إيرادات الجباية البترولية بحوالي 20% من

الفصل الثالث: السياسة المالية و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (تحليل نظري)

50% سنة 1985 إلى 30% سنة 1986، و هذا ما كان له انعكاس مباشر على إيرادات الدولة الكلية بحيث انخفضت هي الأخرى من 38% من إجمالي الناتج المحلي الخام خلال الفترة 1985-1981 إلى 28% من هذا الإجمالي خلال الفترة 1990-1986.¹

الجدول رقم 3-16: تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1970-1990 (بالمليون دينار جزائري).

السنوات	الإيرادات العامة	مجموع جباية الدولة	الجباية البترولية	الجباية العادية
1970	6306	5466	1350	4106
1971	9619	5982	1648	4334
1972	9178	8434	3278	5156
1973	11067	9956	4114	5242
1974	23438	21399	13999	8000
1975	25052	23194	13462	9732
1976	28018	24976	14237	10739
1977	33479	31279	18019	13260
1978	36773	35379	17365	12014
1979	46429	44844	26516	18328
1980	59344	57770	37658	20112
1981	79085	76714	50954	25760
1982	75313	70637	41458	29179
1983	80957	75165	37711	37454
1984	105782	117548	56776	60772
1985	107307	92911	46363	46548
1986	90744	72854	21055	51799
1987	88808	75769	19700	56069
1988	93500	81883	23992	57891
1989	116484	110000	45540	64460
1990	152500	147300	76154	71146

¹ أ شبيبي عبد الرحيم، أ د بن بوزيان محمد، أ شكوري سيدي محمد، الآثار الاقتصادية الكلية لصدمة السياسة المالية بالجزائر، جامعة تلمسان، ص. 6.

Source : www.ons.dz

الفرع الثاني: السياسة الانفاقية.

تميزت هذه المرحلة ببروز قطاع عمومي قوي بادر في تسيير المصالح الاقتصادية للأمة خاصة مع الإعلان الرسمي لتطبيق الأسلوب الاشتراكي سنة 1971، و الذي اعتمد بدوره على التخطيط المركزي كأسلوب من أساليب التنمية الاقتصادية، و هذا ما استدعي تدخلا قويا للدولة في الحياة الاقتصادية عبر عنه ارتفاع الإنفاق العمومي خلال هذه الفترة، إذ انتقل هذا الأخير من 26.25% من الناتج المحلي الخام سنة 1970 إلى حوالي 46.4% من هذا الناتج سنة 1985، يرجع هذا بالدرجة الأولى إلى ارتفاع نفقات التجهيز على حساب نفقات التسيير¹. و قد تطلب هذا النموذج للتنمية المبني على نظرية الصناعات المصنعة استثمارات ضخمة حققت معدلات نمو اقتصادي جد إيجابية إذ بلغت نسبة 9.21% سنة 1978، كما امتصت عدد لا بأس به من اليد العاملة إذ انخفضت نسبة البطالة حوالي 13.28% سنة 1983، و هذا ما دفع الدولة خلال هذه الفترة إلى توجيه سياستها المالية نحو هذا المجال بالرفع من إنفاقها الاستثماري، معتمدة في تمويل ذلك على الجباية البترولية التي مثلت أهم مصدر للتمويل آنذاك، بالمقابل عرفت مستويات التضخم نوعا من الارتفاع إذ بلغت نسبة 17.52% سنة 1978 و 14.65% سنة 1981.

الجدول رقم 3-17: تطور النفقات العامة في الجزائر خلال 1970-1990 (بالمليون دينار جزائري).

السنوات	النفقات العامة	نفقات التسيير	نفقات التجهيز
1970	6014	2453	1623
1971	6796	4687	2254
1972	7729	5365	2832
1973	9913	6270	3715
1974	12495	9496	4102
1975	17756	12344	5412
1976	20177	13170	6947
1977	25472	15281	10191
1978	30106	17575	12531
1979	33515	20090	13425

¹ شبيبي عبد الرحيم، مرجع سابق، ص.

الفصل الثالث: السياسة المالية و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (تحليل نظري)

17227	26789	44016	1980
32450	34204	57654	1981
34449	37994	72443	1982
41252	44380	85632	1983
46026	69709	115735	1984
44614	53070	135301	1985
40924	62868	125441	1986
36586	62853	111323	1987
66230	37672	119700	1988
67484	37294	124500	1989
77024	41296	136500	1990

Source : www.ons.dz

الفرع الثالث: سياسة الدين العام.

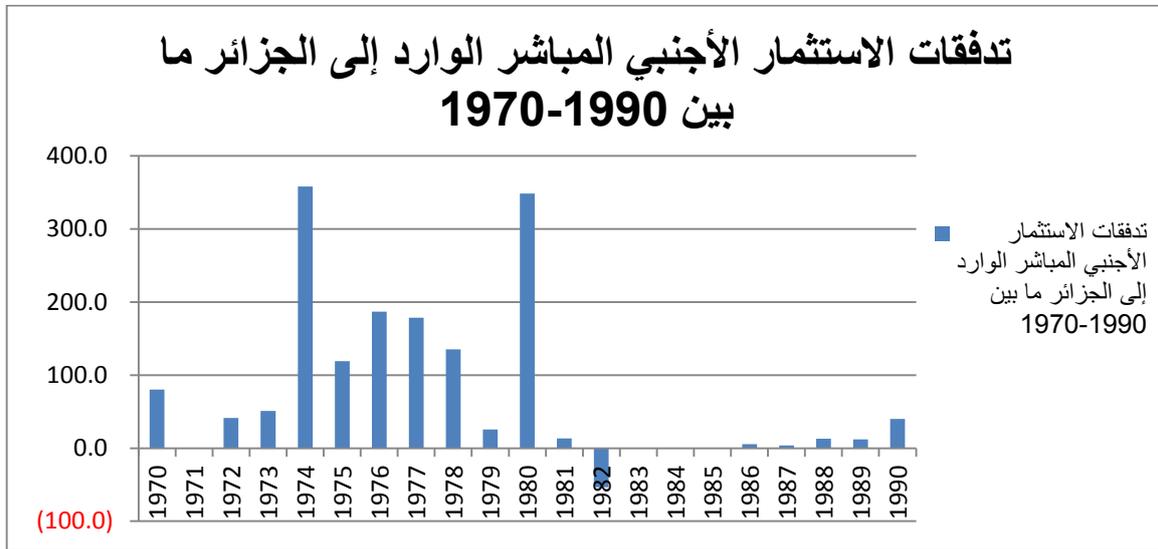
عرفت سياسة الدين العام بالجزائر اضطرابا كبيرا مع نهاية الثمانينيات و بداية التسعينات، و الذي يمكن اعتباره كأحد النتائج المنجرة عن الأزمة البترولية التي عصفت بالاقتصاد الجزائري سنة 1986، الشيء الذي أحدث خلافا في التوازنات المالية للدولة، عبر عنه بوضوح ارتفاع نسب الدين العمومي بشقيه الداخلي و الخارجي و نسب الاقتراض من البنك المركزي¹، حيث أنه بعد انخفاض أسعار النفط 1986 لجأت الحكومة الجزائرية إلى اللجوء إلى الاقتراض الخارجي حيث ارتفع هذا الأخير 18.25 مليار دولار سنة 1985 إلى 26 مليار دولار سنة 1988، لتأتي أحداث أكتوبر 1988 لتظهر عيب الأسلوب التنموي المتبع، حيث أجبرت السلطات بعد ذلك على الاعتراف علنية و لأول مرة بالصعوبات الاقتصادية و الاجتماعية التي تعاني منها الجزائر، و في سنة 1990 بلغت ديون الجزائر قصيرة الأجل 1.8 مليار دولار، و يمكن ربط الدين الداخلي و عجز الموازنة كذلك بالجباية البترولية حيث لم تبد الحكومة اهتماما كبيرا في هذا المجال خلال الفترة الممتدة من 1986-1990.

1 د. شبيبي عبد الرحيم، د. شكوري سيدي محمد، استدامة تحمل العجز الموازي بالجزائر، أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، 12/11 مارس 2013، ص. 16.

الفرع الرابع: انعكاس السياسة المالية على مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر.

ابتداء من سنة 1970 بدأت الجزائر تعرف توجها جيدا لاقتصادها بفضل جهود البناء و التشييد لاسيما تأمين قطاع المحروقات شهر فيفري سنة 1971، و انتعاش مداخيل البلد من العملة الصعبة التي سمحت بتمويل مختلف البرامج الاقتصادية على غرار الصناعات المصنعة التي انتهجتها الجزائر و الذي أدى بالنهوض بالقطاع الصناعي، و خلال الفترة 1973-1980 شهدت الجزائر خلالها فتح قطاع المحروقات أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث بلغ حجم التدفقات أعلى مستوى له، أما بعد 1980 إلى غاية 1990 فقد عرفت غيابا لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر كما هو موضح في الشكل، و ذلك لعدة أسباب تتراوح ما بين الأزمات المالية التي عرفت الجزائر بسبب تدهور المؤشرات الاقتصادية الكلية نجم عنه حدوث اختلالات في التوازنات المالية حيث ارتفعت مستويات التضخم و البطالة وهذا كله نتيجة انخفاض النفط سنة 1986 و تراجع مداخيل البلد، و من ثم لم تكن السياسة المالية فعالة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، مما دفع بالحكومة إلى سن قانون استثمار جديد يمنح الحوافز و الامتيازات الممنوحة للاستثمار.

الشكل رقم 3-10: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر ما بين 1970-1990.



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الأونكتاد.

المطلب الثاني: السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 1991-1998.

لقد كان للأزمة البترولية لسنة 1986 الأثر الكبير على الاقتصاد الجزائري، حيث ظهرت بوادر الانهيار بعد الانخفاض في أسعار المحروقات و التي أظهرت ضعف النظام الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بالحصول على الموارد المالية الموجهة لتمويل الاقتصاد، كما كشفت عن هشاشة نظام التراكم في القطاع الصناعي العمومي، و منذ بداية التسعينات شرعت الجزائر في تطبيق مجموعة الإصلاحات الاقتصادية من أجل تغيير نمط تسيير الاقتصاد و التخفيف من تبعية السياسة المالية للإيرادات النفطية¹.

الفرع الأول: السياسة الضريبية.

عرفت الإيرادات العمومية في بداية هذه الفترة نوعا من التحسن نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث ارتفعت من 14.92 دولار للبرميل سنة 1988 إلى 23.73 دولار سنة 1990 بسبب حرب الخليج العربي، وكذلك نتيجة خفض الدينار الجزائري سنة 1991، أما فيما يخص الجباية العادية لفترة ما بعد الإصلاح نجد أنها عرفت نوعا من الانخفاض إذا ما قارناها على الأقل بفترة ما بعد الأزمة البترولية 1987-1990، حيث انتقلت من 41.47% من مجموع الجباية الكلية سنة 1993 إلى حوالي 35.71% سنة 1997 و هذا راجع إلى الانخفاض في أسعار النفط خلال هذه السنة مما أدى إلى انخفاض الجباية البترولية.

الجدول رقم 3-18: تطور الإيرادات العمومية في الجزائر في الفترة 1991-1998 (بالمليون دينار جزائري).

السنوات	الإيرادات العامة	مجموع جباية الدولة	الجباية البترولية	الجباية العادية
1991	248900	244200	161500	82700
1992	311864	302664	193800	108864
1993	313949	306211	179218	126993
1994	477181	396082	222176	173906
1995	611731	581985	336148	245837
1996	528157	801082	507837	293245
1997	829500	887813	57837	317048
1998	774500	721956	378517	343241

Source : www.ons.dz

¹أد علي مكيد، أ عماد معوشي، قياس أثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي على الناتج الوطني مع تحليل المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 2013/13، ص. 173-200.

الفرع الثاني: السياسة الانفاقية.

رغم ارتفاع الإيرادات العمومية في بداية التسعينات نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، إلا أن هذا الارتفاع لم يصاحبه ارتفاع في نسبة الإنفاق العمومي، بل حدث عكس ذلك حيث انخفضت نسبة الإنفاق العام من الناتج الداخلي الخام من 34.42% سنة 1988 إلى 24.6% من هذا الناتج سنة 1991، و يرجع هذا بالدرجة الأولى إلى تحلي الدولة عن النهج الاشتراكي و الانتقال إلى اقتصاد السوق من خلال التخلي التدريجي عن التدخل في الاقتصاد خاصة فيما يتعلق بدعم الأسعار، غير أن سنتي 1992 و 1993 عرفتا نوعا من الارتفاع في نسب الإنفاق العام، حيث ارتفعت إلى حوالي 40% من الناتج الداخلي الخام في المتوسط، و يرجع هذا الارتفاع إلى رفع الأجور والرواتب و كذلك نفقات الشبكة الاجتماعية ابتداء من فبراير 1992 بحيث انتقلت من 71 مليار دينار جزائري سنة 1991 إلى 114.9 مليار دينار جزائري سنة 1993، إضافة إلى ذلك ارتفاع نفقات التطهير المالي للمؤسسات العمومية.

و نظرا للإصلاحات الجوهرية التي مست جميع قطاعات الاقتصاد الوطني على إثر توقيع اتفاقية ستاند باي و تطبيق مخطط التعديل الهيكلي بالجزائر، فلقد عرفت السياسة الانفاقية انخفاضا ملحوظا بنسبة 6.1% من سنة 1993 إلى 1998.

و يمكن توضيح تدخل الدولة خلال هذه الفترة عن طريق الجدول التالي:

الجدول رقم 3-19: تطور هيكل النفقات العامة في الجزائر ما بين 1993 و 1998 (بالمليار دينار جزائري).

السنوات	النفقات الرأسمالية	التحويلات الجارية	فوائد الديون	الرواتب و الأجور	معاشات المجاهدين	مواد و تجهيزات	خدمات عمومية
1993	101.6	73.8	27	114.9	10	16.7	39.9
1994	117.2	78.5	41.1	145.2	12.8	18.2	42.3
1995	144.7	94.2	62.2	179.5	15.6	29.4	55.4
1996	174	115.4	89	213.3	18.9	34.7	69.9
1997	201.6	116.5	109.4	235	20	43.5	74
1998	211.9	123.9	110.8	258.2	37.9	47.5	75.2

المصدر: شببي عبد الرحيم و آخرون، مرجع سابق، ص. 14.

من خلال الجدول أعلاه يمكن تغيير انخفاض نفقات التجهيز بانخفاض نسبة الإنفاق الرأسمالي من مجموع الإنفاق الكلي بحيث انتقلت من 42.2% من هذا المجموع سنة 1993 إلى 24% سنة 1998، أما نفقات التسيير فيمكن ترجمته بارتفاع نسب الأجور و الرواتب التي ارتفعت بنسبة 1.9% سنة 1993 إلى 1998، فوائد الديون بنسبة 6.2% خلال نفس الفترة¹.

الفرع الثالث: سياسة الدين العام.

خلال هذه الفترة بلغت نسبة خدمة المديونية الخارجية من الصادرات حوالي 83% سنة 1993، فمن بين 10.5 مليار دولار من الصادرات عليها دفع 9.56 مليار دولار لخدمة الدين، و من هنا اعتبرت الجزائر كبلد متوقف عن دفع ديونه، الشيء الذي دفع السلطات الجزائرية إلى التفاوض مع صندوق النقد الدولي لإعادة جدولة هذه الديون، و نتيجة لدعم و تنفيذ برنامج الإصلاحات الهيكلية بالاقتصاد الجزائري حصلت الجزائر على قرض قدر ب 1.790 مليار دولار حيث انخفضت نسبة خدمة المديونية من الصادرات إلى حدود 47.1% سنة 1994، و قد اشتملت عملية إعادة جدولة الديون حيث مست 4.8 مليار دولار سنة 1995، 3.53 مليار دولار سنة 1996، 2.22 مليار دولار سنة 1997 و 0.517 مليار دولار سنة 1998. و على صعيد الدين الداخلي فلقد ارتفع من 439 مليار دينار جزائري سنة 1995 إلى 1060 مليار دينار جزائري سنة 1999.

الفرع الرابع: انعكاس السياسة المالية على مناخ الاستثمار الأجنبي لمباشر.

خلال الفترة ما بين 1991-1998 حاولت الجزائر انتهاج سياسة مالية ملائمة من أجل تحسين مناخ الأعمال والاستثمار، حيث حرصت الجزائر على استقطاب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية خاصة بعد ظهور قانون النقد والقرض الصادر سنة 1990 و الذي كان من مبادئه إلغاء التفرقة بين القطاع العام و الخاص، و من أحكامه العامة مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي، و مع صدور قانون 1991 فتح قطاع المحروقات للاستثمارات الأجنبية المباشرة في ميدان الإنتاج سواء من ناحية التنقيب أو البتروكيميا، و في سنة 1992 تم إمضاء 12 عقد استغلال مع الشركات الأجنبية ودعمت علاقة الشراكة أكثر من خلال صدور قانون 1993 الذي جاء في سياق التوجه نحو اقتصاد السوق، و رغم إصدار الجزائر للتشريعات التي توفر الضمانات و المزايا الضرورية في بداية التسعينات إلا أن جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر كانت غائبة² كما هو موضح في الشكل، و في بداية سنة 1996 عرفت الجزائر العديد من الإصلاحات

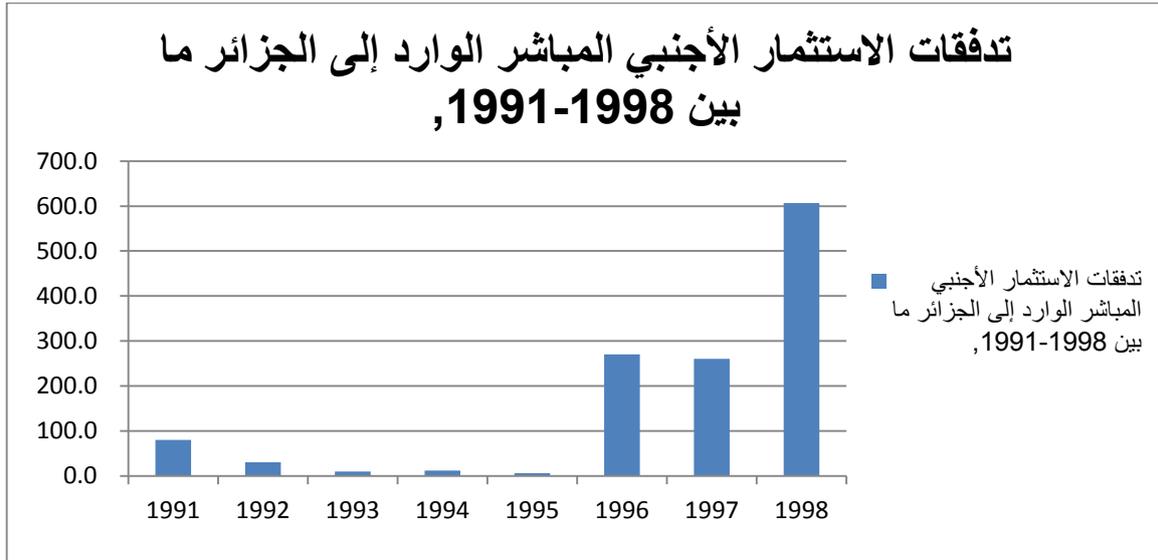
¹ أ شيبني عبد الرحيم، أ د بن بوزيان محمد، شكوري سيدي محمد، مرجع سابق، ص.

² أ بودرامه مصطفى، مرجع سابق، ص. 183.

الفصل الثالث: السياسة المالية و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (تحليل نظري)

الاقتصادية لاسيما التشريع الخاص بقرار خوصصة المؤسسات العمومية و التي تزامنت مع عودة تحسن التوازنات المالية والتي بدأت على إثرها الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعرف نموا طفيفا حيث تجاوزت عتبة 250 مليون دولار سنة 1996، حيث عرفت الجزائر دخول عدة شركات أمريكية و أوروبية كانت غالبيتها موجهة نحو قطاع المحروقات.

الشكل رقم 3-11: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر ما بين 1991-1998.



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الأونكتاد.

المطلب الثالث: فترة الإنعاش الاقتصادي (1999-2014) .

بعد تحسن الوضعية المالية في الجزائر نتيجة الارتفاع في أسعار النفط الذي يشكل رفقة الغاز 98% من الصادرات، شهدت السياسة الاقتصادية ابتداء من سنة 1999 تحولا رئيسيا من الوجهة النيوكلاسيكية - التي أملاها صندوق النقد الدولي إبان الفترة الحرجة التي مر عليها الاقتصاد الجزائري و التي تطلبت تدخل الهيئة الدولية - نحو الوصفة الكينزية أين ارتكزت بالأساس على دعم الطلب الكلي بالتوسع في الإنفاق العام (سياسة مالية توسعية)، و انعكس ذلك في تطبيق ما يسمى بمخطط الإنعاش الاقتصادي¹.

² محمد كريم قروف، تقدير فعالية سياسة الإنفاق العام في دعم النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2001-2012، أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمار العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي، 12/11 مارس 2013، ص. 13.

الفصل الثالث: السياسة المالية و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (تحليل نظري)

الفرع الأول: السياسة الضريبية.

نظرا للظروف التي شهدتها أواخر الفترة السابقة قامت الجزائر بإنشاء لجنة وطنية لإصلاح النظام الضريبي ابتداء من سنة 1987، و التي أنهت أشغالها سنة 1990 مقدمة اقتراحاتها ضمن تقرير يتضمن معالم الإصلاح الضريبي الجديد، والذي شرع في تطبيقه ابتداء من سنة 1992، بالرغم من أن هذا الهدف المقترح كان هدفة إحلال الجباية النفطية بالجباية العادية، إلا أن مكانة هذه الأخيرة نجدها ما فتأت تتعزز و تتدعم بحيث أنها انتقلت من 51.7% من مجموع الإيرادات سنة 1990 إلى حوالي 78.76% من نفس هذا المجموع سنة 2008، و هذا بزيادة قدرها 27.06%، أما بالنسبة لسنة 2011، فقد واصلت الإيرادات الجزائرية تطورها في نفس السياق السابق، إذ ارتفعت الإيرادات الإجمالية بنسبة 29.8% مقارنة بسنة 2010 حيث بلغت الإيرادات النفطية حوالي 69.8% من مجموع الإيرادات و بارتفاع قدره 37%، ليستمر هذا الارتفاع إلى سنة 2013.

جدول رقم 3-20: تطور الإيرادات العامة خلال الفترة (1999-2013) (بالمليون دينار جزائري).

السنوات	الإيرادات العامة	مجموع جباية الدولة	الجباية البترولية	الجباية العادية
1999	972800	902752	560120	342632
2000	1138900	1086559	560120	342632
2001	1395800	1285099	840600	444449
2002	1570300	14060301	916400	489901
2003	1947600	1875000	1350200	594600
2004	2215200	2151400	1570700	644100
2005	3082700	3082700	2352700	730000
2006	3639900	3639800	2799000	840800
2007	3687900	3687800	2796900	890900
2008	5190600	5190500	4088600	1101990
2009	3672900	3672400	2412700	1259700
2010	4382500	4382400	2905000	1477400
2011	3403108	3403108	2978298	1529400
2012	3469080	3469080	1950040	1519040
2013	3820200	3820000	2204100	1615900

Source : www.ons.dz

قانون المالية 2012.

قانون المالية 2013.

الفرع الثاني: السياسة الانفاقية.

عرفت نسبة الإنفاق العام ارتفاعا ب 9.8% سنة 1999 مقارنة ب 1998 و هذا راجع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع نفقات التسيير التي مثلت حوالي 81% من مجموع الإنفاق سنة 1999 بارتفاع قدره 50% عن سنة 1998، أما سنة 2000 فقد شهدت انخفاض نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الخام بحيث انخفضت من 31.21% سنة 1999 إلى 28.31% سنة 2000، ليعود الارتفاع سنة 2001 بنسبة 7.55% من الناتج المحلي الخام و يرجع هذا الارتفاع إلى ارتفاع نفقات التسيير و نفقات التجهيز، و تواصل هذا الارتفاع من سنة 2001 إلى سنة 2011 حيث ارتفع حجم الإنفاق العام ب 28.3% مقارنة مع سنة 2010، و 2013.

الجدول رقم 3-21: تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1999-2013) (بالمليون دينار جزائري).

السنوات	النفقات العامة	نفقات التسيير	نفقات التجهيز
1999	1078800	817692	263000
2000	1160400	856200	321900
2001	150900	963600	357400
2002	1540900	1050000	510000
2003	1786800	1173800	612900
2004	1891800	1245400	646300
2005	2052000	1241400	646300
2006	2452700	1435200	1019200
2007	3108500	1672000	1442300
2008	4144000	2218000	1973300
2009	4224800	2259500	1925800
2010	4512800	2694500	1807900
2011	5731000	3797252	1934500
2012	7745000	5368000	2377000
2013	6575000	4335000	2240000

Source : www.ons.dz

قانون المالية 2012.

قانون المالية 2013.

الفرع الثالث: سياسة الدين العام.

عرفت سنة 1998 انخفاضا في أسعار البترول حيث لم تتعدى قيمة الصادرات 12 مليار دولار، كما أن احتياطي الصرف الأجنبي بلغ 6.8 مليار دولار سنة 1998 انخفض ب 4.5 مليار دولار في هذه السنة لتضرب السلطات نيتها إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي، إلا أن عودة انتعاش أسعار البترول حال دون ذلك، حيث ارتفع احتياطي الصرف الأجنبي 12 مليار دولار، و ابتداء من سنة 1999 عرفت أسعار النفط نوعا من الاستقرار الأمر الذي انعكس إيجابيا على التسيير الجيد للمديونية الخارجية التي انخفضت قيمتها 27.99 مليار دولار سنة 1999 إلى حدود 15.5 مليار دولار في فيفري 2006، لتصل إلى 4.4 مليار دولار سنة 2011. أما على صعيد الدين العام الداخلي فقد عرف ارتفاعا حيث وصل إلى 1847.3 مليار دينار جزائري من سنة 1999 إلى 2006 و يرجع هذا الارتفاع إلى عملية التطهير المالي للمؤسسات العمومية الاقتصادية التي كلفت الخزينة العمومية 1740 مليار دينار جزائري، و مع نهاية 2009 عاد الدين العام الداخلي للانخفاض حيث بلغ 816.3 مليار دينار جزائري.

الفرع الرابع: انعكاس السياسة المالية على مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر.

اتبعت الجزائر منذ سنة 2001 سياسة مالية توسعية تركز على زيادة الإنفاق الحكومي و ذلك بهدف إنعاش الاقتصاد الوطني و دعم الحركة التنموية و من تم تهيئة الأرضية المناسبة لجلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما قامت الدولة بتطبيق سلسلة من الإجراءات و التدابير بهدف تحسين مناخ الاستثمار من خلال ترقية قوانين الاستثمار بإصدار الأمر 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار و إجراء بعض التعديلات التشريعية و التنظيمية و التي تتطلبها اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية (التحكم في التضخم، التسديد المسبق للديون، ارتفاع احتياطي الصرف، تحسن وضع الموازنة العامة)، و ذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط منذ سنة 1999 و كذا انعكاسات برامج الإنعاش الاقتصادي، و قد ساهمت السياسة المالية بشكل ملحوظ في تحسين هذه المؤشرات وفقا للجدول التالي:

الفصل الثالث: السياسة المالية و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (تحليل نظري)

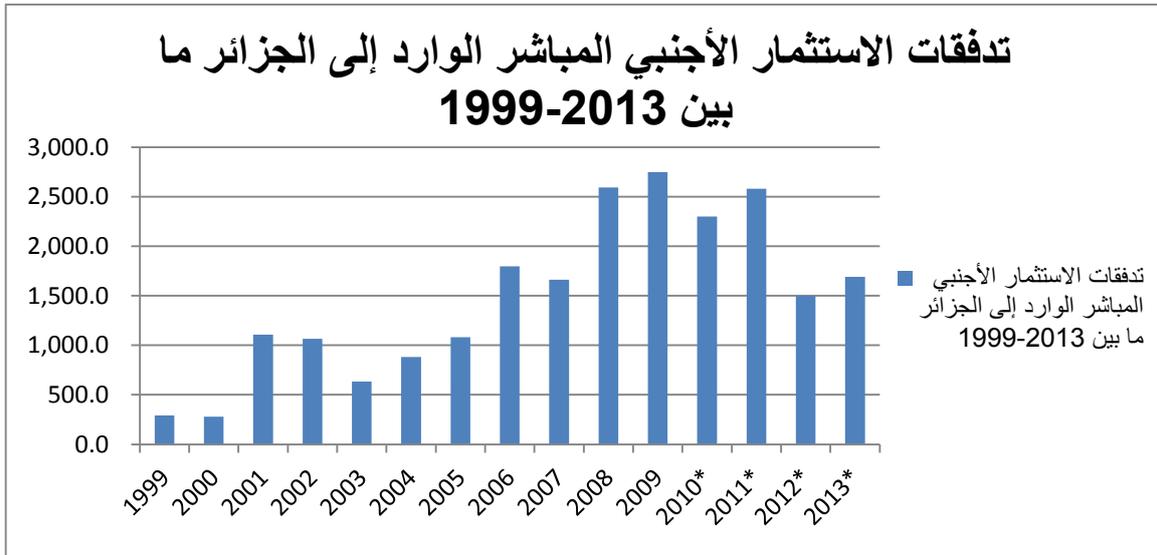
الجدول رقم 3-22: تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر من 2001-2013.

المؤشرات / السنوات	معدل التضخم %	معدل النمو %	المديونية الخارجية %	احتياطي الصرف الأجنبي بالمليار دولار	معدل الصرف دج/دولار	معدل البطالة %
2001	%0.4	%2.1	%30	18	77	%27.3
2013	%3.3	%2.7	%1.6	194	79.4	%9.8

Source : www.imf.org

لكن بالرغم من الجهود المبذولة و الفرص الاستثمارية المتاحة إلا أن السياسة المالية التوسعية لم تنعكس بشكل كبير زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر بالشكل المطلوب أو مقارنة مع بعض الدول التي انطلقت بنفس وضعية الجزائر في مسارها الاقتصادي، حيث بدت هذه التدفقات متواضعة خلال هذه الفترة كما هو موضح في الشكل رقم ، حيث جاءت التقارير التي تعدها العديد من المؤسسات أو المنظمات الدولية لتكشف النقاب عن واقع بعيد نوعا ما عما تتناقله وسائل الإعلام و الوزراء في تصريحاتهم المتفائلة، فالتقارير الصادرة تصنف الجزائر في المراتب الأخيرة في العديد من المؤشرات¹.

الشكل رقم 3-12: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر ما بين 1999-2013.



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الأونكتاد.

¹ أ جديدي روضة ، مرجع سابق، ص. 1-18.

خاتمة الفصل:

من خلال ما سبق يمكن أن نخلص إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر لازال ضعيفا في الجزائر رغم اتخاذ جملة من الإجراءات و التدابير الكفيلة بمنح المزايا و الحوافز للمستثمرين الأجانب، و العمل على تشجيع القوانين المشجعة لمناخ الاستثمار، إضافة إلى تحسين بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في السنوات الأخيرة خاصة بعد تعافي أسعار المحروقات مساهمة منها على كبح مستويات التضخم، و رفع مستوى النمو الاقتصادي و توسيع حجم السوق، و تحديث هياكل البنية التحتية و تعزيز المنشآت القاعدية، إلا أن معظم المستثمرين يتحفظون من العديد من الإجراءات المتخذة، فضلا عن العراقيل التي تواجههم كالفساد و انتشار البيروقراطية، كل ذلك سبب في تقليص حجم الاستثمارات و تركيزها في قطاعات محدودة مقارنة بالفرص المتاحة. هذا و من خلال نتائج الفصل بدا أن السياسة المالية التوسعية (زيادة الإنفاق الحكومي) لم تنعكس بالشكل المطلوب على تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر بزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، و في هذا الصدد سنحاول في الفصل الموالي استعراض العلاقة بين مختلف أدوات السياسة المالية و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق إجراء دراسة قياسية.

الفصل الرابع:

السياسة المالية و الاستثمار الأجنبي

المباشر في الجزائر (تحليل قياسي)

مقدمة الفصل:

بعد أن تطرقنا في الفصول السابقة إلى الجزء النظري بدراسة السياسة المالية و أهم أدواتها، و كذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى قياس العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية و نخص بذلك أكثر أهمية و التي موضوع دراستنا متغيرات السياسة المالية و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال نموذج قياسي باستخدام منهجية تحليل السلاسل الزمنية، و ذلك خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2013، و في هذا الصدد قمنا بتقسيم الفصل إلى مبحثين، ففي المبحث الأول تم استعراض أدبيات الدراسة القياسية و التي تضمنت المفاهيم المتعلقة ب: استقرارية السلاسل الزمنية، أنواع السلاسل الزمنية غير المستقرة، اختبارات الجذور الوحدية، منهجية التكامل المتزامن لكل من Johansen و Engle-Granger، السببية ل Granger، نموذج تصحيح الخطأ، و تحليل ديناميكية نموذج VAR بالاستعانة بتحليل دوال الاستجابة الدفعية و تحليل التباين. أما في المبحث الثاني فقد قمنا بتطبيق الدراسة القياسية على النموذج باستخدام برنامج Eviews8.

المبحث الأول: منهجية الدراسة القياسية.

تتوجه الدراسة القياسية في تحديد نوع المتغيرات و اختبار استقرارية السلاسل الزمنية بإدخال فرضية وجود الجذور الوحيدة، و لإيجاد العلاقة بين المتغيرات في المدى الطويل و تفاديا للإنحدار الزائف بين المتغيرات نستخدم في الاقتصاد القياسي اختبار التكامل المتزامن، إذ أن في التطبيق القياسي يوجد خطوات يجب اتباعها منها تحليل البيانات التي تكون على شكل سلاسل زمنية بدراسة استقراريتهما و نوعية عدم الاستقرار إن كان على شكل DS أو TS لأن لكل نوع طريقة لإرجاعها مستقرة باستعمال اختبارات ADF، PP، KPSS، و هذه الخطوة ضرورية في الاقتصاد القياسي لأن التحليل القياسية تتطلب استقرارية السلاسل الزمنية و هي أول شرط في التكامل المتزامن. كما أثبت كل من Granger و Engle أنه يمكن تقدير العلاقة الحقيقية بين السلاسل الزمنية التي ترتبط بينه علاقة تكامل متزامن من خلال تمثيلها بنموذج لتصحيح الأخطاء ECM.

المطلب الأول: استقرارية السلاسل الزمنية.

الفرع الأول: مفهوم الاقتصاد القياسي.

يلعب الاقتصاد القياسي دورا هاما في مجال الدراسات الاقتصادية بمختلف أنواعها من خلال بناء النماذج التي تسمح بتفسير الظواهر الاقتصادية باختلاف ظروفها و متغيراتها، و إعطاء نظرة مستقبلية تنبؤية للظاهرة من أجل القرارات و اتباع السياسات الاقتصادية الملائمة.

1/ تعريف الاقتصاد القياسي:

تنقسم كلمة الاقتصاد القياسي Econometric إلى جزئين: Metrics أو Measurements و تعني قياس و Econo أي Relationship Of Economy Variables و تعني المتغيرات الاقتصادية و العلاقة بينهما، و بالتالي فإن قياس و تحليل العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية هو الذي يشكل أساس الاقتصاد القياسي¹.

و يعرف الاقتصاد القياسي بأنه العلم الذي يدرس العلاقات الاقتصادية بأسلوب كمي مستخدما النظرية والأسلوب الإحصائي و الحقائق المعبر عنها بإحصاءات، و يعتبر الاقتصاد القياسي أحد فروع علم الاقتصاد التي تستخدم الأدوات الإحصائية و الرياضية للحصول على قيم رقمية لمعلومات المتغيرات و التي تعبر عن العلاقات الاقتصادية².

¹محمد صالح القريشي، مقدمة في الاقتصاد القياسي، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، 2004، ص. 13.

²Damodu N. Gujarati, Basic Econometrics, Fourth Edition, The Mcgraw-Hill Companies 2004, P. 1

و يمكن تعريف الاقتصاد القياسي حسب Samuelson, Koopmans and Stone 1954، على أنه التحليل الكمي للظواهر الاقتصادية الفعلية على أساس التطورات المتزامنة بين النظرية و الملاحظة المتعلقة باستخدام الوسائل المناسبة للاستدلال.

و يعرفه Arispanos 1986، الاقتصاد القياسي هو ما يتعلق بدراسة منهجية الظواهر الاقتصادية باستخدام بيانات مرصودة.

و من خلال ما سبق نلاحظ أن كل التعاريف متشابهة و متفقة على أن الاقتصاد القياسي هو ذلك العلم الذي يدمج بين النظرية الاقتصادية و استخدام الطرق الاحصائية و الرياضيات للوصول إلى تقييم كمي للمتغيرات الاقتصادية¹.

2/ أهداف الاقتصاد القياسي:

بصفة عامة يهدف الاقتصاد القياسي لإعطاء المحتوى التجريبي للعلاقات الاقتصادية لاختبار النظريات الاقتصادية، التنبؤ، صنع القرار و تقييم السياسات الاقتصادية.

2-1/ اختبار النظرية الاقتصادية:

تعتمد النظرية الاقتصادية في جزء كبير منها على طريقة الاستنباط في التوصل لنتائجها، و تبدأ طريقة الاستنباط من افتراضات مبسطة يضعها الباحث بهدف تبسيط الواقع ثم يستنبط منها فروضا مفسرة عادة ما تقدم تفسيراً للظاهرة الاقتصادية محل البحث، و يكمن دور الاقتصاد القياسي في القيام بمهمة القياس لغرض اختبار مدى صحة النظرية الاقتصادية.

2-2/ تفسير بعض الظواهر الاقتصادية:

تتلخص مهمة الاقتصاد القياسي في قياس العلاقات الاقتصادية بغرض اختبارها، و عليه فإن القياس لا يمكن أن يتم إلا بناءً على نظرية، حيث تقدم الأخيرة العلاقات التي يمكن قياسها، و من ثم فإن مهمة النظرية الاقتصادية تأتي قبل مهمة الاقتصاد القياسي، كما تحدد النظرية الاقتصادية للباحث المتغيرات التي يتعين جمع البيانات بشأنها.

2-3/ التنبؤ بسلوك المتغيرات الاقتصادية:

¹Badi H. Baltagi, Basic Econometrics, Fourth Edition, Springer-Verlag Berlin Heidelberg 2008, P. 3.

يساعد استخدام الطرق القياسية في تحديد القيم المتوقعة لبعض المتغيرات الاقتصادية في فترات مقبلة بالاعتماد على البيانات الواقعية المتاحة عن فترات ماضية، و يستفيد صانع القرار من عملية التنبؤ من أجل رسم خطط اقتصادية ملائمة و اتخاذ خطوات مبكرة لإنجاح الخطط الاقتصادية في المستقبل.

2-4/ وضع و تقييم السياسات الاقتصادية:

يساعد الاقتصاد القياسي على تحديد القيم الرقمية لمعاملات العلاقات الاقتصادية، و التي تفيد في رسم السياسات الاقتصادية¹.

3/ مراحل البحث القياسي:

يمر البحث القياسي في أربعة مراحل يمكن إنجازها فيمايلي:

3-1/ مرحلة تعيين النموذج:

يتم في مرحلة تعيين النموذج تحديد المتغيرات التي يجب أن يشتمل عليها النموذج أو التي يجب استبعادها منه، و تعد هذه المرحلة من أصعب و أهم المراحل في بناء النموذج.

3-2/ مرحلة تقدير معاملات النموذج:

يتم في مرحلة تقدير معاملات النموذج تقدير معالم العلاقة التي وضعها و صياغتها رياضيا من خلال المرحلة السابقة.

3-3/ مرحلة تقييم المعلمات المقدرة للنموذج:

يتم في مرحلة تقييم المعلمات المقدرة للنموذج اختبار قوة و معنوية النموذج المقدر باعتماد طرق إحصائية معينة للتأكد من صلاحية النموذج و قدرته على التنبؤ.

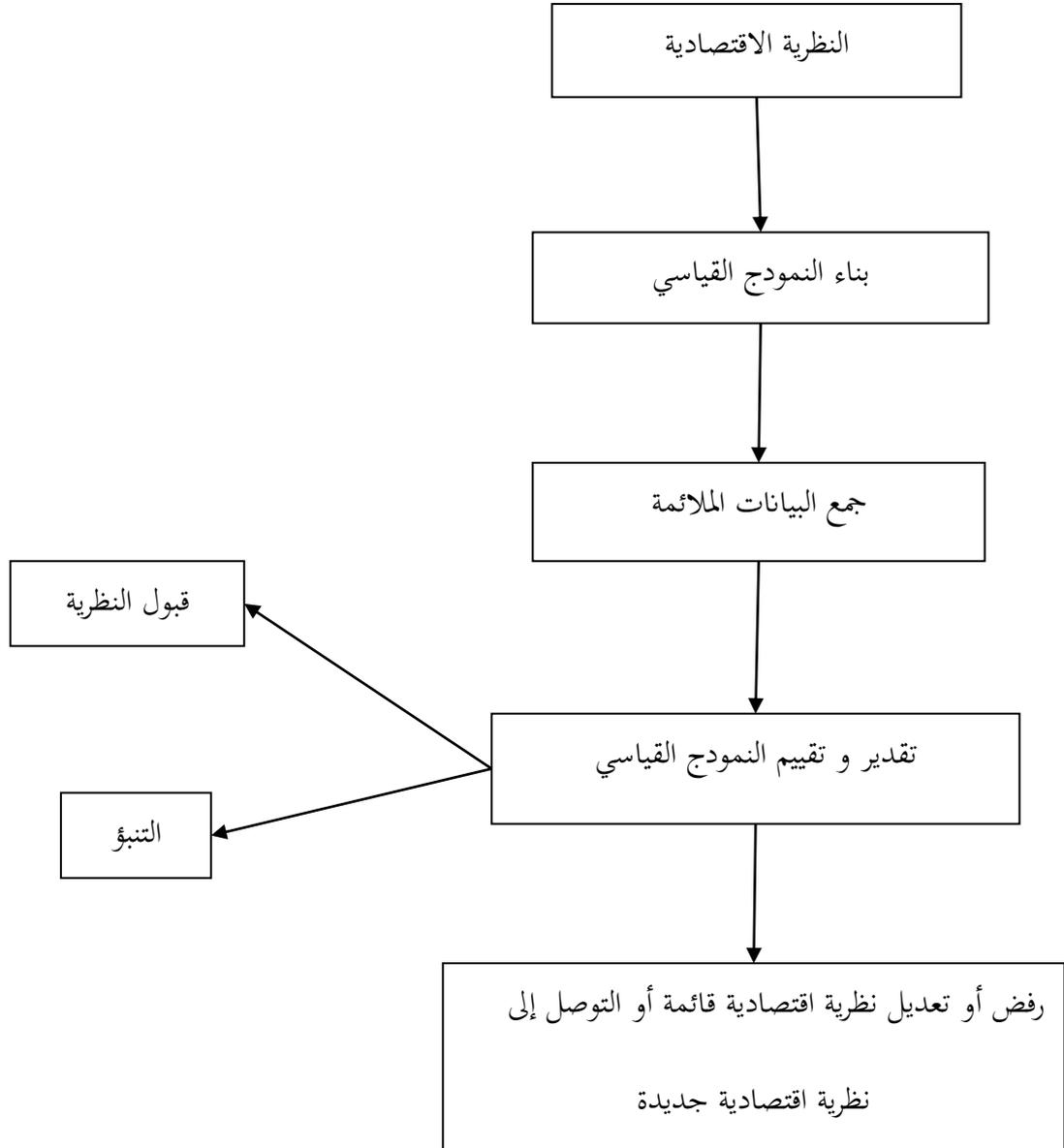
3-4/ مرحلة تقييم القدرة التنبؤية للنموذج:

يتم في مرحلة اختبار مقدرة النموذج على التنبؤ اختبار مدى استقرار المعلمات المقدرة عبر الزمن.

و يمكن توضيح منهجية البحث في الاقتصاد القياسي كما في الشكل التالي:

¹ حسين علي بخت، سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار البازوري للنشر و التوزيع، عمان 2009، ص 20.

الشكل رقم 4-1: منهجية البحث في الاقتصاد القياسي.



المصدر: حسين علي بخيت، سحر فتح الله، مرجع سابق، ص. 30.

الفرع الثاني: مفهوم السلاسل الزمنية.

تعتبر السلاسل الزمنية من أهم الأساليب الإحصائية الحديثة التي يمكن من خلالها معرفة طبيعة التغيرات التي تطرأ على قيم الظاهرة مع الزمن و تحديد الأساليب و النتائج و تفسير العلاقات المشاهدة بينها و التنبؤ بما سيحدث من تغير على قيم الظاهرة في المستقبل على ضوء ما حدث في الماضي¹.

و تعرف السلسلة الزمنية بأنها مجموعة من القيم لمؤشر إحصائي معين مرتبة حسب تسلسل زمني، بحيث يقابل كل فترة زمنية قيمة عددية للمؤشر تسمى مستوى السلسلة، و بالتالي تعتبر بمثابة متتالية لقيم متغير إحصائي خلال مجالات زمنية متساوية كاليوم، الأسبوع، الشهر، الفصل، السنة. إن السلسلة الزمنية يمكن عدها سلسلة من القيم المتحققة للعملية العشوائية، أي أن قيمة السلسلة الزمنية في فترة معينة y_t هي قيمة متحققة للمتغير العشوائي y_t و بدالة كثافة احتمالية $y_t P()$ و إن أية مجموعة من قيم السلسلة و لتكن $(y_{t1}, y_{t2}, \dots, y_{tr})$ لها كثافة احتمالية مشتركة $P(y_{t1}, y_{t2}, \dots, y_{tr})$. في بعض السلاسل الزمنية يكون من الممكن مشاهدة قيم المتغير قيد الدراسة في كل لحظة من الزمن و يطلق على مثل هذه السلاسل الزمنية المستمرة (continuous time series)، و مع ذلك فإن معظم السلاسل الزمنية تتضمن مشاهدات ما شوهدت عند نقاط زمنية و لأوقات متساوية، مثل هذه البيانات تكون ما يسمى بالسلسلة الزمنية المتقطعة، و إذا كانت القيم المستقبلية محددة بالضبط بدالة رياضية مثلاً كالدالة $z_t = co(2\pi f)$ فإن السلسلة الزمنية تسمى بالمحددة (Deterministic)، أما إذا كانت القيم المستقبلية يمكن أن توصف في ضوء احتمال فيقال عن هذه السلسلة الزمنية بأنها زمنية عشوائية (Stochastic).

إن التغير في قيم السلسلة الزمنية من فترة إلى أخرى يمكن أن يعزى إلى تأثير عدد من المركبات أي أن قيمة السلسلة الزمنية في فترة زمنية معينة تتحدد نتيجة تأثير هذه المركبات و هي:

1/ مركبة الاتجاه Trend Component:

إن المقصود بالاتجاه هو الزيادة أو النقصان التدريجي في قيم السلسلة الزمنية بمرور الزمن و يظهر تأثيره بعد مرور فترة زمنية أطول نسبياً قياساً إلى تأثير بقية المركبات.

2/ مركبة الموسمية Seasonal Component:

1 أ د ناظم عبد الله، استخدام السلاسل الزمنية الموسمية للتنبؤ باستهلاك الطاقة الكهربائية، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية، العدد 2011/07، ص. 21-43.

إن المقصود بالموسمية التغيرات التي تحدث في قيم السلسلة الزمنية و بدرجة معينة من الانتظام عن طريق فترة زمنية محددة و هذه الفترة تكون سنة أو فصل، أو شهر أو أسبوع.

3/ مركبة الدورية cyclical component:

إن المقصود بالدورية التغيرات التي تحدث في قيم السلسلة الزمنية و التي تكون نتيجة إما عن طريق الصدفة، و في هذه الحالة لا يمكن التنبؤ بها أو تحديدها، أو تكون ناتجة عن حوادث معينة مثل (الحروب، الزلازل،...)، و في هذه الحالة لا يمكن التنبؤ بها و لكن يمكن تحديدها.

الفرع الثالث: مفهوم الاستقرار.

إن أساس تحليل السلاسل الزمنية هو الاستقرار، و نقول عن سلسلة زمنية أنها مستقرة إذا كان وسطها الحسابي وتباينها، و تباينها المشترك ثابت عبر الزمن¹.

1/ خصائص السلسلة الزمنية المستقرة:

تعتبر سلسلة زمنية ما مستقرة إذا توافرت على الخصائص التالية:

__ ثبات متوسط القيم عبر الزمن $E(x_t) = \mu$.

__ ثبات التباين عبر الزمن $V(x_t) = E(x_t - \mu)^2 = \sigma^2$.

__ أن يكون التغاير (Covariance) بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية بين القيمتين و ليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التغاير².

$$COV(x_n, x_{n+k}) = E[(x_n - \mu)(x_{n+k} - \mu)]$$

2/ أنواع السلاسل الزمنية غير المستقرة:

يمكن التمييز بين نوعين من السلاسل الزمنية غير المستقرة:

1-2/ السلاسل الزمنية غير المستقرة من نوع Trend Stationary:

¹Rueys S. Tsay, Analysis Of Financial Time Series, Awiley-Interscience Publication, Canada 2002, P. 23.

² عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق، الدار الجامعية، الاسكندرية 2005، ص. 614.

هي سلاسل يكون فيها الاتجاه ذو علاقة واضحة، و تأخذ السلاسل من نوع TS الشكل الخطي و تكتب:

$$X_t = a_0 + a_1 t + \varepsilon_t$$

حيث أن: $a_0 + a_1 t$ هي دالة خطية بدلالة الزمن.

ε_t : هو متغير عشوائي يمثل مسار احتمالي مستقر un processus stochastique stationnaire و هو عبارة عن الخطأ أو الضجيج الأبيض White Noise، و مسار TS هو مسار غير مستقر فهو لا يحقق الخصائص الإحصائية للاستقرار، لأم قيم متوسط القيم $E(X_t)$ مرتبط بالزمن t ، و تحول إلى سلاسل مستقرة من خلال تقدير المعلمات \hat{a}_0 ، \hat{a}_1 بطريقة المربعات الصغرى العادية و طرح المقدار $\hat{a}_0 + \hat{a}_1 t$ من X_t .

2-2 / السلاسل الزمنية غير المستقرة من نوع DSDifferencyStationary:

تسمى هذه السلاسل بسلاسل السير العشوائي، و تأخذ الشكل: $X_t = X_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$ و تحول إلى مستقرة باستخدام طريقة الفروق، يسمح إدخال الثابت β في السيرة DS بالتمييز بين نوعين مختلفين:

_ إذا كان $\beta = 0$: تسمى بالسلسلة DS بدون انحراف، و تكتب على الشكل:

$X_t = X_{t-1} + \varepsilon_t$ و هي غير مستقرة من حيث التباين لأن تباينها يرتبط بالزمن $V(X_t) = t\sigma_\varepsilon^2$ ، و بتطبيق الفروق على الصيغة السابقة يمكن الحصول على سلسلة مستقرة.

_ إذا كان $\beta \neq 0$: تسمى بالسلسلة DS بانحراف، و تكتب على الشكل:

$X_t = X_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$ ، و هي سلاسل غير مستقرة من حيث وسطها الحسابي $E(X_t) = X_0 + \beta t$ ، و تباينها $V(X_t) = t\sigma_\varepsilon^2$ ، و تحول إلى سلسلة زمنية مستقرة بتطبيق الفروق الأولى¹.

3 / اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (اختبار الجذور الوحيدة):

نستعمل اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test)، لمعرفة مدى استقرار السلاسل الزمنية المستعملة في البحث و تجنب النتائج المزيفة لعدم استقرارها، من خلال (Augmented Dicky-Fuller ADF)، اختبار

¹ شكوري سيدي محمد، وفرة الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي، حالة الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان 2012.

(Phillips Perronpp) و اختبار (Kwiatkowski, Phillips, Schmidt, ShinK PSS)¹.

3-1/ اختبار ديكي فولر البسيط (DF) (1979):

أولى اختبارات جذر الوحدة هي التي قام بها Dicky-Fuller عام 1979 و تم تطويرها فيما بعد إلى اختبار موسع عرف ب Augmented Dicky Fuller، و يتطلب اختبار ديكي فولر البسيط إجراء انحدار ذاتي لكل سلسلة مع الفروق الأولى للمتغير كمتغير تابع و إدخاله أيضا بتباطؤ لسنة واحدة كمتغير مستقل، فاختبارات جذر الوحدة تعد الآن وسيلة تشخيص معيارية في تطبيقات السلاسل الزمنية.

و لقد جرت العادة على إجراء اختبارات Dicky-Fuller باستخدام ثلاث صيغ من الانحدار كمايلي:

$$\text{النموذج (1): بدون قاطع و بدون اتجاه} \dots\dots\dots X_t = \phi_i X_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$\text{النموذج (2): بقاطع و بدون اتجاه} \dots\dots\dots X_t = \phi_i X_{t-1} + c + \varepsilon_t$$

$$\text{النموذج (3): بقاطع و اتجاه} \dots\dots\dots X_t = \phi_i X_{t-1} + c + bt + \varepsilon_t$$

بحيث: ε_t تمثل حد الخطأ العشوائي و الذي يفترض فيه الفرضيات التالية:

$$E(\varepsilon_t) = 0 \quad , \quad Var(\varepsilon_t) = E(X_t - \mu)^2 = \sigma^2 \quad , \quad Cov(\varepsilon_i, \varepsilon_j) = 0$$

مبدأ هذا الاختبار بسيط و يقوم على اختبار فرضية العدم $H_0: \phi_i = 1$ ، فإذا تحققت هذه الأخيرة في أحد النماذج الثلاثة نكون السلسلة غير مستقرة.

3-2/ اختبار ديكي فولر المطور (ADF):

يعتبر اختبار ديكي فولر المطور 1981 اختبار لوجود جذر الوحدة، و هو من أحسن الاختبارات الإحصائية القوية للكشف عن استقرار السلاسل الزمنية و القدرة على تحديد نوع الاستقرار و كيف يمكن جعلها مستقرة².

و من أجل اختبار ADF يمكن تقدير النماذج الثلاثة بطريقة المربعات الصغرى العادية:

$$\text{النموذج (1): بدون قاطع و بدون اتجاه} \dots\dots\dots \Delta X_t = \rho X_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta X_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

2 د. صاوي مراد، أ بن جلول خالد، البطالة كأداة لقياس مؤشر التنمية المستدامة في الجزائر (دراسة قياسية)، الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، 04/03 ديسمبر 2012، ص. 315-330.

² Roman Kozhan, Financial Econometrics With Eviews, Book Boon 2010, P. 71.

النموذج (2): قاطع و بدون اتجاه..... $\Delta X_t = \rho X_{t-1} - \sum_{j=2}^{\rho} \phi_j \Delta X_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$

النموذج (3): قاطع و اتجاه..... $\Delta X_t = \rho X_{t-1} - \sum_{j=2}^{\rho} \phi_j \Delta X_{t-j+1} + bt + c + \varepsilon_t$

حيث:

$\rho(\phi - 1)$: درجة التأخر.

ΔX_t : التفاضل الأول للمتغير X .

ε_t : المتغير العشوائي.

يقوم اختبار ADF على الفرضيتين التاليتين:

$$H_0: \phi - 1 = 0$$

$$H_1: \phi - 1 < 0$$

و قد تم حساب قيمة المقدرة ϕ_j من طرف ديكي و فولر و استخراجوا القيم الحرجة $(\hat{\phi}_j - 1)$ أي T_{tab} الجدولية و مقارنتها مع T_{cal} المحسوبة، حيث تأخذ على شكل الصيغة التالية:

$$T_{cal} = \frac{\hat{\phi}_i - 1}{\hat{\sigma}_{\hat{\phi}_i}}$$

فإذا كانت $T_{cal} \geq T_{tab}$ فهذا يعني وجود الجذور الوحيدة و تم قبول الفرضية العدمية و بالتالي السلسلة الزمنية غير مستقرة.

أما إذا كانت $T_{cal} \leq T_{tab}$ فهذا يعني أن السلسلة الزمنية مستقرة، و يمكن تحديد قيمة ρ عن طريق معيار Akaike، و معيار Schwartz حيث:

$$Akaike(\rho) = n \log(\sigma^2_{\hat{\varepsilon}_t}) + 2(3 + \rho)$$

$$Schawrtz(\rho) = n \log(\sigma^2_{\hat{\varepsilon}_t}) + (3 + \rho) \log n$$

حيث:

$(\sigma^2_{\hat{\epsilon}_t})$: تباين الأخطاء العشوائية بعد عملية التقدير.

n : عدد المشاهدات.

و يتم الاختبار وفق المراحل التالية:

— تقدير النموذج الثالث: إذا تم قبول الفرضية العدمية H_0 فإن هذا يعني أن السلسلة الزمنية غير مستقرة، أي تحتوي على جذر الوحدة و بالتالي يتم اختبار معنوية المعامل (معامل الاتجاه) فإذا كان يختلف عن الصفر فإن السلسلة الزمنية من المسار TS و أفضل طريقة لإرجاعها مستقرة هي تقدير معادلة الاتجاه لإجراء الدراسة على البواقي. أما إذا رفضنا الفرضية العدمية H_0 و قبلنا بالفرضية البديلة H_1 نمر إلى المرحلة الثانية أي تقدير النموذج الثاني.

— تقدير النموذج الثاني: إذا تم قبول الفرضية العدمية، فإن هذا يعني أن السلسلة الزمنية غير مستقرة، أي وجود جذر أحادي و بالتالي يتم اختبار معنوية المعامل الثابت C ، فإذا كان يختلف عن الصفر فإن السلسلة الزمنية من المسار DS بانحراف، و أحسن طريقة لإرجاعها مستقرة هي طريقة الفروقات، مع إضافة الثابت C . أما إذا كان يساوي الصفر فهذا يعني أن السلسلة من المسار DS دون انحراف، و أفضل طريقة لإرجاعها مستقرة هي طريقة الفروق دون إضافة الثابت. أما إذا رفضنا الفرضية العدمية و تم قبول الفرضية البديلة نمر إلى المرحلة الثالثة أي تقدير النموذج الأول.

— تقدير النموذج الأول: إذا تم قبول الفرضية العدمية H_0 فإن هذا يعني أن السلسلة الزمنية غير مستقرة من المسار DS دون انحراف، و أفضل طريقة لإرجاعها مستقرة هي طريقة الفروق. أما إذا تم قبول الفرضية البديلة H_1 فإن هذا يعني أن السلسلة الزمنية الأصلية مستقرة، و يختلف اختبار ADF عن DF في أنه يستخدم الفروق ذات الفجوة الزمنية لمعالجة مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء¹.

3-2 / اختبار فيليبس و بيرون (pp):

¹ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص. 623.

تم اقتراح هذا الاختبار من طرف Phillips و Perron (1988)¹، حيث يسمح هذا الاختبار بتجاوز مشكلة الانحدار الذاتي للبواقي و عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي الذي يعاني منها اختبار ديكي فولر البسيط، و يتم اختبار Perron و Phillips وفق المراحل التالية:

_ تقدير النماذج الثلاثة لاختبار ديكي فولر بطريقة المربعات الصغرى العادية، و حساب الإحصائيات المشتركة مثل سلسلة البواقي ε_t .

_ تقدير التباين في المدى القصير $\sigma^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n e_t^2$.

_ تقدير المعامل المصحح S_t^2 المسمى بالتباين طويل الأجل، و يحسب من تباينات بواقي النماذج المقدر.

$$S_t^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n e_t^2 + 2 \sum_{i=1}^1 \left(1 - \frac{i}{l+1}\right) \frac{1}{n} \sum_{t=i+1}^n e_t e_{t-1}$$

و من أجل تقدير هذا التباين الطويل المدى لابد من إبراز عدد التأخرات المقدر بدلالة عدد المشاهدات.

_ حساب إحصائية (pp) :

$$t_{\hat{\phi}_i}^* = \sqrt{k} \frac{(\hat{\phi}_i - 1)}{\hat{\sigma}_{\hat{\phi}_i}} + \frac{n(k-1)\hat{\sigma}_{\hat{\phi}_i}}{\sqrt{k}}$$

مع: $k = \frac{\hat{\sigma}^2}{s_t^2}$ ، حيث تكون $k \cong 1$ إذا كان e_t يمثل تشويشا أبيض².

3-4 / اختبار Kwiatkowski, Phillips, Schmidt and Shin:

¹ Roman Kozhan, Op. Cit, P. 73.

² R. Bourbonnais, Econométrie Manuel Et Exercices Corrigés, 7 Edition, Paris 2009, P. 234.

اقترح هذا الإجراء مؤخرًا من طرف Kwiatowski and all 1992 و المعروف باسم kpss و هو الاسم المختصر لهؤلاء المؤلفين و أصبحت أكثر شعبية بديل عن اختبار ADF^1 ، و يركز هذا على استعمال مضاعف لاغرانج (LM) Multiplicateur de Lagrange لاختبار الجذور الوحيدة.

تعطى إحصائية مضاعف لاغرانج بالعلاقة التالية:

$$LM = \frac{\sum_{t=1}^T S_t^2}{\hat{\sigma}_\varepsilon^2}$$

حيث يشير S_t للمجموع الجزئي للبقايا $\varepsilon_t : T = 1, \dots, T$ ، $S_t = \sum_{i=1}^t e_i$ و $\hat{\sigma}_\varepsilon^2$ مقدر تباين الخطأ ε_t .

يتم رفض الفرضية العدمية إذا كانت الإحصائية المحسوبة LM أكبر من القيم الحرجة المستخرجة من الجدول المعد من طرف kpss 1992 أي أن السلسلة الزمنية غير مستقرة².

المطلب الثاني: التكامل المتزامن Cointegration:

التكامل المتزامن هو واحد من أهم التطورات في الاقتصاد القياسي للسلاسل الزمنية في الربع الأخير من القرن الماضي و تعبر السلاسل الزمنية على وجود علاقة تكامل متزامن إذا كانت هذه السلاسل الزمنية مستقرة، و هنالك منهجين رئيسيين لاختبار التكامل المتزامن، اختبار التكامل المتزامن ذو متغيرين على مرحلتين (Engle-Granger 1987) واختبار متعدد المتغيرات (Johansen 1988, 1991, Johansen and Juselius 1990)³.

الفرع الأول: تعريف التكامل المتزامن.

تقوم فكرة التكامل المتزامن على المفهوم الاقتصادي للخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية، و قد تم الربط بين مفهوم التكامل المشترك و مفهوم النظرية الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بالعلاقة التوازنية في الأجل الطويل، حيث ينص نموذج التكامل المتزامن على أن المتغيرات الاقتصادية التي تفترض النظرية الاقتصادية وجود علاقة توازنية بينهما في المدى الطويل، كما أنه يتفادى المشكلات القياسية الناجمة عن الارتباط الزائف.

¹ P. Wang, Financial Econometrics, Routledge 2nd Edition, London And New York, 2009, P. 48.

² شكوري سيدي محمد، مرجع سابق، ص. 124.

³ P. Wang, Op. Cit, P. 49.

و يعرف التكامل المتزامن على أنه تصاحب Association بين سلسلتين زمنيتين (X_t, Y_t) أو أكثر بحيث تؤدي التقلبات في إحداها لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن¹.

و يعرف التكامل المتزامن أيضا بأنه ربط مجموعة من المتغيرات من نفس الدرجة أو من درجات مختلفة بحيث يؤدي هذا الربط إلى تشكيل تركيبة خطية متكاملة برتبة أقل أو تساوي أصغر رتبة للمتغيرات².

الفرع الثاني: اختبار التكامل المتزامن ذو متغيرين 1987 Engle-Granger:

اقترح كل من Engle-Granger 1987 طريقة لاختبار علاقة التكامل المتزامن بين متغيرين على مرحلتين، حيث تقوم المرحلة الأولى على تقدير علاقة الانحدار التالية باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS):

$$X_t = a + \beta Y_t + \varepsilon_t$$

أما الثانية فتقوم على اختبار مدى استقرار حد الخطأ العشوائي ε_t لمعادلة الانحدار السابقة، فإذا كانت هذه الأخيرة مستقرة عند المستوى $I(0)$ فإن ذلك يعني وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرين X و Y .

الفرع الثالث: اختبار متعدد المتغيرات Johansen:

أصبحت تقنية Johansen 1988 أداة سريعة للاقتصاديين الراغبين في تطبيق تقدير نماذج السلاسل الزمنية، وتجاوز عدم الاستقرار و الانحدار الزائف، و يسمح هذت الأخير بحساب عدد علاقات التكامل المتزامن من خلال حساب عدد متجهات التكامل المتزامن³. و يقوم هذا الاختبار على تقدير النموذج التالي:

$$\Delta X_t = \beta_0 + \beta_1 \Delta X_{t-1} + \beta_2 \Delta X_{t-2} + \dots + \beta_p \Delta X_{t-p+1} + \pi X_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث أن:

$$\pi = \sum_{k=1}^p A_k - I$$

p: عدد التأخرات في النموذج.

¹ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص. 670.

² R. Bourbounais, Op. Cit, P. 277.

³ Richard I. B. Harris, Using Cointegration Analysis In Econometric Modelling, 1st Published By Prentice Hall, London 1995, P. 76.

__ إذا كانت كل عناصر المصفوفة π معدومة فإن رتبها تساوي ($r=0$)، أي أنه لا يوجد أي علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات و بالتالي لا يمكن تمثيلها بنموذج لتصحيح الأخطاء. هنا يمكن تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي بالفروق.

__ إذا كانت رتبة المصفوفة ($r=k$)، معناه أن كل المتغيرات مستقرة عند المستوى ($I(0)$) و بالتالي لا يوجد أي علاقة تكامل متزامن، و هنا يمكن استخدام نموذج الانحدار الذاتي عند المستوى.

__ إذا كانت المصفوفة ($1 \leq r \leq k-1$) فإنه يوجد علاقة تكامل متزامن و يمكن تمثيل نموذج لتصحيح الأخطاء.

لإجراء هذا الاختبار اقترح Johansen القيام باختبارين مختلفين لنسبة الإمكان الأعظم قصد معرفة عدد متجهات التكامل المتزامن، و هما اختبار الأثر λ_{trace} (Trace Test) الذي تحسب إحصائيته كالتالي:

$$\lambda_{trace} = -n \sum_{i=r+1}^k \log (1 - \gamma_i)$$

حيث:

n: عدد المشاهدات.

k: عدد المتغيرات.

r: رتبة المصفوفة.

γ_i : القيم الخاصة بالمصفوفة π يتم تقديرها بطريقة الإمكان الأعظم، و يتم اختبار Johansen 1988 حسب المراحل التالية:

__ رتبة المصفوفة π تساوي الصفر: $H_0:r = 0$ و $H_0:r > 0$ ، إذا كانت γ_{trace} أكبر من القيم الحرجة الجدولية نرفض الفرضية العدمية و نمر للاختبار الذي يليه، و في حالة قبول الفرضية العدمية، $H_0:r = 0$ أي أن γ_{trace} أصغر من القيم الحرجة الجدولية، لا يوجد علاقة تكامل متزامن و نتوقف عن الاختبار.

__ رتبة المصفوفة π تساوي الواحد، $H_0:r = 1$ ، $H_1:r > 1$ ، في حالة رفض الفرضية العدمية نمر للاختبار الذي يليه، أما في حالة قبول الفرضية العدمية أي $r = 1$ يعني هذا بوجود علاقة واحدة للتكامل المتزامن.

— رتبة المصفوفة π تساوي اثنان $H_0: r = 2$ ، $H_1: r > 2$ ، في حالة رفض الفرضية العدمية نمر للاختبار الذي يليه، و قبول الفرضية العدمية يعني وجود علاقيتين للتكامل المتزامن.

— في حالة رفض كل الفرضيات العدمية ، نقوم باختبار الفرضية $H_0: r = k - 1$ ، $H_1: r = k$ ، و في هذه الحالة سوف يتم رفض الفرضية العدمية، إذن رتبة المصفوفة π هي $r = k$ و بالتالي لا يوجد أي علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات لأن المتغيرات مستقرة عند المستوى¹.

المطلب الخامس: السببية Causality:

تستخدم بيانات السلاسل الزمنية على نطاق واسع لاستكشاف العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية²، حيث أصبح مفهوم السببية الذي عرض من قبل Wiener 1956, Granger 1969, Sims 1980 الآن هو الفكرة الأساسية لدراسة العلاقة الديناميكية بين السلاسل الزمنية، و يعرف هذا المفهوم من حيث القدرة على التنبؤ، فهذا يعني أنه توقع قيمة Y بشكل أفضل باستخدام القيم الماضية ل X^3 .

الفرع الأول: السببية بمفهوم Granger 1969:

اقترح Granger 1969 على أن المتغيرة Y تسبب في المتغيرة X إذا كانت المتغيرة Y تساعد على التنبؤ بالمتغيرة X في كل الآفاق⁴.

في حالة مسار شعاعي $VAR(p)$ ، $n=2$.

$$\begin{bmatrix} X_{1t} \\ X_{2t} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} a_0 \\ b_0 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} a_1^1 & b_1^1 \\ a_1^2 & b_1^2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} X_{1t-1} \\ X_{2t-1} \end{bmatrix} + \dots + \begin{bmatrix} a_\rho^1 & b_\rho^1 \\ a_\rho^2 & b_\rho^2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} X_{1t-\rho} \\ X_{2t-\rho} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \varepsilon_{1t} \\ \varepsilon_{2t} \end{bmatrix}$$

المتغيرة X_{2t} لا تسبب X_{1t} إذا فقط إذا كان: $H_0: b_1^2 = b_2^2 = \dots b_\rho^2 = 0$.

المتغيرة X_{1t} لا تسبب X_{2t} إذا فقط إذا كان: $H_0: a_1^2 = a_2^2 = \dots a_\rho^2 = 0$.

¹ شبيبي عبد الرحيم، مرجع سابق، ص. 184.

² J. D. Angrist And G. M. Kuersteiner, Semiparametric Causality Tests Using The Policy Propensity Score, NBER Working Paper No. 10975, December 2004, P. 2.

³ J. M. Doufour, A. Taamouti, Short And Long Run Causality Measures : Theory And Inference, Economic Series No. 20, July 2008, P. 1.

⁴ M. Jarocinski, B. Mackowaik, Granger Causality Priority And Choise Of Variables In Vector Autoregression, European Central Bank, Working Paper Series No. 1600, October 2013, P. 6.

بعبارة أخرى X_{1t} لا تسبب X_{2t} إذا فقط إذا كانت المصفوفة A_i كلها مصفوفات مثلثية.

إذا تم قبول الفرضيتين التاليتين: X_{1t} تسبب X_{2t} و X_{2t} تسبب X_{1t} نقول أننا في حلقة ذات مفعول رجعي.

لاختبار الفرضيات نستعمل اختبار فيشر و المتعلق بانعدام معاملات معادلة تلو الأخرى أو مباشرة بالمقارنة بين نموذج VAR غير المقيد (UVAR) و نموذج VAR المقيد (RVAR) و مقوم بحساب نسبة المعقولة العظمى التالية:

$$L^* = (n - c)(\ln|\Sigma_{RVAR}| - \ln|\Sigma_{UVAR}|) \rightarrow \chi^2(2, \rho)$$

حيث:

Σ_{RVAR} : مصفوفة التباينات و التباينات المشتركة للنموذج المقيد.

Σ_{UVAR} : مصفوفة التباينات و التباينات المشتركة للنموذج غير المقيد.

n : عدد المشاهدات.

c : عدد المعالم المقدرة في كل معادلة للنموذج المقيد.

إذا كانت $L^* > \chi^2_z$ فإننا نرفض الفرضية العدمية أي فرضية وجود القيد.

الفرع الثاني: اختبار Sims 1980:

قدم Sims 1980 اختباره للسببية و الذي ينص على أنه إذا كانت القيم المستقبلية ل X_{1t} تسمح بتغيير القيم

الحاضرة ل X_{2t} ، فإن هذا يعني أن X_{2t} تسبب X_{1t} .

و يمكن تمثيل ذلك رياضيا كمايلي:

$$X_{1t} = a_1^0 + \sum_{i=1}^{\rho} a_{1i}^1 x_{1t-i} + \sum_{i=1}^{\rho} a_{1i}^2 x_{2t-i} + \sum_{i=1}^{\rho} b_1^2 x_{2t-i} + \varepsilon_{1t}$$

$$X_{2t} = a_2^0 + \sum_{i=1}^{\rho} a_{2i}^1 x_{1t-i} + \sum_{i=1}^{\rho} a_{2i}^2 x_{2t-i} + \sum_{i=1}^{\rho} b_2^1 x_{1t-i} + \varepsilon_{2t}$$

— إذا تحققت الفرضية $H_0: b_1^2 = b_2^2 = \dots = b_\rho^2 = 0$ لا تسبب X_{2t} .

_ إذا تحققت تحققت الفرضية $H_0: b_1^1 = b_2^1 = \dots b_p^1 = 0$ فإن X_{2t} لا تسبب X_{1t} .

المطلب السادس: نماذج متجهات الانحدار الذاتي.

عادة ما تأخذ نظرية الاقتصاد القياسي نماذجاً، لكن العنصر المهم في تطبيق الاقتصاد القياسي هو مواصفات هذا النموذج، أو اختيار النموذج. و قد تم تطوير هذا النموذج من قبل Sims 1980 ليأخذ اسم متجه الانحدار الذاتي Vector autoregression¹ (VAR). و يعتبر نموذج متجه الانحدار الذاتي ذو أهمية كبرى في قياس السلاسل الزمنية نظراً للحاجة الماسة في تطبيقه، حيث طور Johansen (1988_1991) اختبارات رتبة التكامل المتزامن ضمن نموذج VAR ، و قد اقترحت أساليب أخرى ذات صلة من هذا الجانب من طرف كل من Stock and Wastson (1988)، (1988)، Phillips and Durlauf (1986)، Fountis and Dicky (1989)، Ahn and Reisel (1990).²

الفرع الأول: تقديم نموذج الانحدار الذاتي.

نقول عن مسار $(X_t, t \in Z)$ ذو بعد $(n,1)$ يقبل تمثيلاً بواسطة VAR من p عدد التأخرات و نرسم له بالرمز $VAR(p)$ إذا كان من الصيغة المصفوفية التالية:

$$X_t = c + \phi_1 X_{t-1} + \phi_2 X_{t-2} + \dots + \phi_p X_{t-p} + \varepsilon_t; t = 1, \dots, T$$

$$X_t = \begin{bmatrix} X_{1t} \\ X_{2t} \\ \vdots \\ X_{nt} \end{bmatrix}; c_{n,1} = \begin{bmatrix} c_1^0 \\ c_2^0 \\ \vdots \\ c_n^0 \end{bmatrix}; \begin{bmatrix} a_{1\rho}^1 & a_{1\rho}^2 & \dots & a_{1\rho}^n \\ a_{2\rho}^1 & a_{2\rho}^2 & \dots & a_{2\rho}^n \\ \vdots & \vdots & \dots & \vdots \\ a_{n\rho}^1 & a_{n\rho}^2 & \dots & a_{n\rho}^n \end{bmatrix}; \varepsilon_{\rho(n-1)} = \begin{bmatrix} \varepsilon_{1t} \\ \varepsilon_{2t} \\ \vdots \\ \varepsilon_{nt} \end{bmatrix} \text{ حيث:}$$

$$\varepsilon_t \sim N(0, \Sigma)$$

$\Sigma_\varepsilon = E(\varepsilon_t \varepsilon_t')$ مصفوفة التباينات و التباينات المشتركة للأخطاء و هي مصفوفة ذو بعد (n,n) .

و يمكن إيجاد صيغة مكافئة للصيغة السابقة و هي: $\phi(L)X_t = c + \varepsilon_t$

$$\phi(L) = I_n \sum_{i=1}^n L^i = \phi(L) = (I - \phi L - \dots - \phi_p L^p)$$

¹ M. Jarocinski, B. Mackowiak, Op. Cit, P. 4.

² H. P. Boswijk And M. Jansson, Improved Likelihood Ratio Tests Cointegration In The VAR Model, Queen's Economies Department , Working Paper No. 1297, January 2014, P. 1.

$L^k X_t = X_{t-k}$: معامل التأخير حيث:

الفرع الثاني: تقدير نموذج VAR.

لتحديد نموذج VAR يمكن تقدير المعلمات إما بطريقة المربعات الصغرى العادية، أو طريقة الإمكان الأعظم، و كلا الطريقتين متعادلتين تقريبا¹.

1/ التقدير بطريقة المربعات الصغرى:

و هي أكثر الطرق شيوعا لما تتميز به مقدراتها و نتائجها.

حالة $p=2, n=2$.

$$X_t = \begin{bmatrix} x_{1t} \\ x_{2t} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} u_1 \\ u_2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} a_1 & b_1 \\ a_2 & b_2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} x_{1t-1} \\ x_{2t-1} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} c_1 & b_1 \\ c_2 & b_2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} x_{1t-2} \\ x_{2t-2} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \varepsilon_{1t} \\ \varepsilon_{2t} \end{bmatrix}$$

$$V(\varepsilon_t) = \Sigma = \begin{bmatrix} \sigma_{11} & \sigma_{12} \\ \sigma_{21} & \sigma_{22} \end{bmatrix}$$

إذن يكون لدينا النموذجين الخطيين التاليين:

$$X_{1t} = u_1 + a_1 x_{1t-1} + b_1 x_{2t-1} + c_1 x_{1t-2} + d_1 x_{2t-2} + \varepsilon_{1t}.$$

$$X_{2t} = u_2 + a_2 x_{1t-1} + b_2 x_{2t-1} + c_2 x_{1t-2} + d_2 x_{2t-2} + \varepsilon_{2t}.$$

نستطيع كتابة العبارة السابقة كمايلي:

$$\begin{pmatrix} X_1 \\ X_2 \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} Z & 0 \\ 0 & Z \end{pmatrix} \begin{pmatrix} B_1 \\ B_2 \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \varepsilon_1 \\ \varepsilon_2 \end{pmatrix}.$$

و بصفة عامة:

$$X_t = \begin{bmatrix} x_{1t} \\ x_{nt} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} u_1 \\ u_n \end{bmatrix} + \sum_{k=1}^{\rho} \begin{bmatrix} \phi_{11}^k & \phi_{1n}^k \\ \phi_{n1}^k & \phi_{nn}^k \end{bmatrix} \begin{bmatrix} x_{1t-k} \\ x_{nt-k} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \varepsilon_{1t} \\ \varepsilon_{nt} \end{bmatrix}.$$

و يكون لدينا النماذج الخطية التالية:

¹Ruey S. Tsay, Op. Cit, P. 316.

$$X_{it} = u_t + \sum_{k=1}^{\rho} \sum_{j=1}^n \phi_{ij}^k x_{jt-k} + \varepsilon_{it}.$$

إذا بدأنا المشاهدات من اللحظة $t=1$ يكون لدينا:

$$\begin{pmatrix} X_1 \\ X_2 \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} Z & 0 \\ 0 & Z \end{pmatrix} \begin{pmatrix} B_1 \\ B_2 \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \varepsilon_1 \\ \varepsilon_2 \end{pmatrix}$$

$$Z = \begin{pmatrix} 1 & x_{1\rho} & x_{n\rho} & x_{11} & x_{n1} \\ 1 & x_{1t-1} & x_{nt-1} & x_{1t-1} & x_{nt-\rho} \end{pmatrix} \text{ حيث:}$$

$$B_i = (u_i \phi_{i1}^k \phi_{in}^{\rho} \phi_{i1}^{\rho} \phi_{in}^{\rho}).$$

$$V(\varepsilon_t) = V \begin{pmatrix} \varepsilon_1 \\ \varepsilon_n \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} \sigma_{11} I_{T-\rho} & \sigma_{1n} I_{T-\rho} \\ \sigma_{n1} I_{T-\rho} & \sigma_{nn} I_{T-\rho} \end{pmatrix}$$

إذن نستطيع كتابة نموذج VAR كمايلي:

$$x = XB + \varepsilon$$

$$X = I_n Z \text{ حيث:}$$

$$V(\varepsilon) = \sum I_{t-\rho}$$

$$E(\varepsilon \varepsilon') = \sum_{\varepsilon} \text{ بما أن مصفوفة التباينات المشتركة ل } \varepsilon \text{ هي:}$$

$$\sum_{\varepsilon} = I_n \sum_{\varepsilon} \text{ فإن مصفوفة التباينات المشتركة تكون:}$$

إن طريقة المربعات الصغرى تعتمد على اختبار المقدر الذي تقلل الكمية التالية:

$$f(B) = \varepsilon' (I_n \sum_{\varepsilon}^{-1}) \varepsilon$$

$$= (X - (Z' I_n) B)' (I_n \sum_{\varepsilon}^{-1}) (X - (Z' I_n) B)$$

$$= (X' - (I_n \sum_{\varepsilon}^{-1}) + B' (Z I_n) (I_n \sum_{\varepsilon}^{-1}) (Z' I_n) B - 2B' (Z I_n) (I_n \sum_{\varepsilon}^{-1}) X$$

بالاشتقاق نحصل على :

$$\frac{\delta f(B)}{\delta B} = [(ZZ')^{-1}Z'I_n]X$$

خصائص المقدر \hat{B} :

$$E(\hat{\beta}) = \beta$$

$$\hat{\beta} = \begin{pmatrix} \hat{\beta}_1 \\ \hat{\beta}_n \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} (Z'Z)^{-1} & Z'_{x1} \\ (Z'Z)^{-1} & Z'_{xn} \end{pmatrix} = I_n(Z'Z)Z'x$$

$$\begin{aligned} \hat{\beta} &= (I_n(Z'Z)^{-1}Z')(I_nZ)\beta + \varepsilon \\ &= (I_n(Z'Z)^{-1}Z'Z)\beta + (I_n(Z'Z)^{-1}Z')\varepsilon \\ &= \beta + (I_n(Z'Z)^{-1}Z')\varepsilon \\ &\Rightarrow E(\hat{\beta}) = \beta \end{aligned}$$

و منه المقدر منصف:

$$\begin{aligned} V(\hat{\beta}) &= (I_n(Z'Z)^{-1}Z')(\sum I_{t-\rho})(I_nZ(Z'Z)^{-1}) \\ &= \sum (Z'Z)^{-1}Z'I_{t-\rho}Z(Z'Z)^{-1} \\ &= \sum (Z'Z)^{-1}. \end{aligned}$$

2/ التقدير بطريقة المعقولة العظمى:

تختلف هذه الطريقة عن سابقتها كونها تستوجب معرفة المسار مسبقا، ليكن النموذج:

$$X_t = c + \phi_1 X_{t-1} + \phi_2 X_{t-2} + \dots + \phi_\rho X_{t-\rho} + \varepsilon_t$$

$$\varepsilon_t \sim N(0, \Sigma)$$

$$\theta = \text{vec}(u_1, \dots, u_n, \phi_{ij}^2; 1 \leq i, j \leq n; j \in [1, n]; \delta_{ij}; 1 \leq i, j \leq n)$$

و تكتب دالة المعقولة العظمى كمايلي:

$$L(X_1, \dots, X_T, \theta) = L(X_1, \dots, X_T | X_{-\rho+1}, \dots, X_0, \theta)$$

$$L(X_1, \dots, X_T, \theta) = \prod_{i=1}^T L(X_i | X_{i-1}, \dots, X_1, \theta)$$

$$L(X_i | X_{i-1}, \dots, X_1, \theta) \rightarrow N(u + \phi_1 X_1 + \dots + \phi_\rho X_{i-\rho}, \Sigma)$$

$$L(X_1, \dots, X_T, \theta) = \prod_{i=1}^T \frac{1}{(\sqrt{2\pi})^n \sqrt{\det(\Sigma)}} \exp \left\{ -1/2 (X_i - (u + \phi_1 X_1 + \dots + \phi_\rho X_{i-\rho}))' \Sigma^{-1} (X_i - (u + \phi_1 X_1 + \dots + \phi_\rho X_{i-\rho})) \right\}$$

و عليه تكون دالة المعقولة العظمى كمايلي:

$$\ln(l) = \ln(x, \hat{\theta}_T) = -\frac{n}{2} \ln(2\pi) - \frac{T}{2} \ln(\det(\Sigma)) - \frac{1}{2} \sum_{t=1}^T \hat{\varepsilon}_t \Sigma^{-1} \hat{\varepsilon}_t$$

حيث:

$$\hat{\varepsilon}_t = X_t - (\hat{u} + \hat{\phi}_1 X_{t-1} + \dots + \hat{\phi}_\rho X_{t-\rho}); \sum_{t=1}^T \hat{\varepsilon}_t \Sigma^{-1} \hat{\varepsilon}_t = nT$$

و أخيرا تكتب دالة المعقولة العظمى كالتالي:

$$\ln \left(L(X_1, \dots, X_T, \hat{\theta}) \right) = -\frac{nT}{2} \ln(2\pi) - \frac{T}{2} \ln(\det(\hat{\Sigma}))$$

خصائص مقدر المعقولة العظمى:

$$\hat{\beta} \rightarrow N(\beta, \Sigma(ZZ')^{-1})$$

$$\hat{\beta} \xrightarrow{\rho} \beta$$

$$\sqrt{T}(\hat{\beta} - \beta) \xrightarrow{L} N[0, plim \Sigma \left(\frac{ZZ'}{T} \right)^{-1}]$$

$$plim \Sigma \left(\frac{ZZ'}{T} \right)^{-1} = \Sigma plim \left(\frac{ZZ'}{T} \right)^{-1} \quad \text{حيث:}$$

و بعد الاشتقاق نحصل على مقدر متطابق مع مقدر المربعات الصغرى و يتحقق ذلك في حالة استقرار المسار X_t تقريبا و حالة توزيع الأخطاء العشوائية توزيعا طبيعيا و يصبح النموذج المقدر كالتالي:

$$X_t = \hat{e} + \hat{\phi}_1 X_{t-1} + \hat{\phi}_2 X_{t-2} + \dots + \hat{\phi}_\rho X_{t-\rho} + e$$

حيث:

$\hat{\phi}_i$: مقدرات النموذج.

e : شعاع البواقي و نرمز ل $\sum e$ بمصفوفة التباينات و التباينات المشتركة لبواقي النموذج.

الفرع الثالث: تحليل دوال الاستجابة (**Impulse Response Function**):

تسمى قيم التغير عند كل فترة بدالة الاستجابة، تستعمل هذه الطريقة في حالة عدم وجود ارتباط خطي بين الأخطاء e_{it} و هي فرضية نادرا ما تكون محققة.

ففي حالة وجود ارتباط بين الأخطاء العشوائية و الذي يمكن تقديره بالعلاقة التالية:

$$\rho_{eie_j} = \frac{cov(e_i, e_j)}{\delta e_i, \delta e_j}$$

يجب وضع فرضيات إضافية تخص العلاقة بين الأخطاء e_{it} ، و تتميز طريقة دوال الاستجابة لحساب المضاعفات الديناميكية بأنها تأخذ بعين الاعتبار مجموع العلاقات الديناميكية الموجودة، بحيث تبين هذه الدوال رد فعل المتغيرات الداخلية على أثر حدوث صدمة في الأخطاء، و حسب Sims فإن دوال الاستجابة تبين أثر انخفاض وحيد مفاجئ لمتغيرة على نفسها و على باقي المتغيرات في النظام و في كل الأوقات.

و لحل مشكلة الارتباط بين الأخطاء العشوائية تم اللجوء إلى البحث عن شكل الأخطاء عمودية مستقلة فيما بينها.

أما في حالة عدم وجود ارتباط بين الأخطاء أي أن :

$$cov(\varepsilon_t^i, \varepsilon_t^j) = \delta: j = 0 \quad \forall (i, j) / i \neq j$$

فحساب دوال الاستجابة للنموذج VAR يمر عبر حساب VMA لنموذج VAR، ليكن النموذج VAR(p) و

$$\phi(L)X_t = \varepsilon_t \quad \text{المعروف بالمعادلة:}$$

و تحت فرضية أن جميع جذور ($\phi(L)$) خارج دائرة الوحدة، هذا يعني أن $\phi^{-1}(L)$ كثير حدود في L والمعروف كمايلي:

$$\phi^{-1}(L) = I + \psi_1 L + \psi_2 L^2 + \dots$$

$$\text{حيث: } \psi_k: (n, n) / k = 1, 2, \dots; \lim_{k \rightarrow \infty} \psi_k = 0$$

الشكل VMA لنموذج VAR يكتب كمايلي:

$$X_t = \phi^{-1}(L)\varepsilon_t$$

$$= \psi(L)\varepsilon_t$$

$$= I\varepsilon_t + \psi_1\varepsilon_{t-1} + \psi_2\varepsilon_{t-2} + \dots$$

تستخرج دوال الاستجابة لنموذج VAR مباشرة من المصفوفات ($\psi_k, k = 1, 2, \dots$) إذن حساب دوال الاستجابة لنموذج VAR يرجع إلى تحليل كيف أن تغير في اللحظة t لأي خطأ للمتغير x^i للشعاع X و المنجز في جميع المتغيرات ($x_t^1, x_t^2, \dots, x_t^n$) في اللحظات $t, t+1, t+2, \dots$

_ دوال الاستجابة اللحظية (Instantanéés) بين الخطأ ε^i و المتغير x^i في فترة للأمام (enavant) تساوي إلى:

$$FRI_{j,i,k} = \frac{\partial x_{t+k}^i}{\partial \varepsilon_t^i} : k = 1, 2, \dots$$

_ دوال الاستجابة الصاعدة (Cumuléés) بين الخطأ ε^i و المتغيرة x^j في لحظة إلى الأمام تساوي:

$$FRI_{j,i,k} = \sum_{s=0}^k \frac{\partial x_{t+s}^j}{\partial \varepsilon_t^i}$$

الفرع الرابع: تقسيم مكونات التباين (Variance Decomposition):

يقيس تقسيم مكونات التباين الأهمية النسبية للمتغير (صدمة في البواقي) في تفسير تباين أخطاء التنبؤ بالمتغيرات في نموذج VAR، إذ أنه يعكس المساهمة النسبية للمتغير في متغير ما في تفسير التقلبات في المتغيرات الأخرى كل على

حدا، لأجل ذلك يمكننا كتابة التباين الكلي لأخطاء التنبؤ عند أفق زمني معلوم بدلالة تباين الأخطاء المتعلق بكل متغير، إذ تعطى في شكل الوزن النسبي من التباين الكلي في النموذج VAR.

ليكن المسار $(X_t = (x_{1t}, x_{2t}, \dots, x_{nt})); t \in Z$ يخضع لتمثيل من النوع VAR(P) الصيغة التالية:

$$\phi(L)X_t = X_t - \phi_1 X_{t-1} + \phi_2 X_{t-2} - \dots - \phi_\rho X_{t-\rho} = c + \varepsilon_t$$

لنفرض أن الأخطاء ε_t تتبع التوزيع الطبيعي $\varepsilon_t \sim N(0, \Sigma)$ و نفرض أنه مستقر، و عليه يمكن كتابته على صيغته VMA(∞) وفق المعادلة التالية:

$$X_t = \sum_{i=0}^{\infty} \psi_i \varepsilon_{t-1} = \psi(L)\varepsilon_t$$

خطأ التنبؤ في الأفق يكتب كمايلي:

$$\begin{aligned} X_{t+h} - \hat{X}_{T+h} &= X_{t+h} - E(X_{t+h}/X_T, X_{T-1}, \dots, X_1) \\ &= X_{t+h} - E(X_{t+h}/\varepsilon_T, \varepsilon_{T-1} - \varepsilon_1) \\ &= \sum_{i=0}^{h-1} \psi_i \varepsilon_{t+h-1} \end{aligned}$$

و بالتعريف فإن التوقع للتشويش الأبيض معدوم و مصفوفة التباين و التباين المشترك لخطأ التنبؤ هي:

$$E[(X_{t+h} - \hat{X}_{T+h})(X_{t+h} - \hat{X}_{T+h})'] = \Sigma + \sum_{i=0}^{h-1} \psi \Sigma(\psi_i)'$$

هذا الخطأ بدلالة مصفوفة التباين و التباين المشترك Σ غير القطرية للباقي ε_t .

للحصول على تحليل لتباين الشعاع $(X_t = (x_{1t}, x_{2t}, \dots, x_{nt})')$ يكفي إعادة صياغة المصفوفة Σ على

شكل توليفة خطية لتباينات الأخطاء العمودية u_t :

$$u_t = A^{-1} \varepsilon_t \Leftrightarrow Au_t$$

حيث A : مصفوفة خاضعة للعمودية ل Σ .

نفرض أنه : $\forall (t \in Z)$

$$\varepsilon_t = \begin{pmatrix} \varepsilon_{1t} \\ \varepsilon_{2t} \\ \vdots \\ \varepsilon_{nt} \end{pmatrix} = (a_{1(n,1)} \quad a_{2(n,1)} \quad \cdots \quad a_{n(n,1)}) \begin{pmatrix} u_{1t} \\ u_{2t} \\ \vdots \\ u_{nt} \end{pmatrix}$$

حيث a_i : تمثل العمود (i) للمصفوفة A.

إذن:

$$\Sigma = E(\varepsilon_t \varepsilon_t') = a_1 a_1' \text{var}(u_{1t}) + a_2 a_2' \text{var}(u_{2t}) + \cdots + a_n a_n' \text{var}(u_{nt})$$

بتعويض العبارة السابقة في تباين التنبؤ لأفق (h) و منه يمكن كتابة هذا التباين بدلالة تباين الأخطاء العمودية و ذلك كمايلي:

$$\begin{aligned} E &= [(X_{t+h} + \hat{X}_{T+h})(X_{t+h} + \hat{X}_{T+h})'] \\ &= \Sigma + \sum_{i=1}^{h-1} \psi_i (\psi_i)' \\ &= \sum_{j=1}^n (\text{var}(u_{jt}) \sum_{i=0}^{h-1} \psi_i [a_j a_j'] (\psi_i)') \end{aligned}$$

و عليه من خلال الصيغة السابقة نستطيع قياس مساهمة كل خطأ صافي u_{jt} في التباين الكلي لتباين الخطأ في الأفق h و ذلك كمايلي:

$$\text{var}(u_{it}) [a_j a_j' + \psi_1 [a_j a_j'] (\psi_1)' + \cdots + \psi_{h-1} [a_j a_j'] (\psi_{h-1})']$$

المبحث الثاني: تطبيق الدراسة القياسية على النموذج.

بعد الخوض في استعراض منهجية تحليل السلاسل الزمنية من الجانب النظري في المبحث السابق، سنحاول في هذا المبحث استخدام نموذج قياسي لتحديد أثر أدوات السياسة المالية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة و تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر، إضافة إلى إدخال بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية التي لها تأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الطرح النظري و ذلك خلال الفترة الممتدة ما بين 1980-2013.

المطلب الأول: اختبار استقرار السلاسل الزمنية.

الفرع الأول: تقديم النموذج المستخدم.

$$FDI = f(GDP + EXD + GEX + TAX + RIR + M2 + NER + DCFS + GCF + INF).$$

$$FDI = \beta_0 + \beta_1 GDP + \beta_2 EXD + \beta_3 GEX + \beta_4 TAX + \beta_5 RIR + \beta_6 M2 + \beta_7 NER + \beta_8 DCFS + \beta_9 GCF + \beta_{10} INF + \varepsilon_t$$

حيث:

FDI: الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

EXD: الدين الخارجي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

GEX: الإنفاق الحكومي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

TAX: الضرائب غير البترولية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

RIR: معدل الفائدة الحقيقي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

M2: حجم المعروض النقدي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

NER: سعر الصرف الرسمي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي (1 دولار أمريكي / دينار جزائري).

DCFS: الدين المحلي المقدم من القطاع المالي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

GCF: إجمالي تكوين رأس المال نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

INF: معدل التضخم السنوي.

الفرع الثاني: اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية.

عند استخدام السلاسل الزمنية نبدأ باختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات المشمولة بالتحليل، و ذلك

باستخدام اختبار ADF، و اختبار pp، اختبار KPSS.

جدول رقم 4-1: اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار Augmented Dickey-Fuller.

المتغيرات	المستوى			الفروق الأولى		
	قاطع	قاطع و اتجاه	دون قاطع و اتجاه	قاطع	قاطع و اتجاه	دون قاطع واتجاه
FDI	-1.9641	-3.7247	-1.9513	-6.1701*	-6.0620*	-6.2274*
TAX	-2.9421	-2.8738	-0.0679	-4.9973*	-4.9106*	-5.0841*
GEX	-1.6950	-1.6950	-0.5064	-6.8835*	-6.7672*	-6.9949*
EXD	-1.2318	-1.0248	-0.8590	-1.8936*	-2.1976*	-1.9069*
M2	-4.8633	-4.8163	-1.9503	-7.9460*	-3.6468*	-8.0702*
RIR	-4.9728	-5.0831	-4.9439	-5.8615*	-5.7267*	-5.9664*
DCFS	-0.2611	-2.4172	-1.1803	-4.1470*	-4.1424*	-4.0716*
GCF	-1.5114	-1.7552	-0.0327	-5.7086*	-5.8353*	-5.7940*
INF	-1.7030	-1.9807	-1.2699	-5.1379*	-5.0525*	-5.2096*
NER	-0.7993	-0.7477	-0.7865	-3.6360*	-3.6249*	-3.0898*
GDP	-3.5305	-3.4700	-1.9235	-5.9475*	-5.8468*	-6.0545*

* مستوى معنوية 5٪ حسب القيم الحرجة.
طول فترة الإبطاء أوتوماتيكي وفق معيار Schwartz-Criterion بحد أقصى 8 فترات.

المصدر: من الطالب اعتمادا على مخرجات Eviews8.

جدول رقم 4-2: اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار Phillips-Perron.

الفصل الرابع: السياسة المالية و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (تحليل قياسي)

الفروق الأولى			المستوى			المتغيرات
دون قاطع و اتجاه	قاطع و اتجاه	قاطع	دون قاطع و اتجاه	قاطع و اتجاه	قاطع	
-7.8141*	-7.9560	-8.0912*	-1.4198	-3.7247	-1.9403	FDI
-5.5503*	-4.9583*	-5.3761*	-0.0196	-3.0361	-3.0978	TAX
-7.0133*	-6.7833*	-6.9011*	-0.5064	-2.7930	-2.1087	GEX
-4.5384*	-4.5384*	-4.5641*	-1.0504	-1.1944	-0.6145	EXD
-17.739*	-18.771*	-17.802*	-1.6458	-4.733	-4.7785	M2
-14.942*	-15.564*	-16.001*	-4.9199	-5.056	-4.9424	RIR
-4.1620*	-4.1718*	-4.1603*	-1.1220	-2.5045	-0.5237	DCFS
-5.8781*	-14.035*	-5.7911*	0.0647	-1.4026	-1.5418	GCF
-5.2248*	-5.0721*	-5.1551*	-1.3156	-2.0983	-1.8133	INF
-2.9991*	-3.5768*	-3.9565*	0.9865	-1.2364	-0.8430	NER
-8.0646*	-7.7481*	-7.9096*	-1.7867	-3.576	-3.6327	GDP

*مستوى معنوية 5٪ حسب القيم الحرجة.

العدد الأمثل لفترات الإبطاء الزمني أوتوماتيكي Newey West باستخدام BartlerKernel.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews8.

جدول رقم 4-3: اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار KPSS.

الفروق الأولى		المستوى		المتغيرات
قاطع و اتجاه	قاطع	قاطع و اتجاه	قاطع	
0.1579*	0.1642*	0.1167*	0.5948*	FDI
0.0860*	0.0918*	0.0864*	0.1081*	TAX
0.0604*	0.0586*	0.1211*	0.4192*	GEX
0.1024*	0.2084*	0.1574*	0.3442*	EXD
0.2857*	0.2933*	0.0964*	0.1042*	M2
0.3242*	0.3434*	0.0613*	0.2979*	RIR
0.5000*	0.3900*	0.1941*	0.2212*	GCF
0.0627*	0.0796*	0.0998*	0.2505*	INF

الفصل الرابع: السياسة المالية و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (تحليل قياسي)

0.1352*	0.1620*	0.1367*	0.5994*	NER
0.0414*	0.0450*	0.0930*	0.1501*	GDP
0.1290*	0.1592*	0.0976*	0.5858*	DCFS
* مستوى معنوية 5٪ حسب القيم الحرجة. العدد الأمثل لفترات الإبطاء الزمني أوتوماتيكي Newey West باستخدام BartlettKernel.				

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews8.

من خلال الجداول الثلاثة يمكن أن نخلص إلى أن نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام ADF و PP، بينت أن كل المتغيرات الاقتصادية الكلية مستقرة عند إجراء الفروق الأولى. أما بالنسبة لاختبار جذر الوحدة باستخدام KPSS فالسلاسل كانت كلها مستقرة عند المستوى. و بما أن معظم السلاسل الزمنية مستقرة من نفس الدرجة، حيث تنسجم هذه النتائج مع نظرية الاقتصاد القياسي التي تفترض أن أغلب المتغيرات الاقتصادية تكون غير مستقرة عند المستوى، و لكنها تصبح مستقرة عند إجراء الفروق الأولى، و هذا يأخذ بنا للقيام باختبار التكامل المتزامن لاختبار وجود علاقة طويلة الأجل للمتغيرات التي لها نفس درجة التكامل.

المطلب الثاني: اختبار التكامل المتزامن.

الفرع الأول: اختبار التكامل المتزامن ل Johansen.

بما أن السلاسل الزمنية كلها مستقرة من نفس الدرجة فهذا يدل على إمكانية وجود تكامل متزامن بين المتغيرات.

جدول رقم 4-4: اختبار التكامل المتزامن ل Johansen.

Hypothesized No. Of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical value	Prob**
None *	0.997044	545.9856	239.2354	0.0000
Atmost 1 *	0.940477	359.6155	197.3709	0.0000
Atmost 2*	0.926342	269.3310	159.5297	0.0000
Atmost 3 *	0.847316	185.8646	125.6154	0.0000
Atmost 4 *	0.821674	125.7243	95.75366	0.0001
Atmost 5 *	0.554994	70.55188	69.81889	0.0437
Atmost 6	0.448193	44.64254	47.85613	0.0971

الفصل الرابع: السياسة المالية و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (تحليل قياسي)

Atmost 7	0.352642	25.61674	29.79707	0.1406
Atmost 8	0.264596	11.70133	15.49471	0.1718
Atmost 9	0.056663	1.866603	3.841466	0.1719

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات Eviews8.

من خلال نتائج اختبار التكامل المتزامن ل Johansen يتضح لنا أن λ_{trace} أصغر من القيم الحرجة و بالتالي يمكن رفض فرضية العدم، أي وجود علاقات تكامل متزامن بين المتغيرات، حيث أن عدد متجهات التكامل المتزامن $r=6$ عند مستوى معنوية 5٪ ، و هذا ما يدل على وجود علاقات توازنية طويلة المدى بين المتغيرات، معنى ذلك أن هذه المتغيرات لا تتبعد عن بعضها البعض في المدى الطويل.

الفرع الثاني: اختبار Engle-Granger:

للقيام باختبار التكامل المتزامن لكل من Engle و Granger لابد من القيام بتقدير علاقة الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS.

الجدول رقم 4-5: اختبار التكامل المتزامن ل Engle-Granger.

المتغيرات	المعاملات	الانحراف المعياري	اختبار t	الاحتمال
C	0.2077	1.1190	0.1856	0.8544
TAX	-0.0416	0.0192	-2.1586	0.0421
GEX	0.0598	0.0477	1.2543	0.2229
EXD	-0.0129	0.0080	-1.3337	0.1959
RIR	-0.0157	0.0080	-1.9582	0.0630
NER	0.0445	0.0073	2.4484	0.0228
GCF	0.0445	0.0201	2.2059	0.0381
CDFS	-0.0021	0.0072	-0.2994	0.7674
M2	0.0223	0.0081	2.7514	0.0116
GDP	0.0571	0.0328	1.7391	0.0960
INF	-0.0054	0.01444	-0.3770	0.7097

معامل التحديد: 0.78
إحصائية دارين واتسن: 1.41
إحصائية فيشر: 10.10
الاحتمال: 0.00003

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews8.

جدول رقم 4-6: تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM.

المتغيرات	المعاملات	الانحراف المعياري	اختبار t	الاحتمال
ECT	-0.6509	0.1628	-2.7684	0.0109
$\Delta FDI (t-1)$	-0.0055	0.2245	-0.0246	0.9800
$\Delta TAX (t-1)$	-0.0156	0.0215	-0.7280	0.4739
$\Delta NER (t-1)$	-0.0342	0.0225	-1.5186	0.1425
$\Delta GCI (t-1)$	0.0085	0.0326	0.2609	0.7964
$\Delta M2 (t-1)$	0.0077	0.0088	0.8751	0.3905
C	0.1095	0.0904	1.2111	0.2382

معامل التحديد: 0.35
إحصائية فيشر: 1.542
إحصائية دارين واتسن: 1.9460
الاحتمال: 0.1972

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews8.

1/ تقدير معادلة الانحدار في المدى الطويل:

بعد التأكد من وجود علاقة التكامل المتزامن بين الاستثمار الأجنبي المباشر و المتغيرات الاقتصادية الكلية بما في ذلك متغيرات السياسة المالية من خلال النموذج المستخدم في الدراسة، قمنا بقياس العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستخدام اختبار Engle-Granger للحصول على مقدرات المعلمات في الأجل الطويل باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، و من خلال نتائج الجدول رقم تبين أن هناك بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية ترتبط بعلاقة طردية مع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و البعض الآخر بعلاقة عكسية، كما أن بعضها كان معنوي و البعض الآخر غير معنوي، و يتضح من خلال الجدول مايلي:

— معامل التحديد يقدر ب 78٪ و هذا يعني أن النموذج يفسر 78٪ من التغيرات التي تحدث في معدل الاستثمار الأجنبي المباشر و هذا راجع إلى قوة العلاقة بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع.

— معامل انحدار العنصر الثابت يقدر ب 0.2077، و هذا يعني أن العنصر الثابت يزيد من معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر ب 0.2077، إلا أن هذا العنصر غير معنوي.

— معامل انحدار معدل الفائدة الحقيقي سالب و يقدر ب -0.0157، معناه أن ارتفاع معدل الفائدة بنسبة 1٪ سوف يؤدي إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر ب 0.0157 و هو ما يتناسق مع الجانب النظري باعتبار أن معدلات الفائدة تعتبر عامل مكبح لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا أن العلاقة كانت ضعيفة نوعا ما، وذلك أن معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر كانت موجهة إلى قطاع الطاقة و المتمثلة في شركات أجنبية تنشط ضمن هذا القطاع، و تعتمد في تمويل نشاطاتها على مصادر خارجية، بالإضافة إلى تهميش البنوك التجارية في الجزائر و سوء التسيير الإداري.

— معامل انحدار سعر الصرف الرسمي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي إيجابي و يقدر ب 0.0179، أي أن انخفاض سعر الصرف يؤثر بشكل إيجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، و هو تأثير معنوي الذي يترجم على وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين الاستثمار الأجنبي المباشر و سعر الصرف الرسمي بالنسبة للاقتصاد الجزائري.

— معامل انحدار إجمالي تكوين رأس المال موجب و يقدر ب 0.0445، معناه أن ارتفاع هذا الأخير ب 1٪ يؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر ما مقداره 0.0445، و ذلك بفضل حجم الاستثمار العمومي الذي خصصت له الجزائر مبلغا ضخما المهدف من ذلك تطوير البنية التحتية و المنشآت من أجل تحسين المناخ الاستثماري في الجزائر، حيث أبرزت النتائج وجود علاقة إيجابية و معنوية بين إجمالي تكوين رأس المال و حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى الطويل.

— معامل انحدار الدين المحلي المقدم من القطاع المالي سالب و يقدر ب -0.0021، معنى ذلك أن زيادة 1٪ من الدين المحلي المقدم من القطاع المالي يؤدي إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر ب 0.0021، و هذا ما يتنافى مع النظرية الاقتصادية حيث أن القروض الموجهة من القطاع المصرفي إلى القطاع الخاص تلعب دورا هاما في استقطاب حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، و هذا يدل على عدم كفاءة القطاع المالي في الجزائر، كما أن العلاقة غير معنوية.

— معامل انحدار عرض النقود موجب و يقدر ب 0.0223 ، معناه أن ارتفاع M2 ب 1٪ يؤدي إلى ارتفاع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر ب 0.0223، أي أن هناك علاقة طردية و معنوية بين حجم المعروض النقدي و الاستثمار الأجنبي المباشر دلالة على العلاقة التوازنية في المدى الطويل.

— معامل انحدار نمو الناتج المحلي الإجمالي موجب و يقدر ب 0.0571، أي أن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي ب 1٪ يؤدي إلى ارتفاع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر ب 0.0571 إلا أن هذا التأثير ضعيف، أي أن معدل النمو الاقتصادي في الجزائر يساهم بنسبة قليلة جدا في استقطاب حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة و ذلك راجع لطبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد في نموه على الاقتصاد الريعي.

— معامل انحدار التضخم سالب و يقدر ب -0.0054، معنى ذلك أن ارتفاع معدل التضخم ب 1٪ يؤدي إلى انخفاض معدل الاستثمار الأجنبي المباشر ب 0.0045 إلا أن هذا الأثر غير معنوي، حيث أن التقلبات في معدلات التضخم كان لها تأثير ضعيف على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر.

— أما فيما يخص العلاقة التوازنية طويلة المدى بين متغيرات السياسة المالية و الاستثمار الأجنبي المباشر فكانت نتائجها كمايلي:

* معامل انحدار الإنفاق الحكومي موجب و يقدر ب 0.0598، أي أن الزيادة في معدل الإنفاق الحكومي ب 1٪ تؤدي إلى زيادة في معدل الاستثمار الأجنبي المباشر ب 0.0598، إلا أن هذا التأثير غير معنوي و هذا ما يدل على أن السياسة المالية لم تكن فعالة في تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، و هذا ما يدل على أن النفقات الحكومية الضخمة لم تؤدي وظيفتها في تحسين و رفع مستوى الطلب الكلي.

* معامل انحدار الضرائب غير البترولية سالب و يقدر ب 0.0416، أي أن زيادة معدل الضريبة ب 1٪ يؤدي إلى انخفاض معدل الاستثمار الأجنبي المباشر ب 0.0416، و هذه العلاقة لها أثر معنوي على المدى الطويل، و هذا ما يتطابق مع النظرية الاقتصادية، الأمر الذي يدل على أن النظام الضريبي في الجزائر لا يساهم في تحسين المناخ الاستثماري رغم الإصلاحات التي قامت بها الدولة على مستوى المنظومة الجبائية.

* معامل انحدار الدين الخارجي سالب و يقدر ب -0.0129، أي أن الزيادة في معدل المديونية الخارجية ب 1٪ يؤدي إلى انخفاض معدل الاستثمار الأجنبي المباشر ب 0.0129، إلا أن هذه العلاقة غير معنوية، و هذا ما يتناسب مع النظرية الاقتصادية القائلة بأن ارتفاع حجم المديونية الخارجية إلى مستويات قياسية يحد من ثقة المستثمرين الأجانب.

2/ تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM):

يمكن تقدير العلاقة بين السلاسل الزمنية التي ترتبط بينها علاقة تكامل متزامن من خلال تمثيلها بنموذج لتصحيح الخطأ من نوع VAR(1) لتحديد التوازن في المدى القصير.

من خلال نتائج الجدول رقم يتضح أن معلمة حد تصحيح الخطأ ECT سالبة و معنوية عند مستوى معنوية 5% مما يؤكد على وجود علاقة توازنية في المدى الطويل تقدر ب 0.6509، و هذا ما يثبت أن سلوك الاستثمار الأجنبي المباشر قد يستغرق عند حدوث أي صدمة أكثر من ست سنوات و نصف حتى يصل إلى وضعية التوازن في المدى الطويل، أي أن حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتعدل قيمتها التوازنية في كل فترة زمنية (t-1) ما يزيد عن 65% من اختلال توازن الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى الطويل.

— معامل التحديد يقدر ب 0.35 أي أن النموذج يفسر ما قيمته 35% من التغيرات التي تحدث في الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة إبطاء سنة واحدة، أما إحصائية داربن واتسن فتشير إلى أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء (DW=1.9460).

— معامل تفاضل الاستثمار الأجنبي المباشر بإبطاء سنة واحدة سالب و يقدر ب -0.0055، معناه أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يسير نحو التناقص خلال فترة الدراسة.

— معامل انحدار تفاضل الضرائب غير البترولية بإبطاء سنة واحدة سالب و يقدر ب -0.0156 و معنوي، و هذا ما يدل على التأثير السلبي الذي تحدثه الضرائب على المدى الطويل و القصير.

— معامل انحدار تفاضل إجمالي تكوين رأس المال بإبطاء سنة واحدة موجب و يقدر ب 0.0085 و غير معنوي في المدى القصير، ما يدل على أن هناك علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و إجمالي تكوين رأس المال في المدى الطويل فقط.

— معامل انحدار تفاضل عرض النقود بإبطاء سنة واحدة موجب و يقدر ب 0.0077 و غير معنوي، و هذا يدل على أن حجم المعروض النقدي يرتبط بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في المدى الطويل فقط.

— معامل انحدار تفاضل سعر الصرف الرسمي بإبطاء سنة سالب و يقدر ب -0.0432، مما يدل على أن انخفاض سعر الصرف له تأثير سلبي في المدى القصير على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أن هذا التأثير غير معنوي.

الفرع الثالث: اختبارات المشاكل الإحصائية للنموذج.

1/ اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (Serial Correlation): (LM test):

الجدول رقم 4-7: اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM test.			
F-Statistic	1.054757	Prob. F(2.22)	0.3652
Dos* R-Squared	2.887407	Prob.chi.square(2)	0.2361

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews8.

من خلال اختبار LM أن P.chi.square(2) أكبر من 5% و بالتالي نقبل فرضية عدم القائلة على أن النموذج يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء.

2/ اختبار عدم ثبات التباين (Hetroscedasticity Test):

الجدول رقم 4-8: اختبار عدم ثبات التباين ل White.

F-Statistic	1.1573	Prob.F(27.6)	0.4665
Obs*R-squared	28.52318	Prob.chi.square(27)	0.3844
ScaledExplainedss	20.99057	Prob.chi.square(27)	0.7867

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews8.

من خلال نتائج اختبار White يلاحظ أن Prob.F أكبر من 5% و بالتالي قبول الفرضية العدمية التي تنص على ثبات تباين الخطأ أي أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين.

3/ اختبار استقرارية البواقي:

لاختبار استقرارية سلسلة البواقي سوف نستعمل اختبار كل من ADF و PP:

الجدول رقم 4-9: اختبار سلسلة البواقي باستخدام AugmentedDickey-Fuller.

المتغير	المستوى	الفرق الأول
---------	---------	-------------

الفصل الرابع: السياسة المالية و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (تحليل قياسي)

قاطع و اتجاه	قاطع	قاطع و اتجاه	قاطع	ε_t
-6.1888	-6.3035	-3.6020	-2.7854	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews8

الجدول 4-10: اختبار استقرارية سلسلة البواقي باستخدام Phillips-Perron.

المتغير	المستوى	الفرق الأول	قاطع و اتجاه	قاطع	قاطع و اتجاه
ε_t	قاطع	قاطع	-3.6020	-8.6395	-8.1641

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews8.

من خلال نتائج الجدولين نلاحظ أن القيمة يلاحظ أن القمة المطلقة ل $t_{\theta j}$ أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% و بالتالي نرفض الفرضية العدمية أي عدم وجود جذر الوحدة عند المستوى، معناه أن سلسلة البواقي مستقرة عند المستوى و هذا ما يؤكد على وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات.

المطلب الثالث: اختبار العلاقة السببية بين متغيرات السياسة المالية و الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الأول: تحديد عدد الفجوات الزمنية.

للقيام باختبار السببية ل Granger لا بد من القيام بتحديد عدد الفجوات الزمنية p للنموذج VAR(p) للسلاسل الزمنية، و ذلك على أساس أصغر قيمة يأخذ بها معيار Akaike و Schwarz التي أدنى قيمة، و كانت النتيجة كالتالي:

الجدول رقم 4-11: تحديد عدد الفجوات الزمنية.

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-1063.967	NA	6.71 e+16	67.122	67.581	67.274
1	-824.742	313.982	1.49 e+13	58.421	63.459	60.095

الفصل الرابع: السياسة المالية و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (تحليل قياسي)

2	-590.944	160.735*	3.50 e+10*	50.053*	59.677*	53.247*
---	----------	----------	------------	---------	---------	---------

*Indicates lag order selected by the criterion

LR : sequential moddified LR test statistic (each test 0.05 level)

FPE : Final prediction error.

AIC : Akaike information criterion.

SC : Schwarz information criterion.

HQ : Hannan-Quinn information criterion.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews8.

من خلال الجدول رقم نلاحظ أن $p=2$ هي التي تعطي أدنى قيمة للمؤشرات.

الفرع الثاني: اختبار سببية Granger.

سنحاول اختبار هل هناك علاقة سببية في المدى القصير بين الأجنبي المباشر و المتغيرات الاقتصادية الكلية من ضمنها متغيرات السياسة المالية و ذلك بالاعتماد على سببية Granger بالأخذ بعين الاعتبار أن $p=2$ وفق الجدول التالي:

الجدول رقم 4-12: اختبار العلاقة السببية ل Granger.

NullHypothesis	F-Statistic	Prob
GEX does not Granger FDI	2.24627	0.1252
FDI does not Granger GEX	0.30841	0.7372

TAX does not Granger FDI	0.88023	0.4263
FDI does not Granger TAX	0.00389	0.9961
EXD does not Granger FDI	1.43206	0.2564
FDI does not Granger EXD	3.15078	0.0602
GCF does not Granger FDI	1.72172	0.1978
FDI does not Granger GCF	1.30015	0.2890
GDP does not Granger FDI	0.09543	0.9093
FDI does not Granger GDP	0.84245	0.2890
NER does not Granger FDI	10.0046	0.0006
FDI does not Granger NER	0.30942	0.6746
DCFS does not Granger FDI	4.16531	0.0256
DFI does not Granger DCFS	2.72682	0.0834
INF does not Granger FDI	0.81699	0.4524
FDI does not Granger INF	1.05073	0.3635

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات Eviews8.

1/ تحليل العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و أدوات السياسة المالية:

— بالنسبة لاتجاه العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي و الإنفاق الحكومي نقبل فرضية العدم في كلتا الحالتين لأن p value للإحصائية F أكبر من 0.05 ($0.05 < 0.125$) و ($0.05 < 0.737$) معناه أن:

* الإنفاق الحكومي لا يسبب الاستثمار الأجنبي المباشر.

* الاستثمار الأجنبي المباشر لا يسبب الإنفاق الحكومي.

يعني هذا أن سياسة الإنفاق الحكومي في الجزائر لم تساهم في تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر، و كذلك الاستثمار الأجنبي المباشر لم يساهم في الإنفاق الحكومي، رغم قيام الجزائر بسياسة مالية توسعية، لكون أن الجزائر تعتمد على مصدر واحد في مداخلها ألا و هي المحروقات.

— بالنسبة لاتجاه العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الضرائب غير البترولية نقبل فرضية العدم في كلتا الحالتين لأن p value للإحصائية F أكبر من 0.05 ($0.05 < 0.426$) و ($0.05 < 0.996$) معناه أن:

* الضرائب غير البترولية لا تسبب الاستثمار الأجنبي المباشر.

* الاستثمار الأجنبي المباشر لا يسبب الضرائب غير البترولية.

يعني هذا أن السياسة الضريبية لم تساهم هي الأخرى في تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر رغم التحفيزات الجبائية التي قامت بها الجزائر مؤخرا على مستوى النظام الضريبي، كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر لم يؤثر على الضرائب غير البترولية.

__ بالنسبة لاتجاه العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الدين الخارجي نقبل فرضية العدم في كلتا الحالتين لأن p value للإحصائية F أكبر من 0.05 و $(0.05 < 0.256)$ و $(0.05 < 0.060)$ معناه أن:

* الدين الخارجي لا يسبب الاستثمار الأجنبي المباشر .

* الاستثمار الأجنبي المباشر لا يسبب الدين الخارجي.

يعني هذا أن معدلات المديونية الخارجية في الجزائر لم تساهم في تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر رغم الانخفاض الكبير في حجم المديونية الخارجية التي عانت منها الجزائر بعد الأزمة البترولية لسنة 1986، كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر لم يساهم المديونية الخارجية.

2/ تحليل العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و باقي المتغيرات الاقتصادية الكلية:

__ بالنسبة لاتجاه العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و إجمالي تكوين رأس المال.

* إجمالي تكوين رأس المال لا يسبب الاستثمار الأجنبي المباشر.

* الاستثمار الأجنبي المباشر لا يسبب إجمالي تكوين رأس المال.

__ بالنسبة لاتجاه العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و نمو الناتج المحلي الإجمالي.

* نمو الناتج المحلي الإجمالي لا يسبب الاستثمار الأجنبي المباشر.

* الاستثمار الأجنبي المباشر لا يسبب نمو الناتج المحلي الإجمالي.

__ بالنسبة لاتجاه العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و سعر الصرف الرسمي.

* سعر الصرف الرسمي يسبب الاستثمار الأجنبي المباشر.

* الاستثمار الأجنبي المباشر لا يسبب سعر الصرف الرسمي.

معناه أن هناك علاقة سببية باتجاه واحد بين الاستثمار الأجنبي المباشر و سعر الصرف الرسمي.

__ بالنسبة لاتجاه العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الدين المحلي المقدم من القطاع المالي.

* الدين المحلي المقدم من القطاع المالي يسبب الاستثمار الأجنبي المباشر.

* الاستثمار الأجنبي المباشر لا يسبب الدين المحلي المقدم من القطاع المالي.

أي أن هناك علاقة سببية باتجاه واحد بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الدين المحلي المقدم من القطاع المالي.

__ بالنسبة لاتجاه العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و معدل التضخم.

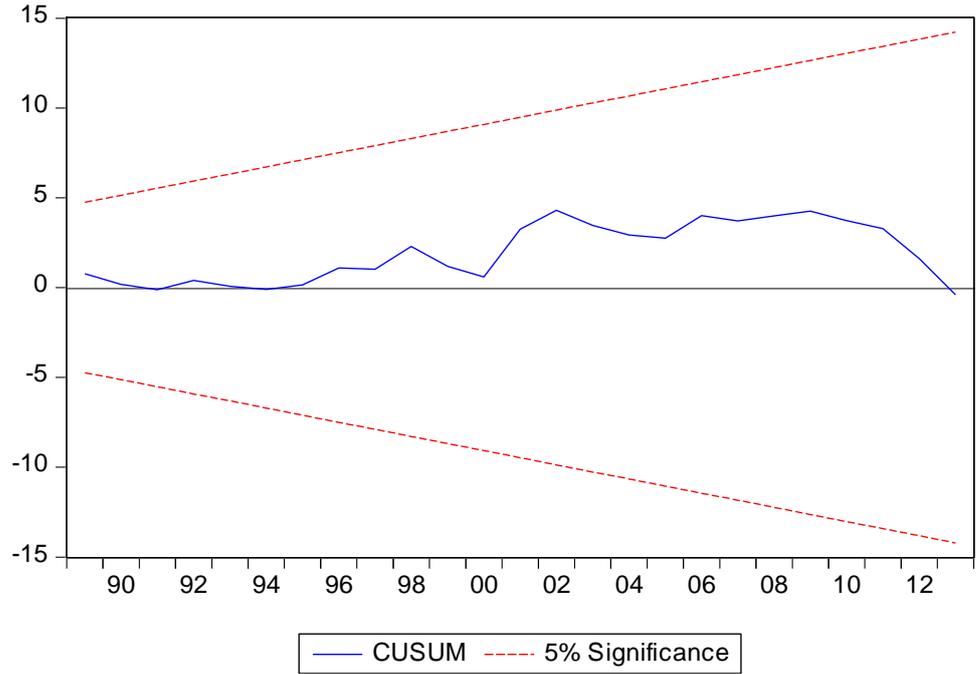
* معدل التضخم لا يسبب الاستثمار الأجنبي المباشر.

* الاستثمار الأجنبي المباشر لا يسبب التضخم.

المطلب الرابع: ديناميكية نموذج VAR.

الفرع الأول: استقرار النموذج.

الشكل رقم 4-2: استقرارية النموذج.



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات Eviews8.

من خلال الشكل رقم 4-2 يتبين لنا أن النموذج المستخدم في الدراسة مستقر.

الفرع الثاني: دوال الاستجابة الدفعية (تحليل الصدمات).

تسمح لنا ديناميكية نموذج VAR بالحصول على قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في شكل لحظة تلي الصدمة الأولية، و نتيجة هذا التحول نكون قد تحصلنا على جميع الاستجابات الديناميكية الاستثمار الأجنبي المباشر الناتجة عن حدوث صدمة هيكلية مقدرة بوحدة واحدة على مستوى المتغيرات المستقلة الممثلة في النموذج بمتغيرات السياسة المالية وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية التي أضفناها من أجل إثراء النموذج، و حسب تقديرات دوال الاستجابة الدفعية الممتدة على مدى عشر سنوات كانت النتائج المحصل عليها على النحو التالي:

— حدوث صدمة هيكلية إيجابية في الإنفاق الحكومي ب 1% سيكون لها أثر سلبي غير معنوي على الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى القصير ب -0.0090%، أما في المدى المتوسط فسيولد عنه تأثير إيجابي غير معنوي ب 0.0372% في السنة الرابعة، و في المدى الطويل فسيكون له تأثير سلبي معنوي ابتداء من السنة السادسة إلى السنة العاشرة ب - 0.0758%، و منه يمكن القول أن الإنفاق الحكومي في الجزائر له أثر سلبي أكثر من الإيجابي، و هذا ما يقلل دوره في تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر.

— حدوث صدمة هيكلية إيجابية في الضرائب غير البترولية ب 1٪ سيكون لها أثر سلبي غير معنوي في المدى القصير يقدر ب 0.0417-٪ و يتواصل هذا الأثر إلى غاية السنة الرابعة التي تلي الصدمة، أما في المدى المتوسط فسيكون لها أثر إيجابي غير معنوي يقدر ب 0.0381٪ في السنة الخامسة، و يستمر هذا الأثر الإيجابي في المدى الطويل باستثناء السنة الثامنة لكنه ضئيل جدا، و هذا ما يدل على أن الإصلاحات التي قامت بها الجزائر على مستوى النظام الضريبي يبقى دورها محدودا و ضعيفا في تحسين البيئة الاستثمارية في الجزائر و بالخصوص مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر.

— حدوث صدمة هيكلية إيجابية واحدة للمديونية الخارجية ب 1٪ سيكون لها أثر سلبي غير معنوي في المدى القصير ب 0.0737-٪ إلى غاية السنة الثالثة التي تلي الصدمة، ثم يكون لها أثر إيجابي معنوي في المدى المتوسط حيث بلغ في السنة الخامسة 0.0024٪ متبوع بأثر سلبي معنوي السنة السادسة و السابعة، أما على المدى الطويل فسيكون لها أثر إيجابي معنوي لكنه ضئيل جدا و غير مهم مقارنة بالأثر السلبي حيث قدر في السنة العاشرة ب 0.0003٪، و بالتالي فإن المديونية الخارجية في الجزائر تمارس أثر سلبي على مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر رغم انخفاض معدلها في السنوات الأخيرة.

— بالنسبة للمتغيرات الاقتصادية الأخرى المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر في النموذج فكانت نتائج تحليل الصدمات كالتالي:

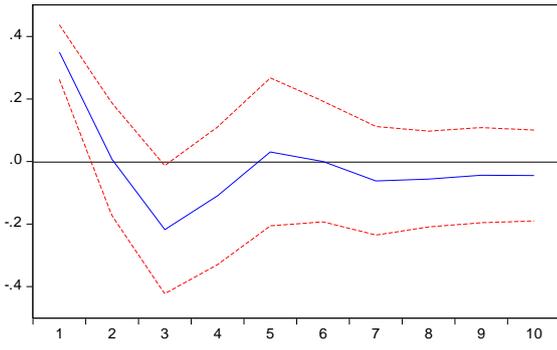
* حدوث صدمة هيكلية إيجابية واحدة في معدل التضخم ب 1٪ سيكون أثر سلبي غير معنوي في المدى القصير إلى غاية السنة الثالثة التي تلي الصدمة ب 0.0344-٪، ثم سيكون لها أثر إيجابي غير معنوي في المدى المتوسط، أما على المدى الطويل فسيكون لها أثر معنوي إيجابي.

* حدوث صدمة هيكلية إيجابية في سعر الصرف الرسمي ب 1٪ سيكون لها أثر سلبي غير معنوي في المدى القصير ب 0.0557-٪، ثم يكون لها أثر إيجابي غير معنوي في المدى المتوسط، و أثر إيجابي معنوي في المدى الطويل.

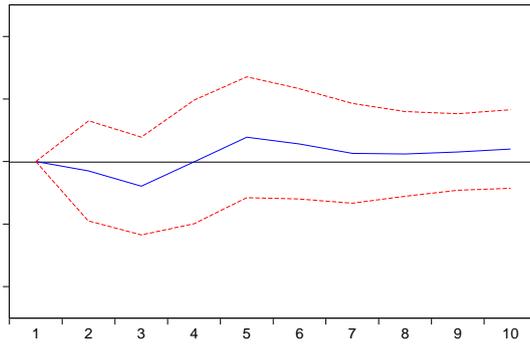
* حدوث صدمة هيكلية إيجابية في إجمالي تكوين رأس المال ب 1٪ سيكون لها أثر سلبي غير معنوي خلال السنة الثانية التي تلي الصدمة في المدى القصير ب 0.0258-٪، ثم يتولد عنه أثر إيجابي غير معنوي خلال السنة الثالثة و الرابعة ب 0.0307٪ و 0.00467٪، أما في المدى المتوسط فسكون له أثر سلبي غير معنوي، و في المدى الطويل أثر سلبي معنوي.

الشكل 3-4: دوال الاستجابة الدفعية.

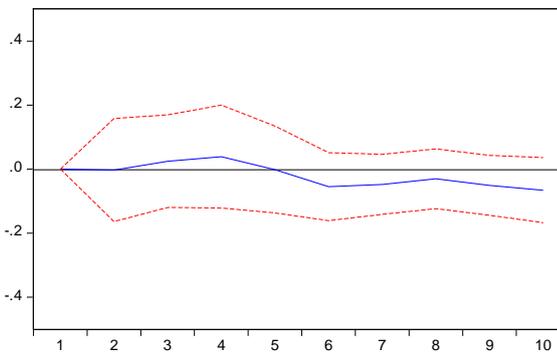
Response of FDI to FDI



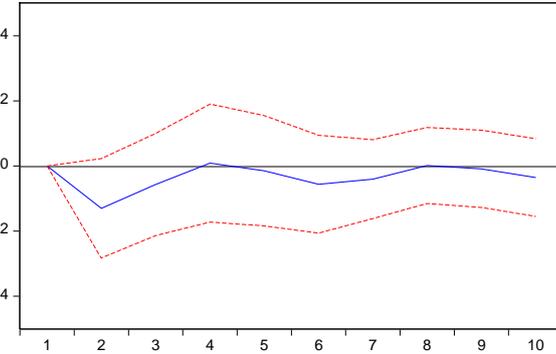
Response of FDI to G



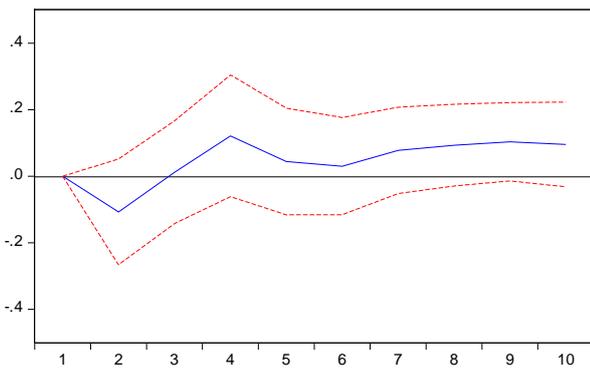
Response of FDI to TAX



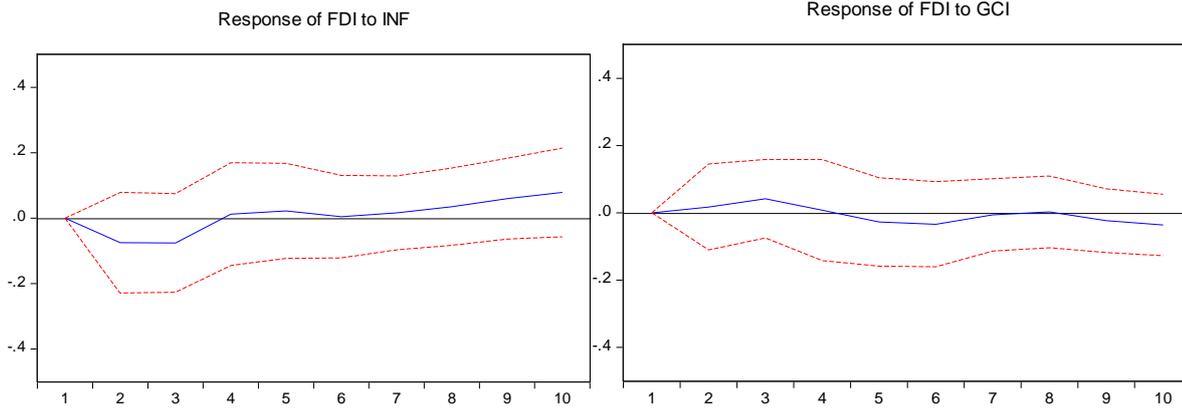
Response of FDI to EXD



Response of FDI to NER



الفصل الرابع: السياسة المالية و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (تحليل قياسي)



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات Eviews8

الفرع الثالث: تحليل التباين.

الجدول 4-13: تقسيم مكونات التباين.

Period	S.E	FDI	GEX	TAX	EXD	NER	INF	GCI
1	0.350	100.0	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
2	0.397	77.632	0.575	0.005	10.71	7.285	3.571	0.191
3	0.473	75.836	3.165	0.278	8.984	5.194	5.079	0.917
4	0.503	71.942	2.805	0.852	7.992	10.433	4.559	0.837
5	0.513	69.394	4.977	0.818	7.754	10.755	4.562	1.081
6	0.526	66.050	5.882	1.864	8.519	10.564	4.3494	1.442
7	0.543	63.269	5.750	2.517	8.547	11.955	4.167	1.365
8	0.560	60.441	5.587	2.655	8.029	14.004	4.306	1.285
9	0.583	56.424	5.435	3.211	7.445	16.097	5.017	1.349
10	0.609	52.190	5.406	4.106	7.156	17.188	6.259	1.587

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات Eviews8.

يبين الجدول رقم توضيح دور كل صدمة في تفسير التقلبات الظرفية لمتغيرات السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر (تفسير توقع خطأ كل متغير)، حيث يلاحظ بأن التقلبات الظرفية لمتغيرات السياسة المالية في المدى القصير يكون حجم المديونية هي أهم متغير في تفسير تباين الاستثمار الأجنبي المباشر حيث بلغت 8.98% في السنة الثالثة، تليها الضرائب غير البترولية ب 3.16%، أما عن التقلبات المتعلقة بصدمات الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى القصير تصل إلى 75.83% في السنة الثالثة، أما في المدى المتوسط فتبقى الأمور على حالها بالنسبة للمديونية الخارجية و لكن مع زيادة في الضرائب غير البترولية حيث أصبحت 5.88% في السنة السادسة، أما في يخص تفسير تباين الخطأ

لصدمات الاستثمار الأجنبي المباشر فتنخفض إلى 66% في السنة السادسة، و في المدى الطويل تبقى المساهمة دائما من طرف المديونية الخارجية ب 7.15% في السنة العاشرة تليها الضرائب ب 5.40%، و في ما يخص صدمات الاستثمار الأجنبي المباشر فقد انخفض إلى 52.16% في السنة العاشرة.

من جهة أخرى فإن التقلبات الظرفية للمتغيرات الاقتصادية الكلية في النموذج على الاستثمار الأجنبي المباشر يظهر أن أهم متغير في تفسير تباين الاستثمار الأجنبي المباشر هو سعر الصرف الرسمي حيث بلغ 7.28% في السنة الثانية تليها معدلات التضخم ب 3.57% في المدى القصير، أما في المدى المتوسط و المدى الطويل فتبقى نفس المتغيرات في تفسير تباين الاستثمار الأجنبي المباشر ب 17.18% لسعر الصرف الرسمي و 6.25% لمعدل التضخم في السنة العاشرة.

خاتمة الفصل:

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة معرفة أثر متغيرات السياسة المالية على المناخ الاستثماري في الجزائر و انعكاس ذلك على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة ما بين 1980-2013 باستعمال منهجية تحليل السلاسل الزمنية و كانت النتائج كمايلي:

— عدم وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين الإنفاق الحكومي و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

— وجود علاقة سلبية طويلة المدى بين الضرائب غير البترولية و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

— عدم وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين المديونية الخارجية و حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

— كما أوضحت نتائج العلاقة السببية ل Granger عدم أي علاقة سببية في كلا الاتجاهين بين متغيرات السياسة المالية و الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يؤكد على أن السياسة المالية في الجزائر ليس لها دور فعال في تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

سمحت لنا هذه الدراسة بإعطاء نظرة حول متغيرات السياسة المالية كمحدد للمناخ الاستثماري و انعكاساته على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، و كذلك تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية المكونة للاقتصاد الجزائري، و ذلك عبر فترات مختلفة من الزمن، و انطلاقا من الإشكالية المطروحة و الفرضيات و بعد تحليلنا للموضوع في أربعة فصول، تمكنا على إثر ذلك من الوصول إلى جملة من النتائج و التي يمكن عرضها في النقاط التالية:

1/ على المستوى النظري:

__ ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على التملك الجزئي أو المطلق للطرف الأجنبي لمشروع الاستثمار مقرونا بالسيطرة و التحكم في قدرات المشروع الذي قد يكون مشروعاً للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من النشاط الإنتاجي أو الخدمي، و معنى ذلك أن التملك و السيطرة على المشروع الاستثماري هما مجرد وسيلة لضمان تحقيق الأرباح التي هي الغاية النهائية للاستثمار، فالمستثمر الأجنبي ينظر إلى ما يتوافر في الاقتصاديات المتلقية (المضيفة) للاستثمار الأجنبي المباشر من مناخ يؤمن تملكه و سيطرته على المشروع الاستثماري، خاصة الجوانب القانونية و الإدارية التي تيسر إدارته للمشروع الاستثماري.

__ يمكن ربط مناخ الاستثمار بمجمل السياسات الاقتصادية التجميعية، و ذلك من خلال تعريف البيئة الاقتصادية المستقرة و المحفزة و الجاذبة للاستثمار على مستوى الاقتصاد التجميعي، بأنها تلك التي تتسم بعجز طفيف في الموازنة العامة، و عجز محتمل في ميزان المدفوعات، بحيث يمكن تمويله بواسطة التدفقات العادية للمساعدات الأجنبية، أو الاقتراض العادي من أسواق المال العالمية، و التي تتصل أيضا بمعدلات متدنية للتضخم، و سعر صرف مستقر، و بيئة سياسية و مؤسسية ثابتة و شفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي، و التجاري و الاستثماري بواسطة الأفراد والمؤسسات و الهيئات.

__ لقد عالجنا الجزائر مسألة الاستثمارات منذ الاستقلال عن طريق مجموعة من القوانين المتعاقبة، و تهدف هذه القوانين بالأساس إلى تجميع و توحيد ضمانات و حوافز الاستثمار الموجودة في قوانين عديدة في قانون واحد و توحيد تعامل المستثمرين مع جهة واحدة و ذلك لتحرير الاستثمار من القيود و المعوقات الإدارية و الإجرائية.

— تدل الإجراءات و القوانين الخاصة بتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر من خلال قانون 2001 و 2006 إلى دخول الجزائر مجال المنافسة على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فالجزائر بذلت جهودا عديدة في هذا المجال لدعم وترقية الاستثمار.

— لم تلعب المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر دورها في استقطاب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فبالرغم من استقرار التوازنات المالية إلا أن ذلك لم يؤثر على قرار المستثمرين الأجانب في توطين نشاطهم في الجزائر، حيث سجل النمو الاقتصادي معدلات متواضعة بمتوسط 3% من 2000 و 2013 على الرغم من أن معدل النمو الاقتصادي يعد أحد محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن معدل التضخم شهد معدلات متذبذبة بين الانخفاض و الارتفاع كان آخرها سنة 2012 ب 8.9% و الذي يكون له أثر سلبي على القوة الشرائية و بالتالي تقليص فرص الاستثمار.

— أن وضعية المناخ الاستثماري في الجزائر من خلال المؤشرات النوعية لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر يعد سيئا و سلبيا و تنذيل الجزائر المراتب الأخيرة لمختلف التصنيفات ، الأمر الذي أدى إلى عزوف المستثمرين الأجانب عن الاستثمار في الجزائر.

— إن طبيعة و هيكل الاقتصاد الجزائري أدى إلى كون أن معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المسجلة تتجه بالخصوص نحو قطاع المحروقات، كما تبين أن نسبة الاستثمار في المحروقات تمثل حصة الأسد بالنسبة لبعض الشركاء التجاريين الأساسيين، في حين أن قطاع الصناعة بلغ 4033666 مليون دينار جزائري ما بين 2000 و 2013، و هذا راجع إلى بناء العديد من المصانع الضخمة و تنمية الشراكة بين المؤسسات الجزائرية و نظيرتها الأجنبية، و بلغ قطاع الاتصالات 350486 مليون دينار جزائري، حيث عرف هذا القطاع استفاقة في السنوات الأخيرة.

— اتبعت الجزائر منذ سنة 2001 سياسة مالية توسعية تركز على زيادة الإنفاق الحكومي و ذلك بهدف إنعاش الاقتصاد الوطني و دعم الحركة التنموية و من تم تهيئة الأرضية المناسبة لجلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما قامت الدولة بتطبيق سلسلة من الإجراءات و التدابير بهدف تحسين مناخ الاستثمار من خلال ترقية قوانين الاستثمار بإصدار الأمر 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار و إجراء بعض التعديلات التشريعية و التنظيمية و التي تتطلبها اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، لكن بالرغم من الجهود المبذولة و الفرص الاستثمارية المتاحة إلا أن السياسة المالية التوسعية لم تنعكس بشكل كبير زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر.

— نقول عن سلسلة زمنية بأنها مستقرة إذا كان الوسط الحسابي، التباين و التباين المشترك ثابت عبر الزمن، و لأجل اختبار جذور الوحدة للاستقرارية نستخدم اختبار ديكي فولر المطور Augmented Dicky-Fuller، اختبار فيليبس بيرون Phillips-Perron، اختبار Kiwaitkowski و آخرون KPSS ، و عندما تكون السلاسل مستقرة من نفس

الدرجة يمكن استخدام التكامل المتزامن ل Johansen و يمكن تمثيل ذلك بنموذج لتصحيح الخطأ ECM في حالة وجود علاقات في المدى الطويل.

— يقوم نموذج VAR بنمذجة متجه من المتغيرات المستقرة، أين يتبع كل متغير داخلي لقيمه الماضية و أيضا القيم الحالية و الماضية لمتغير آخر في نفس النموذج، و توضح دوال الاستجابة للمحفزات تأثير أي تغير يحدث في واحد من بواقى أحد المتغيرات على القيم الحالية و المستقبلية للمتغير التابع خلال الفترات التي تلي حدوث الصدمة، كما أن تحليل التباين للمتغير في تفسير تباين أخطاء التنبؤ بالمتغيرات في نموذج VAR يعكس المساهمة النسبية للتغير في متغير ما في تفسير التقلبات في المتغيرات الأخرى.

2/ الدراسة القياسية:

لقد سعينا من خلال هذه الدراسة إلى تحليل أثر متغيرات السياسة المالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مع إضافة بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية لإثراء النموذج من جهة، و لمعرفة مدى تأثير هذه الأخيرة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى غاية 2013 باستخدام منهجية تحليل السلاسل الزمنية.

1/ بالنسبة لقياس أثر متغيرات السياسة المالية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر جاءت النتائج كمايلي:

— معامل انحدار الإنفاق الحكومي موجب و يقدر ب 0.0598، أي أن الزيادة في معدل الإنفاق الحكومي ب 1% تؤدي إلى زيادة في معدل الاستثمار الأجنبي المباشر ب 0.0598، إلا أن هذا التأثير غير معنوي و هذا ما يدل على أن السياسة المالية لم تكن فعالة في تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، و هذا ما يدل على أن النفقات الحكومية الضخمة لم تؤدي وظيفتها في تحسين و رفع مستوى الطلب الكلي، و بما أن التأثير غير معنوي فإنه لا يتناسب مع الفرضية الأولى التي تقول بأن هناك علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي و الاستثمار الأجنبي المباشر.

— معامل انحدار الضرائب غير البترولية سالب و يقدر ب 0.0416، أي أن زيادة معدل الضريبة ب 1% يؤدي إلى انخفاض معدل الاستثمار الأجنبي المباشر ب 0.0416، و هذه العلاقة لها أثر معنوي على المدى الطويل، و هذا ما يتطابق مع النظرية الاقتصادية، الأمر الذي يدل على أن النظام الضريبي في الجزائر لا يساهم في تحسين المناخ الاستثماري رغم الإصلاحات التي قامت بها الدولة على مستوى المنظومة الجبائية، و هذه النتائج تدل على صحة الفرضية الثانية التي تشاطر العلاقة العكسية بين الضرائب غير البترولية و الاستثمار الأجنبي المباشر.

— معامل انحدار الدين الخارجي سالب و يقدر ب -0.0129، أي أن الزيادة في معدل المديونية الخارجية ب 1% يؤدي إلى انخفاض معدل الاستثمار الأجنبي المباشر ب 0.0129، إلا أن هذه العلاقة غير معنوية، و هذا ما يتناسب

مع النظرية الاقتصادية القائلة بأن ارتفاع حجم المديونية الخارجية إلى مستويات قياسية يحد من ثقة المستثمرين الأجانب، و بما أن العلاقة غير معنوية فهذا لا يتناسب مع الفرضية الثالثة.

— بالنسبة لتحليل العلاقة السببية ل Granger بين متغيرات السياسة المالية و الاستثمار الأجنبي المباشر شهدت النتائج على خلو أي علاقة سببية في المدى القصير في كلا الاتجاهين لمتغيرات السياسة المالية و الاستثمار الأجنبي المباشر.

— حدوث صدمة هيكلية إيجابية في الإنفاق الحكومي ب 1٪ سيكون لها أثر سلبي غير معنوي على الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى القصير ب 0.0090-٪، أما في المدى المتوسط فسيولد عنه تأثير إيجابي غير معنوي ب 0.0372٪ في السنة الرابعة، و في المدى الطويل فسيكون له تأثير سلبي معنوي ابتداء من السنة السادسة إلى السنة العاشرة ب - 0.0758٪، و منه يمكن القول أن الإنفاق الحكومي في الجزائر له أثر سلبي أكثر من الإيجابي، و هذا ما يقلل دوره في تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر.

— حدوث صدمة هيكلية إيجابية في الضرائب غير البترولية ب 1٪ سيكون لها أثر سلبي غير معنوي في المدى القصير يقدر ب 0.0417-٪ و يتواصل هذا الأثر إلى غاية السنة الرابعة التي تلي الصدمة، أما في المدى المتوسط فسيكون لها أثر إيجابي غير معنوي يقدر ب 0.0381٪ في السنة الخامسة، و يستمر هذا الأثر الإيجابي في المدى الطويل باستثناء السنة الثامنة لكنه ضئيل جدا، و هذا ما يدل على أن الإصلاحات التي قامت بها الجزائر على مستوى النظام الضريبي يبقى دورها محدودا و ضعيفا في تحسين البيئة الاستثمارية في الجزائر و بالخصوص مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر.

— حدوث صدمة هيكلية إيجابية واحدة للمديونية الخارجية ب 1٪ سيكون لها أثر سلبي غير معنوي في المدى القصير ب 0.0737-٪ إلى غاية السنة الثالثة التي تلي الصدمة، ثم يكون لها أثر إيجابي معنوي في المدى المتوسط حيث بلغ في السنة الخامسة 0.0024٪ متبوع بأثر سلبي معنوي السنة السادسة و السابعة، أما على المدى الطويل فسيكون لها أثر إيجابي معنوي لكنه ضئيل جدا و غير مهم مقارنة بالأثر السلبي حيث قدر في السنة العاشرة ب 0.0003٪، و بالتالي فإن المديونية الخارجية في الجزائر تمارس أثر سلبي على مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر رغم انخفاض معدلاتها في السنوات الأخيرة.

2/ بالنسبة لقياس أثر باقي المتغيرات الاقتصادية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر فكانت كمايلي:

— معامل انحدار معدل الفائدة الحقيقي، الدين المحلي المقدم من القطاع المالي و التضخم سالب مما يدل على وجود علاقة عكسية بين هذه المتغيرات و الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائري على المدى الطويل، إلا أن بعض العلاقات معنوي و البعض الآخر غير معنوي.

— معامل انحدار كل من سعر الصرف الرسمي، إجمالي تكوين رأس المال، عرض النقود، نمو الناتج المحلي الإجمالي موجب مما يدل على وجود علاقات توازنية طويلة المدى بين هذه المتغيرات و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، إلا أن هناك بعض العلاقات لها تأثير معنوي و البعض الآخر ليس لها تأثير معنوي.

— هناك علاقة سببية في المدى القصير في اتجاه واحد بين سعر الصرف الرسمي، الدين المحلي المقدم من القطاع المالي والاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير تابع.

— حدوث صدمة هيكلية إيجابية واحدة في معدل التضخم ب 1٪ سيكون أثر سلبي غير معنوي في المدى القصير إلى غاية السنة الثالثة التي تلي الصدمة ب -0.0344٪، ثم سيكون لها أثر إيجابي غير معنوي في المدى المتوسط، أما على المدى الطويل فسيكون لها أثر معنوي إيجابي.

— حدوث صدمة هيكلية إيجابية في سعر الصرف الرسمي ب 1٪ سيكون لها أثر سلبي غير معنوي في المدى القصير ب -0.0557٪، ثم يكون لها أثر إيجابي غير معنوي في المدى المتوسط، و أثر إيجابي معنوي في المدى الطويل.

— حدوث صدمة هيكلية إيجابية في إجمالي تكوين رأس المال ب 1٪ سيكون لها أثر سلبي غير معنوي خلال السنة الثانية التي تلي الصدمة في المدى القصير ب -0.0258٪، ثم يتولد عنه أثر إيجابي غير معنوي خلال السنة الثالثة والرابعة ب 0.0307٪ و 0.00467٪، أما في المدى المتوسط فسكون له أثر سلبي غير معنوي، و في المدى الطويل أثر سلبي معنوي.

من خلال ما سبق يمكن القول بأن السياسة المالية في الجزائر تبقى ضعيفة و غير فعالة في تحسين المناخ الاستثماري و استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و ذلك لأن الجزائر تعتمد على مصدر وحيد لصادراتها و مداخلها ألا و هو المحروقات، و عموماً تبقى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر محدودة و بنسب متواضعة نتيجة ضعف الهياكل القاعدية و البنية التحتية، ضعف الأداء الاقتصادي الكلي و الذي أثبتناه من خلال الدراسة القياسية، بالإضافة إلى الضعف المسجل في مناخ الأعمال الذي يظهر من خلال مجموعة من المؤشرات التي تحدها وكالات التصنيف الدولية كمؤشر الحرية الاقتصادية، مؤشر التنافسية، مؤشر المخاطر القطرية و غيرها من المؤشرات و التي تمنح المستثمرين كل المعومات المتعلقة بالاستثمار.

التوصيات:

— على الجزائر أن تتوجه نحو تحسين قوانين الاستثمار و القضاء على الفساد و البيروقراطية لعلاج حالة التذبذب و عدم الاستقرار التي تشهدها الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

— ضرورة تنظيم العملية الجمركية و ذلك بتبسيط و شفافية الإجراءات الجمركية بالأخذ بالمعايير الدولية، و لا بد من تحديث الأنظمة باستمرار، و تجهيزها بالإمكانيات المادية اللازمة و العمل على نشر الوعي الجمركي و المراقبة المستمرة.

— توفير اليد العاملة المؤهلة خاصة في ميدان الإليكترونيك لأن الجزائر تعتبر سوقا واعدة في الطلب على المنتجات الالكترونية.

— إعادة النظر في القانون 49-51 و ذلك بإعادة صياغته بما يسمح بتشجيع الاستثمارات الأجنبية المنتجة و المصدرة للخارج، و ذلك بأن تحدد نسبة ملكية المستثمر الأجنبي حسب الكمية التي سيقوم بتصديرها.

— لقد أثبتت التجارب الناجحة في مجال جذب الاستثمار في العالم ضرورة الارتكاز على المعلومات الدقيقة و الحديثة بشأن البيئة الاستثمارية و كذلك الأداء الفعلي للدولة و مستوى التدفقات و تطويرها وفق منهجية محكمة و متكاملة تتضمن رصد توزيع تلك الاستثمارات بحسب الدول و الشركات المستثمرة و القطاعات الناشطة فيها، و ذلك حتى يمكن للدولة من التعرف على شركاء الاستثمار و صياغة استراتيجيات و سياسات و برامج أكثر تحديدا و فعالية في مخاطبة الجهات المستهدفة بالترويج و الاستقطاب و كذلك في تقييم مردود تلك السياسات بمواصلة تعديلها و تطويرها في المستقبل.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

- 1/ أ. د. عبد الكريم جابر العيساوي، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى.
- 2/ أحمد عباس عبد الله، دور الشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي، كلية الاقتصاد و الإدارة، جامعة الأنبار.
- 3/ بلغور بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2004.
- 4/ حسين علي بخيت، سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري للنشر و التوزيع، عمان 2009.
- 5/ د. أحمد عبد السميع، المالية العامة، مكتبة الوفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى 2012.
- 6/ د. حامد عبد المجيد دراز و محمد عمر أبودوح، مبادئ المالية العامة، جامعة الاسكندرية 2004.
- 7/ د. حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية 2004
- 8/ د. حمدي عبد العظيم، السياسات المالية و النقدية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007.
- 9/ د. رحيم حسين، النقد و السياسة النقدية، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2006.
- 10/ د. علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات و سياسات، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2007.
- 11/ د. محمد غانم، الاستثمار في الاقتصاد السياسي و الإسلامي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى 2011.
- 12/ د. نشأت عبد العال، الاستثمار و الترابط الاقتصادي الدولي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى 2012.
- 13/ د. هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، دار الفكر الجامعي للنشر، الاسكندرية، الطبعة الأولى 2006.
- 14/ سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة، الدار الجامعية، بيروت 2008.

- 15/ طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2009.
- 16/ عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت 1992.
- 17/ عادل رزق، دعائم الإدارة الإستراتيجية للاستثمار، اتحاد المصارف العربية 2006.
- 18/ عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي و المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2012.
- 19/ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق، الدار الجامعية، الاسكندرية 2005.
- 20/ قدي عبد المجيد، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2006.
- 21/ لولو بوخاري موسى، سياسة الصرف الأجنبي و علاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسين العصرية للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت 2010.
- 22/ محمد صالح القريشي، مقدمة في الاقتصاد القياسي، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، 2004، ص.
- 23/ محمد طاقة و هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى.
- 24/ محمد محرز عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2008.
- 25/ ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية و التطبيق، طباعة 2003، الجزائر.
- 26/ هزاع مفلح، التمويل الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية 2007.

المذكرات:

- 27/ اريا الله محمد، السياسة المالية و دورها في تفعيل الاستثمار، حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية 2011، جامعة الجزائر.
- 28/ بلوافي محمد، أثر السياسة النقدية و المالية على النمو الاقتصادي، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية 2013، جامعة تلمسان.

- 29/ بن عامر مصطفى، أثر الأزمات المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية 2011.
- 30/ بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية 2010، جامعة تلمسان.
- بودوخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، رسالة ماجستير في علوم التسيير 2010، جامعة الجزائر.
- 31/ بيوض محمد العيد، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية، رسالة ماجستير، جامعة سطيف 2011
- 32/ داودي محمد، السياسة المالية و أثرها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، حالة الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية 2012، جامعة تلمسان.
- 33/ دراوسي مسعود، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر، رسالة دكتوراه دولة غير منشورة، جامعة الجزائر 2004.
- 34/ شبيبي عبد الرحيم، الآثار الاقتصادية للسياسة المالية و القدرة على تحمل العجز الموازي و الدين العام، حالة الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية 2013، جامعة تلمسان.
- 35/ عمار زودة، محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة ماجستير في العلوم الإدارية 2008، جامعة قسنطينة.
- 36 / كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشرة و النمو الاقتصادي، رسالة ماجستير 2011، جامعة تلمسان.
- 37/ لعربي أحمد بلخير، دور الاستثمارات العربية البينية في تحقيق التنمية (حالة الجزائر)، رسالة ماجستير في التجارة الدولية 2011.

المجلات و مراكز البحوث

- 38/ أ د علي مكيد، أ عماد معوشي، قياس أثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي على الناتج الوطني مع تحليل المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 2013/13.
- 39/ أ د ناظم عبد الله، استخدام السلاسل الزمنية الموسمية للتنبؤ باستهلاك الطاقة الكهربائية، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية، العدد 2011/07.

- 40/ أ شبيبي عبد الرحيم، أ د بن بوزيان محمد، أ شكوري سيدي محمد، الآثار الاقتصادية الكلية لصددمات السياسة المالية بالجزائر، جامعة تلمسان.
- 41/ أ ولهي بوعلام، ملامح النظام الضريبي الجزائري في ظل التحديات الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 2012/12، ص. 135
- 42/ أ يوسف رشيد، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الوطني، حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 2005/05.
- 43/ أ.بودرامة مصطفى، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الواقع و المشكلات، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 09 (2009).
- 44/ بولرباح غريب، العوامل المحفزة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر و طرق تقييمه، دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، عدد 2012/10.
- 45/ جون د. سوليفان و آخرون، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مركز المشروعات الدولية الخاصة 2004.
- 46/ د. أحمد عبد العزيز و آخرون، الشركات متعددة الجنسيات و أثرها على الدول النامية، مجلة الإدارة و الاقتصاد، العدد 2010/25.
- 47/ د. ريجان شريف، هوام لمياء، دور مناخ الاستثمار في دعم و ترقية تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 36، 2013.
- 48/ د. عز الدين محمد الغزالي، الاستثمار الأجنبي المباشر، تعاريف و قضايا، المعهد العربي للتخطيط، الكويت 2004.
- 49/ د. عماد موسى، تقييم أدوات السياسة النقدية غير المباشرة في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- 50/ د. فريد كورتيل، أشكال و محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة أبحاث روسيكادا العلمية.
- 51/ د. ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة الاقتصاد و المجتمع، جامعة قسنطينة.

- 52/ د. وصاف سعدي، د. قويدري محمد، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر: بين الحوافز و العوائق، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 2008/08.
- 53/ د. يوسف مسعداوي، تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد الثالث، جوان 2008.
- 54/ دينا أحمد عمر، أثر الصادرات على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مجلة تنمية الرافدين، العدد 85، 2007.
- 55/ شريط كمال، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية، مجلة الباحث و الدراسات العلمية، العدد السادس، مارس 2012.
- 56/ منصور زين، واقع و آفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، جامعة الشلف.
- 57/ ناصر مراد، الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 2003/02، جامعة البليدة.
- 58/ يوسف مسعداوي، تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر، أبحاث اقتصادية و إدارية، جامعة البليدة.
- الملتقيات و المؤتمرات:**
- 59/ أ جديدي روضة، أثر برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، الملتقى الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، 12/11 مارس 2013.
- 60/ أ محمد شايب، أهدار لحسن، تقييم قطاع الاتصالات و تكنولوجيا الإعلام في الجزائر، المؤتمر الدولي حول تقييم برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، 12/11 مارس 2013.
- 61/ أ محمد كريم قروف، تقدير فعالية سياسة الإنفاق العام في دعم النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2001-2012، أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي، 12/11 مارس 2013.

- 62/ بوخورس عبد الحميد، بلعبيدي عايدة عبير، أثر سوق العمل في الجزائر، ملتقى دولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية.
- 63/ د. شهرزاد زغيب، الاستثمار الأجنبي المباشر و التنمية الاقتصادية في البلدان المغاربية، التواصل عدد24، جامعة عنابة، جوان 2009.
- 64/ د. شبيبي عبد الرحيم، د. شكوري سيدي محمد، استدامة تحمل العجز الموازي بالجزائر، أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، 12/11 مارس 2013.
- 65/ د. صاوي مراد، أ بن جلول خالد، البطالة كأداة لقياس مؤشر التنمية المستدامة في الجزائر (دراسة قياسية)، الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، 04/03 ديسمبر 2012.
- 66/ د. عبد المجيد أونيس، الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة واقع و آفاق، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية 18/17 أبريل 2006.
- 67/ د. محمد قويدري، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ملتقى دولي 17 و 18 أبريل 2006.
- 68/ داودي محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، الملتقى الدولي العاشر حول التوجهات الحديثة في تمويل التنمية 11-13 أبريل 2011، بيروت.
- 69/ شبيبي عبد الرحيم، شكوري محمد، معدل الاستثمار الخاص بالجزائر، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية، تقييم و استشراف، بيروت 2009.

التقارير:

- 70/ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2002.
- 71/ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2003.
- 72/ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2004.

- 73/ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005.
- 74/ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2006.
- 75/ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2007.
- 76/ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2008.
- 77/ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2009.
- 78/ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2012.
- 79/ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2014.

القوانين و المراسيم التنفيذية:

- 80/ أمر رقم 284/66 المؤرخ في 17 جمادى الأولى 1386 الموافق ل 15 سبتمبر 1966، يتضمن قانون الاستثمارات.
- 81/ قانون رقم 13/86 المؤرخ في 13 ذي القعدة 1406 الموافق ل 19 أوت 1986 يعدل و يتمم قانون رقم 13/82.
- 83/ أمر رقم 03/01 مؤرخ في 01 جمادى الثانية 1422 الموافق ل 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار.
- 84/ الأمر رقم 08/06 المؤرخ في 19 جمادى الثانية 1427 الموافق ل 15 جويلية 2006.
- 85/ دليل الاستثمار في الجزائر، 2006.

- 1 \ Badi H. Baltagi, Basic Econometrics, Fourth Edition, Springer-Verlag Berlin Heidelberg 2008.
- 2\ Cristos N. Petelis, Foreign Direct Investment And Economic Integration, Judge Business School And Queen' s College, Cambridge University.
- 3\ Damodu N. Gujarati, Basic Econometrics, Fourth Edition, The McGraw-Hill Companies 2004.
- 4\ Farrokh K. Langdana, Macroeconomic Policy, Demystifying Monetary And Fiscal Policy, Second Edition, Springer New York 2009.
- 5\Fredric S, Mishkin, The Economics Of Money, Banking And Financial Markets, 7 th Edition, Pearson Addison Wesley Series In Economics, New York 2004.
- 6\ G. Duchène, P. Lenain, A. Steinhen, Analyse Macroéconomique, Pearson Education, Paris 2009.
- 7\ Imad A. Moosa, Foreign Direct Investment, Theory, Evidence And Practice, First Published Palgrave, London 2002.
- 8\ Jean Hairault, Analyse Macroécomique, La Découvert, Paris 2000.
- 9\ John E. Floyd, Interest Rates, Exchange Rates And World Monetary Policy, Springer London 2010.
- 10\ Laura Paez, Liberalizing Financial Services Foreign Direct Investment, First Published Palgrave Macmillan, Britain, 2011.
- 11\ Laurence M. Ball, Money, Banking And Financial Markets, Second Edition, Worth Publishers, Johns Hopkins University, New York 2012.
- 12\ M. Neuhaus, The Impact Of Foreign Direct Investment On Economic Growth, Springer London 2005.
- 13\ Michel Aglietta, Macroéconomique Financière, Édition La découverte, Paris , 2005.
- 14\ P. Sahoo, G. Nataraj, R. Kumar, Foreign Direct Investment in South Asia, Springer London, 2014.

- 15\ P. Wang, Financial Econometrics, Routledge 2nd Edition, London And New York, 2009.
- 16\ Peijie Wang, The Economic Of Foreign And Global Finance, Springer Berlin, Heidelberg 2005.
- 17\ R. Bourbonnais, Econométrie Manuel Et Exercices Corrigés, 7 Edition, Paris 2009.
- 18\ Richard I. B. Harris, Using Cointegration Analysis In Econometric Modelling, 1st Published By Prentice Hall, London 1995.
- 19 \ Roman Kozhan, Financial Econometrics With Eviews, Book Boon 2010.
- 20\ Rueys S. Tsay, Analysis Of Financial Time Series, Awiley-Interscience Publication, Canada 2002.
- 21\ S. Motamen-Samadiam, Capital Flows And Foreign Direct Investment In Emerging Markets, First Published Palgrave Macmilan, London 2005.

المقالات العلمية

- 22\ Ashraf A. Mahmoud, FDI, Local Financial Markets, Employment and Poverty Alleviation, Visiting Researcher at School of Business, George Washington University, 2010.
- 23\ B. Pant, D. Siged, Attracting Foreign Direct Investment, NRB, Working Paper No 1.
- 24\ Bernard Laurans And Enrique G. De La Piedad, Cordination Of Monetary And Fiscal Policies, International Monetary Fund, Working Paper, No. 25, March 1998, P. 13-15.
- 25\ Caruntu R. Conina, Public Debt, Romania' s Case, Economic Series, Vol. 6, No. 3, 2013, P. 30-35.
- 26\ Dr. D. Kotov, How changing Investment Climat Impact on Foreign Investors, MPRA paper, No 8777, 2008.
- 27\ Dr. Falah. K. Ali Alrubaie, The Impact Of Economic Policies On The Investment Climate In Arab Countries, MPRA Paper No 8369, Avril 2008.
- 28\ E. Marelli And All, The Effects Of Inward On Regional Employment In Europe, Romaian Journal Of Regional Science, Vol. 8, No. 1, p. 1-23, 2014.

- 29\ H. P. Boswijk And M. Jansson, Improved Likelihood Ratio Tests Cointegration In The VAR Model, Queen's Economics Department , Working Paper No. 1297, January 2014.
- 30\ Hussine Alasrage, Foreign Direct Investment Policies In Arab Countries, MPRA Paper No 2230, March, 2007.
- 31\ J. D. Angrist And G. M. Kuersteiner, Semiparametric Causality Tests Using The Policy Propensity Score, NBER Working Paper No. 10975, December 2004.
- 32\ J. M. Doufour, A. Taamouti, Short And Long Run Causality Measures : Theory And Inference, Economic Series No. 20, July 2008.
- 33\ L. Gao, Xiaohui Liu, H. Zou, The Role Of Human Mobility In Promoting Chinese Outward FDI, International Business Review, Vol. 22, No. 2, PP. 437-449, Avril 2013.
- 34\ Lain Begg, Running Economic And Monetary Union, The Challenges Of Policy Coordination In Europe Government And Money, The Federal Trust For Education And Research, 2002, P.21-22.
- 35\ Louis Phaneuf, Modèles Du Économique Et Marché Du Travail, Revue Économique, Vol. 45, No. 4, P.1065-1078.
- 36\ M. Beloumi, The Relationship Between Trade, FDI And Economic Growth In Tunisia, Economic System, Vol. 38, No. 2, PP. 269-267, june 2014.
- 37\ M. Birsan, A. Buiga, FDI Determinants : Case Of Romania, Transition Studies Review, Vol. 15, No. 4, PP. 726-736, February 2009.
- 38\ M. Jarocinski, B. Mackowaik, Granger Causality Priority And Choise Of Variables In Vector Autoregression, European Central Bank, Working Paper Series No. 1600, October 2013.
- 39\ M. Seyoum, R. W. Jihonglin, FDI And Economic Growth : The Case Of Developing African Economics, Social Indicators Research, June 2014.
- 40\ N. Stanisc, Do Foreign Direct Investments Increase The Economic Growth Of South Eastern European Transition Economies, South Eastern Europe Journal Of Economic, Vol 29, No 1, p29-38 (2008).

- 41\ O. Claudia, H. Miheala, An Analysis On The FDI Flows From Emerging Economics To The Europe And Their Impact, Studies in Business And Economics, Vol. 9, No. 2 , PP. 59-69, 2014.
- 42\ P. Misztal, Public Debt And Economic Growth In The European Union, Journal Of Applied Economic Sciences, Vol. 13, No. 3, 2010, P. 292-302.
- 43\ Pr. Balhhabib. Abderrezak, Déterminants Et Des Effets Investissements Directs Etranger Sur la Croissance Economique En Algérie, Analyse En Données De Panel, Les Communication Du Colloque International : Evaluation Des Effets Des Programmes D'investissements Publics 2001-2014, Et Leurs Retrombée Sur L'emploi, L'investissement Et La Croissance Economique, 11/12 Mars 2013.
- 44\ Qichu He, Meng Sun, Does Fiscal Decentralization Promote The Inflow Of FDI In China, Economic Modelling, Vol. 43, PP. 361-371, December 2014.
- 45\ R. Al. Adaylah, H. Al. Amro, H. Al. Gralleh, The Structure Of Public Debt In Jordan And It Impact On Economic Growth, MPRA Paper, No. 56271, May 2014.
- 46\ R. Kumar Dash, P. C. Parida, FDI, Servises Trade And Economic Growth In India : Empirical Evivence On Causal Links, Empirical Economics, Vol. 45, No. 1, PP. 217-238, 2012.
- 47\ S. Kurtish-Kastrati, The Effects Of Foreign Direct Investment For Host Country's Economy, American University Of The Middle East, Vol 5, No 1, p26-38 (2013).
- 48\ Selen S. Guerin, S. Manzocchi, Political Regime And FDI From Advanced To Emerging Countries, Review Of World Economics, Vol. 145, No. 1, PP. 75-91, Avril 2009.
- 49\ V. Botric, L. Skufflic, Main Determinants Of FDI In The Southeast European Countries, Transition Studies Review, Vol.13, No. 2, PP. 359-377, 2006.
- 50\ VintilaDenisia, Foreign Direct Investment Theories, Academy of Economic Studies, Vol 2, No 2, December 2010, p 104-110.

التقارير :

UNCTAD, World investment Report 2014.

www.unctad.org

www.andi.dz

www.fmi.org

www.ons.dz

www.worldbank.org

www.heritage.org

www.transparency.org

www.bank-of-algeria.dz

الملخص:

تقترح هذه الدراسة نموذجاً لقياس أثر متغيرات السياسة المالية على المناخ الاستثماري في الجزائر و انعكاس ذلك على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة ما بين 1980-2013، و ذلك باستخدام منهجية تحليل السلاسل الزمنية، و قد بينت النتائج عن عدم وجود علاقة بين الإنفاق الحكومي و الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى الطويل، ووجود علاقة عكسية بين الضرائب غير البترولية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و عدم وجود علاقة بين المديونية الخارجية و الاستثمار الأجنبي المباشر، كما بينت نتائج اختبار السببية عن عدم وجود علاقة في المدى القصير في كلا الاتجاهين بين متغيرات السياسة المالية و الاستثمار الأجنبي المباشر، و هذا ما يدل على أن السياسة المالية لم تكن فعالة في تحسين المناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الكلمات المفتاحية:

السياسة المالية _ الاستثمار الأجنبي المباشر _ مناخ الاستثمار _ تحليل السلاسل الزمنية.

Abstract :

This study proposes a model to measure the effect of fiscal policy variables on the investment climate in Algeria and its impact on foreign direct investment inflows during the period between 1980-2013, and using time series analysis methodology. The results have shown the absence of relationship between government spending and foreign direct investment in the long term, the existence of an inverse relationship between tax non-oil and foreign direct investment inflows, and the lack of relationship between external debt and foreign direct investment, as demonstrated granger causality test for the absence of a relationship in the short term in both trends between fiscal policy variables and foreign direct investment, this is evidence that fiscal policy were not effective in improving the climate of foreign direct investment in Algeria.

Keywords :

Fiscal policy _ Foreign direct investment _ Investment climate _ Time series analysis.

Résumé :

Cette étude propose un modèle pour mesure l'effet des variables budgétaire sur le climat d'investissement en Algérie et son impact sur les flux d'investissements directs étrangers au cour de la période 1980-2013, en utilisant la méthode du l'analyse des séries temporelles. Les résultats ont montré l'absence de relation entre les dépenses publiques et l'IDE à long terme, l'existence un effet insupportable entre les fiscales non pétrolières et l'IDE, et le manque de relation entre la dette publique et l'IDE. Comme l'a démontré test de causalité du granger pour l'absence une relation à court terme dans les deux tendances entre les variables du politique budgétaire et l'IDE. C'est la preuve que la politique budgétaire n'était pas efficace pour améliorer le climat d'IDE en Algérie.

Mots clés :

Politique Budgétaire_ investissement étranger direct_ climat d'investissement_ l'analyse des séries temporelles.